ريمون آرون

المجتمع الصّناعي

ترجمة
فكتور باسيل

منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الثالثة ١٩٨٣

مقدمة

في الواقع إن الثماني عشر درساً عن المجتمع الصناعي قد ألقيت في «السوربون» في سنة ١٩٥٥/٥٦ . ولما كانت هذه هي السنة الأولى التي تعاطيت فيها التدريس فإن الدروس الأربعة الابتدائية تمثل طابعاً عاماً جداً . فهي تتنـــاول بالشرح مسائل لم يبحث البعض منها إلا في العامين التاليين .

لقد ظهرت هذه الدروس مسحوبة على الآلة الكاتبة في « مركز الابحاث الجامعية » وقد رفضت حتى الآن عرضها كما هي على الجمهور لأني كنت أفضل ان لا تتجاوز المجتمع الطلابي. وأسباب ترددي في عرضها ستظهر فوراً للقارىء. فهذه الدروس أعدت لفترة من فترات البحث . فهي أداة عمل للطلاب، تعلم منهجاً وترسم أفكاراً كما تحمل وقائع وآراءاً . فهي ترتدي، ولا يمكنها إلا ان ترتــدي الطابع التعليمي وطابع الارتجال . فهذه الدروس لم تكتب ولم تنقح مسبقاً : فأسلوبها اذاً هو أسلوب الاحاديث بما يستتبعه من أخطاء لا مناص منها . فمـــا يجري فيه من التنقيح بعد إتمـامه يمكنه تخفيف هـذه الاخطاء لإزالتها . وقد توجهت بهذه الدروس الى طلاب عـــلم الاجتماع الذين لم تتلق أكثريتهم تربية اقتصادية . فكنت مضطراً الى استعادة مفاهيم يعتبرها علماء الاقتصاد ، ولهم ملء الحق في ذلك، ابتدائية ، ولقد كنت مضطراً كذلك الى اعطاء نتائج يصل اليها علماء الاقتصاد بعد اهمال التحاليل والحسابات التي كان لا بد منها لإقامـة البرهان ، وقد استعنت في اكثر الأحيان باحصاءات مختلفة دون ان أفاضل بينها

لان هذه المفاضلة تقتضي مناقشة طويلة وتقنية جداً .

إن الكتب التي ألفت في البحث الذي تتناوله هذه الدروس قد زادت منذ سنة ١٩٥٥ زيادة كبيرة . والمقارنات بين انواع المجتمعات الصناعية قد اصبحت منذ ذلك الوقت « موضة العصر ».ان كتاب رستوف *W.W. Rostow* « مراحل النمو الاقتصادي *(The Stages of economic growth)* قد قرأه العالم بأسره وتناوله الناس بالنقد والتعليق . فالتمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بصرف النظر عن المقابلة بين النظم السياسية قد اصبح امراً عادياً ومبتذلاً. فاذا وضعتُ اليوم الكتاب الذي ينبغي ان تكون هذه الدروس بمثابة تمهيـــد له فلا بد ان يختلف ، هذا الكتاب اختلافاً اساسياً عنه .

وقد يكون هذا الامر بعينه من المبررات التي حملتني اخيراً على الاذعان لإلحاح الصداقة التي تربطني بمدير مجموعة افكار(*Idées)* . ان هذه الدروس ليست سوى تمهيد ولا يمكن ان تكون سوى تمهيد ، موضوعي على ما اظن ، لدرس مشكلة تتلاعب بها الاهواء السياسية . فهي ليست موجهة الى الاخصائي ولكنها موجهة الى الطالب والى الشخص المنزه عن الاهواء. وهي لا تفرض أجوبة تقليدية ،وانما تحاول تبديد الاوهام ، ومنها وهم الاعتقاد بضرورة تطور الرأسماليـــة الى السوفياتية ، ووهم وحدة المصير المحتم لهذين النوعين من المجتمع الصنـــاعي ، وهو قد ما يحـــاول ان يغذيه كتـــاب رستوف هو طابع متشابه للمراحل المختلفة للتنمية اياً كان العصر واياً كان النظام السياسي . ففي جميع البلدان وعند جميع الناس عقبات كأداء ينبغي عليهم تذليلها عند الانطلاق ولكن لا يلزم عن هذا بأن مرحلة الانطلاق كانت متشابهة في الاتحاد السوفياتي وفي الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر وفي النصف الاول من القرن العشرين ، واقل منها تشابهاً النظام ذاته ونوع الحيـــاة نفسه التي تتضمنه مرحلة النضج في كل مكان . ان مفهوم المجتمع الصناعي ليس اقل أهمية من مفهـــوم مراحل النمو .

ان السوفياتية ليست منهجاً للتصنيع فحسب وانما هي نظرية ومنهج عملي للمجتمع الصناعي وقد تطورت تبعاً للتنمية وسوف تستمر في تطورهـــا . فتصبح خاضعة للمنهج العقلي ، وخصوصاً في قراراتها الاقتصادية ، وفي اختيار الاستثمارات . لذلك فليس من الضروري ان تخضع للهدف الرامي الى الرفاهية والحرية المستهلك . والمؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي وعد بسمة العيش المشترك ، فنصف السلع المستهلكة وزعتها الدولة . فليس اسهل من ان نتصور نضجاً للسوفياتية يختلف كل الاختلاف عن نضج الرأسمالية .

فمنذ عام ١٩٥٥ تكيفت ايضاً الاوضاع النسَبية للبلدان الغربية . فلم تعد فرنسا تعتبر نموذجــاً لبطء التنمية . ومنذ عشر سنوات ومعـــدل النمو في الولايات المتحـدة أدنى منه في اوروبا الغربيـــة . فعندما اكتب اليوم فاني استخلص درس عشرات السنين الاخيرة واسترعي الانتباه بكثيرمن الالحاح الى امكانية تعايش التنمية مع بعض مؤسسات الروح الاشتراكيـــة . ولكن الاحداث الجديدة بصورة اجمـــالية قد مالت الى دعم القضايا التي اثبتتها سنة ١٩٥٥ اكثر مما مالت الى دحضها .

فالدرس الاول يعالج التنمية والنظام الاقتصادي . أمــا الدرس الثاني فقد خصصته لدرس علاقات الطبقات في كلا النوعين من المجتمع الصناعي . وقـد اتجه الدرس الثالث الى درس أساس النظامـــين السياسيين وطبيعتها اي نظام الحزب الاحتكاري من جهة ونظام الحزب « الدستوري – الجماعي » من جهة أخرى . ان تنوع المجتمعات التي تستحق ان تدعى مجتمعات صناعية ، هـــذا التنوع الذي قد لا يكون أقل من تنوع المجتمعات التقليدية لا يكتشف الا بواسطة هذه الدروس الثلاثة : الدرس الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي .

باريس – تموز ١٩٦٢



الدرس الأوّل

من علم الاجتماع

لقد بدا لي انّه من المناسب ان أخصّص هذا الدرس الأول لبحث اعتبارات عامة تتعلق بطبيعة علم الاجتماع. وهذا القصد لا يرجع الى تقاليد جامعية أود أن اكون وفياً لها فحسب (اذ انه من الطبيعي ان يحترم علماء الاجتماع هذه التقاليد)، وانما يرجع كذلك الى طبيعة النهج الذي ينبغي علي أن أعلّمه . يتميز علم الاجتماع في الواقع ببحثه الدائم عن نفسه. ويتفق علماء الاجتماع كلهم، ربما، على نقطة واحدة فقط هي : صعوبة تحديد علم الاجتماع . فهل ابدأ تحديد علم الاجتماع انطلاقاً من هذا التساؤل الذاتي : انه بقدر ما يتقصّى علماء الاجتماع موضوع هذا العلم يمعنون في التساؤل عما يعملون . ولكي أعيّن تعييناً دقيقاً طابع هذا التساؤل الذي يتعلق بعلم الاجتماع أقابله بتساؤل في الفلسفة من جهة وبتساؤل في علم الاقتصاد السياسي من جهة أخرى وهو كعلم الاجتماع منهج اجتماعي خاص.

يمكننا القول بأن الفلسفة كفلسفة هي التساؤل من ذاتها . التفلسف معناه التساؤل عما هي الفلسفة . ماهي الفلسفة ؟ ان الفيلسوف الخلاق هو الذي يبدأ من جديد كما لو لم يكن قد وجد شيئاً نهائياً كما يتساءل المنعزل والمنقطع الى التأمل لأول مرة عن المعاني التي عاشها وعن معنى هذه المعاني. ويمكننا القول بأن الفلسفة هي

نشدان الحكمة ولكن هذه الصيغة من القول تترك المجال مفتوحاً للاستفهام اذ ان من يملك الحكمة في الواقع ويقتنع بامتلاكه إياها يبطل بنفس الوقت ان يكون حكيماً . والفيلسوف الذي يظن نفسه ، بعد ان يفرغ من بحثه ، حكيماً يبطل ان يكون حكيماً وإلا وجب ان يعاود البحث من جديد ويسأل نفسه عن معنى الحكمة .

ان مشكلة الفيلسوف الأساسية مرتبطة أكثر من أية مسألة اخرى باستمرار الثقافة. فالفيلسوف لا يرى انه قد وصل الى شيء نهائي قاطع ومع ذلك فقد يكون السؤال الذي يطرحه الفيلسوف هو اقدم الاسئلة اطلاقاً . يبدأ الفيلسوف من جديد ولكنه يعود فيتبع مناهج من سبقوه ، ويقول البعض ان الفلاسفة لا يتفقون على أمر من الأمور ويزعم الآخرون بأن الفلاسفة يقولون شيئاً واحداً وكل من هاتين المسألتين صحيح . قد يكون تفسير هاتين القضيتين هو ان الفلسفة كفلسفة ، هي البحث عن الحقيقة وانكار العلم الوضعي . ان الفلسفة لا تعرف خصائصها وانما تعرف انها علم خاص وعلم الاجتماع كذلك قد لا يعرف خصائصه ولكنه يعرف انه يريد ان يكون علماً خاصاً .

يختلف التساؤل في علم الاجتماع عن التساؤل في علم كعلم الاقتصاد السياسي. واني اتخذ علم الاقتصاد السياسي لأنه اكثر العلوم الاجتماعية الحديثة اتساعاً . ان علم الاقتصاد السياسي يريد ان يدرس قطاعاً قابلاً للانعزال عن الواقع الشامل ومنعزلاً عنه ، وله الى ذلك منهج خاص. والأسئلة التي يطرحها علم الاقتصاد السياسي تعود بالتحديد الى الخصائص التي يتميز بها هذا النهج . يتحدد علم الاقتصاد السياسي بشرح مظهر خاص من مظاهر المسالك الانسانية او قطاع خاص من الواقع الاجتماعي الشامل ويصبح هذا الشرح ممكناً بفضل بنيان هذا الواقع الاجتماعي وخاصيات هذا السلوك الانساني. ففي الواقع يتكون الجهاز الاقتصادي من عناصر قابلة التنوع في حالة التكافل المتبادل ولن يكون عسيراً إدراك سلوك الأشخاص العاملين في الاقتصاد عن طريق التصوير الايجازي او الدرس العقلي المتعمق .

كذلك عالم الاقتصاد او أيُ من تساءل عما يعمله علماء الاقتصاد يجد نفسه مساقاً الى طرح سلسلة من الاسئلة . ما هي العلاقة بين القواعد الموجزة التي يضعها النظريون والواقع؟ ثم ما هي العلاقة التي بين النظريات والمذاهب الاقتصادية أعني ما هي العلاقة كذلك بين العبارات التفسيرية للمسلك الاقتصادي والمذاهب التي تزعم انها تعلم رجال الدولة ما يجب ان يعطوه ؟ وما هي العلاقة بين التحليل الجزئي الدقيق لمسلك الأشخاص العاملين في الاقتصاد والتحليل الجزئي لمجمل النواحي الاقتصادية ؟ وايضاً ، ما هي العلاقة بين النظريات الاقتصادية وبين الواقع التاريخي ، والى أي حد تكون القضايا الاقتصادية الأكثر شمولاً صحيحة؟ وهل هي صحيحة بالنسبة الى كل المجتمعات أم بالنسبة الى نموذج محدد من المجتمعات ؟ ما هو الطابع التاريخي ثم ما هي درجة تأصل الجذور الاقتصادية السياسية في التاريخ ؟

ان علم الاقتصاد السياسي ينمو بنمو تقصّيه للواقع ووعيه في نفس الوقت لهذا التقصي .

فالقواعد والبراهين تتشابك تدريجياً فتصبح أكثر شدة وتعقداً في نفس الوقت لتقترب من الحقيقة ويمكن لعلماء الاقتصاد ان يميزوا تمييزاً دقيقاً بين القضايا الواقعية والقضايا المذهبية وهذا يعلمنا ليس ما هو كائن بل ما يجب ان يكون .

وأخيراً فان الاقتصاد السياسي يلتحق بالواقع الشديد التعقد . ان نظرية كالنظرية الكينزية *keynesienne* أقرب الى الواقع من النظرية الكلاسيكة . ويمكننا ان نتصور قوانين تطور ناتجة عن صيغ مجردة وتنطبق في نفس الوقت على الصيرورة التاريخية .

وبمعنى آخر فان انطواء علم الاقتصاد السياسي على نفسه يهدف الى التأكد من ان اعادة بنائه العقلي تعبر عن طبيعته الخاصة والى التأكد من العلاقات بين هذا البناء والواقع المحسوس بطريقة تحقق له التمييز بدقة بين المراحل التي ينبغي ان يلزم نفسه فيها التثبت من الوقائع والأوقات التي ينبغي

ان يشير فيها الى ما يجب ان يكون .

أما انطواء علم الاجتماع على نفسه فانه يختلف عن انطواء الفلسفة لأن علم الاجتماع يريد ان يكون علماً خاصاً ويختلف عن علم الاقتصاد السياسي لأنه لا يوافق على اعتبار ناحية منعزلة عن الواقع الاجتماعي . يتساءل علم الاجتماع عن ذاته لانه يريـــد ان يكون علماً خاصاً وفي نفس الوقت يريد ان يحلل وان يفهم مجمل النواحي الاجتماعية . فمن تلاقي هذين المقصدين احدهما بالآخر تأتي شكوك علماء الاجتماع انفسهم ويأتي صراع المذاهب الاجتماعية وايضاً فائدة التأمل الفلسفي في علم الاجتماع .

وقد يعترض البعض فيقول انه من المخالف للصواب محاولة انشاء علم من الواقع الاجتماعي الشامل ولكني اريد ان أرجىء مؤقتاً بحث هذه المسألة التي هي محور تدور حوله جميع هذه الدروس . وأبـدأ من القصد العلمي المحض لقد تكوّن علم الاجتماع في وقت سبقته فيه علوم اجتماعية خاصـــة : وقد أكد علماء الاجتماع انهم أوجدوا شيئاً جديداً : فبأي شيء نحدد جدة المنهج الذي أرادوا خلقه ؟

يرتكز الجواب الأول على تحديد فرادة هذا العلم بالرغبة في تحري الدقة والضبط العلمي الصحيح والجهدالذي يبذله العلماء في التمحيص بحيث لا يقواون شيئاً لا يمكن اثباته بالبرهان . مما لا شك فيه ان تحري الدقة يشكل جـــزءاً من القصد الذي يقوم عليه علم الاجتماع ولكن العلم لا يمكن تحديـده بالرغبة في ان يكون علماً وبالرغبة وحدها . وعلاوة على ذلك فان الخطر في مادة علم الاجتماع يقوم في تحري الدقة التي تنتهي في كثير من الاحيان في ان تشلّ البحث . ويقول بعض النقاد في الولايات المتحدة مازحين ، بأننا ننفق اكثر من المال والوقت ونتحرى الدقة أكثر فأكثر لاثبـــات قضايا او وقائع تتضاءل أهميتها يوماً عن يوم . ولكن لا يجب ان ينسينا الاهتمام الحصري بالبرهان بأن العلم كعلم يجب ان يهدف الى نتيجة قيمة بحد ذاتها . اننا لم نحدد علم الاجتماع بالغرض العلمي وحده فاننا نحدده بالغرض الذي سنحـاول ادراكه من الظاهرات التي لم تكن

تدرسها المناهج الأخرى. ان علماء الاجتماع متيقنون بأن هذه الظاهرات كالعائلة والطبقة الاجتماعية والعلاقات بين أقسام الواقع السياسي والاقتصادي مثلاً لم يبرزها حتى الآن أي منهج. هذه الظاهرات التي لا تزال حتى الآن ضحية الاهمال تشكل الموضوع الخاص لعالم الاجتماع.

ولكن هذه الظاهرات الاجتماعية التي سبق ذكرها كالعائلة والطبقية الاجتماعية تعني من بعض الوجوه كافة النواحي الاجتماعية. ولا يمكننا ان ندرس الطبقات الاجتماعية أعني توزع الأفراد من جديد من كيان المجتمع في أقسام واجناس وداخل سلسلة النظم الاجتماعية دون ان نحيط في نفس الوقت بمجمل النواحي الاقتصادية والسياسية والدينية. هذه الظاهرات التي يبرزها علم الاجتماع بصورة جوهرية تتجلى للملاحظة البالغة الدقة وكأنها مطبوعة بطابعها الشامل فهي كما يمكن القول ظاهرات اجتماعية كاملة اي نابعة من الكل. ونحن عندما نحاول تحديد علم الاجتماع بالرجوع الى علم آخر من العلوم الاجتماعية كعلم النفس نصل الى نتائج مماثلة. فالظاهرات الاجتماعية هي ظاهرات خاصة في نوعها *Sui generis* تختلف كل الاختلاف عن بقية الظاهرات وتستوجب علماً خاصاً لأن الظاهرات الاجتماعية تسمو على ما يدرسه علماء النفس او لأن الواقع الشامل الناجم عن تصرفات الأفراد في المجتمع يختلف في طبيعته عن التصرفات الفردية التي يدرسها علماء النفس.

وبالنسبة الى التاريخ نرى ان عالم الاجتماع يميل الى التعميم. وغرضه ادراك الظاهرات التي تتكرر وشرحها ضمن مقولات عامة وأقصى. امانيه اكتشاف قوانين للظاهرات النفسية الجماعية. اذا فالميل الى التعميم يردنا الى ما يصبح الموضوع الخاص لعلم الاجتماع وهو مقابلة المجتمعات ببعضها وتصنيف الظاهرات الاجتماعية داخل كل جماعة من هذه الجماعات، واحلال كل صنف منها في محله الخاص ووضع كل واحدة من التنوعات الجماعية في محلها داخل نظام أعم. لنأخذ دركهايم *Durkheim* مثلاً على ذلك فاننا لو تتبعنا فكرة دركهايم في تطورها التدريجي لوجدنا فيها الأشكال الثلاثة التي عددناها. لقد حاول دركهايم

ان يحدد علم الاجتماع بنوعية الظاهرات الاجتماعية معتبراً اياها أسمى من الشعور الفردي . فهو يهدف الى وضع اصول لترتيب النماذج الجماعية مبتدئاً بالمجتمعات القبلية التي هي اكثر انواع المجتمعات بساطة ويسميها المجتمعات البسيطة المتعددة الأقسام والمجتمعات المركبة المتعددة الأقسام . فقد أراد دركهايم اذاً انشاء نظام لكل مجتمع وربط مختلف النظم بعضها ببعض في استمرار تاريخي .

هكذا فان الأهداف الثلاثة التي يعرضها علم الاجتماع هي اولاً : تحديد الاجماع بحد ذاته ومن ثم تعيين الميزات الخاصة لكل نظام ، او النظم الاجتماعية كلها . واخيراً تصنيف النظم الاجتماعية المختلفة في سير التاريخ .

لو عدنا فاتخذنا مثل ماكس ويبر بدلاً من دركهايم لوجدنا كذلك هذه المراحل الثلاث المتميزة ، لقد حاول ماكس ويبر ان يبني اساس المجتمع من جديد ابتداءاً من تداخل العلاقات الفردية كما حاول انشاء مقولات اقتصادية سياسية شرعية أتاحت له تحديد النماذج الاساسية من النظم الاجتماعية والاقتصادية والشرعية واخيراً حاول ان يرتب هذا التنوع الذي اصبح مفهوماً في تطور التاريخ المستمر .

وبقدر ما يستطيع علم الاجتماع ادراك هذه الاهداف الثلاث وهي تحديد المفهوم الاجتماعي وتحليل الاجماع أو، حسب تعبير « اوغست كونت » وضع التنوعات التاريخية في مواضعها التي يمكن لعلم الاجتماع مزجها ، والتوفيق بين المقصدين العلمي والتأليفي اللذين تتصف بهما .

ووفقاً للتحديد الذي نعطيه للاجتماع يكون علم الاجتماع امبريالياً قليلاً أو كثيراً ولو حددنا ما هواجتماعي تحديداً شكلياً لاصبح تداخل العلاقات الفردية وعلم الاجتماع حتى مع القصد التأليفي منهجاً خاصاً الى جانب المناهج الاخرى . وخلافاً لذلك لو اننا حددنا الاجماع على طريقة دركهايم لكان لعلم الاجتماع امل كبير في الاحاطة بالعلوم الاجتماعية وامل في ان يصبح اساساً لوحدتها ووسيلة للتأليف بينها . حتى ان هنالك خطر اضافي . وهو ان ثمة الاجتماع يبدو انه لا يعطي علم الاجتماع سيطرة علمية فحسب ولكن سيطرة

فلسفية كذلك . وبناء على تعريفات خاصة للاجماع ظهر ما يمكن تسميته بالمذهب الجماعي اي الرغبة في تفسير جميع الظاهرات بما فيها الظاهرات الروحية والاخلاقية او المعرفية انطلاقاً من المجتمع .

ولنقل على الفور بأنه لا توجد علاقة ضرورية بين علم الاجتماع والمذهب الاجتماعي ، بين الجهد لتحليل الاوضاع الاجتماعية للتطور العقلي وشرح هذا التطور على اعتباره تعبيراً عن الحقيقة الاجتماعية بصورة أساسية . فليس لشرح نوع من الظاهرات وفقاً للظروف الاجتماعية اية علاقة بالتقديرات التي نعطيها لهذه الانواع . وليس أشد خطراً على تطور علم الاجتماع في فرنسا من الميل الى الخلط بين علم الاجتماع والمذهب الاجتماعي . لقد اشتد خطر هذا الخلط بادخال تعليم الاجتماع في المدارس الابتدائية او ربطه بتعليم الأخلاق . فشهادة علم الأخلاق وعلم الاجتماع نشأت من هذه الفكرة . لان دركهايم كان يعتقد انه سيجدد علم الأخلاق بفضل درسه للمجتمع . فعلم الاجتماع يظهر في شهادة علم الأخلاق والاجتماع ، مع أن مكانه المناسب أو الشرعي هو في مؤسسة العلوم الاجتماعية وفي مؤسسة الحقوق وليس في هذه الشهادة .

ومع اني أنا شخصياً اقبل أن يطبقوا علي اسم العالم الاجتماعي فاني معاد لكل ما يماثل تأويل المذهب الاجتماعي للعلوم الاجتماعية . واني اذكر عن طيب خاطر « ليون برنشفيغ » *Léon Brunschvig* الذي كان يكتب عن نمو الوعي في الفلسفة الغربية ويقول ان « مونتسكيو » *Montesquieu* هو أعظم عالم اجتماعي ويضيف قائلاً ان علم الاجتماع يبدو كنهج فتي ولكن الميل الى التجدد ليس في العموم دليلاً على الفتوة .

ولنسلم من البداية بأن مؤلف توسديد « حرب الجزر اليونانية » « البولوبونيز » قد يحوي من علم الاجتماع بقدر ما يحوي كثير من المؤلفات المخصصة لبحث العلاقات الدولية . ولنسلم بصورة نهائية ان كتاب مونتسكيو « روح القوانين » هو اعظم الكتب الفرنسية في علم الاجتماع حتى ولو لم يكن يحوي هذا الكتاب في الواقع عرضاً واحداً من العروض الا ويتطلب الاصلاح نظراً لتعمق المعرفة

في هذا العصر .

فعلم الاجتماع موزع دائماً بين هذين القصدين: المقصد العلمي من جهة والمقصد التأليفي من جهة أخرى . فهو تبعاً للبيئة أو للوقت او للمدارس أما ان يستسلم للقصد العلمي ويضاعف الجهد في البحث عن التفاصيل وإما ان يتمسك خلافاً لذلك بالقصد التأليفي فيتعرض للضياع في الفلسفة .

وعلى الرغم من تعرضه لخطر الضياع في الفلسفة فاني لا اتصور علماً اجتماعياً يكتفي بالتفتيش عن التفاصيل الجزئية . فان من مقوّمات فهم مجمل علم الاجتماع الجوهرية ان لا نستنتج وان لا نقدر على استنتاج مجمل علم الاجتماع من جزئيات صغيرة .

وأكثر من ذلك ، فحتى لو اننا اكثرنا من الأبحاث التفصيلية كما لو لم تكن القضية العامة قد طرحت، لانتهينا لاشعورياً الى اعتناق فكرة خاصة . ومثلاً على ذلك ان علم الاجتماع للعلاقات الصناعية في اميركا منهمك في تحقيق أكمل انسجام ممكن للعامل في مصنعه او في مؤسسته . كثير من علماء الاجتماع في اميركا يطرحون جانباً من البداية مسألة نظام الملكية والهيئات الاجتماعية . وعليه فعدم طرح هذه المسائل التي تسمّى مسائل العقائد والسياسات معناه طرحها من عدة وجوه. ففي علم الاجتماع كما في الفلسفة عدم التفلسف هو بحد ذاته تفلسف . الاهتمام بفهم علم الاجتماع ككل كامل لا يجب ان يزول لكي يبقى علم الاجتماع كما هو . فاذا في علم الاجتماع في ابحاث تفصيلية استحال الى تقنية في الأبحاث . ولنضف الى ذلك انه اذا ارتبط علم الاجتماع بعقيدة لا نحط الى مذهب تبريري .

ورب معترض يقول بأن القصد التأليفي ينتج من القصد السياسي . واني أقبل ذلك عن طيب خاطر . فانه يبدو لي من الأمور الحقة بأن الذين يعالجون علم الاجتماع سواء أكانوا من الذين لعبوا أدواراً في المجتمع أم كانوا من الملاحظين للواقع السياسي . فتوسديد الذي تكلمنا عنه منذ لحظة كتب عن حرب البولوبونيز لأنه كان ضحية ظلم الآسينيين وبفضل ما لاقاه من خيبة استطاع ان يفهم

الصراع الذي كان قائماً بين سبارطة واثينا كنتيجة حتمية لديالكتيكية الأحداث والمهاترات الكلامية الحادة . ولو لم يسىء سكان فلورنسا معالجة مكيافيلي ويجوروا عليه لما توفر له الوقت الكافي لوضع كتابة مقالة عن « تيت ليف في عقده الأول » ، او كتابه الأمير . ومن المستحسن ان يكون لعلماء الاجتماع مصلحة سياسية على شرط واحد هو ان يكونوا قادرين على الارتفاع بها الى مستوى عال. بعدكل هذا لنلاحظ اعظم علماء الاجتماع الأقحاح والأصيلين الجامعيين دركهايم وماكس ويبر ؛ كان كل منهما ولعاً بالسياسية بالمعنى العام لهذه العبارة . وقد كان دركهايم نفسه يقول بأن علم الاجتماع لا يساوي ساعة عناء ان لم يكن يساعد على حل المشاكل الاجتماعية . وانا شخصياً أقل من دركهايم تعلقاً بالنتائج العملية ؛ وأرى مثلاً انه حتى وان لم تكن حرب البولوبونيز قد أتت بأي نفع ، أي انها لم تساعد على تلافي أسباب الحروب فقد كان من حسناتها انها جعلت توسيديد يكرس لها كثيراً من الاعوام . اني لست واثقاً بأن كتب دركهايم تقربنا من حل المشاكل الجماعية ولكنني سعيد بكون هذه الكتب قد وضعت . لقد كانت تتملك دركهايم الرغبة القوية بفهم المجتمع الذي هو احد اعضائه . لم يكن لدركهايم ، طمع سياسي بالمعنى المبتذل للكلمة ، فهو لم يكن يطلب ان يكون وزيراً او نائباً وليست الرغبة في الحصول على منصب سياسي في فرنسا بالضرورة برهان على الطمع ، فهذا النوع من الطمع في بعض الظروف هو الشكل الدقيق للتواضع .

وكان ماكس ويبر كذلك شديد الولع بالسياسة . لقد أراد ان يكون زعيم حزب او رجل دولة ، فهو تواق الى الرئاسة بالمعنى النبيل لهذه الكلمة وهو الذي كان يقود مواطنيه بسيطرته الشخصية وعظمته الروحية . ولكن لعله لم يستطع بسبب تفهمه للسياسة ان يكون ابداً رجل عمل . أخفق في حياته العملية فحاول ان يفهم مجتمعه والمجتمعات الاخرى كلها . لقد نتج علم الاجتماع المتعلق بالناحية الدينية عند ماكس ويبر من الدرس الذي كرسه للدور الذي لعبه المذهب البروتستانتي في نشأة الرأسمالية ، وهذا الدرس نفسه ولد في رأس

ماكس ويبر مما عـــاناه من قلق وتعب في المجتمع العقلي لزماننا الحاضر . رأى ماكس ويبر بأننا خاضعون لقانون المهنة؛ فمنذ بضعة قرون والناس يريدون مجتمعاً قائماً على المهن . بنـاء على هذا التضاد بين الدين والاقتصاد نشأت لديه فكرة المقارنة بما للدين من أثر في تطور الاقتصـاد وبما للاقتصاد من أثر في الظاهرات الدينية . ومونتسكيو كان ايضاً متأصلاً الى حد بعيد في حياة مجتمعه، فالمشاكل التي عالجها هي مشاكل القرن الثامن عشر . ولكنه ألـّف كتاباً اسمه رسـائل فارسيـة « *Lettre Persannes* » وهو كتاب غاية في السموّ في علم الاجتماع وقد حاول مونتسكيو فيه ان يجعلنا نفهم غرابة المجتمع الذي نعيش فيه ، فهو ليس أقل غرابة من المجتمعات الاخرى التي نلقي عليها سخريتنا .

على الانسان ان يكون متأصلاً في مجتمع ما ليتمكن من اكتنـاه مشاكله ، ولكن عليه ان يكون في نفس الوقت قادراً على الانفصال عنه لكي يراه غريباً كسائر المجتمعات. وعلى هذا تقوم بصورة اساسية نظرة علم الاجتماع الى الحياة . سوف اتكلم بطوعية عن الغرابة المتبادلة . فأنت غريب شاذ ولكنني لست أقل غرابة ولا شذوذاً منك . ولكي يدرك الانسان هذه الغرابة المتبادلة بين مجتمعين يعتبر كل واحد منها نفسه كحقيقة واضحة، عليه ان يكون اولاً متأصلاً في مجتمعه وقادراً في نفس الوقت على الانعتاق منه .

ولكن القدرة على فهم تنوع الظاهرات الجماعية لا تحدد وعي العلم الاجتماعي بحد ذاته . وهذه الصيغة تنطبق كذلك على الوعي التاريخي . ان المؤرخ يكتفي بالملاحظة وبمعنى آخر يجمع التنوعات الجماعية كما يجمع عالم النبات النباتات النادرة في حديقته . أما عالم الاجتماع فيتحقق من هذه التنوعات ولكنه يريد ان يفهمها ويدرك ما تتضمنه من منطق . لعلنا قرأنا كتاب السيد . ليفي شتراوس « *M. Levi-Straus* . : البنيات الأساسية للقرابة ، فهو نموذج من نمـــاذج علم الاجتماع ، ويبين في هذا الكتاب ان التنوعات الصارخة لأشكال القرابة وان انماط تحريم الزنى بين الاقارب تشكل تحويراً في عدد قليـل من الابحاث الاساسية . فاستمرار الابحاث وتنوع تحققها العيني ، هذا هو الوضوح العقلي

الذي يميل اليه عالم الاجتماع .

فلنتخط آلاف السنين لكي نصل الى مجتمعنا الحالي . ان المؤرخ يكتفي بأن يقابل الاقتصاد الاميركي ، بالاقتصاد السوفياتي كفردين لكل منهما خصائصه ، كنظامين اقتصاديين في الفضاء الشاسع وبشريتين منطلقتين في التفتيش عن سهول واسعة .

ولنذكر عبارة توكفيل *Tocqueville* المشهورة فان احد هذين المجتمعين يركز ثقته على المبادرة الفردية والثاني يعتمد بصورة أساسية على سلطة الدولة والاثنان من بعض الوجوه يبلغان هدفاً واحداً .

ان عالم الاجتماع يطلب ويجب ان يطلب شيئاً اكثر من ذلك : وهو معرفة الاهتداء الى الخصائص المشتركة بين جميع النظم الاقتصادية لعصرنا وفهم النموذجين من الاقتصاد كلونين من ألوان التغيير في موضوع واحد وكنوعين متجانسين . فجميع نظمنا الاقتصادية الحديثة هي من الاقتصادات التي تنمو وتتطور وتريد تطبيق النهج العلمي على تنظيم العمل وتتضمن نوعاً من توزيع اليد العاملة بين القطاعات المختلفة . يمكننا ان نعدد الخطوط المشتركة بين هذه النظم الاقتصادية المختلفة وفي نفس الوقت ينبغي ان نحدد وجوه الاختلاف بينها.

والمقارنة التي اعتمدناها في فهم النظم الاقتصادية يجب ان نعتمدها في فهم النظم السياسية . واخيراً لا يمكننا إلا ان نضع غاية او أملا أسمى في نماذج من نظم عامة . زيادة على تحديد الاجماع وتحليله يريد علم الاجتماع ان يحدد أنواع النظم الجماعية « أي المنطق الخفي في الحياة الجماعية » . وعلى هذه النقطة يجابهنا اعتراض لا سبيل الى التملص منه : او ليس الخروج من العلم معناه العودة الى الفلسفة ؟

وانه لمن المتناقضات الغريبة ان تظهر نظريات المجتمع بعيدة عن صفة العلم بقدر ما تزعم انها علمية . لنأخذ مثلاً على ذلك ، وهو اننا عندما نأخذ بتفسير للمجتمعات انطلاقاً من نظم اقتصادية فهذا التفسير مقبول إذا ورد بين تفسيرات أخرى ممكنة ، وهو قراءة خاصة لبعض الحوادث . أما اذا عاد بنا هذا

التأويل الى ظاهرات اقتصادية وأثبت نفسه كتفسير علمي فقد بطل في نفس الوقت ان يكون كذلك لأنه يخلع على الواقع الاجتماعي شكلاً مبسطاً لا ينطبق على حقيقته. فان المجتمع في الواقع شديد التعقيد. وتكون هذه النظريات والتأويلات علمية بقدر ما تقبل اختصاصاتها. وبقدر ما تزعم انها صورة امينة، أكيدة وصحيحة بصورة عامة للنظم الاجتماعية تبطل ان تكون علمية.

هذه القضايا تنسجم مع ابحاث «ماكس ويبر». فهي تقول ان النظريات العامة للتنظيم الاجتماعي هي بطبيعتها متعددة وكل واحدة منها مرتبطة بنية معينة لدى المراقب.

لقد قبلت منذ عشرين سنة في مدخل كتاب فلسفة التاريخ بهذا الاعتبار قبولاً تاماً. فقد قلت بأن النظريات في مادة التاريخ تسبق التاريخ وان النظرية هي نظرية فلسفية. واني اليوم لست متأكداً من هذا كما كنت في الماضي، وبعد ان كنت قد لمحت في مثل هذا الشرح الاقتصادي الى مقدار الخطر الناجم عن اعطائنا قيمة مطلقة لفهم بعض الظاهرات الجماعية، أريد ان اشير الى انه لا يكاد يقل عنها خطراً اثبات نسبية التأويلات.

في الواقع ان النسبية في فكرة «ماكس ويبر» مرتبطة بالفكرة التي كونها لنفسه عن الواقع، واصل هذه الفكرة بعض تيارات الفلسفة الكانطية الحديثة. فهو يرى ان الحقائق الجماعية كلها مشوهة، فهي تراكم او تفرق وقائع مبعثرة. فاذا كان عالم الاجتماع ازاء الوقائع المفككة يستمد من تصوراته المنهج الذي يعتمد عليه في فهم هذه الوقائع، لا شك في ان شرحه يكون مرتبطاً بنظام الصور المجردة وهذا النظام مرتبط كذلك بوضع الملاحظ الخاص. ولكن ليس صحيحاً بأن مجتمعا ما هو كثرة مفككة ومتضاربة العناصر. ان حقيقة المجتمع ليست امراً كلياً ولا هي اجزاء متضاربة ومفككة، لذلك لا نستطيع ان نثبت جازمين صحة نظرية من النظريات الاجتماعية بوجه عمومي ولا ان نثبت جميع النظريات. اذا كان «ماكس ويبر» على حق وكانت الوقائع الاجتماعية مفككة لا يربطها أي سياق

فلا بد ان تخضع هذه الوقائع لكل التفسيرات التي ذكرنا ، ولهذا السبب بعينه فانه لا بد أن تكون هذه التفسيرات التي ذكرنا مرتبطة بشخصية عالم الاجتماع. ولو ان الواقع الاجتماعي كله كان منظماً تنظيماً كاملاً وموحد الاجزاء ، تجمع اجزاءه وحدة كاملة او بالأحرى لو ان احد اجزاء هذا الواقع يستدعي وجود بقية الاجزاء كلها بطريقة لا يمكن معها الاستغناء عن أي جزء منها ، لما كان هناك سوى نظرية صحيحة لعلم الاجتماع ، نظرية واحدة فقط ...

فحقيقة المجتمع ليست بادىء ذي بدء، على الاقل متضاربة الاجزاء ولا هي كلية ، فهي تحوي عدداً من الفروع الجزئية وليست تتضمن بطريقة واضحة نظاماً عاماً . ان عالم الاجتماع لا يستطيع ان يخلق بطريقة تحكمية منطق السلوك الجماعي الذي يحلله . فأنت عندما تلاحظ نظاماً اقتصادياً واني آمل ان أبينه لك في اعقاب هذا الدرس، فانك تشرح سياقاً قائماً في قلب هذا النظام لا مفروضا عليه من قبل الملاحظ ، على ان هذا السياق ليس عاماً وتوجد طرق عديدة لتأويله . ان عالم الاجتماع يبين النظم والقواعد في الأشياء ، ولكنه يقوم بنوع من الاختيار بين هذه النظم والقواعد . وبقدر ما يتجه الى الكل بكامله يتعرض الى خطر التعبير عن القصد السياسي الذي غذاه في بداية انطلاقه او الى الكشف عن المذهب الفلسفي الذي جعله وجهته .

فالنتيجة الموقتة لهذا الدرس التمهيدي هو رفض الاعتقادين التقليديين ، الاعتقاد بمذهب عام حقيقي للمجتمع والاعتقاد بالنسبة الكاملة في شرح علم الاجتماع . اننا في الحقيقة عندما نتتبع تطور النظريات الاجتماعية نشعر بأن التاريخ يميل الى اثبات التحليل النظري الذي لخصته . فعلم الاجتماع ينمو أولاً بتكدس الوقائع ؛ فهناك تقدم في المعرفة العملية لأننا نعرف وقائع اكثر من ذي قبل ونعرفها أفضل مما كنا نعرفها سابقاً، وهذه المعرفة تنمو كذلك بفضل تجدد المشاكل وبحث قضايا جديدة تماماً كالاقتصاد السياسي . فان نظرية « كينز *Keynes* العامة ما كانت لتوجد لولا البطالة الدائمة في انكلترا طيلة سنوات ١٩٣٠ ولم تكن نظرية «ماكس ويبر» لتوجد لو لم يكن هو بروتستانتياً ولو لم يكن

يؤرقه الميل الى الحقائق الدينية والحاجة الى مجتمع عقلي . واخيراً هناك شكل ثالث للتطور التاريخي لعلم الاجتماع هو تقدم النظرية الاجتماعية . هذا التطور لا يمتزج بتكدس الوقائع ولا بالتجدد التاريخي للمشاكل وانما يرتكز على تمحيص المنهج التصوري وتطويره الذي بواسطته يمكننا ان نفهم الحقيقة الاجتماعية .

أننا لا نزال جد بعيدين من الحصول على مجموعة من المفاهيم الاجتماعية التي تتيح لنا ان نفهم بكل يقين مجمل النواحي الجماعية . وقد لا تكون هذه المجموعة من المفاهيم الصحيحة بصورة عامة قد وجدت او على الأقل قد تكون هذه المجموعة من المفاهيم الصحيحة بصورة عامة قد تشوهت الى الحد الذي بطلت معه ان تكون أداة يعتمد عليها في تحليل المجتمعات العينية . يبقى اننا لا نستطيع ان نلغي من تاريخ علم الاجتماع وبالنتيجة من سريرة علماء الاجتماع حالياً لا الرغبة المتزايدة في الدقة في معرفة الوقائع ولا الرغبة في طرح مسائل جديدة دائماً ولا الرغبة في تمحيص المناهج التصورية وجعلها اكثر صلابة تلك المناهج التي نتمكن بواسطتها من شرح الوقائع .

وأخيراً اريد ان اقول كلمة في موضوع كلاسيكي يتناول العلاقات بين العلم والسياسة ، بين الأحكام التقديرية والاحكام على الوقائع ، بين الجامعة التي لا تبلغها الضجة من الخارج كما هو مفروض وبين باقي المجتمع .

وما يبدو لي اساسياً على الصعيد العلمي هو الجهد الذي نبذله اما للفهم واما لاخضاع اهوائنا اذا كان لنا اهواء . لقد حاول رينان *Renan* في كتابه : « الاصلاح العقلي والاخلاقي في فرنسا » ان يفهم الفرنسيين وان يفهم الجماعات المختلفة منهم مع ما تبديه من ردود أفعال متباينة على ما يعرض لها من حوادث ومع مجموعة قيمهم المتناقضة . واني أتخيل « رينان » في هذا الزمن يحاول ان يفهم ردود أفعال الفرنسيين المتناقضة والحماسية منذ خمس عشرة سنة . اذا ففهم مواقف الفرنسيين المختلفة ازاء فرنسا هو الشرط الوحيد لممارسة عالم الاجتماع مهنته اذا لم يكن يريد تحويل الدروس الى ابحاث دعائية .

ولكن ارادة الفهم لا تستلزم رفض الحكم . وفي النتيجة يستحيل شرح

الظاهرات الفنية وحتى السياسية منها دون ان نصدر عليها حكماً . فاذا درسنا مثلاً قبائل *Aztèque* في المكسيك القديم نكون قد أقمنا الدليل على مبالغة غير مجدية في الحرص على رفض القول بأن تلك الخصال من خصالهم كانت قاسية ، كذلك لا يوجد اي مبرر للامتناع عن اصدار حكم على عدد من الظاهرات في هـــذا العصر . فان البطالة في المجتمع الرأسمالي قاسية . وان معسكرات الاعتقال هي مؤسسات مجرمة . المهم ان نفهم ان العلم لا يستطيع ان يرشدنا الى ما ينبغي ان تكون عليه هذه القرارات السياسية لأن لكل قرار منها ثمنه . فمتى بدأنا نتساءل اذا كان من المناسب ان نضحي بهذا او بذاك او بعدد من الاشخاص في سبيل عدد آخر نكون قد خرجنا على المناهج العلمية . وفي هذا المعنى كان « ماكس ويبر » مصيباً في قوله ان هناك فرقاً في الطبيعة بين القرارات السياسية التي تتضمن التزامات خارج نطاق العلم وبين العلم نفسه .

فعندما نقابل بين جماعات مختلفة عن بعضها اختلافاً أساسياً ربما نكون قد اخرجنا المسائل من دائرة العلم . فذاك العالم مثلاً بأخلاق الشعوب يقول لنا : ان مجتمعات بورورس *Bororos*[1] لا تقل كالاً من بعض النواحي عن مجتمعاتنا الحديثة ، وهو مصيب من حيث الناحية التي ينظر منها الى الموضوع . فاذا كان هدف المجتمعات تحقيق اندماج الافراد في الجماعة ، فان المجتمعات البدائية من هـذه الناحية تستوي مع المجتمعات الراقية بيد انه في وسع المجتمعات الراقية انماء نشاطات اخرى هي النشاطات العلمية والفلسفية والاقتصادية . وهذه الجماعات المختلفة لا تستطيع ان تنمي بنفس القوة النشاطات المختلفة . فعندما نقابل أنواعاً مختلفة من المجتمعات لا يمكننا ان نصدر عليها باسم العلم حكماً واضحاً .

والخطر الحقيقي هو ان علماء الاجتماع « جزئيون » يدرسون جـــزءاً من الحقيقة زاعمين انهم درسوا الكل . انهم يميلون خاصة الى ملاحظة الناحية الحسنة التي يفضلونها من المجتمع واهمال النواحي المبهمة التي لا تروقهم . ان عالم الاجتماع

---

١ ـ شعب نشأ في افريقيا الوسطى .

يصبح سياسياً حتى عن غير قصد لا لأنه يشرح من وقت الى آخر احكامـاً تقديرية — ولك ملء الحرية ان تفعل مثله — ولكن لانه يترك نفسه ينساق الى ارتكاب الخطيئة الاصلية ، خطيئة السياسي وبكل أسف خطيئة العالم الذي لا يرى الا ما يشتهي ان يرى

من السهل على الانسان ان يعاهد الآلهة على ان لا يمارس السياسة او الدعاية. فليس الاستاذ كائناً مجرداً من اللحم والعظم . فمهما قال ان لديه نوعاً من النشاط يقوم به في الخارج وهو لا يعنيك ولا يتصل بك ابداً ، ونوعاً آخر هنا يعنيك ويختص بك، فلا بد لهذين النوعين من النشاط ان يوجدوا معاً في شخص واحد بصورة غير كاملة تقريباً . وانه لمن الادعاء وعدم الامانة في نفس الوقت التأكيد بأنه ليس بين هذين النوعين من النشاطات أي اتصال .

وكيف يمكننا ان نقطع بعدم وجود اتصال بينها ؟ ان الخطر الحقيقي يكمن في «الفرضية» اللاواعية. لقد كنت أميل الى الاعتقاد بعدم وجود علاقة بين هذه النشاطات ولكني ربما أكون في هذا الاعتقاد كمن يدافع عن قضيته الخاصة .

وهناك جواب ثان وهو الحوار. انه ليس في الجامعة استاذ واحد وانما فيها عدة أساتذة ، والحمد لله ، انهم ليسوا متفقين . وهناك حوار ليس بين الاساتذة وحدهم بل بين الاساتذة والتلاميذ . ان اثارة الجدل أثنـاء الدرس حيث يتكلم الانسان وحده هو ضرب من الاضاحيك ، ولكنك اذا كنت لم تتكلم اثنـاء الدرس فبوسعك ان تتكلم في الخارج ، وهناك طرق عديدة لمتابعة الحـوار مع الاستاذ . انني لا أخشى حقاً ان لا تتابع الحوار معي . ان هذا الدرس لا يهدف الى تعليمنا ما يجب ان نفكر به ولكني أتمنى ان يعلمنا فضيلتين عقليتين احداهما هي احترام الوقائع والثانية احترام الآخرين .

الدرس الثاني

توكفيل وماركس

لقد حاولت ان أبيّن في الأسبوع الماضي ان المسائل التي طرحها عالم الاجتماع تابعة من حقيقة التاريخ ، وهي نتيجة سيطرة الوعي على المحيط الجماعي وان علم الاجتماع نفسه لم يكن الا الجهد المبذول لشرح مجمل نواحي المجتمع من جهة ووضع التنوعات التاريخية في محلها من جهة أخرى .

وسوف أحاول اليوم تحديد المسألة الجماعية التي هي أصل جميع هذه الدروس. وفي سبيل هذه الغاية أعود الى المذاهب الاجتماعية الثلاثة في النصف الاول من القرن التاسع عشر . أحدهما هو مذهب « أوغست كونت » والثاني مذهب « توكفيل » والثالث مذهب « ماركس » وعلى الخصوص مذهبي « توكفيل » و« ماركس » . أما انه لماذا تبدأ اكثر عقائدنا السياسية والاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر فالسبب في ذلك ليس بسيطاً ولا طارئاً. فنحن لا نزال نعيش على خزين من الأفكار التي شرحها مفكرو ذلك العصر ولا شيء أجدى في تحديد جدّة وضعنا الحالي من الرجوع الى القرن الاخير .

هناك حدثان استأثرا منذ قرن بتأمل المفكرين . أحدهما هو الثورة الفرنسية ، والثاني هو نشوء المصانع الأولى . فجميع علماء الاجتماع في النصف الاول من القرن التاسع عشر حاولوا من جهة تفسير انهيار الملكية في فرنسا ونظام الطبقات الاجتماعية وتفسير النمو العجيب لوسائل الانتاج من جهة أخرى ، وتحديد النظريات الجماعية يتوقف على المعنى الذي تعطيه لهذين الحدثين العظيمين وبالنسبة اليهما أريد أن أحدد تحديداً دقيقاً الطابع الذي تتميز به مسألة « أوغست كونت » و « توكفيل » و « ماركس ».

فمسألة سان سيمون وأوغست كونت يمكن تحديدها بكثير من البساطة اذا تذكرنا النص المشهور الذى تخيل به « سان سيمون » زوال مئة من خيرة القواد فجأة ومئة من خيرة السياسيين ومئة من أفضل مستشاري الدولة الخ ... فماذا حدث ؟.. قال : انه لم يحدث أمر غير عادي فقد استمر المجتمع يؤدي اعماله على نفس النمط الذي كان يؤديها عليه تقريباً ولم يتأثر بزوالهم . ويتابع سان سيمون قوله : « لنفرض وعلى عكس ذلك زوال مئة من اصحاب البنوك او مئة من خيرة المهندسين او مئة من المنظمين الممتازين : فلا بد ان تصاب جميع وظائف المجتمع بشلل . الغرض من هذه الصورة تحديد وجوه التقابل بين نوعين من المجتمع ، مجتمع قائم في جوهره على السياسة والطبقية من جهة ، أو تبعاً لقاموسنا مجتمع عسكري ، ازاء مجتمع آخر قائم في جوهره على الاقتصاد والصناعة ، حيث المسؤولون فيه عن التنظيم الايجابي هم اصحاب المصانع والعلماء ، والمهندسون ، والتقنيون. على ان هذا التمييز الاولي لا يحدد تحديداً قاطعاً قضية « سان سيمون ـ اوغست كونت » وانما يجب إكماله بالتفسير الذي اعطاه اوغست كونت للثورة الفرنسية .

ان الثورة الفرنسية بالنسبة الى « اوغست كونت » هي التعبير عن عقلية يُسميها العقلية الماورائية او عقلية النقد والتي تعجز بحد ذاتها عن اعادة تشكيل نظام اجتماعي . ومن ثم فان الهدف الذي يرمي اليه سان سيمون وأوغست كونت هو بناء الاجتماع من جديد على مجموعة من العقائد المشتركة . ما من مجتمع من

المجتمعات، يقول « اوغست كونت » ، يمكن ان يحيا وان ينهض اذا لم يكن جميع اعضائه يؤمنون بقيم وعقائد مشتركة . هذه العقائد المشتركة قضى عليها الفكر الماورائي والتقدمي ثم الفكر العلمي . ولا يمكن اعادة انشاء العقائد المشتركة في شكلها القديم ، على انه لا بد لنا من ان نخلق من جديد مجموعة من المعتقدات المشتركة تصلح للنظام الجديد . وبعبارة اخرى ان اعتبار الثورة الفرنسية حركة هدامة، يضعنا أمام مجتمع قائم في جوهره على الاقتصاد ويفتقر الى أساس ديني . فمتى سلمنا بواقع الصناعات وبواقع الثورة الفرنسية ، بقي علينا ان نعرف من اين انبثق النظام الجديد الذي يحيط بسير المجتمع الاقتصادي ويوجّهه .

أما بالنسبة الى « توكفيل » فان الحدث الأكبر الذي يوجه صيرورة المجتمع هو الحركة الديموقراطية . ليس الحدث الحاسم بالنسبة الى توكفيل انشاء اول مصنع رآه وعرفه وانما هي الحركة الديموقراطية التي يحددها بتفكك الانظمة الارستوقراطية الماضية والتحسن المطرد لاوضاع الحياة الفردية . لقد راح « توكفيل » يدرس المجتمع الاميركي لا مصادفة بل لان المجتمع الاميركي كان في نظره خير نموذج للحركة الديموقراطية وهو يقدم صورة عن المجتمعات في المستقبل . ليس في الولايات المتحدة ارستوقراطية موروثة وأوضاع الحياة الفردية في تقارب مستمر . وبالنتيجة فان القضية الاجتماعية التي سيطرت على جميع مؤلفاته هي القضية التالية : لقد اجتاحت الحركة الديموقراطية المجتمعات المسيحية الغربية كلها ، ولكن ما عساها ان تكون طبيعة هذه المجتمعات؟.. ما عساها ان تكون الدولة ؟ . وما عساه يكون ذلك النظام السياسي الذي يمكن ان يسود المجتمعات التي يسير فيها التمييز بين الاوضاع نحو الزوال ؟

ان « ماركس » يتخذ ايضاً الثورة الفرنسية بمثابة نقطة ارتكاز لتأمله ولكنه انما يفعل ذلك لكي يحقق التناقض بين الافكار التي بسببها حصلت الثورة الفرنسية وبين الحقيقة الاجتماعية التي هي نصب عينيه . يقول ماركس ان التباعد بين الدولة والمجتمع سوف يستمر بعد الثورة الفرنسية وعلى الأخص

انشقاق العمال بالنسبة للنظام الاقتصادي . ان « ماركس » يرى في تآليف شبابه ان النزاع الأول يقوم بين البروليتاريا المستثمَرين والرأسماليين المستثمرين . وبالنتيجة فان اعادة بناء وحدة المجتمع والدولة بالنسبة الى «ماركس» لا يمكن ان تدوم طويلاً ما لم تتوطد من جديد في قلب المجتمع نفسه دعائم الوحدة والحياة الجماعية . هؤلاء المفكرون الثلاثة يطرحون علينا ثلاثة اسئلة وحتى اليوم ما نزال نبحث في هذه الاسئلة ذاتها وان اختلفت صيغ التعبير عنها . فمسألة اوغست كونت هي التالية تقريباً : اننا نفكر في عدد من النواحي وفقاً للمناهج وللدقة العلمية ، فكيف يمكن في عصر العلم اعادة انشاء وحدة المعتقدات الدينية ؟.. اما مسألة « توكفيل » فهي ان كل المجتمعات الغربية الحديثة متجهة الى المساواة . فما عسى ان تكون عليه الطبيعة الجماعية والسياسية بهذه المجتمعات؟ ومن ناحية ثالثة فان مسألة ماركس هي : ان صراع الطبقات الذي نشب في قلب المجتمع هو نتيجة النزاع القائم بين العمال ومالكي وسائل الانتاج الذين يخلق التضاد بين العمال واصحاب وسائل الانتاج ، وما هي الشروط لانشاء وحدة النظام الاقتصادي والجماعي من جديد ؟

ان لأوغست كونت ، وتوكفيل ، وماركس فلسفة واحدة للتاريخ هي الفلسفة التي تتسم بميسم النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فالثلاثة مقتنعون بأن الحركة التي يحللونها هي حركة لا يمكنّ مقاومتها . ففي نظر « توكفيل »، الحركة التي لا يمكن مقاومتها هي الديموقراطية وفي نظر « اوغست كونت » لا يمكن الحيلولة دون انهيار الدين وجميع المعتقدات اللاهوتية ، وفي نظر «ماركس» الحركة هي التي تخلق صراع الطبقات وتزيده احتداماً بشكل مضطرد .

وأننا نتخذ هذه الابحاث الثلاثة نقطة انطلاق لدرس بنية المجتمعات ، واني أدع هذه السنة جانباً بحث « أوغست كونت » الذي يمكن شرحه هكذا : مجتمع علمي واعادة بناء الايمان الجماعي . انها المسألة الأكثر عمقاً ولكن بحثها حسب مناهج وضعية لهو غاية في الصعوبة . وقد يكون بحثها مستحيلاً دون الالتجاء الى الفلسفة . فيبقى علينا درس مسألتي «توكفيل وماركس». لم يكتف

« توكفيل » ببحث الحركة الجارفة المتجهة نحو المساواة الجماعية وانما بذل جهده لتعيين ما لا يمكن تفاديه وما يمكن تفاديه من نتائج الفعل الاساسي لشروط المساواة . وماركس لم يكتف من ناحيته في النظر في صراع الطبقات فحسب وانما يحاول ادراك قوانين سير المجتمع الرأسمالي وقوانين تحوله .

والقضية التي سوف أثيرها قائمة على نقطة الالتقاء بين قضية «توكفيل» وقضية « ماركس » وهو مذهبي الخاص الذي سوف أشرحه انطلاقاً من بحث هذين المؤلفين محللاً اولاً الطريقة التي شرح بها الاثنان قضيتهما .

ينظر « توكفيل » بنوع خاص الى النواحي الاجتماعية والى النواحي السياسية في المجتمعات الحديثة ونقطة انطلاقه كما قلت ، الحركة الديموقراطية . واني اقرأ عليكم بعض اسطر من «توكفيل» لأسمعكم صوته واشرح لكم هذه الاعتبارات المجردة .

قال « توكفيل » : « لقد رأينا جميع الحوادث في حياة الشعوب على اختلاف تنوعها تتحول لصالح الديموقراطية . فجميع الناس بذلوا كل ما في وسعهم لمعاونتها سواء في ذلك الذين أرادوا الاسهام في نجاحها والذين لم يفكروا ابداً في مساعدتها ، الذين جاهدوا في سبيلها حتى الذين ناصبوها العداء . فجميعهم كانوا مدفوعين الى سلوك نفس الطريق . لقد عمل جميع الناس من أجلها ، بعضهم عمل بالرغم منه وعن غير معرفة منه والبعض الآخر عن معرفة ووعي ، لقد كانوا جميعهم آلة عمياء في يد عناية الله . اذاً فتطور شروط المساواة التدريجي هو عمل إلهي وله ميزاته الاساسية وهو عمومي شامل ويخرج دائماً عن قدرة الانسان . فجميع الحوادث كما ان جميع الناس يعملون على نموها وتطورها . والكتاب الذي سوف نقرأه كتب كله تحت تأثير الرعب الديني الذي أحدثه في نفس المؤلف النظر الى الثورة الكاسحة التي سارت منذ قرون عديدة متخطية الحواجز والتي نراها اليوم تستمر في تقدم ما بين انقاض ماهدمته من القيم » .

لندع جانباً هذا النوع من التعابير التي لها ايحاءات دينية خاصة كقوله بأنها « من عمل العناية الإلهية » . فالأمر الاساسي هو ان المجتمعات الماضية في نظر

« توكفيل » لم يكن كل فرد منها في طبقة بالمعنى الحديث لهذه الكلمة وانما كان في الطبقة التي حددها له نظام المراتب في حين ان أوضاع جميع النـاس اخذت في التقارب .

ان إلغاء التفاوت الاجتماعي يبدو لتوكفيل مؤدياً بالضرورة الى تزايد قوة الدولة . ففي مجتمع ديموقراطي لا بد للضعفاء والمحرومين من المزايا العقلية من الاستنجاد بالدولة لتخفيف ما ينجم عن حرمانهم وبلاياهم . فلا يمكن في مجتمع ديموقراطي الا انتنمو الدولة وتعظم لأن السلطة لا يوقفها غير السلطة وفي مجتمع ديموقراطي لا يوجد في الأساس سوى سلطة واحدة هي سلطة الدولة . ومن هنا يأتي السؤال الذي يطرحه توكفيل : وهو انه ما دامت مجتمعاتنا الحديثـــة مجتمعات ديموقراطية فما هيالطبيعة السياسية لهذه المجتمعات ؟.. يجيب توكفيل نفسه علىهذه الاسئلة : وهو انالمجتمعات الديموقراطية إما ان تنتهيالىالاستبداد وإما ان تبقى من الناحية السياسية حرة . وإذا أردت ان أترجم هذه الأفكار في عبارة من مصطلحات علم الاجتماع الحديث لقلت : أننا لو فرضنـــا تغيير « المجتمع الديموقراطي » مبدئياً فان هذا الافتراض لا ينتج عنه بالضرورة نظام برلماني ولا نظام مستبد . ويتضمن مجتمع ديموقراطي ايضاً كاحتمالات ممكنة ، استبداد حزب واحد كما يتضمن مناوءة احزاب عديدة له . فهنـــاك اذاً أمور تنشأ بالضرورة من تساوي الاوضاع وأمور اخرىلا تنشأ عنها بالضرورة . اذا فهناك نوع من المسائل الذي ينتــج بالضرورة عن تساوي الاوضاع ونوع آخر لا ينتج عنه بالضرورة .

ولنعطِ بعض الامثلة عن النتائج التي لا يمكن في نظر « توكفيل » تفاديها . في مجتمع ديموقراطي لا بد أن تسود روحية المشاريع ، فتحل الرغبـــة في كسب المال محلالرغبة فيالامجاد أو محل الطموح . وبعبارة أخرى يرى توكفيل ان الواقع الديموقراطي الاساسي يؤدي الى تفوق القيم الاقتصادية التي هي بالنسبة الى « سان سيمون » المسألة الاولية . ان المجتمع الذي تتجه فيه الاوضـــاع الى التقارب لا يتضمن نفس التطلع الى الامجاد وذات الطموح الى القوة التي يتضمنها

مجتمع تقليدي قائم على نظام الطبقات . فكل واحد في المجتمع الذي يـــدين بالمساواة ينشد السعة في الثروة .

وفي نفس الوقت قال «توكفيل» ، في هذا الموضوع متخذاً المجتمع الاميركي بمثابة نموذج ، ان الاميركيين جد بعيدين عن رفض التفاوت في الثروة. ويقول ايضاً ان مجتمعاً ديموقراطياً يرى الفقراء والمعدمين يبذلون الجهد الدائم المستمر للقضاء على التفاوت في الثراء ؛ الامر الذي تنتج عنه في النهاية لدى توكفيل وجهة نظر حول المجتمع مرتبطة بالتقاليد .

عندما يتحدث « توكفيل » عن الطبقات ، لا بد لنا من المقابلة بينه وبين أرسطو ، فهو يميز بين الاغنياء ومتوسطي الحال والفقراء ، ولو استخدمنا التعبير الدارج الحديث لقلنا ان بناء المجتمع الديموقراطي يقوم في نظره على اعادة توزيع المدخول ، ومن ناحية ثانية فان « توكفيل » يعتقد خلافاً لماركس واظن أنـه محق في اعتقاده بان الحركة الديموقراطية الممتزجة بالمجتمع الصناعي تزيد عـدد الطبقات المتوسطة . فالمجتمعات الديموقراطية في نظره تتميز بتضخم حجـم الطبقات المتوسطة (أعني طبقات من حيث تصنيف المداخيل) فعدد الاغنياء في المجتمع الديموقراطي يتضاءل شيئاً فشيئاً كما ان فيه اناساً في فقر مدقع ، على ان الأكثرية هي من متوسطي الحال . ومن هذا يستنتج « توكفيل » استنتاجـاً غريباً مخالفاً كل المخالفة لشرح « ماركس » وهو ان المجتمعات الديموقراطية في في هياج ورتابة ، فالناس يختصمون فيه بحماس متزايد ولكن في آخر الأمر قلما يثورون . وهو يتصور فيه نوعاً من الاعتدال على غير عمق . ان « توكفيل » يكتب بأسلوب لا نستطيع ان نعرف معه ما اذا كان يتمنى ان يكون المجتمع الديموقراطي هادئاً او ثائراً . يبقى نوع من رومانطيقية العظمة عند «توكفيل» فالمجتمعات البورجوازية التي تكون فيها القيم المثلى هي النظام الراهن لا تروقه ابداً ولكن الميل ، لا نحو التساوي في الثروة بل نحو القضاء على الفروق الصارخة في جماعة متمسكة بالنظام الجماعي هو الذي كان يبدو له أكثر قوة .

لقد بلغت منه الدهشة حدها الأقصى لرؤيته الشعب الاميركي يميـــل الى

النزعة المحافظة. فقد بدا له المجتمع الاميركي معرضاً لخطر التحول الى الاستبداد لا نتيجة لظلم طاغية يتسلم فجأة زمام الامور بل نتيجة لظلم آخر كان يخشاه ويحق لنا ايضاً ان نخشاه في القرن القادم الا وهو ظلم الاكثرية . لقد تأكد بأن المجتمعات الديموقراطية تميل الى النزعة المحافظة وكان يكره النزعة المحافظة العقلية والأخلاقية حتى ولو كانت تعبر عن رأي العدد الاكبر من الناس .

ماذا قال « توكفيل » عن الظاهرات التي أدهشت « ماركس » ؟ لقد خطر لي ان اراجع كتاب « الديموقراطية في اميركا » لاقرأ بعض الصفحات المكرسة للظاهرات التي هي اكثر اهمية بالنسبة الى « ماركس » .

ان في كتاب « الديموقراطية في اميركا » فصل واحد عن الازمات الصناعية، وهو قد لاحظها كما لاحظها غيره من مفكري عصره . وزاد قائلاً : ان هذه الازمات تبدو مرتبطة بهياج المواطنين الخارق العادة وبرغبتهم في الخلق والعمل والاثراء وبحركتهم الدائمة للرحال والاعمال ثم قال : إن هذه الازمات تشكل جزءاً متمماً لمجتمعنا ويصعب ان نوفق للقضاء عليها . وهو لم ير في الازمات الاقتصادية الدافع الى حركة تاريخية ولم يكن « توكفيل » خيالياً او وهمياً من هذه الناحية .

لقد لاحظ « توكفيل » طبعاً في الولايات المتحدة علاقات العمال واصحاب المعامل مع ان الولايات المتحدة كانت في ذلك العصر مؤلفة من جمهوريات زراعية .

فماذا قال بهذا الشأن ؟ ان ملاحظته الاولى هي نظرة صائبة أما حظها من الأصالة فقليل . لقد لاحظ في المشاريع التي استطاع ان يراها في الولايات المتحدة كما في أوروبا بأنه لم يكن يوجد اي شيء مشترك بين العمال واصحاب العمل . فهما عالمان متقاطعان لا يعرف احدهما الآخر . فالعمال يعملون من أجل متعهد لا يعرفونه ويكرهونه في أكثر الأحيان . فهذه القطيعة بين العمال واصحاب الاعمال لأمر يبعث على الأسى في نظر « توكفيل » ولكن هذا الأمر لم يكن في نظره اساسياً وظن ان هذه القطيعة تزول مع الزمن . وعلى العكس

فقد راح يدرس نتيجة التفاوت الصناعي بالنسبة الى المجتمع بكامله . ففي نظر « اوغست كونت » وسان سيمون ان اصحاب الصناعات واصحاب البنوك هم قادة النظام الجديد والمسؤولون عن العالم الذي خلقته الصناعة ورجالات المجتمع الجديد العظماء . يلاحظ « توكفيل » بأن نظاماً جديداً من تدرج المراتب يتكون في في عالم الصناعة . ان المشرفين على المشاريع يديرون الاعمال ويملكون في نفس الوقت وسائل الانتاج (وهو لم يستخدم هذا التعبير) ولكن هؤلاء يشكلون ارستوقراطية هي اكثر أنواع الارستوقراطية هزالاً واقربها الى الزوال وأقلها وعياً لذاتها الى درجة لا نستطيع ان نتخيلها . فارستوقراطية اصحاب الاعمال، الطبقة التي اصبحت تدير المجتمع وتوجهه تبدو لـ « توكفيل » بالنسبة للمجتمعات التقليدية ارستوقراطية منحطة . ان المنظمين يقفزون بسرعة وسهولة من وهدة الضعة والخمول الى أوج العظمة ثم لا يلبثون ان يسقطوا من أوج عظمتهم الى حضيض البؤس والشقاء ولا يدومون على حال وتعوزهم الصلابة والشعور بكون مشترك بين جميع الناس ، هي السمات للارستوقراطية الحقيقية .

لم يجهل توكفيل البتة الصراع القائم في قلب العالم الصناعي ولا ايضاً تكوّن نظام من المراتب في داخل هذا العالم ولكنه لم يعتقد ابداً بأنه يمكن ان يخرج منه نظام ارستوقراطي مشابه للأنظمة الارستوقراطية في الماضي . وهناك ظاهرة أخيرة أريد ان اقول فيها كلمة . ماذا قال توكفيل بشأن الحروب؟ لقد كانت الحروب احدى الظاهرات الاساسية في تاريخ الانسانية . فتسلسل المراتب الاجتماعية كانت الى حد بعيد انعكاساً لتسلسل المراتب العسكرية . فلم يكن في وسع عالم الاجتماع ان يبحث في طبيعة المجتمعات الصناعية وبنيتها دون ان يبحث بظاهرة الحرب .

ان توكفيل يتكلم عن الحروب التي كانت تقودها الديموقراطيات وعن الاوضاع التي كانت تتخذها المجتمعات الديموقراطية ازاء الظاهرات الحربية . لقد كان مصيباً في كل ما قاله : انه ليشق على المجتمعات الديموقراطية ان تكون هي البادئة في الحرب ، اذ ان الشعب الذي يهمه في الدرجة الاولى الثراء المادي ، يكره بذل التضحيات اللازمة لتهيئة الاداة الصالحة للحرب . وبالمقابل فاذا

حصلت حرب كهذه ، وهي في أصلهـا غريبة عن طبيعة المجتمع الاقتصـادية ، فهناك خطر كبير في ان يكون المجتمع الديموقراطي عاجزاً عن انهائها . لم يكن « توكفيل » يجهل الخطر المزدوج في العهد الديموقراطي ، خطر عدم الاستعداد قبل وقوع الحرب وخطر المكابرة وتصلب الآراء بعد وقوعها . فبما ان العدد من الرجال المهيأ لحمل السلاح يمتزج بكافة الناس من المجتمعات الديموقراطية فلا يمكن للحروب والعتاد الا ان تلعب في المجتمعات دوراً كبيراً .

لنحاول الآن ان نرى أوجه الخلاف بين القضايا التي يعالجها « ماركس » والتي يعالجها « توكفيل » .

إن « توكفيل » يرى في الثورة الفرنسية ظاهرة اساسية لا بد منها لانه يتبع الحركة التي تسير خلال العصور نحو تساوي الاوضاع . ولكن هـــذه الحركة بدأت قبل الثورة الفرنسية بكثير وقد تجاوزت في تتابعها المجتمع الفرنسي ومن جهة ثانية فقد كان من الممكن ان تحصل في اي مجتمع من المجتمعات بدون ثورة.

أما في نظر « ماركس » فللثورة مغزى آخر يختلف كل الاختلاف عنه في نظر توكفيل . فهي في نظره ترتكز على نزاع أساسي في داخــل المجتمع قبل الثورة . وقد كان المجتمع يحتوي على اشكال من النظام الاقطاعي وقد انقسم الى دول نمت داخله بالتدريج وسائل الانتاج التي كان لا بـــد ان تطيح بالاطارات التقليدية . يتفق « ماركس » و « توكفيل » على الاعتقاد بان الثورة الفرنسية هي نتيجة حركة استمرت خلال العصور . ولكن انفجارها العنيف كان في نظر « توكفيل » حادثاً يبعث على الاسف . كان يرى بأن المساواة يمكن أن تتحقق من غير العنف الذي اتسمت به اعوام الثورة الفرنسية والامبراطورية . خلافاً لذلك فقد أعطى «ماركس» هذا الانفجار بحد ذاته وهذا التصدع العنيف قيمة أساسية . فقد رأى بأن رفض النظام القديم والانتقال الى نظام جديد هو نتيجة حركة تاريخية ولا يمكن ان يتم بصورة تدريجية وانما كان ينبغي ان يتم بواسطة العنف . ان الظاهرة الثورية بنظر « توكفيل » تتعلق بالماضي اكثر مما تتعلق بالمستقبل. وعلى العكس فالظاهرة الثورية بالنسبة الى «ماركس» حصلت

لأول مرة في الماضي ولكنه كان لا بد للطبقة الثـــالثة والرابعة أي البروليتاريا عند مجيئها من ان ترتدي طابع الثورة .

لقد رأينا ان المجتمعات الحديثة بالنسبة الى توكفيل هي مجتمعات اقتصادية في جوهرها تسيطر عليها ذهنية المشاريع . ولكن ذهنية المشاريع والتكالب على الثورة والافتنان في استنباطهـا ليست في نظر توكفيل إلا نتاجاً ثانويـــاً للثورة الديموقراطية . فالحدث الأولي والأساسي هو القضاء على التفاوت الموروث والمساواة أمام القانون . فبما ان الناس قد تساووا أمام القــانون فقد اصبح نشاطهم الأساسي نشاطاً اقتصادياً .

وعلى العكس فان الحدث الأســـاسي في نظر ماركس هو نمو الصناعة التي خلقت نزاعاً جديداً واساسياً بين البروليتاريا وبين طبقة الرأسماليين . ولم يكن توكفيل يجهل هذا النزاع ، على ان هذا النزاع كان في نظره ظاهرة من بين الظاهرات العديـدة في داخل المجتمع التي أحيته ذهنية المشـاريع . أما بنظر ماركس فالنزاع بين « البروليتاريا » والمنظمين هو الباعث الذي يدفـــع هذه الحركة نحو المستقبل. فالمساواة التي يرى توكفيل انها تنمو بالتدريج لا تبرز تبعاً لرأي ماركس بمجيء الطبقة الرابعة .

ان « توكفيل وماركس » يبحث كلاهما المبدأ المهيمن الذي خلع شكله على المجتمعات الحديثة وتوكفيل يرى في الذهنية الصناعية تجارة ومالاً وهي روح مجتمعنا . ويوافق ماركس على ان المجتمعات الحديثة سيطر عليها هاجس المال. ففي نصوص من تآليف الشباب لـ « ماركس » صفحات هي من عمل عالم اخلاقي وعالم اجتماعي في نفس الوقت تحدث فيها عن الطغيان الذي يؤدي اليه حب المال بين الناس وخطره على القيم الانسانية . ولكن طريقة « توكفيل » في تطور المجتمع كمجتمع ديموقراطي واقتصادي في جوهره كانت تبدو لـ « ماركس » انكاراً للظاهرات الأساسية ؛ هذه الظاهرات كانت اما تعبيراً أو نتيجة لسببين أساسيين : طاقات الانتاج اي التجهيز التقني وتنظيم العمل من جهة ، وعلاقات الانتاج اي العلاقات الشرعية التي نشأت بين الافراد تبعاً لعلاقتهم بملكية وسائل

الانتاج من جهة أخرى .

وعليه فملكية وسائل الانتاج وما ينتج عنها من نزاع او شكل الانتاج الذي ينشأ عنها، كل هذا يتكلم عنه « توكفيل » ولكن على الهامش . وكذلك يقول : انه ما من ريب بأن المجتمعات الديموقراطية ستزداد ثراء باضطراد ؛ وما دامت الرغبة في الرخاء تسيطر عليها فكيف يعقل ان لا يزيد ثراء هام .. ولكنه يتكلم عن هذه المسائل كأنها تأتي من تلقاء ذاتها نتيجة أكيدة لذهنية المجتمعات الحديثة .

وعلى عكس ذلك فعالم الاجتماع بالنسبة الى «ماركس» يفوته الشيء الاساسي اذا لم ينطلق مما يعتبر أساساً لكل المجتمعات وهو معرفة حالة قوى الانتاج التي منها تنشأ علاقات الانتاج والمقومات الاضافية للمجتمع ومن ثم فان « ماركس » يبني انطلاقاً من ظاهرة الصناعة في مدى انتشارها ، نظريته عن تركيب المجتمعات وعن العهود المتتالية للاقتصاد والمجتمعات الانسانية واخيراً نظريته عن تطور المجتمعات الرأسمالية الحديثة .

ان اختلاف وجهتي نظر « ماركس وتوكفيل » في نظري يتضح بمعرفة الوضع الشخصي والتاريخي لكل من هذين المفكرين اللذين نرجع اليهما دائماً .

ينحدر « توكفيل » من أسرة ارستوقراطية عريقة . فهو يرى ان الحدث الأساسي هو القضاء على التمييز الوراثي في الدول . ان احكامه التقديرية تسيطر عليها ميوله التحررية وعاطفة دينية في نفسه عميقة الجذور . ان « توكفيل » يقبل دون حماس الحركة القهرية التي تدفع الجماعات الحديثة نحو الديموقراطية ، وهو يتمنى ان يتمكن الدين من تثبيت هذه المجتمعات الديموقراطية مستقرة . ويهمه على الخصوص انقاذ القيم الشريفة في مدنية تميل الى المساواة . يمكن تلخيص مشكلة « توكفيل » في السؤال التالي : ما هي درجات الامكان في ان تبقى الجماعة الديموقراطية جماعة متحررة ؟

وكان « ماركس » رجل فكر من أصل بورجوازي يميل الى الثورة حتى بالنسبة الى المحيط الذي عاش فيه . وكان جو الجامعة في برلين معادياً لنظام

المحافظين من البروسيين في عصره . ولم يكن متديناً خلافاً لـ « توكفيل » وانما هو في اساس طبيعته يميل الى الفلسفة .

أما « توكفيل » فقد كان متديناً محبذاً للحرية وقد عني بانقاذ القيم الدينية والعقلية في المجتمعات الديموقراطية . في حين ان « ماركس » عني في ان يكتشف في حركة المجتمع الصناعي لحل قضاياه الفلسفية الخاصة . ان الصورة النهائية للمجتمع الموحد تمثل في نظر ماركس مجتمعاً زالت فيه الخلافات القائمة بين الطبقات وظهرت فيه من جديد جماعات من البشر يسود علاقاتهم التفاهم المتبادل .

مع ذلك فان اختلاف اوضاعهما في المجتمع لم يمنعهما من معالجة قضية فلسفية متشابهة تقريباً ، على كل حال يمكن مزج هاتين القضيتين احداهما بالأخرى . فالاثنان يقرران بان تطور المجتمع الصناعي خلق نزاعاً في دنيا العمل بين العمال والمنظمين . ويعرض لنا أول سؤال أساسي : ما هو التأثير الذي احدثه تطور المجتمع الصناعي على التفاوت الجماعي بأوسع معاني هذه العبارة واكثرها شمولاً ؟ ان مسألة القضاء على التفاوت الوراثي وتفاوت الأوضاع حصلت بشكل واسع في عصر توكفيل كما حصلت في عصر ماركس . وكما لاحظ « ماركس » لاحظ « توكفيل » بأن تنظيم العمل خلق من جديد تفاوتاً جديداً بين العمال والمنظمين . وبعد مضي قرن يمكننا طرح السؤال التالي : ماذا يكون من أمر هذا التفاوت الاقتصادي والجماعي ؟.. هل ان المجتمع الصناعي متجه الى تخفيف حدة التمييز الاجتماعي والاقتصادي أم انه بالعكس متجه الى تقويته ؟..

يرى « ماركس » ان السبب الرئيسي هو الصراع بين العمال والمنظمين ولا مرية في أننا نجد هذا الصراع بين العمال والمنظمين في مجتمعنا الحالي . ولكن « ماركس » لم يكن يجهل شكلاً آخر من أشكال الصراع بين الفئات الجماعية وهو لم يكن مقتنعاً كل الاقتناع بأن المجتمع الصناعي سيكوّن من جديد بذاته مجتمعاً صحيحاً حتى عن طريق الثورة . وان عبارة « ماركس » على الاقل تكشف لنا عن امكانيتين للمجتمع يمكن مقابلتها بامكانيتين لـ « توكفيل » وهما

الاشتراكية او الهمجية . وقد قال كذلك « توكفيل » بأن قيـــام مجتمع ديموقراطي في نظره أمر لا بد منه ولكن هذا المجتمع إما ان يكون مستبداً وإما ان يكون تحررياً. أما الشيء الجديد بالنسبة الينا والذي لم يبينه واحد من المفكرين كما نبينه نحن اليوم ، فهو انتشار الثراء بصورة عامة .

فبالنسبة الى « توكفيل » ، كان الامر الأساسي القضاء على التمييز وبالنسبة الى « ماركس » كان القضاء على النزاع بين العمال والمنظمين . ولكني أميل الى الاعتقاد بان الأمر الأساسي بالنسبة الينا الذي نكتشفه في مجتمع صناعي كالمجتمع السوفياتي كما نكتشفه في المجتمع الصناعي الذي نسميـه المجتمع الغربي ، هو نمـو قابلية الانتاج أو زيادة القيمة التي ينتجها المجتمع كله أو زيادة القيمة التي ينتجها كل فرد داخل المجتمع . فهذه المسألة الأساسية تزدنا الى مسألة اخرى وهو ان « ماركس وتوكفيل » لم يضعا في المرتبة الأولى التغييرات الكمية . فاذا اعتبرنا نمو الطاقة الانتـــاجية متغيّـرة أولية فان النتائج الناشئة عنها بالنسبة الى كافة نواحي المجتمع تختلف اختلافاً اساسياً تبعاً لحالة السكان من ركود او سرعة زيادة العدد او بطئها .

ليس المقصود اختلاف حوادث لم يرها هذا او ذاك من علماء الاجتماع لأن الحوادث ذاتها اصبحت معروفة من الجميع . وانما الذي يختلف به عالم الاجتماع عن الآخر هو التشديد على هذا أو ذاك من الحوادث او فهم العلاقات بين هـذا الحادث والحادث الآخر منها .

ان المسألة التي أريد ان انطلق منها هي التالية : لما كنا قد سلمنـا بأننا نرى في المجتمعات الحالية سواءً في ذلك المجتمعات السوفياتية أو الغربية امراً مهمـاً وهو ان تطبيق العلم على الصناعة أدى الى زيادة قابلية الانتاج وانمـــاء المدخول بالنسبة الى المجتمع بأسره ، فماذا تكون نتـائج تطبيق العلم على الصناعة وانمـاء المدخول بالنسبة الى النظام الجماعي ؟

ان « توكفيل » يعود الى تساوي الأوضاع ويتساءل عما يمكن ان تكون عليه الاخلاق ونوع التفكير والنظام السياسي في مجتمع من المجتمعات التي تتساوى

فيها الاوضاع . أما انا شخصياً فان الواقع الذي انطلق منه هو ان المجتمعات الحالية تعتبر النشاط الاقتصادي كنشاط اساسي وترفض نظرياً وجود تفاوت موروث. ان احتلال الاقتصاد للمقام الأول والقضاء على الارستوقراطيةالتقليدية هما أمران قد تحققا . فزيادة الثراء في هذه المجتمعات ليس أمراً ثابتـاً مستمراً فحسب وانما هو من الحاجـات الملحة ومن مستلزمات المجتمع والدولة . فما هي نتائجه بالنسبة الى مقومات المجتمع ؟ ما هو التفاوت الذي سيخلقه نمو المجتمع الصناعي ؟.. فهل يزيد هذا النمو قوة الطبقات المتوسطة كما يظن « توكفيل » أم انه يزيد صراع الطبقات تفاقماً كما يظن « ماركس » ؟

هذه المسألة هي طريقة لتفادي التعارض في البداية بين الرأسمالية والاشتراكية واعتبارهما كنمطين لحقيقة واحدة هو المجتمع الصناعي .

ان سفري الى آسيا أقنعني بأن المفهوم الاساسي لعصرنا انما هو المجتمع الصناعي. ان أوروبا بالنسبة الى آسيا ليست متألفة من عالمين متباينين تبايناً أساسياً : عالم سوفياتي وعالم غربي وانما نشأت من واقع واحد هي المدنية الصناعية . فليست المجتمعات السوفياتية والمجتمعات الرأسمالية سوى نوعين من جنس واحـد او شكلين من طراز اجتماعي واحد هو المجتمع الصناعي المتطور .

لماذا اتجه بدرسي نحو « المجتمع الصناعي والطبقات الاجتماعية »؟ لأن الطبقة الاجتماعية هي الأمر الحاسم . فلا يمكن ان يتكون المجتمع الا اذا كان بين الذين يكوّنون هذا المجتمع علاقات انسانية . ان اعظم حائل يحول دون الحيـــاة المشتركة في المجتمعات المركبة هو التفاوت بكل تأكيد ، فمتى تجاوز التفاوت حداً معيناً انقطعت العلاقات الانســانية . والذي استطاع من بينكم ان يزور الهند يعرف معنى بعض انواع البؤس .

وعندما أعالج مشكلة الطبقة الاجتماعية أعالج مسألة فلسفية كما هي في نفس الوقت اجتماعية . ان المسألة الفلسفية للسياسة هي مسألة الحياة الجماعية ، مسألة النظام الصحيح الذي يمكن ان يرضى به اعضاء المجتمع . لذلك انطلق من فكرة المجتمع الصناعي على اعتباره جنس بالنسبة الى انواع هي المجتمعات السوفياتية

أو المجتمعات الرأسمالية ، فأحلل الصفات الأساسية للمجتمع الصناعي والفروق بين انواع المجتمعات الصناعية . فأحـاول ان أرى الى أي حد تسمح خصائص المجتمع الصناعي بتعيين درجة تخفيف حدة التفاوت او تقويته وتحديد الشروط لإقامة البناء الاجتماعي واخيراً الى أي مدى يتجه النمو الصناعي الى تعزيز الحياة الجماعية واعادة انشائها او تأخيرها . ان هذا الدرس يمكن تسميته « صراع الطبقات » . لان صراع الطبقات لا يصبح واضحاً ومعقولاً الا على ضوء تحليل الطبيعة الاجتماعية .

الدرس الثالث

مونتسكيو وماركس

لقد حاولت في الاسبوع الفائت ان اشرح المسألة التي طرحتها على نفسي والتي احاول انطلاقا منها ان استوضح المجتمعات الحالية .

انني خلافا لـ « توكفيل » لا اتساءل عن النتائج الاجتماعية للقضاء على تفاوت الاوضاع ولكني اتساءل عن نوع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي يتجه المجتمع الصناعي الى القضاء عليه. وخلافا لـ «ماركس» لا اتساءل عن النتائج الاجتماعية للمجتمعات الصناعية بصورة عمومية . ان الاسباب التي من اجلها اصوغ المسألة في هذه العبارات هي تاريخية وشخصية .

تلقي خلاصة التعاليم الماركسية في اذهاننا بان الاشتراكية هي وريثة الرأسمالية . على ان تجارب القرن العشرين تثبت بان الانظمة التي عمدت ذاتها شيوعية لم تخلف بالضرورة الانظمة الرأسمالية ولكنها تؤدي الى حد كبير الوظيفة التي يعزوها « ماركس » نفسه الى الرأسمالية وهي تنمية القوى المنتجة. من ثم فاذا كان النظام المسمى اشتراكياً ينوب عن الرأسمالية او يؤدي الوظيفة التي ينسبها « ماركس » نفسه الى الرأسمالية ، فمن الطبيعي ان نعرض المسألة بعبارات اكثر عمومية فنسأل انفسنا ما هي السمات المشتركة بين جميع أشكال المجتمع الصناعي .

ان اعتباراتي الشخصية هي كذلك بسيطة . لقد بدأت في بحثي من القضية الماركسيـــة الى ان وصلت بالتدريج الى قضية « توكفيل » فتساءلت في الاصل عن طبيعة النظام الرأسمالي ومـــا هي قوانين صيرورته ومن ثم انتهيت منه الى التساؤل عن الميزات الخاصة للمجتمعات الديموقراطية في اساسها ان هذه المسألة تشكل جزءاً من تعاليم « توكفيل » .

اما اليوم فاننا سوف نواجه بعض مشكلات المنهجة . واني اتخـــذ كلمة المنهجة باعم معانيها فاعني بها الوسيلة التى نتمكن بواسطتها من ادراك الموضوع الخاص للبحث ، وهي في نوعها الوسيلة التي نتوصل بها الى ادراك كافة نواحي المجتمع .

اما الجواب الماركسي على مسألة فهم كافة النواحي الجماعيـــة كما نجده في كتب « ماركس » فانـــه يسمى المادية التاريخية . وانني سوف لا اهتم هنا الا بناحية محدودة من المادية التاريخيـــة الذي نستطيع ان نسميها بل يجب ان نسميها الشرح الاقتصادي للتاريخ كما يعبر عنها «ماركس» بمقدمة كتابه «الاسهام في نقد الاقتصاد السياسي». في هذا النص المشهور الذي يسميه « ماركس » نفسه خلاصة لاكثر تصوراته شمولا ، قال ان كل مجتمع يتميز ويتحدد بمسألة خاصة من نسب الانتاج، هي حالة تنطبق في ذاتها على انواع من حالات نمو القوى المنتجة . فعلى المقدمات الاساسية تنمو بواسطة علاقات الانتاج ، الظاهرات السياسية والعقلية والدينية .

يميز « ماركس » بين المقدمات الاساسية وكافة نواحي المجتمع ويقابل بين الواقع الانساني الحي وبين معرفتنا له . فلكي نفهم مجتمعا ما ، علينا ان نتعرف الى طرق حياة الناس واساليب معيشتهم لا الى الافكار التي يكونوها لانفسهم عن حياتهم ،يجب ان نفهم الكيان الحقيقي للناس في العمل وفي التنظيم الجماعي، لا في العقائد التي يكونها لانفسهم عن مجتمعهم الخاص .

ان علاقات الانتاج الرأسمالية في مجتمعاتنا الحالية متناقضة : فمن جهة هناك المالكون لوسائل الانتاج ومن جهـــة اخرى العمال المستثمَرون . فهذه النسب

المتناقضة للانتاج تتضمن اتجاها مستمراً ولا بد لها في لحظة من اللحظات من ان تتعارض مع قوى الانتاج. فقوى الانتاج تنمو ، وهي لا تستطيع ان تجد مكانا في الاطارات الجماعية والشرعية من المجتمع الرأسمالي ، الى ان يأتي الوقت الذي ينفجر فيه هذا التناقض بثورة . ان الطبقة المستعبدة ، اعني الطبقة العمالية « البروليتارية » قد اوكل اليها التاريخ او اعدها لتحقيق هذه الثورة .

هذه الخلاصة السريعة ليست أكثر من تعليق على مقدمة كتاب « ماركس» « الاسهام في نقد الاقتصاد السياسي » . كيف يمكننا شرح هذا النص وما هي النتائج التي يمكن استخلاصها منه لمشكلة المنهجة ?..

ان الشرح الأول الذي اسميه شرحاً ميتافيزيقياً او توحيدياً أي يرد الكون الى عنصر واحد ، وهو ليس الشرح الحقيقي للماركسية وان تكن بعض النصوص من كتب « ماركس » توحي به . هذا الشرح يرتكز على التأكيد بأن الناس يحددهم تحديداً كاملا العمل والطريقة التي بواسطتها ينظمون اعمالهم . فان النظم الاقتصادية تتبدل وهي خاضعة لنشاط خاص دون تدخل ظاهرة خارجية في النظام الاقتصادي . هذا الشرح التوحيدي ليس لـ « ماركس » لانه ليس صحيحاً بأن « ماركس » ينكر حقيقة الظاهرات الاخرى أو فاعليتها عندما يحاول شرح الحركة الشاملة للمجتمع فانه يعطي الحوادث العقلية والسياسية والدينية مكانتها . ففي جدلية صراع الطبقات تأتي لحظة لا بد منها هي اللحظة التي تعي بها البروليتاريا أي الطبقة العاملة حقيقة اوضاعها . ذلك ان الطبقة العاملة تعرف حقيقة وضعها بطريقة جزئية بفضل الفلاسفة وتشعر انها موضع استثمار فتصبح طبقة ثائرة تستطيع ان تقلب النظام الرأسمالي . اذا كان وعي الطبقة العاملة بحقيقة وضعها هو احدى المحركات للتاريخ فان الشرح التوحيدي ليس مطابقاً لفكرة ماركس الاساسية .

أما الشرح الثاني الممكن لمشكلة المنهجة فأسميه درساً لتاريخ الانسان. وهو قائم على التأكيد بأن الظاهرات الاقتصادية اساسية ولا بد منها في شرح كل مجتمع انساني لا لأن هذه الظاهرات لها سببية اكثر فاعلية من الظاهرات الأخرى،

بل لان الانسان بصورة جوهرية كائن عامل . فبقدر ما تتحقق ماهية الانسان في العمل تصبح طريقة تنظيم العمل الطابع المميز لكل جماعة . وليست هذه المسألة مسألة اولية سببية ولكنها اولية فائدة ، وأسبقية وجود كما يقولون اليوم . اذا كان العمل يحدد ماهية الانسان فمن الأمور العادية ان يركز عالم الاجتماع اهتمامه على كيفية العمل وطريقة تنظيمه .

أني لن أناقش هذا الشرح لانه لا يتعلق بمسألتنا التي هي العلاقة بين ناحية خاصة من المجتمع وبين كافة النواحي .

وانما الفكرة الثالثة الممكنة من شرح الاقتصاد التاريخي هي الفكرة المتعلقة بعلم الاجتماع التي سوف اناقشها .

ويمكن قسمتها الى عبارتين منهجيتين وتبعاً لعبارة منهجية لا غير نقول : انه من الأمور المجدية والمناسبة والعميمة الفائدة هو ان نبدأ بتحليل قوى الانتاج وتحليل تنظيم العمل المشترك وتركيب الطبقات . والمقصود هنا هو الاشارة الى سبيل الوصول وبيان مراحل البحث دون ان نضمّنها أي تأكيد عقائدي في شأن العلاقات التي تقوم بين التنظيم الاقتصادي وبقية المجتمع . هذه العبارة المنهجية بحصر المعنى للشرح الاقتصادي للتاريخ لا تثير أية مشكلة . وانه لمن الشرعي دون ان يكون الزامياً ان نبدأ درس مجتمع من المجتمعات بتحليل العلاقات الاجتماعية وتنظيم العمل .

وتبعاً للعبارة الثانية الممكنة للفكرة المنهجية فان حالات من المقومات الاضافية تطابق أولاً وبالضرورة حالات من قوى الانتاج وثانياً علاقات الانتاج. وهاكم الصعوبات التي يسوقها هذا الإثبات . إن « ماركس » يفهم بقوى الانتاج نوعاً من نمو وسائلنا التقنية وفي نفس الوقت نوعاً من تنظيم العمل المشترك . كما قال « برودهون » اذا وحّدت جهود عدد كبير من الناس نشأ عن ذلك قوة اضافية للانتاج .

لذلك فاننا عندما نتكلم عن مفهوم القوة المنتجة وعندما نقول ان حالة معينة من حالات القوة المنتجة يطابقها بالضرورة حالات من نسب الانتاج ينبغي

ان نقيم الدليل على أن كل نمو تقني يستلزم حالة من العلاقـــات بين الطبقات الاجتماعية او نظاماً شرعياً للملكية ، يبدو لي ان تحليل الوقائع كاف لكي يثبت لنا أن هذه المطابقة الدقيقة بين حالة علاقات القوى المنتجـــة ونسب الانتاج والمقومات الاضافية للمجتمع لا وجود لها .

لنضرب لذلك مثلاً وهو انه يمكننـــا الحصول على نفس التنظيم التقني بكل دقة للانتاج الزراعي سواء كانت الأرض ملكا فردياً لملاك كبير ام ملكامشتركا تعاونياً في الانتاج من نوع الكولخوز « التعاونيات الزراعية في روسيا » ام ملكا للدولة . وبمعنى آخر ان حالة واحدة بعينها من حالات القوى المنتجة يمكن ان يطابقها علاقات شرعية مختلفة في تنظيم الانتاج . فلنتخذ مثلاً على ذلـــك حالة المصانع الحديثة : فما من مصنع من المصانع يشابه مصنع سيتروين اكثر مما يشابه مصنع « رينو » . فليس هناك فرق تقني جوهري في طريقة تنظيم هذه المصانع للانتاج أكان الملك فردياً ام مشتركاً . على اننا لو اطلنا التحليل لبان لنا بان مجتمعاً منقسماً الى طبقات اجتماعية ،طبقة تملك وسائل الانتاج وطبقة اخرى عاملة، لا يوافقه حتماً نظام سياسي واحد .

هذه الملاحظات الاولية لا تدحض مطلقاً « تأويل التاريخ الاقتصادي » ان كل عالم ذي عقل سليم يسلم بالوقائع التي تحدثت عنها . والتوغـــل في هذا البحث ينبغي أن يكون اكثر عمقاً . وما اريد ان ابينه فقط في هذه التأملات الاولية هو انه لا ينبغي الاستناد الى الاعتقاد التقليدي للتأكيد بان علاقات الانتاج تعينها قوى الانتاج وان مقومات البناء العليا تعينها علاقات الانتاج لأن المسألة الجوهرية التي ينبغي معرفتها هي حـــدود التغيرات التي تسمح به المقومات الاساسية لما كان يوجد حالات من العلم ومن التقنية وحالات كذلك من القوى المنتجة فالسؤال هو اذن ما هي حدود التغيير في علاقات الانتـــاج الذي يمكن ان نلاحظها في حالة معينة ؟

ان الغاية من هذا التحليل هي ابدال تأكيد عقائدي بقضيـــة واقعية فننطلق من ظاهرة متحولة معروفة لنرى مدى تحديدها للظاهرات الأخرى .

زيادة على ابدال هذا الاثبات بالبحث اريد ان ابدي بعض الملاحظات حول التباس المفاهيم التي استخدمتها حتى الآن . لقد استخدمت مفهوم قوى الانتاج وهو مفهوم ماركسي كلاسيكي ولكن هذا المفهوم يجب ان يتضمن التطبيق للمعرفة العلمية على تقنية الانتاج وبعض التنظيم الاجتماعي او التنظيم السياسي للانتاج . اذاً فهذه القوى للانتاج التي يجب ان تغدو اساساً للمجتمع سوف تلاشي فيها جزءاً مما نسميه المقومات الاضافية ومن هنا نستنتج بكل بساطة ان استخدام التمييز بين المقومات الاضافية والمقومات الاساسية هو في غاية الصعوبة لان الحقيقة الاجتماعية بجملها ترتكز في نظري على مستوى واحد . فلا يوجد من ناحية حقيقة مادية ومن الناحية المقابلة لها حقيقة عقائدية. فالتنظيم الاقتصادي الذي يكوّن اساس المجتمع يحمل في نفسه نوعاً من المعرفة العلمية كما يحمل غالباً طريقة خاصة في النظر الى الكون. فيجب ان نعتبر ان لجميع النشاطات الانسانية قيمتها ومدلولها فلا نحاول ان نجعل للمجتمع اساساً من نوع مادي مبايناً للمقومات الاضافية التي هي من نمط فكري .

ومفهوم نسب الانتاج هو مبهم ايضاً. فهو يعني تنظيم الانتاج، اي انه يعني ما تنتجه مباشرة المعرفة العلمية وتقنية الانتاج. ويعني ايضاً علاقات مختلف الافراد بالملكية اي قوانين الملكية . وبالنتيجة فقد رأينا انه يوجد انفصال ممكن بين التنظيم التقني للانتاج والعلاقات الملكية . وهو أخيراً قد يعني العلاقات بين الفرق الجماعية التي تسمّى الطبقات . وعليه فهذا المفهوم يضاف الى المفهومين الآخرين دون ان يرتبط بهما ارتباطاً وثيقاً ، مع ان علاقات الانتاج قد تشمل على وجه تقريبي المجتمع بكامله والمقومات الاجتماعية بكاملها .

المفهوم لا يكون على خطأ أو على صواب بل انه يكون اما صالحاً او مبهماً . فما اريد بيانه هو ان مفهوم نسب الانتاج هو مبهم لأنه يمثل تأويلات عديدة فيحوي ظاهرات ليست مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً .

اما من ناحية انواع الاقتصاد أو من ناحية المجتمعات الشاملة فنحن نعرف بان «ماركس» يميز بين اساليب الانتاج الآسيوي والقديم والاقطاعي والرأسمالي

وابرزها طرق الانتاج الاشتراكي . يتميز المجتمع القديم بالاستعباد والمجتمع الاقطاعي بالرق والمجتمع البورجوازي بنظام الاجور . ان تحديد الاقتصاد بالاعتماد على النظام العمالي هو امر ممكن ولكنه ليس وحده التحديد الممكن وليس ثابتاً في البداية على الاقل بان كافة خصائص الاقتصاد القديم والاقتصاد الاقطاعي او الاقتصاد البورجوازي يمكن استنتاجها في هذا المميز الاولي .

هل يصبح نظام الملكية الخاصة او نظام المنافسة عائقاً في وقت من الاوقات لتطور القوى المنتجة وهل يجب على هذا النظام ان يتخلى عن دوره للنظام الاشتراكي؟... هذا السؤال لا اريد ان اجيب عليه في بداية هذا الدرس لأن هذا الدرس بكامله عبارة عن جهد متصل للاجابة على هذا السؤال التي اثارته تحاليل « ماركس ». عندما قال ماركس ان القوى المنتجة تتطور بشكل مستمر وان الملكية الخاصة سوف تغدو في وقت من الاوقات عائقاً لتطور هذه القوى ، كان يقصد بذلك اثبات امر واقع ، الامر الذي سوف احاول اخضاعه لمحك التجربة التاريخية وبالخصوص التجارب التاريخية التي امتدت من عهد « ماركس » .

هذا التحليل السريع الذي يدور حول المواضيع الماركسية يؤدي بنا الى نتائج سلبية . اننا لا نذهب من الشرح التقليدي للعلاقات بين المقومات الاضافية او بعبارة اخرى بين تنظيم الانتاج وكافة نواحي التنظيم الاجتماعي. اننا لا نسلّم بديهياً بكون كل مجتمع يحدوده نوع خاص من الاقتصاد وان كل نوع من الاقتصاد تحدده علاقة الاشخاص بالعمل . اننا نسلم بوجود علاقة سببية في كل النواحي وأي ظاهرة متحولة انطلقنا منها وجدنا ان لها علاقات بظاهرات تابعة .

هذه النتيجة تتضمن صعوبات او اخطاراً . فنحن في مذهب كمذهب التأويل الاقتصادي للتاريخ ، نعرف ماهية الظاهرات الاولية ونعرف كيفية تحديد كل مذهب اقتصادي وكل نوع من انواع المجتمات على اننا اذا لم نسلم بوجود اية ظاهرة اولية ولا اي تعيين لجهة واحدة ، افلا يكون لدينا عدد من العلاقات السببية ليس له نهاية دون ان نستطيع التأليف بينها ؟ ...

ليس أمراً بعيداً عن المعقول ان يكون علم الاجتماع تحديدياً بحصر المعنى ، فيمكننا ان نتصور علماً للاجتماع يفسر لنا الى أي حـــد يمكن أن يؤثر المحيط الجغرافي او عدد السكان أو تقنيـــة الانتاج على تنظيم الدولة او على علاقات الطبقات او الدين . فعلم الاجتماع الذي يبيّن لنا مقدار تأثير بعض الاديان على الاخلاق وتنظيم العائلة او المذهب السياسي ؛ فعلم الاجتماع التحليلي الصرف يضاعف عدد العلاقات السببية المتراوحة في الدقة بين الظاهرات المنعزلة دون ان يدعي القدرة على ادراك الكل .

وهذا ما كان يريده استاذي « ليون برونشفيغ » عندما صرّح في كتابه « نمو الوجدان في الفلسفة الغربية » بأن « مونتسكيو » لم يكن أباً لعلم الاجتماع وانما كان عالماً اجتماعياً عظيماً . لقد كان مونتسكيو في نظره بنوع خاص عالماً اجتماعياً تحليلياً ولم يدّع قط التوصل الى مذهب اجتماعي او انه اكتشف ظاهرة مهمة ولا أوضح لنا كيف ان بعض الحدود تعيّن جميع الحدود الاخرى، ولكنه أدرك علاقات التضامن والسببية دون ان يعير أي عنصر من هـــذه العناصر اهتماماً خاصاً . اذاً فليس بعيداً عن المنطق ايجاد علم اجتماعي تحليلي بحصر المعنى، يمكننا ان نقابله بعلم الاجتماع ذي المنهج التأليفي الذي لخصته ابتداءاً من نصوص « ماركس » .

اظن انه يوجد حل وسط بين المنهجين أي التأليفي والتحليلي منها . وسوف احاول استخراجه باعادة النظر في كتاب روح القوانين « لمونتسكيو » . أعتقد ان هذا الكتاب في لغته التي نظنها واضحة خطأ والتي هي في أكثر الاحيان مبهمة . يشير الى المنهج الاساسي والضروري للتفكير في علم الاجتماع فلا يدعي ادعاء علم الاجتماع الماركسي بأنه تأليف بكامله كما انه لا يدعي الخضوع للتحليل المحض الذي أتينا على ذكره .

ان فكرة « مونتسكيو » يصعب فهمها . وهو يعـــبر عنها غالباً بشكل فجائي وانه لمن الصعوبة بمكان التوفيق بـــين الصيغ المتألقة دائماً التي تتسق متدرجة في مختلف فصول كتاب روح القوانين . فكلمة القانون نفسها متخذة

في كتاب مونتسكيو بمعنيين مختلفين ، فهي من جهة العلاقة الضرورية المشتقة من طبيعة الاشياء (القانون بالمعنى الطبيعي او الحتمي للعبارة) ومن جهة ثانية تعني موضوع الدرس ، اي التشريع ذاته اعني اوامر المجتمع. ان « مونتسكيو » يعرف بدون شك ان يميز بين القوانين التي سنتها الدولة او الجماعة، وبين العلاقات السببية (او القوانين) التي تشرح القوانين القضائية او السياسية ولكنه كان يعبث بدعابة بهذين المعنيين لكلمة القانون ، بطريقة لا نستطيع ان نفهم معها دائماً في اي مفهوم يستخدم هذه الكلمة .

ان كل نشاط اجتماعي يتجلى بشكل نظام هو خاضع لاوامر جماعية . وهذه الاوامر الجماعية هي القوانين . ان هذه النشاطات تتجلى في قوانين سواء اكان في الدين ام في السياسة ام في الاقتصاد بشكل يتمكن معه « مونتسكيو » من درس جميع النواحي الاجتماعية و كل قطاعات المجتمع اثناء درسه للقوانين ، الامر الذي لا يجري بدون صعوبة .

وسبب آخر كذلك للصعوبة يرجع الى مفهوم الطبيعة عند « مونتسكيو » ان الطبيعة تبعاً لفصول الكتاب هي طبيعة تحددها الغـائية اكانت طبيعة علم الطبيعيات الحديثة او الطبيعة عند « ارسطو » . عندمايتحدث، « مونتسكيو » عن الطبيعة الانسانية في كثير من الاحيان يريد ان يبين ماهية الانسان في حد ذاته وبصورة عامة مايتفق مع جوهره ودعوته. وفيمواضع خرىفانالطبيعة التي يدرسها قابلة للشرح السببي فهي بالنتيجة تعود الى ظاهرات، طبيعية بالمعنى الذي يفهم به العلم الحديث هذه العبارة . وقصارى القول ان مونتسكيو يعرف القوانين السببية التي تشرح ما ينبثق عن طبيعة هذا المجتمع او ذاك من تشريع ولكنه يعرف كذلك القوانين الاخـلاقية التي تنتج عن طبيعة الانسان او عن اوامر الله . ويعرف اخيراً القوانين السياسية التي تنتج بالضرورة عن مـاهية النظم السياسية المختلفة .

سوف احاول شرح هذه الانواع المختلفة من القوانين لانها تظهر لنا كثيراً من التعقيدات التي تتعلق بتحليل المجتمعات .

اذا نظرنا الى العادات والاخلاق والقوانين الايجابية لمختلف الجماعـات على طريقة اخلاق المذهب الطبيعي ، لتحققنا بان عدداً لا يدركه حصر من القوانين السياسية او الدينية تمارسها هـذه او تلك من الجماعات بهذا او بذاك من العصور ولتعرضنا الى الانزلاق الى نسبية كاملة. ان تنظيم حياة العائلة او الحياة السياسية يختلف من مجتمع الى آخر . وهذا الاختلاف مفسر باسباب طبيعية ولكن لا يمكن تعيين التنظيم الصحيح او الحقيقي لان كل تنظيم من هذه التنظيمات الشرعية هو النتيجة الضرورية لمجموعة من الاسباب .

ان « مونتسكيو » لا يمضي في هذه النسبية الطبيعية الى النهاية فهو يعرف القوانين العامة التي تسمو على القوانين الايجابية والمفسرة تفسيراً سببياً . واني استحضر هذه الصيغة المشهورة : « القول بانه ليس هناك ما هو عـادل او غير عادل الا ما تأمر به او تنهى عنه القوانين الايجابية كالقول بان الخطوط لم تكن متساوية قبل ان نرسم الدائرة » . هذا القول المشهور يعود الى تشبيه القوانين العامة للعدل بالحقائق العامة للهندسة ومعنى هذا ان في ذهن « مونتسكيو » يوجد طبيعة انسانية تسمو على كل ما هو تاريخي تحددها بعض السمات التي تتيح ان تعـيين نظامـاً ما نعتبره عادلاً وآخر غير عادل . هناك نظم مطابقة للطبيعة الانسانية بالمعنى الارسطوطاليسي او بالمعنى الغائي كما يوجد نظم اخرى غير مطابقة لها. ان مونتسكيو وان يكن يريد انشاء علم للمجتمع فانه لا يذهب الى حد التطرف في الشرح السببي فيعارض القوانين الايجابية التي يشرحها على طريقة اصحاب المذهب الحتمي بالقوانين المستخلصة من تحليل الطبيعة الانسانية التي تضع حقائق للعدل الشامل .

وعـلاوة على ذلك فبين قوانين العدل التي تسمو على مـا هو تاريخي والتي استطاع مونتسكيو ان يستنتجها او ان يربطها بماهية الانسان ، وبين القوانين الايجابية او الطبائع التي يفسرها تفسيراً سببياً ، يندرج حد وسط هو نوع الحكم. فمونتسكيو يعير التمييز بين المناهج الثلاثة للحكم الجمهوري والملكي والاستبدادي اهمية كبيرة فهو يميز بين طبيعة كل واحد منها ويزعم انه اكتشف مبادئهـــا

والعاطفة التي تحركها وتبعث فيها الحياة وبين الرابطة التي تربط كل منهج من هذه المناهج بوضع من الاوضاع التي نسميها اليوم الاوضاع الاحصائية والدينية والاقتصادية للمجتمعات البشرية .

فالجمهوريات اسست للمجتمعات الصغيرة التي يكون التفاوت الاقتصادي فيها ضعيفاً . والملكية التي فيها يحكم فرد واحد وفقاً لشرائع ثابتة ومقررة تفترض مجتمعاً اكثر اتساعاً تتميز فيه الجماعات عن بعضها في ان كل جماعة من هذه الجماعات مخلصة في عملها محافظة على شرف المهنة المختصة بها. واخيراً فان الحكم الاستبدادي الذي يحكم فيه الفرد وفقاً لهواه بدون قاعدة وبدون قانون ، هو مصدر لمجتمع كبير واسع لا شيء فيه يحد منه سلطة الفرد المطلقة غير الدين عند اللزوم .

ان تحليل شكل المجتمع مختص بمنهج كنا نسميه بعلم الاجتماع الحديث، المنهج التفسيري او المنهج الجامع . عندما يصف « مونتسكيو » الحكم الجمهوري او الحكم الملكي فانه يقوم بكل دقة بما يسميه ماكس ويبر تحضير منهج نموذجي ، فان لكل شكل من اشكال الحكم ماهيته واساسه الذي يجعله يكون كما هو. فاختلاف الهيئات في المجتمع يجب ان يكون مطابقاً لاصل هذا المجتمع: فالسياسة الخارجية والتنظيم التشريعي كل هذه الأشياء تتفرع عن طبيعة الحكم القائم . ان التحليل الذي يبين اشكال الحكم هو وسط بين التحليل البحت للعلاقات السببية المتكاثرة الى غير نهاية والطابع التأليفي لتفسير المجتمعات ابتداء من عامل اولي .

واكثر من ذلك فقد قال مونتسكيو هذه الجملة العجيبة والتي كانت في غالب الاحيان مأخذاً عليه وهي : « ينبغي ان يكون عالم العقل محكوماً كعالم الطبيعة لانه وان كان لعالم العقل قوانينه التي لا تتغير فهو ليس خاضعاً لها خضوع عالم الطبيعة لقوانينه » . لقد وجد اكثر شراح مونتسكيو ان المقابلة بين احكام القوانين التي تخضع لها الطبيعة وصلابتها ومرونة القوانين التي يخضع لها العالم التاريخي والاجتماعي هي ارتكاب تشويش اساسي. فاما اننا نعني بذلك قوانين

سببية لا يمكن خرقها وتجاوزها واما ان لا تكون هذه القوانين سببية، فمن اي شيء اذاً نتكلم ؟ ...

اما انا شخصياً فاعتقد ان النقاد لم يفهموا فكرة مونتسكيو التي يساعدنا علم الاجتماع الحديث على فهمها. لقد وضع ماكس ويبر منهجاً نموذجياً للنظام الرأسمالي. فبين لنا كيف ينبغي ان يعمل النظام الرأسمالي في حالته الصرفة واكتشف قوانين لهذا المنهج الاقتصادي ولمنهج الحكم الذي انشأته. هذا ما اراد ان يقوله مونتسكيو عندما كتب قائلاً ان الناس بما انهم اذكياء فهم لا يطيعون الشرائع دائماً . واليكم تأويلاً ممكناً للفكرة : نحن نعرف بواسطة المنهج التفسيري ما هي الديموقراطية ونعرف بان التفاوت لا يجب ان يكون كبيراً فيها ولكن بما ان الناس اذكيـاء فانهم قادرون على اتخاذ قرارات معينة او على سن شرائع مخالفة لطبيعة النظام الذي كان يقع موقع الاجلال وبعبارة اخرى ان الناس بفضل ذكائهم قادرون على شل بعض النظم او الغائهـا . وان مونتسكيو على حق في هذا الموضوع . وصحيح كل الصحة ان الناس لكونهم اذكياء (او ربما لنقص في ذكائهم) هم قادرون على نقض قواعد ضرورية لعمل نظام قائم على ان هذا لا يعني بان نقض عمل نظام ديموقراطي او رأسمالي ليس له اسباب. بناء على التحليل الجامع لعمل نظام من الانظمة وضعنا منهجاً نموذجياً من هذا النظام. وبالنسبة الى هذا المنهج النموذجي استطعنا التحقيق بان ماهية نظام من النظم ليس لها دائماً اهميتهـا وبالاحرى ان حوادث كيّفت عمله في حالات خاصة وبعبارة اخرى فان مونتسكيو بتحليله لشكل الحكم اعطانا فكرة عما اسميه بالمجموعـات المعقولة او بالاحرى عن العلاقات المعبرة داخل هذه المجموعات فانه لا يمكن تحليل مجتمع من المجتمعات دون الرجوع الى المجموعة المعبرة اعني المجموعة المكونة من السلوك التي تنتظم الناس في نظام سياسي او نظام اقتصادي .

وبذلك يصبح « روح القوانين » بكامله مفهوماً ومنظماً . ان « مونتسكيو » ينطلق من المقابلة بين القوانين الايجابية والقوانين التي تسمو على ما هو تاريخي، فيدخل كهيئة ثانية اشكال الحكم وهي المجموعة المعبرة التي ألفها العالم الاجتماعي

اي مونتسكيو انطلاقاً من الواقع الملاحظ ، يبين ما يتضمنه كل نوع من الحكم لاجل تنظيم العائلة والسياسة الخارجية والسياسة الداخلية . وهو يدرس في الجزء الثالث والرابع العلاقات السببية بحصر المعنى ، مثلاً النواحي البارزة من تأثير المناخ والارض على المجتمعات الملاحظة واقعياً . وبهذا استطيع في الوقت ذاته تحديد القوانين التي تسمو على التاريخ المرتبطة بطبيعة الانسان والقوانين المعقولة المرتبطة بكيان نظام قائم والعلاقات السببية المرتبطة بالمناخ وطبيعة الارض وعدد السكان وتنظيم المجتمع . ويمكننا ان نجد اخيراً الاحداث اي الظاهرات التي تطرأ بغتة لنسف نظام متماسك في مجتمع قائم .

ويمكننا ايضاً ان نصيغ هذه الكثرة من احكام مونتسكيو في العبارات التالية : فهناك احكام سببية مجزأة : ما هو تأثير المناخ والبيئة على الناس وعلى المجتمعات في هذه او تلك من بقاع الارض؟ وهناك احكام الالتحام بين ظاهرتين او اكثر من الظاهرات ، فلا يوجد مثلاً جمهوريات بالمعنى الذي يفهم به مونتسكيو هذه العبارات الا في المجتمعات الصغيرة . فالمدن القديمة هي النموذج لهذه الجمهوريات . ثم يوجد احكام التكيف او المطابقة التي تحدد علاقات معقولة بين حدين داخل مجموعة من المجموعات المكونة : ان الفضيلة هي اصل الديموقراطية فنظام يكون فيه التفاوت ضعيفاً بين الناس يتمتع فيه الافراد بجميع حقوق المواطن لايستطيع ان يؤدي مهمته الا اذا كان الناس يعون واجباتهم كمواطنين ، والا اذا كان المواطنون محبين للقوانين ولوطنهم . واخيرا يوجد حكم يمكن ان نصوره او لا نصوره على نوع من العدل يسمو على ما هو تاريخي : واكثر الامثال شهرة عن العدل هو الفصل الذي يكرسه مونتسكيو للرق الذي لا يرجع فيه صراحة الى فكرة العدل التي تشبه تساوي خطوط الدائرة المرسومة في قلب الانسان قبل وجود المجتمعات ، على ان مونتسكيو في تفسيره لهذه الظاهرة لا يتردد في اعتبارها مخالفة لغاية الانسان .

وبعبارة مجردة ان علم الاجتماع لمونتسكيو يمثل الخصائص التالية : هو انه يتضمن تكافلا بين اختلاف عناصر الحقيقة الاجتماعية . وقد كان هذا اكتشاف

مونتسكيو الاساسي في نظر اوغست كونت ودركهايم . لقد رأى مونتسكيو ان جميع هذه العناصر متماسكة في مجتمع من المجتمعات فالمناخ وعدد السكان والدين والاخلاق والعادات والقوانين الاساسية كلها مرتبطة ببعضها وتمثل كلاً اجتماعياً كاملاً . وقد كانت قيمة مونتسكيو كذلك في عدم وضعه لمبدأ واحد يحدد ويوجه بقية العناصر ، ان كل مجتمع يحتوي على عوامل متضامنة من غير ان يطغى احد هذه العوامل على العوامل الاخرى او يحددها . لقد اكتشف مونتسكيو العناصر الاساسية التي تعين النظام الاجتماعي وحددها . فهي اولاً الارض والمناخ والبيئة الطبيعية والجغرافية لكل مجتمع . فهو يعطي اهمية كبيرة لعدد السكان وهي فكرة تعرفون انها لعبت دوراً حاسماً في علم الاجتماع لدركهايم ولا تزال تلعب هذا الدور في علم الاجتماع الحديث وهو بعد ذلك يقدر اهمية الانتاج واساليبه واخيراً يذكر العادات والاخلاق والدين .

لقد قرر مونتسكيو بأنه يوجد مقدمات قابلة للفهم لكل نوع من انواع المجتمعات . والواقع انه يحدد انواع المجتمعات بالسياسة لا بالاقتصاد . وانني ارجىء اليوم مسألة المعرفة فيما اذا كان الافضل ان تحدد انواع المجتمعات بناء على السياسة ام على الاقتصاد ولكن لا ينبغي ان ننسى اولية السياسة عند مونتسكيو التي تبحث في الطبيعة الانسانية اكثر مما تبحث في المبادىء السببية . ان مونتسكيو يكوّن نماذجه الجماعية بالاستناد الى السياسة فهو يرى ان الانسان في الاصل حيوان سياسي لأن النشاط السياسي والطريقة التي يحكم بها الناس انفسهم هي في نظره الظاهرة الاساسية . ان الخطر في منهجة المقومات العقلية هو في ان نخلط بين هذه المقومات والحقيقة . واحياناً يرتكب علماء الاجتماع هذا الخطأ .

والناحية الاخيرة من علم الاجتماع لمونتسكيو التي لا يتكلم عنها بوضوح وانما يمكن استخراجها من بعض النصوص هي المقارنة بين النماذج السياسية والاجتماعية . ومن المحتمل امكان رد هذه النماذج الى نوع من النموذج العام للنظام الاجتماعي . لقد اكتشف مونتسكيو مصدرين لوحدة هذه المجموعات الاجتماعية . الاول

هوطبيعة الحكم . وكما قلت لكم ان الاستناد الى طريقة الحكم كسبب للوحدة هي حقيقة تبحث في الطبيعة الانسانية اكثر منها السببية . ولكن لدى مونتسكيو مفهوم آخر للوحدة الجماعية يسميها الذات العامة لأمة من الامم. وهذا المفهوم يستخدمه توكفيل في كتابه عن الديموقراطية في امريكا . لقد حاول توكفيل استخراج جميع هيئات المجتمع من عدة صور للديموقراطية الاميركية . هذا المفهوم اي الديموقراطية الاميركية كمبدأ لتفسير المجتمع الاميركي واساس تفرده هي مطابقة لتفكير مونتسكيو . لقد قرأ توكفيل روح القوانين بدقة وانتباه شديدين وما من شك في انه أراد ان يبين الكيفية التي يستطاع بها اعادة تأليف مختلف عناصر المجتمع انطلاقاً من الذات العامة .

اذا صح هذا التمثيل ، فاني اميل الى الاعتقاد بأن مونتيسكيو العالم الاجتماعي هو اقرب الى الحقيقة من دركهايم . ولكي انهي هذا الدرس بسرعة اريد ان اذكر بعض الانتقادات التي وجهها دركهايم الى مونتسكيو .

ان دركهايم يأخذ على مونتسكيو مغالاته في وصف الدور الفردي وقوله بأن قوانين العالم البشري كانت اقل احتراماً بكثير من قوانين العالم الطبيعي لأن الناس اذكياء. كان يرى في هذا القول نوعاً من التناقض مع مبدأ التفسير الحتمي . لقد حاولت ان ابين بان مونتسكيو لم يرتكب هذا الخطأ الجسيم .

اما من ناحية دور الفرد فان عبارة من دركهايم تبين السبب في عدم قبوله به وسبب خطأه في اعتقادي : يقول دركهايم « اذا صح القول بأن المواطنين انفسهم يستطيعون انشاء دولة اخرى اذا حكمهم رئيس آخر فهذا يعني ان العلل ذاتها قد تؤدي في الظروف ذاتها الى نتائج مختلفة ، فالعلل الاجتماعية لن يكون لها اذن روابط منطقية » . هذه العبارة نموذجية في بعض نواحي التفكير في الحقيقة الاجتماعية وعلم الاجتماع . عندما تكون العلة فردية ، عندما تكون العلة من عمل فرد ، اذ ذاك تخرج من النظام المنطقي . ولكن عندما قال دركهايم : « اذا امكن للمواطنين انفسهم تحت سيطرة رئيس آخر انشاء دولة اخرى

يكون للعلة الواحدة القدرة على احداث نتائج مختلفة ، نسي ان في قوله تناقضاً ، لأنه عندما يكون المواطنون خاضعين لرئيس من غـــير عنصرهم فلا يمكن ان تكون العلة واحدة او ان العلة الواحدة لا تعمل في الظروف الواحدة . فرؤساء الدول يشكلون جزءاً من الحقيقة الاجتماعية كالكتل الجماعية سواء بسواء ، فلا يمكننا ابداً اثبات او انكار اهمية الفرد في البداية . في الواقع ان شخصـــاً لا يستطيع بمفرده ان يقلب مقومات الدولة رأساً على عقب ولكن في وسعه ان يلعب في تطورها دوراً هاماً على ان علم الاجتماع يرتكب في رأيي خطـأ جسيماً في ان يعتبر مسبقاً العامل الفردي وبشكل تقليدي مشلولاً . وعلى البحث وحده ان يبين لنا الى اي حد يمكن للعامل الفردي ان يتدخل .

ان دركهايم يأخذ على مونتسكيو مغالاته في التفريق بين الشريعة والاخلاق والتأكيد بأن نصيب الاختيار في الشريعة اعظم منه في الاخلاق ، واخيراً بانه يمكن للناس ان لا يحترموا قوانينهم . يبين مونتسكيو آنطلاقاً من ماهية بعض النظم بان بعض المؤسسات لا تطابق هذا النظام . فمـن الواضح اذاً كل الوضوح بأن الشيء الذي لا يقبله دركهايم هو حكم المطابقة او عدمها بين نوع من الظواهر وماهية النظام ولكن ماذا سيضع دركهايم في مكان هذه العلاقة بين المجموعة العقلية السياسية والاقتصادية ، والظاهرة الخاصة ؟ انه يضع في مكانها التمييز بين ما هو عادي وما هو مرضي لأنه يريد هو كذلك ان يحكم فيما اذا كان نوع من الظواهر مطابقاً او غير مطابق للنظام الجماعي ، ولكن بما انه يرفض ان يتصور فهم البناء العقلي للنظام ،فقد اقتصر على التمييز بين ما هو عادي وما هو مرضي؛ فالعادي هو ما يحدث في غالب الاحيان في مرحلة معينة من التطور وفي مجتمع من نوع معين .وفي النتيجة فان ابدال حكم المطابقة او عدم المطابقـــة في كتابـــة مونتسكيو بالحكم على ما هو عادي وما هو مرضي لا يحقق تقدماً علمياً بل يشكل في نظري تقهقراً مباشراً . فان التمييز بين المرضي والعادي اكثر ابهاماً . وفهمه اكثر صعوبة من فهم حكم المطابقة او عدم مطابقة ظاهرة معينة لماهية نظام من النظم .

لماذا يصعب تعيين ما هو عادي ؟ ذلك ان العادي في نظر دركهايم هو الذي يحدث في غالب الاحيان في مراحل من تطور مجتمع من المجتمعات . وهناك من يفترض انه انشأ تصنيفاً لأجناس المجتمعات وعدد المراحل التي تمر بها مختلف المجتمعات . لا شيء يثبت بانه يوجد تميز بسيط بين انواع المجتمعات وان مجتمعات من جنس معين تجتاز كلها نفس المراحل . حتى انه يوجد سبب جدي للتفكير بأن هذا او ذاك من المجتمعات يمكن ان يجتاز هذه او تلك من المراحل . واخيراً ان مفهوم العادي المحدد بحصر المعنى بكثرة الحصول هي مفهوم الطبيعيين الذي لا يمكن لانسان ان يقبلها على انها حقيقة لا جدال فيها . ان مفهوم عدم المطابقة لماهية نظام من الانظمة هو في الحقيقة اكثر ايجابية من الايجابية المزعومة بمفهوم العادي الذي يمثل تطبيقاً مخالفا للحقيقة الاجتماعية والانسانية من تصور حتى في علم الحياة يجاوز الحد في غرابته .

الدرس الرابع

التاريخ والتقدم

لقد لخصت في نهاية الدرس الاخير بعض الانتقادات التي وجهها دركهايم لمونتسكيو ولكننا تركنا احد هذه الانتقادات لنستعين بها في درسنا الحاضر. لقد اخذ دركهايم على مونتسكيو بعد ان اخذ عليه اوغست كونت تجاهله لمفهوم التقدم واريد ان اقول بعض الكلمات عن العلاقات بين علم الاجتماع الايجابي وبين مفهوم التقدم.

ان التقدم يتضمن احكاماً تقديرية اي اثبات تفوق المجتمعات الحالية على المجتمعات القديمة. اذاً فلا يجب مبدئياً ان تصدر المعرفة العلمية حكماً قيمياً وبالنتيجة تنتفي فكرة التقدم تلقائياً.

الى هذا البرهان التقشفي او الى هذه الصراحة العلمية نضيف برهاناً آخر من نمط تاريخي. لقد حكم الاوروبيون في العصور الاخيرة جزءاً كبيراً من العالم وكانوا مقتنعين اقتناعاً كاملاً بتفوقهم بما انه كان من عادة الناس ان ينسبوا تفوق قواهم الى ما هم عليه من فضائل. على ان ما نسميه التوسع الاستعماري هو اليوم في تقهقر، والشعوب التي كان يحكمها الاوروبيون قبلاً قد صارت حرة اليوم او انها في طريق التحرر، فالاوروبيون اليوم يحكمون بعض اجزاء العالم بواسطة القوة العسكرية، فقد زال اذاً التفوق العسكري واصبحت الشعوب الملونة ترى نفسها قادرة على القتل تماماً كالاوروبيين. واخيراً فقد رأت الشعوب الاوروبية التي كانت فخورة بتقنيتها ان هذه التقنية باءت بالخسارة

وهي تتطلب في تقدمها تضحيات خاصة وتتساءل عن رصيدها النهائي. وهكذا نضيف الاهتمام بالموضوعية الى الوعي التاريخي للازمة لكي لا يتعرض علم الاجتماع الاوروبي او الغربي للكلام عن التقدم .

ولكن مفهوم التقدم يسعفنا في وضع التنوعات التاريخية في محلها في مجرى الزمن وعلماء الاجتماع بطريقة حتمية يستمرون في ممارسة هذا الترتيب . والذين يعلنون تفاديهم لكل حكم تقديري هم انفسهم يخلطون ليس بـــدون شيء من البساطة بين الايمان بتفوق ثقافتهم والتأكيد بعدم القدرة على اصـدار الاحكام على القيم النسبية للثقافات المختلفة .

واكثر من ذلك فقد استخدم علماء الاجتماع. ك اوغست كونت ودركهايم فكرة التقدم في مفهوم ايجابي . لقد كان اوغست كونت مقتنعاً بأنه كان بالامكان اكتشاف نظام اساسي لكل المجتمعات البشرية وان صيرورة المجتمعات تساعد فقط على تحقق اكمل لهذا النظـــام ودركهايم كان يظن انه في الامكان ترتيب المجتمعات تبعاً لدرجة تعقدها ولم يكن يميل الى التفريق بين التعقد والتفوق .

فهناك مشكلة حقيقية اذاً لفكرة التقدم : فكيف نبـــين بوضوح المراحل المختلفة من التاريخ ثم ما هو نوع العلاقات التي يمكننا او ينبغي لنا انشاؤهـا بين الفترات المختلفة من صيرورتها؟ ..هذه المسألة تنقسم الى سؤالين: الاول ،هل هناك نشاط بشري يمكننا من اجله ان نعين مبـاشرة تفوق المجتمعات الحاليـة على المجتمعات الماضية ؟ والسؤال الثاني : هل يمكن تقرير هذا الترتيب لدرجات التفوق نفسه في الزمن لكل المجتمعات ؟ وسوف احاول اعطاء جواب عـــن السؤال الاول اما من ناحية السؤال الثاني فأنني احاول فقط ان ابين كيفيـة بحثه.

في البداية اول فكرة تفرض نفسها علينا بسيطة واساسية فأن انواعاً من النشاطات الانسانية تتصف بصفات لا نستطيع معها الا ان نعترف بتفوق حاضرها على ماضيها وتفوق مستقبلها على حاضرها . هي النشاطات التي يتراكم انتاجها او التي يتسم انتاجها بالطابع العلمي .

ان تاريخ الانسان يتضمن بحكم ماهيته الاحتفاظ . فهو ليس تحول فحسب

وانما يفترض ان يعيش الناس في مؤسسات فيخلقون اعمالاً وان تبقى هـــذه المؤسسات والاعمال وتستمر .

فالتاريخ موجود لأن بقاء اعمال الانسان يطرح على الاجيال المختلفـة السؤال : وهو انه هل تقبل هذه الاجيال ميراث الماضي او ترفضه ؟ ان سرعة وتيرة الصيرورة او بطئها تبعاً للفئات الجماعية يتوقفان على استجابة جيل من الاجيال لأعمال الاجيال السابقة .

فالاحتفاظ يسمح بالتقدم عندما تكون استجابة جيل من الاجيال لأعمال الجيل الذي سبقه قائمة على الاحتفاظ بالذات السابق واضافة اشياء جديدة اليه في نفس الوقت . عندما يكون هناك تراكم للماضي وللحاضر ، وعندما نتمكن من ادراك تتابع الزمن لتزايد مضطرد للاعمال بشكل ايجابي صرف اذ ذاك يمكننا ان نتكلم عن التقدم. فان كل جيل يملك اكثر ما يملك الجيل الذي سبقه. فالنشاط المميز للتقدم هو بكل تأكيد النشاط العلمي والعلم بماهيته نشاط يفرض بقاء الحقائق المثبتة صادقة بالنسبة الى الاجيال المقبلة في حدودها التقريبية . ان صيرورة العلم هو تزايد المعرفة . وخلافاً لذلك فان النشاط الفني غريب عن مفهوم التقدم لأنه يجهل التراكم ، ليس لأننا لا نستطيع محبة الفن الروائي والفن القوطي والفن الصيني الاغريقي ولكن اختلاف اشكال الفن او اختلاف الاعمال الفنية لا يمكن جمعها وانما يمكن تقابلها كبدائع فريدة فهي تعدد مطلق .

ان هذه المقابلة لفي نهاية الايجاز . ففي تاريخ العلم عناصر لا يمكن جمعهـا . فكل نظرية علمية تكونت داخل اطار فلسفة من الفلسفات او في نطاق تصور خرافي للعالم في بعض الاحيان . فالافكار الجامعة التي كانت فيها الحقائق العلمية تتخذ محلها تتقابل في كل عصر. وتمتزج ولكن لا يمكن جمعها مع بعضها كما تجمع القضايا العلمية ذاتها .

وليس صحيحاً كذلك ان في الحقل الجمالي المحض ، تنوع بسيط صرف دون اي تدرج. لنأخذ سلسلة من الصيرورة الفنية نعدها تقليدياً برهة تفتح لفن ما . لقد تعودنا ان نرى الفن الاغريقي يتطور نحو شكله الكامل وهو الشكل

الذي بلغه في القرن الخامس . وتعودنا ان نجعل اشكال فن القرون الوسطى قبلة لأنظارنا حتى تفتح شكل الفن الغوطي[1] في القرن الثالث عشر . ليس من المستبعد اذاً ان نكتشف داخل طراز فني خاص صيرورة ترتسم فيها درجات من القيم بين ما هو سابق ومتقدم . ولكن يظهر ايضاً عدم استقرار هذه الاحكام التقديرية المطبقة على الترتيب الفني . فنحن اليوم لا نرى صيرورة نحو شكل كامل في التطور الذي سار بالكنائس الرمانية نحو الكنائس الغوطية . ان الكنائس الرومانية تبدو لنا تعبيراً عن انسانية ما ونظرة ما الى العالم ، عملا فريداً في وسعنا ان نفضله على الفن الغوطي او لا نفضله ، ولكنه على كل حال لا يمثل في نظرنا حتى ولا تمهيداً بسيطاً للشكل الكامل للفن . لا شيء اكثر دلالة على الصعوبة في ان نرى من شرفة الزمن تقديراً للقيم الفنية من قلب القيم رأساً على عقب فيما يتصل بالعلاقات بين التخطيط الاعدادي والعمل المنتهي . لقد أثبت « أندريه مالرو » باننا في الوقت الحاضر نميل الى تفضيل التخطيطات الاعدادية على الاعمال الفنية المتممة . فلوحات روبنز العظيمة تبدو لنا احياناً مملة في حين اننا نرى التخطيطات الاعدادية للرسام نفسه تحمل طابع النبوغ . وهكذا حتى لو رأينا انتقالاً من عدم الكمال الظاهر الى الكمال الظاهر فان حساسيتنا المتجددة قد تقلب علاقات القيم .

فما يبقى مميزاً لسياق التقدم انما هو سياق الصيرورة العلمية مع الصيغة المشهورة لباسكال وهي « ان الانسانية بأسرها تشبه رجلا يتعلم باستمرار » . لقد تكلمنا عن التقدم في العصر الاخير نظراً لاقتناعنا بأن قيمة وجود الانسان وعظمته هي المعرفة . فالمعارف العلمية اذا في العصر الاخير اي في عصرنا ، تنمو وتتراكم ، واننا ننتقل من حقل خاص لتقدم هذه المعارف الى اثبات التقدم العام .

ويمكننا تماماً ان ننتقل من التقدم العلمي الى التقدم التقني ، فان مفهوم التراكم

---

(١) الفن الغوطي هو الفن القديم المنطلق نحو الفضاء كبناء القبب والشبابيك وغيرها .

في الموضوعات التقنية ليس بالامر البسيط . اننا عندما نكون في صدد العلم نرد الحقائق الجزئية الى محلها في نظام اكثر عمقاً ودقة . وعندما نكون في صدد التقنية فاننا نهمل بعض الوسائل التقنية لنخترع وسائل اخرى . فنحن لا نستطيع اذاً في هذه الحالة ان نتكلم عن التراكم بحصر المعنى للعبارة . وانما نستطيع ان نتكلم عن التقدم لان هناك مقياساً بسيطاً لتقدم التقنية : فان الدرجة التي يستطيع معها الانسان استخدام القوى الطبيعية لمصلحته او كذلك الكمية من الطاقة التي يستطيع كل فرد من افراد المجتمع تهيئتها . فتقدم المجتمعات العصرية من هذه الناحية بالنسبة الى المجتمعات السابقة هو اكيد ، وظاهر . فهناك اذاً حقل مزدوج فيه التقدم موضوع اختبار ، لأنه ناتج عن جوهر النشاط الملحوظ نفسه وهذا الحقل المزدوج هو : العلم والتقنية .

ان التقدم الذي تكلمت عنه هو بحصر المعنى تقدم في الحق لا تقدم في الواقع. ومعنى هذا انه لم يكن يوجد في الماضي تنمية منتظمة في كل عصر للمعارف وللوسائل التقنية . لقد كان هناك تبعاً للزمن اما جمود او تقدم او نسيان . ليس هناك شيء مكتسب بصورة قاطعة . فالتقدم الذي حددته مرتبط بماهية النشاط الملحوظ ، فهو لا يتضمن شيئاً مما يجري في الواقع . فاذا حلّت غداً بالعالم كارثة كوقوع حرب ذرية مثلاً ، فان قسماً كبيراً مما اكتسبناه من العلم والتقنية التي نملكها يمكن ان يزول .

لعلكم تعرفون المثل الاخلاقي الذي تخيله المؤرخ الانكليزي توينبي « وهو ان حرباً تقوم في المستقبل مصحوبة بقنابل ذرية وهيدروجينية تؤدي الى هدم جميع اشكال المجتمع المنظم » . فالعبيد الذين يبقون من النوع الانساني في وسط افريقيا يكتبون قائلين : « بأنه ينبغي لنا ان نبدأ كل شيء من جديد». هناك تقدم في مادة العلم لانه يمكننا ان نقيس التقدم بواسطة مقياس بسيط من غير ان نلجأ الى حكم قيميّ قابل للمناقشة ، فلا ينتج من هذا بأن التقدم كان ضرورياً في الماضي وانه سوف يكون اكيداً في المستقبل .

فعلماء السلالات الانسانية يعلموننا بأنه حصل ثلاث ثورات تكنولوجية .

فالثورة الاولى حصلت في بداية حياة النوع الانساني عندما تعلم الانسان استخدام النار والادوات البسيطة ، وهذه الثورة حصلت من مئات ملايين السنين . واطل فجر عهد ثانٍ منذ عشرة آلاف سنة عندما تعلم الانسان زراعة الحبوب وتدجين الحيوانات . فكانت بداية المجتمعات النيوليتيّة اي مجتمعات العصر الحجري وبداية المدنيّات . والثورة التكنولوجية الثالثة هي التي نحن في وسطها الآن .

ان عدم تنظيم التقدم التقني لمن اعظم مسائل التاريخ . فالفرق في الامكانات التقنية بين العالم القديم وعالم الامس لا يكاد يذكر . وهكذا فان رحلة قيصر من روما الى فرنسا لم تستغرق من الوقت اكثر ممّا استغرقته رحلة نابوليون اليها . هناك عدد كبير من الاختراعات التقنية ولكن هذه الاختراعات على وفرتها لم تغير الصفات الاساسية المجتمع البشري . فان نسبة العمال الذين يحرثون الأرض واولئك الذين يعيشون في المدن لم تتغيّر بصورة قاطعة بين العصور القديمة والقرن السابع عشر أو الثامن عشر . فدخل الرجل الثري في روما لم يكن ادنى من دخله في عصر لويس الرابع عشر . وبالعكس فان الفرق بين طريقة حياة هذا الأخير وطريقة حياة الاثرياء في العصر الحاضر لشاسعة جداً .

فالعالم والتقنية اذاً لونان من ألوان النشاط متقدمان بجوهرهما . ولكن تقدم مفاعيلها كان يتفاوت تبعاً للفترات التاريخية . ومن هذا التفاوت تنتج مسألتان مختلفتان : ما هي الوان النشاط الانساني التي تفرض طبيعتها تقدما يمكن قياسه دون تقييم ؟ ومن ناحية ثانية كيف ينبغي علينا ان نفكر بسير التاريخ بمجموعه ؟

اننا نترك جانباً امكان او عدم امكان التكلم عن التقدم في الفن او الدين ونحصر الكلام فقط في الظاهرات الفريدة والفذة في جوهرها بشكل يمكننا معه ان نقابل هذه التعابير المختلفة لروح كل مجتمع او شعب ولكن لا يمكننا ان نضع تقديراً للقيم ولا اثبات تفوق الحاضر على الماضي . اننا نعتبر وجود حقلين فحسب بقربان جداً من الحقل التقني هما الاقتصاد والسياسة ونطرح مسألة المعرفة فيما اذا كان يمكننا

ان نتكلم عن التقدم ام لا في هاتين الناحيتين من نواحي النشاط .

يمكننا ان نتكلم بالمعنى الايجابي للعبارة عن التقدم التقني عندما نحصل على مقياس كمي او عندما يصبح بامكاننا على الاقل تحديد موضوع النشاط التقني بطريقة مبهمة . اذا استطعنا ان نقول ان هدف النشاط التقني هو تهيئة اكبر مقدار من النشاط اواستخدام القوى الطبيعية بطريقة مضمونة النجاح، واستطعنا ان نحدد الغاية الوحيدة من النشاط المشار اليه ، نكون قد حددنا الهدف الوحيد للنشاط المشار اليه . بينما ان هذه النقطة هي نقطة الخلاف الاساسي بين الاقتصاد والتقنية . فليس من الممكن تحديد موضوع وحيد او مشترك للنشاط الاقتصادي .

يمكننا القول ان التقدم الاقتصادي يقاس بمقدار الكمية التي ينتجها كل فرد او كما نفعله دائماً في النظريات الاقتصادية الحالية فنحدد تقدم الاقتصاد بزيادة الدخل الجماعي بالنسبة الى السكان .

ولكن ليست الغاية من الاقتصاد انتاج أكبر قدر من السلع وانما الغاية منه حل مشاكل الفقر الاساسي وتأمين أوضاع الحياة الانسانية لأكبر عدد ممكن من الافراد . ولكن ما من دليل على ان اوضاع الانسان تتحسن بالعمل بقدر ما يزيد انتاج الفرد من مجموع السكان ، ولا ان اعادة توزيع المنتجات الجاهزة بين الافراد يكون عادلاً بقدر ما تنمو الثروة الجماعية .

ينتج من كل هذا في اعتقادي فرق اساسي بين نوع من النشاط في وسعنا القول عنه انه نشاط مشترك كالنشاط التقني يرجع الى غاية واضحة وانواع اخرى من النشاط الانساني المعقد الذي ينبغي ان تكون خاضعة لاعتبارات معقدة. ابتداء من الوقت الذي تتضارب فيه الاعتبارات المتعددة يصبح مستحيلاً علينا التأكد بأن حكماً يستند على نوع من هذه الاعتبارات يطابق الحكم المؤسس على نوع آخر منها . ليس هناك دليل بان التنظيم الذي هو اكثر فاعلية في زيادة مقدار الدخل الجماعي باقصى سرعة ممكنة ، يكون في نفس الوقت التنظيم الذي يعدل كل العدل في اعادة توزيع الثروة الجاهزة . وقصارى القول ليس

من الضروري ان يكون الاقتصاد الناجح اقتصاداً عادلاً . ان اعادة التوزيع العادل للثروة هو بالضرورة ما يعزز الدخل الجماعي ويجعله ينمو باقصى سرعة. انا لا اؤكد ان بين هذه الاهداف تعارضاً وانما اؤكد انه لاوجود مطلقاً فيحقل الاقتصاد لتبسيط الموضوع المميز للعلم والتقنية الذي يتيح لنا الكلام عن التقدم بصرف النظر عن اي مذهب من المذاهب . حتى لو اننا وفقنا من ناحية ثانية بين المعايير الباطنية للنظام الاقتصادي يبقى ان الاقتصاد قد وضع للناس . اذاً فكل تنظيم للنظام الاقتصادي يتضمن عدداً من النتائج التي تنعكس على الحياة العامة وعلى الحياة الخاصة غير اننا لا نستطيع الاثبات بالاستناد الى العقل وحده دون تجربة واختبار بان التنظيم الاقتصادي الأكثر تأثيراً هو في نفس الوقت اكثر صلاحاً للقيم الانسانيـة التي نريد انماءها .

ان انماء الدخل الوطني لا يرتكز على انماء نوع واحد من المنتجات فحسب ، ولكنه يرتكز على التكييف المستمر لتنظيم الانتاج وبالتالي على اعادة توزيع العمال في فروع الاقتصاد . ولكي ينمو الاقتصاد بسرعة ينبغي ان تتجدد الادوات كذلك باقصى سرعة وبالنتيجة ينبغي لمشاريع كثيرة ان تزول ولكثير غيرها ان يستمر .

ان اقتصاداً ينمو بسرعة لهو اقتصاد في تقدم مستمر . فالاقتصاد الذي نما بسرعة بين الانظمة الاقتصادية في العالم الغربي هو الاقتصاد الاميركي . هذا الاقتصاد قد اقتضى نقل اليد العاملة من مكان الى آخر في الولايات المتحدة الأميركية . يقول جميع علماء الاقتصاد بان النمو الاقتصادي يفترض تحرّك العوامل الاقتصادية . فتحقيق هذا الكلام المجرد في الواقع يعني انه ينبغي نقل الناس والآلات في داخل البلاد من مكان الى آخر .

وبمعنى آخر حتى على افتراض حصول ما لم يحصل من امكان تحديد درجات التقدم داخل النظام الاقتصادي بحصر المعنى بالنسبة الى هدف ما كنمو الدخل الجماعي لكل فرد من مجموعة السكان فهذا الحكم الجزئي لا يسمح بالحكم على كافة المجتمعات . ان خير برهان على بطلان هذه الاحكام المبنية

على نظام اقتصادي واحد هو تغيير الاوضاع النفسية وتكييف الاحكام الخلقية التي نطلقها اليوم على مدنيتنا التقنية الخاصبة . لقد كان الاقتناع في القرن الثامن عشر وربما في القرن التاسع عشر كذلك يعم تقريباً جميع الناس بان انتشار وسائل الانتاج المدهش هو ضمانة لتحسين المجتمعات الانسانية .. ان الكثير من معاصرينا الذين لا اشاطرهم رأيهم يتجهون الى الطرف الآخر. منهم من يميل الى الاعتقاد بان المدنية التقنية في حد ذاتها مدنية ممقوتة . وبما انني اريد التدليل على انه لا يوجد في هذه الموضوعات حكم علمي اكتفي بالاشارة الى كتاب تعرفونه جميعكم، كتاب « برنانوس » واسمه الانسان ضد الانسان الآلي وهذا الكتاب يتميز بموقف الرفض والانكار بالنسبة الى المدنية التقنية . نضيف الى ان هذا الرفض يوجد في اكثر الاحيان في الجماعات التي ما زالت تستفيد من التقدم التقني كما في الجماعات التي تجهله ولا تنتفع منه .يوجد ايضاً في اكثر الاحيان في الطبقات الاجتماعية التي تتمتع بمستوى معيشي كما يوجد في الطبقات التي لا تتمتع بهذا المستوى.

ولا يبقى لنا الا ان نقول بان الحكم في المواضيع الاقتصادية هو باطل لسببين اولهما كثرة المعايير في داخل النظام الاقتصادي نفسه والثاني كثرة هذه المعايير خارج هذا النظام . وربما تصبح المسألة اكثر تعقداً واهمية في نفس الوقت عندما تكون متعلقة بالسياسة .

وفي هذا الشأن كذلك كان الأوروبيون في الماضي القريب يميلون الى الاعتقاد بان تفوق نظامهم الديموقراطي على النظم السابقة حقيقة لا ريب فيها . لقد إستطاع « غيزوت » ان يكتب تاريخاً للانسانية حيث تنتهي فيه النظم المختلفة الى الديموقراطية البرلمانية كأنها وصلت الى تفتحها وكمال غايتها .

ان هذا التفوق لنظم التمثيل البرلماني لا يعتبر قط اليوم حقيقة منزهة ن الريب .فالغربيون اليوم لم يعودوا واثقين كل الثقة بتفوقهم في هذه الناحية التي اصبح من المؤكد معها صعوبة اكتشاف معيار واحد او رأي قاطع واحد. ومن ناحية ثانية تظهر لي استحالة الاعتقاد بان النشاط السياسي مشابه للنشاط الفني حيث ينبغي لفهم التعدد ان نقارنه بالنشاط الفني في ما نحن نرفض رفضاً باتاً ان

ننظر اليه بشكل ترتيبي . ولكن اذا لم تكن السياسة تتعلق بنظام التقدم العملي يظهر لي انه من المستحيل الاعتقاد بانها تتعلق بنظام التعدد الفني

يبدو لي ان الصيرورة السياسية هي من نمط جدلي ، فيمكن رد السياسة الى عدد قليل من القضايا الاساسية ، ويمكن اعتبار النظم السياسية المختلفة كأجوبة متنوعة على مسألة وحيدة، ونحن نمضي من نظام الى آخر لا كما نمضي من الخير الى الشر، ولا من الادنى الى الاعلى ،ولكن كما نمضي من حل الى حل آخر. فكل حل من هذه الحلول يتضمن عدداً من المنافع وعدداً من الاضرار . فالتوفيق بين جميع المنافع ، واستبعاد جميع الاضرار ليس سوى فكرتين معقولتين تلوحان في افق التاريخ .

وبعبارة ابسط اظن ان المسألة السياسية ترجع الى المعطيات التالية : فالسياسة هي العلم او الفن الذي يجعل الناس يعيشون جماعة ، وهي كذلك العلم او الفن في تأمين وجود الجماعات المنظمة واستمرارها . فالجماعات المعقدة تقتضي بالضرورة اختلاف المهمات التي تتفاوت بتعقدها وقيمتها تفاوتاً كبيراً . ومن ناحية ثانية فان غاية السياسة الجوهرية هي جعل الناس جميعهم يسهمون في الحياة الجماعية . فالتناقض الاساسي الذي تظهر جميع نظمه حلولاً ناقصة هي الرغبة في التوفيق بين تعدد المهمات والتوفيق كذلك بين التفاوت في السلطان والنفوذ مع اسهام جميع الناس في الحياة الجماعية . ليس هناك مجتمع لم يحاول تحقيق اسهام الكل في الحياة السياسية ، ولكن ما من مجتمع من المجتمعات كذلك استطاع ان يحقق المساواة في تأدية المهمات وفي السلطة المعطاة. فان كل المجتمعات والنظم انما هي جهود مبذولة للتوفيق بين المراتب والمساواة ، مراتب القوة وتساوي الكرامة الانسانية .

لقد حاولت المجتمعات الانسانية حل هذه المشكلة في اتجاهين . فاحد هذين الاتجاهين يرتكز على تبريز التفاوت الاجتماعي وتقديسه ووضع كل انسان في طبقة معينة ، وجعل الكل يقبلون بالتباين الاساسي للمراكز التي يشغلونها : والشكل الذي يبرز فيه هذا التفاوت بروزاً عظيماً هو نظام الطبقات . اما

الحل الثاني فيقوم على تأكيد المساواة السياسية للناس في الديموقراطية وفي دفع هذه المساواة الاجتماعية والاقتصادية الى ابعد حد ممكن .

وهذان الحلان ناقصان . فنظام المراتب يفضي بسرعة الى ابقاء الناس الذين هم في الطبقات الدنيا خارج نطاق الانسانية . والحل الديموقراطي يفرض استمرار المداجاة والمداهنة لأنه ما من مجتمع من المجتمعات استطاع ان يساوي بين مهمات الافراد ولا بين مداخيلهم او نفوذهم . ان نظام المساواة هو بالضرورة نظام صُورَي وكل سلطة قائمة تمجد هذا النظام في حين انها تحاول إخفاء حقيقة التفاوت الواقعي .

فالمجتمعات الديموقراطية كلها مداهنة ولا تستطيع الا ان تكون كذلك . فمي عصرنا الحديث لا يمكننا إقامة نظام استبدادي الا باسم الديموقراطية لأن الأنظمة الحديثة كلها مبنية على مبدأ المساواة . فلا تقوم سلطة مطلقة الا اذا ادعت تحرير الناس . لقد ابدى « توكفيل » هذه الملاحظة منذ قرن بوضوح لا يجارى . فقد قال انه اذا قامت أنظمة استبدادية في عصرنا فلا بدّ لهذه الأنظمة من التذرّع بالشعب وبالدعوة الى المساواة . لان المجتمعات الحالية معقدة وعديدة في آن واحد فهي بحاجة الى نظام ذي سلطة معقدة تصلح لتنظيم العمل والدولة . فهناك نوع من التناقض المستمر بين ارادة المساواة ومراتب الاعمال . فكل المجتمعات في عصرنا تحاول كل منها بطريقتها الخاصة التوفيق بين عقيدتها والحاجات الجماعية .

اذا اردنا التأمل كما ينبغي في الامكانات العينية لعصرنا لوجب علينا ان نسلم بان التفاوت مرتبط ارتباطاً لازماً بتكوين مجتمعنا فلا نكتفي بالمقابلة بين التنظيمات الموجودة والمطالب المجردة . هذا التلاعب في الكلام ناجح في الدعاية الصحفية وما من احد يتورع عنه تورعاً كاملا في النشاط الصحفي ولكن اذا اردنا ان نفهم حق الفهم يجب علينا أن ننطلق من فكرة أنه ما من نظام يحتكر المداهنة وحده وان نقيس الدرجة التي يدفع اليها كلّ نظام من هذه النظم بأساليبه المثيرة والتي تؤدي في نفس الوقت الى عواقب وخيمة .

هذا المأزق الأساسي للنظام السياسي ليس الوحيد ولكني انطلاقاً منه أريد أن أشير الى مأزقين آخرين يبدو لي ان طاقتها الفلسفية والتاريخية معاً ، لها وزنها واهميتها .

فهناك اولاً ، تناقض في مطلبين احدهما ان تكون الحكومات متعقلة فتعمل وفقاً لأهواء الشعب اذ انه من الضروري ان تحصل على تأييده ، ولكن اذا أردنا ان لا تعنى الحكومة الا بتنفيذ ارادة الشعب فلا نستطيع ان نطلب منها التصرف بتعقل وحكمة ، فإما ان نطالبها بالتعقل والانصاف وهو امر في غاية الصعوبة واما ان نعتبر ان من الخير النزول عند ارادة الشعب حتى ولو كانت هـذه الارادة منحرفة . ومجتمعاتنا الحالية لم تستطع بعد الخروج من هذا المأزق تماماً . الحقيقة انه يجب ان نفكر في السياسة مـن غير أن نصرف النظر عن تأييد الشعب ولا عن رشد الحاكمين وحكمتهم . إذاً من البديهي انه عندما نقتنع كل الاقتناع بضرورة اتخاذ تدبير يثبت لنا ان الحكومة لم تتخذه مداراة للرأي العام اتهمنا الحكام علناً بمالأة الشعب لاستمالته ولمناهم على تراخيهم في الحكم وعلى عدم تصرفهم كرجال دولة اي اننا نلومهم على خضوعهم لارادة ناخبيهم . على ان هذا لن يمنعنا من ان نؤكد في الصفحات التالية اهمية تنفيـذ الحكام لارادة ناخبيهم لأن هذا ما يفرضه مبدأ الديموقراطية ذاته .

ما من نظام سياسي وجد حلاً نهائياً للتناقض بين الحكومات المتعقلة التي تحكم وفقاً للعقل والمنطق والحكومات التي تحكم بالتراضي ، فجميع الانظمة القائمة تمثل التوفيق بين هذين المبدأين . ويمكننا القول بان النظام الفرنسي يغالي في الاهتمام بارادة الشعب ، هذا اذا لم نضف بان هذه الارادة قد لا تكـون ارادة المواطنين بحدّ ذاتها وانما هي في الغالب إرادات متعدّدة وخاصـة للجماعات . ان الديموقراطية التي تؤدي وظيفتها على أكمل وجه هي التي وجدت الوسيلة للتأثير بالشعب وجعله يعتقد بان الحاكمين ينفذون ارادته في حين أنها تترك للحاكمين امكانية ترجيح كفّة الحكمة في الحكم . وما هذا التحليل الا تبسيط اجمالي لأنه ليس هناك أي سبب يجعل الحكم اكثر حكمة من الشعب .

ولكن في نطاق التأمل السياسي يمكن القول بانه يوجد مبدآن متناقضان يرجعان الى مدرستين مختلفتين في تاريخ الفلسفة السياسية . فمنهم من يريد ان يجعل المبدأ الأسمى للحكم تأييد الشعب . لقد كانت ارادة الجمهور المصدر الأخير لكل سلطان . والبعض الآخر كالفلاسفة الكلاسيكيين القدماء يرون ان الغاية الحقيقية للسياسة انما هي الخير وليست خضوع الحكام لمتطلبات الشعب . فيجب على الحكام ان يسوسوا المواطنين بالشكل الذي يكونون معه مواطنين صالحين وفاضلين معاً .

واريد ان اقول كلمة اخيراً عن مأزق القوة وعن الملكية الجماعية وعن العدالة الاجتماعية .

كان من الأفضل لو ان المجتمعات كانت قوية عسكرياً بقدر ما هي عادلة في الداخل. ولكن دون ان نغالي في التشاؤم يمكننا القول بأن التاريخ لايبرهن على ان لمجتمع الذي يريد بلوغ اكبر قدر من القوة ينبغي ان يكون في وقت واحد اكثر ديموقراطية في مؤسساته السياسية او اكثر ميلاً الى المساواة في توزيع المداخيل. ان قوة امة ما تتوقف على تنظيمها العسكري . لقد كان التنظيم العسكري ، حتى عصرنا على الاقل ، كما كان سابقاً، مناقضاً للفكرة التي يمكن ان نكونها لأنفسنا عن النظام العادل ، وهاك من جديد الحاجة الى التوفيق وعدم امكانية التوفيق نهائياً في نظام ينبغي ان يكون في نفس الوقت عادلا وقادراً على تأمين بقاء المجتمع . فما من جماعة يمكنها ان تعيش الا اذ كانت تملك ولو مقداراً ضئيلاً من القوة . فالقوة والعدل مطلبان قد يكونان متناقضين .

اذا كان موضوع الكلام صيرورة سياسية فلا يمكن ان نعتبر ان المقصود في هذه الصيرورة تقدم على خطّ طولي واحد كما هي الحال في العلم والتقنية ولا انه تنوّع بسيط ومطلق كما هو الحال في الفن . وهناك صيرورة قابلة للتنظيم وهي مقبولة ولكنها ديالكتيكية . هناك مسائل تطرح في كل المجتمعات بشكل مستمر ، وكل مجتمع اعطى جواباً على مسألة من هذه المسائل ؛ فهذا الكائن الانساني اللامكتفي اكتفاءاً جوهرياً يدرك نقص هذه الحلول فيقاومها بالاصلاح

او بالعصيان او بالثورة الى ان يصل الى اعطاء حل آخر لهذه المسائل نفسها ، هل سيكون هو ايضاً غير كامل ولكن يمكن ان يسجل في هذه الناحية او تلك تقدماً. ان امكانية الحل النهائي ليست مستبعدة على الاقل باسم الافتراض العقلي.

يمكننا ان نتصور امكانية التوفيق بين جميع هذه المطالب مع العلم انه لا يوجد حتى الآن في الواقع التاريخي الا توفيق ناقص .

ويبقى الآن ان اقول بعض الكلمات عن الطريقة التي تبحث بها قضية المجتمعات كلها .

يوجد في عصرنا تصور ادعوه التصور الاتحادي وابسط نماذجه التصور الماركسي . فالانسانية بكاملها تبعاً لرأي الماركسيين تتجه الى نظام واحد هو المجتمع اللاطبقي بفضل امتلاك المجتمع لوسائل الانتاج . ان تعدد النقابات يجب ان يتلاشى تدريجياً ، فالثقافات المتعددة يجب ان تفضي كلها الى نظام سياسي واجتماعي دقيق .

وهذا التصور الاتحادي للصيرورة التاريخية يعارضه تصور تعددي تمثله فلسفات الكثرة عند شبنغلر وتوينبي وتعطي انموذجاً صحيحاً عنه ولدى فلاسفة الكثرة الذين هم من هذا الصنف ، ثمة ثقافات مختلفة اختلافاً جوهرياً وهي غريبة عن بعضها البعض ، فلا يمكن ان يكون لها تاريخ مشترك .

ولسنا هنا في صدد مناقشة هذين التصورين .وحسبي ان اشير فقط الى هذا التناقض الأساسي .

ليس صحيحاً انه قد وجد تعدد سلالي في التاريخ الانساني . وليس صحيحاً ان هناك استحالة جذرية للتمرس على فهم الآخرين وليس صحيحاً من الناحية التاريخية كون الثقافات المختلفة منفصلة انفصالا كلياً . وعلى العكس فان الثقافات في عصرنا هي في احتكاك متزايد ، فلأول مرة يصبح التاريخ الحالي تاريخاً عمومياً شاملاً .

ان فلسفة كفلسفة شبنغلر او توينبي تحدد الثقافة بطريقة التفكير وبالروح او بالدين . ففي فلسفة توينبي بنوع خاص الدين هو الذي يشكل مبدأ وحدة

كل ثقافة وتفردها في نفس الوقت . واذ اعتبرنا ان مصدر كل ثقافة ظاهرات استخرجت من نظام الكثرة فلا ينبغي ان ندهش اذا كانت النتيجة هي التعدد وبعبارة اخرى ان اختيار النشاط الانساني الحاسم هو الذي يعين العرض العام للتاريخ.

في حالة التصور الماركسي للتاريخ ، النشاط المختار هو النشاط الاقتصادي. وهناك من يتصور حلاً للمشكلة الاقتصادية لليوم الذي تعطي فيه الاعتبارات المتعددة التي حللتها نتائج متناسقة .

فالتصوران اذاً ، سواء في ذلك التصور الاتحادي اوالتصور التعددي ، يتوقفان على اختيار ما يعتبر عنصراً اولياً وعلى الفلسفة ان تقرر هذا العنصر . وتبعاً للفكرة التي نكونها لأنفسنا عن غاية الوجود الانساني نعتبر التاريخ اما انه متجه لتحقيق حياة فاضلة وعادلة للبشر واما انه متجه لاظهار اعمال عظيمة وكثيرة واما ان تكون غايته القصوى اخيراً ، تحقيق الخلاص للنفوس الفردية . ان التصور الماركسي للتاريخ يجعل هدف الانسان في كفاحه الاستثمار الفعال للقوى الطبيعية لكي يؤمن علاقات بشرية مطابقة للعدالة . ان تصوراً للتاريخ كتصور مالرو يجعل هدف الانسان ابداع اعمال فنية . وغاية التاريخ القصوى بالنسبة الى المسيحيين هي خلاص النفوس الفردية في ما وراء هذا العالم . واستبعد من هذا الدرس مسألة الوحدة او الكثرة الاساسية للتاريخ ، بقدر ما نعتبر هذه المشكلة انعكاس التناقض الفلسفي على صعيد التاريخ .

وعلى العكس فالذي يظهر من البحث الايجابي ومن التحليل الاجتماعي هو درجة تعدد المجتمعات التي لها نفس التجهيز التقني . وابتداء من الدرس القادم اريد ان اتناول كموضوع مفهوم المجتمع الصناعي ومفهوم النظام الاقتصادي المرتبط بالنتيجة التقنية . واذا فمن مقومات البحث الايجابي التساؤل : الى اي مدى يمكن لوضع من الاقتصاد والتقنية ، ان يخلق او ألا يخلق مجتمعاً من المجتمعات يميل الى المساواة او التفاوت او الطبقية . واني انطلق من واقعة اساسية 'توحد' كل المجتمعات في هذا العصر ، الا وهي تنمية وسائل الانتاج فابحث في تنظيم الاقتصاد وكيفيات التنظيم المتنوعة التي تنتج عن هذه الوسائل ، متسائلا الى اي مدى تحددت حياة الانسان بالتنظيم التقني والاقتصادي .

القسم الأول

المجتمع الصناعي والنمو



الدرس الخامس

في المجتمع الصناعي

ان الدروس الاربعة الاولى من هذه السلسلة من الدروس شكلت نوعاً من المقدمة العامة ليس للموضوع الذي اعالجه هذه السنة فحسب ولكن لكيفية التعليم . وسوف احاول ابتداء من هذا اليوم ان اميز ما اسميه بالمجتمع الصناعي كما اميز في نفس الوقت نماذج مختلفة من المجتمعات الصناعية : والمطلوب عزل الخصائص العامة لكل المجتمعات الصناعية والخصائص التي تميز كل مجتمع من هذه المجتمعات .

يمكن التفكير بتعريف بسيط للمجتمع الصناعي : فنعرفه بانه المجتمع الذي يكون شكل انتاجه الصناعي، من اعظم ميزاته . ان مجتمعاً صناعياً هو الذي تتم فيه عمليات الانتاج الصناعي . كمشاريع رينو و سيتروين .

فاستناداً الى هذا التعريف يمكننا ان نستنتج من الواقع عدداً من خصائص الاقتصاد الصناعي . فنحن نلاحظ اولاً بان المشاريع في المجتمع الاقتصادي الصناعي منفصلة انفصالاً اساسياً عن العائلة .

فانفصال مكان العمل عن المحيط العائلي ليس مسألة شاملة قط ، حتى في مجتمعاتنا. فالمشاغل الحرفية والعدد الكبير من المشاغل الفلاحية تبين بان انفصال مكان العمل والمشغل من ناحية، عن العائلة من ناحية اخرى ليس ضرورة تاريخية .
ومن جهة ثانية فان المشروع الصناعي قد ادخل طريقة مبتكرة في تقسيم العمل . فالمشروع في الواقع لا يتضمن تقسيما للعمل كان موجوداً في كل مجتمع

بين قطاعات من الاقتصاد وبين القرويين كما بين فئات التجار والصناع فحسب . ولكنه تضمن كذلك نوعاً من التقسيم داخل المشروع هو التقسيم التكنولوجي (اي التخصص) في العمل وتلك واحدة من الخصائص المميزة للمجتمعات الحديثة .

ومن ناحية ثالثة فان المشروع الصناعي يتطلب تكدّس رأس المال . فمدينة صناعية تقضي بان يعمل كل عامل على رأس مال كبير كما يقضي بان يتجدّد رأس المال دائماً. فمن مفهوم المجتمع الصناعي قد ينتج مفهوم الاقتصاد المتطور. ويمكننا ان نذكر في هذه المناسبة عبارة ماركس المشهورة : « كدّسوا المال كدّسوه فالمال هو الشريعة والانبياء . » لقد قذف ماركس بهذه العبارة ليميز المجتمع الرأسمالي . ونحن نعرف من التجربة التاريخية الحالية بان تكديس المال لا يميز المجتمعات الرأسمالية فحسب وانما يميز كل المجتمعات الصناعية . لقد كان ستالين يستطيع بدون شك تطبيق عبارة ماركس على مجتمعه .

فمنذ ان اصبح العامل يحتاج الى رأس مال كبير في سبيل التوسع دخلت فكرة رابعة هي فكرة الحساب العقلي . ففي المشاريع الكبيرة كتلك التي ذكرناها يكون من الضروري ان نحسب باستمرار ، لنحصل على ادنى اسعار للكلفة من اجل تجديد رأس المال وانمائه . وما من مجتمع صناعي حديث يمكنه ان يتملص مما اسماه الاقتصاديون البورجوازيون والماركسيون بالحساب الاقتصادي . ولسوف يكون لدينا الوقت لأن نرى الى اي حدّ تتغير طريقة الحساب تبعاً للنظام ولكن يمكننا القول في البداية ان كلّ المجتمعات الصناعية تستلزم حساباً اقتصادياً دقيقاً بدونه تكون الخسارة في الثروة والطاقة هائلة .

اقول حساباً اقتصادياً لاحساباً تقنياً . ونتخذ مثلاً للتمييز بين الحساب الاقتصادي والحساب التقني : لقد كان مشروع الخط الحديدي من الناحية التقنية امدهشاً اما من الناحية المالية فهو في خسارة مستمرة؛ وانا لا اقول بان عدم التوازن كان نتيجة للكمال التقني ولكن ادخال الكمالات

التقنيـــة يجب ان تكون خاضعـة للحساب. ينبغي معرفة ما اذا كان ابدال التجهيز الذي ليس من تراث حديث بتجهيز اكمل منه يزيد الدخل . واذا كان ينبغي علينا ابدال آلة داخل مشروع خاص كمشروع خط السكة الحديديةفقد صار ينبغي علينا بحث وسائل النقل كافة . كيف يتم توزيع موارد النقل بـين السكة الحديدية والوسائل الاخرى للنقل ؟ وبحساب اوسع، وادق كيف يتم توزيع كافة موارد المجتمع بين الاعمال المختلفة ؟ انه لا يمكننا في اقتصـاد صناعي مطلقاً ان نحقق في وقت واحد كل ما تجعله التقنية ممكناً .

وتجدون في الصحافة أمثالاً تعكس السيئات المميزة للمجتمع الذي نعيش فيه . وفي الواقع انه لا يتسنى لنا مطلقاً استخدام طرق التقنية الاكثر كمالا دائما لان استخدامها يقتضي انفاق ثروة لا حدّ لها من رأس المال . واننا لنلاحظ مبدئياً تأخيراً في بعض القطاعات بالنسبة الى الامكانات التقنيـة . ولكي نعرف طرق التقنية التي ينبغي استعمالها علينا ان نرجع الى حساب اقتصادي .

واخيراً فالميزة الخاصة التي يمكن ان نستخلصها من فكرة المشاريع الصناعية هي التكاثف العمالي في مراكز العمل . وفجأة تعترضنا مسألة الملكية الخاصـة لوسائل الانتاج .

هناك تكاثف عمالي في كل المجتمعات الصناعية ايا كان قانون ملكية وسائـل الانتاج فيها . ولكن من الطبيعي عندما يكون هناك مئات وآلاف العمال من جهة وعدد قليل من الملاكين واصحاب الاعمال من جهة اخرى فلا يمكن لمسألة العلاقة بين هؤلاء الملاكين والعدد المتكاثف من العمال الا ان تُطرح على بساط البحث . ان كل المجتمعات الصناعية تستلزم تنظيما ما للكتل العماليـة وبحث مسألة الملكية الفردية لوسائل الانتاج .

ان فكرة الملكية الجماعية قديمة قدم المجتمعات المركبة وقديمة قـدم المدنيات المعروفة . لقد كان دائماً في بعض العصور اناس يتذمرون بشدة من التفاوت الذي أوجد الملكية الخاصة ويحلمون بملكية جماعية تضع حداً لهـذا التفاوت . ولكن من العبث ان نخلط بين الحلم الاشتراكي العريق في القدم وبـين

القضية الاشتراكية للمجتمع الصنـــاعي اذ انها هي المرة الاولى التي يوجد فيها تكاثف عمّالي عظيم وهي المرة الاولى التي تبدو فيها وسائل الانتاج التي تتعدى بضخامتها ، امكانات الملكية الفردية وبالنتيجة فلأوّل مرة طرحت على بساط البحث مسألة المعرفة لمن ينبغي ان تكون وسائل الانتاج. يمكننا اذا ان نستخلص من هذه الفكرة الاولية للمجتمع الصناعي عدداً من الخصائص لمجتمعاتنا الصناعية.

مع ذلك فان هذا التحليل يبدو لي سطحياً وسوف احاول التعمق فيه عندما سأحدد باختصار : ماهية النظام الاقتصادي ، بشكل. استعرض معه وجهـات النظر المختلفة التي يمكننا من زاويتها ان نلاحظه وهو ما يتيح لنا ان نميز بدقة نوع المجتمع الصناعي الذي هو المجتمع الرأسمالي .

ان مفهوم النظام الاقتصادي نفسه من الصعب تحديده بدقة وهناك نوعـان للتحديد. اما بالرجوع الى حاجات الافراد فنسمي اقتصاداً ، النشاط الذي يميل الى سد حاجات البشر . ولكن هـذا التحديد قل ما يرضي ، اوّلاً لأن هنـاك حاجات كالحاجات الجنسية التي لا يمكن ان نقول بأن اشباعها يستلزم نشاطاً اقتصادياً بحصر المعنى . من ثم فلا يمكننا قط احصاء حاجات الناس بطريقـة دقيقة . ويمكننا القول بطريقة غريبة في الظاهر على انها في حقيقتها مبتذلة بأن الانسان حيوان فالحاجات التي قد تبدو بالنسبة اليه غير اساسيـة هي ايضـاً حاجات ملحة كالحاجات التي نسميها جوهرية . ومنذ ان تصبح حاجات الانسان الاساسية مؤمنة كالحاجة الى الطعام والحاجة الى الحماية ، تنشأ حاجات اخرى من النظام الاجتماعي كالحاجة الى المعرفة والاستطلاع والحاجة الى السلطة والنفوذ بشكل يستحيل معه القول بأن هذه الحاجات اقتصادية والحاجـات الاخرى ليست كذلك .

ويرجع النوع الثاني من التعريف ، الى معنى النشاط الاقتصادي او يرجع ايضاً ، اذا استخدمنا لغة ماكس ويبر ، الى المعنى الذي يعطيه الناس للاقتصاد بسلوكهم ذاته . في هذه الحالة يسمى اقتصاداً توزيع المواد النادرة وعلاقـات الوسائل بالاهداف بقدرما تكون هذه الوسائل نادرة ويمكن استخدامها بصورة متناوبـة . ان هذا التحديد للاقتصـاد بواسطة الخصائص المعبرة عن النشاط الاقتصادي وافٍ بالنسبة الى الجماعات المتطورة . إن الاهداف التي يسعى اليها

الافراد في مجتمعاتنا واضحة وكثيرة فالحاجات والرغبات تتزايد باستمرار ووسائل اشباعها متعددة وهذه الوسائل تستخدم في حالات متناوبة وخاصة استخدام المال ،فتصميم التحديد النقدي للثروة يدخل فكرة اختيار الاستخدام المتعاقب للاهداف والوسائل. فالمال هو وسيلة عامة لادراك الأهداف التي يسعى اليها كل فرد .

ان صعوبة هذا التحديد للاقتصاد، بناءً على التنظيم الباهظ الكلفة للوسائل النادرة ، متأتية من أنه في المجتمعات الصغيرة والقديمة يستحيل، تقريباً ، عزل النشاط الذي يطابق هذا الاختيار العقي للوسائل بالنظر الى اهداف معينة. ففي المجتمعات الاكثر بساطة لا تشكل الوسائل. جزءاً من الحساب الاختياري ، فالحاجات والاهداف تعينها العادات والاعتقادات الدينية بصورة نهائية بشكل واسع وانه لمن الصعوبة عزل الحساب الاقتصادي او عزل حساب الاستخدام العقلي للوسائل النادرة. فالقطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية لا تنفصل عن كافة النواحي الاجتماعية. فسلوك الناس الاقتصادي لا يمكن عزله لان الوسائل كالأهداف تعينها الاعتقادات الدينية التي تبدو خارجة عن دائرة الاقتصاد .

ان الصعوبة في كل من هذين التحديدين يمكن التغلب عليها اذا تذكرنا جيداً بأن المفاهيم الفوق تاريخية ينبغي ان يكون لها طابع شكلي وانه لكي نفهم التاريخ ينبغي ان نعين هذه المفاهيم الصورية .

ومن الواضح أنه ينبغي على الانسان باعتباره حيواناً،سدّ بعض الحاجات ، الأولية لكي يعيش . وباعتباره انساناً قد عرف ، منذ ان وجدت المجتمعات حاجات ليست حياتية وليست أقل ضروة ولا أقل الحاحاً من الحاجات الأولية. انكل المجتمعات فقيرة وعليها ان تجد حلاً لمشكلة نسميها مشكلة إقتصادية . على ان هذ لا يعني انكل المجتمعات تعي مشكلتها الاقتصادية اي انها تعي مشكلة التنظيم العقلي للوسائل النادرة . ان كل المجتمعات لها اقتصاد في ذاته ولكن ليس لديها كلها اقتصاد خاص بها وبعبارة أوضح ان كل المجتمعات عندها

إقتصاد وتمين على مشاكلها الاقتصادية ولكن ليست كلها تبحث هذه المشاكل بوضوح وبصورة اقتصادية .

ان المجتمعات التي لا سبيل فيها الى عزل النشاط الاقتصادي عن بقية النشاطات مضطرة الى اعتبار اشباع الحاجات العامل الاقتصادي بصورة حصرية . ولكن ليس هذا سوى كلام درجنا على استعماله . الواقع ان في هذه المجتمعات كثيراً من الحاجات الأولية التي يمكن تسميتها حاجات اقتصادية ولكن الشيء الذي لايمكن ان يتم فيها على الخصوص هو عزل النشاط الاقتصادي .

وعلى كل حال فانه حتى اقتصاد المجتمع البدائي ، يفرض الانتاج كما يفرض رواج السلع والاستهلاك . ان الانتاج اي المجهود والعمل لجمع ما تنتجه الأرض او لتحويل المواد الخام ، موجود منذ ان هجر الأنسان الفردوس وأخذ يكد ويشقى في سبيل العيش . فحياة الانسان ووضعه الحالي متوقفة على تأمين حاجاته ، إذ أنه لا يستطيع تأمين هذه الحاجات إلا بعمل ما . ويمكن النظر الى هذا العمل من نواح رئيسية ثلاث . اولاً : من الناحية التكنولوجية : اية ادوات يملك الانسان او المجتمع الذي ندرسه ؟

ثانياً : من الناحية الشرعية : من الذي يحق له امتلاك وسائل الانتاج والارض بنوع خاص ؟

ثالثاً . ما هو التنظيم الاجتماعي والاداري للعمل المشترك ؟

ان في العرض الماركسي لعلاقات الانتاج غموضاً والتباساً لانه لا يفرّق تفريقاً دقيقاً بين وجهات النظر التقنيـة والشرعية والجماعية والادارية . ان هذه الفروق اساسية وسيتاح لنا ان نراها اذ انه لا يمكن فهم المشاكل الاقتصادية لعصرنا اذا لم نستطع ان نميز ما هو مشترك بين جميع انواع الانتاج التقنيـة المحددة من جهة ، وبين الفروق الشرعية الناتجة عن امتلاك الأدوات كما وبين الفروق الادارية التي تنتج أو لا تنتج من هذه الفروق الشرعية من جهة اخرى .

والمرحلة الثانية لكل هذا النظام الاقتصادي هي المرحلة التي نستطيع ان نسميها مرحلة التداول أي التبادل واعادة التوزيع . ان مسألة التبادل تنشأ من انه يوجد حتى في اكثر الجماعات

بساطة نشاط اجتماعي اوجماعي من اجل الانتاج. ما من مجتمع يحتفظ فيه جميع الذين ينتجون الخيرات بانتاجهم لأنفسهم . فهناك دائماً حدٌ أدنى من التبادل تنشأ منه التجارة واعادة التوزيع. ولذلك فان علينا ان ندرس نظاماًاقتصادياً من ناحية طرق التبادل ومن ناحيةالنظام الذي يتيح التبادل اي النظام النقدي ، واخيراً من ناحية توزيعالخيرات او درجات المساواة او التفاوت في الاستهلاك.

واخيراً فان كل اقتصاد غايته اشباع الرغبات والحاجات ؛ وهدفه الأخير هو الاستهلاك . ان درس اقتصاد ما بالنسبة الى الاستهلاك هو البحث اولاً عما يريد المجتمع استهلاكه ، اي البحث عما هي الأهداف التي يسعى الى ادراكها ، وما هي المنتجات التي تلح عليها والتي تريد الحصول عليها . ان درس الاستهلاك في المجتمع المركب معناه تحديد المستوى الذي يرتكز عليه الاستهلاك لمجتمع ما بكامله او لبعض الطبقات الاجتماعية او بعض الأفراد ومحاولة تعيين كيفية اعادة الافراد لتوزيع الاستهلاك وفقاً لرغباتهم وهو ما يؤدي بنا الى التفريق بين ما يسمى المستوى الحياتي الذي هو مفهوم كيفي . ان مجموعة اقتصادية يمكن فهمها بصورة تأليفية من نواحي مختلفة .

اولاً : من ناحية تقسيم العمل ومن طريقة تقسيم العمل في المجتمع الشامل .

ثانياً : من ناحية روح النشاط الاقتصادي او براعته . واني ادخل هنا مباشرة تمييزاً عادياً ولكنه ضروري : فيمكن الانتاج لاشباع الحاجات كما يمكن الانتاج للتجارة اي لزيادة الارباح . ان كل فلاح في فرنسا ينتج قسماً لسدّ حاجاته الخاصة وقسماً آخر للتجارة . وهذان الحافزان اي سد الحاجات والرغبة في الربح يمكن تطبيقهما اما على فئة جزئية من الناس واما على مجموعة كاملة . هناك مجتمعات يغلب عليها النشاط المباشر لاشباع الحاجات وهناك نظم اقتصادية يغلب عليها باعث الربح . فالناس يعملون فيها بصورة خاصة للتجارة ولزيادة الأرباح .

ثالثاً :نمط تركيب الجهاز الاقتصادي أونموذجتنظيمه. فينبغي تحديدالاهداف

واعادة توزيع الوسائل في كل اقتصاد واخيراً الموازنة بين ما ينتج وبين ما يشترى . هناك نموذجان ، على الأقل ، بسيطان للتنظيم الاقتصادي : احدهما التنظيم المصمم بقرار مركزي والثاني التنظيم بواسطة حركة العرض والطلب . وهذان النموذجان للتنظيم هما نموذجان نظريان . فمشروع صناعي كبير كمصانع رينو مثلاً توجهه الدائرة المركزية ، فهي تنشيء مخططاً سنوياً للانتاج ولكنه قد يكون لعدة سنوات .

ولكن هذه المخططات خاضعة للمراجعة لأن بيع سيارات رينو ليس مصمماً ولا قابلاً للتصميم . فهو يتوقف على طلب المستهلكين . ان كافة الانظمة الاقتصادية تتضمن مزيجاً من التنظيم فيتم التنظيم حيناً بواسطة قرار مركزي او يعتمد فيه على التوفيق بين العرض والطلب في السوق التجاري .

ان النظام النموذجي لأي اقتصاد مصمم هو الاقتصاد الذي يقرر فيه المصممون مجموع ما سوف ينتجونه في العام كله ، ومجموع ما يدخله كل فرد فيحقق بالنتيجة التوافق التام بين الانتاج والطلب بواسطة قرار صادر عن المكتب المركزي للتخطيطات . ولست بحاجة الى القول بان اقتصاداً مصمماً تصميماً تاماً ما وجد قط ولا يمكن ان يوجد . ولكن هناك فروقاً قوية في درجات التصميم ولعب العوامل التجارية في حركة العرض والطلب . ان الفروق بين المجتمعات لا تتوقف على التعارض الاجمالي بين السوق والتخطيط وانما تتوقف الى حد كبير على القدر المخصص للتخطيط .

رابعاً : القسم الخاص الذي تؤديه الدولة وتؤديه مبادرة الافراد في الجهاز الاقتصادي .

انني لا احب المقابلة بين الاقتصاد القائم على الملكية الفردية والاقتصاد المدول لأنها مبهمة وتخلط بين معيارين واضحين . هناك معيار واضح هو ملكية وسائل الانتاج ، ملكية فردية او جماعية ، ومعيار آخر كذلك هو كيفية التنظيم الاقتصادي . ان مفهوم دور الدولة المستخدم بصورة عامة يجب

ان يقسم الى عدد من المعايير اكثر وضوحاً.

اية ناحية من هذه النواحي المختلفة التي يمكننا ، استناداً اليهـا ان ندرس مجموعة اقتصادية كاملة اكثر اهمية ؟

اني لا احاول انشاء نظرية عامة عن النماذج الاقتصادية لان الغاية من هـذ الدرس هي في الايحاء لكم بطريقة التفكير في المشاكل الاجتماعيـة . ويهمني ان ابين لكم الطابع المشكل لأكثر التمييزات بين نماذج الاقتصاد واكثر ما يهمني ان افرض عليكم ترتيباً لهذه النماذج . ونلاحظ ان المؤرخين وعلماء الاجناس والآثار فيما يتعلق بأصل الشعوب وبما قبل التاريخ، يرجعون فيها الى ما اسميه وجهة النظر التكنولوجية . وفي الواقع ان نوعية الادوات الحاضرة وكميتها ، في بداية الجنس البشري ، تعيّن ، لا طريقة حياة الناس بكاملها وانما المجـال الذي يمكن ان تتنوع ضمنه الاشكال المختلفة للوجود الانساني . وفيما يتعلق بالجماعات التاريخية المركبة التي درسها شبنغلر وتوينبي وأسمياهـا مدنية او ثقافة، كانت تتضمن كلها على الاقل تربية المواشي والزراعة . ان وجهة النظر التكنولوجية بحصر المعنى ، غير كافية اذ انه تتفرع من التكنولوجية ذاتها طرق مختلفة من ملكية ادوات الانتاج وعلاقات الانتـاج . انه لا يمكن في خلال تطور المجتمعات التاريخية ربط كل تحول من التحولات بالتغير التكنولوجي. فما تسمح به التكنولوجية هي تقديرات واسعة ومبهمة . لنفرض مثلاً ان ٧ ٪ من السكان العاملين في الولايات المتحدة يستخدمون في الزراعة ويستخدم ٤٥ ٪ في الصناعة والباقي من السكان في قطاع التجارة والخدمات . فمثل هـذا التوزيع يتطلب قوى منتجة ، اذا استخدمنـا الاصلاح الماركسي الذي لم يكن قد وجد قبل العصر الحديث. ان كمية ما من الطاقة الجاهزة تحدد بعض المجالات لتغير المجتمع ولكنها لا تحدد تنظيمها بالتفصيل .فالمجتمعات الحديثة تبدو من نوع جديد أصيل وذلك بالنظر الى امكاناتها الخلاقة . ونستخدم كذلك مفهـوم العبد الميكانيكي اي بالتقريب ، النشـاط الذي يمثله العمل العادي الذي يقوم به الانسـان في ثماني ساعات في اليوم لمدة ثلاثماية يوم . ولقد كان المجتمع الفرنسي سنة ١٩٣٨

يملك مقابل كل فرد من افراده خمسة عشر عبداً ميكانيكياً وفي العصر نفسه كان لدى بريطانيا ٣٦ ، ولدى الولايات المتحدة ٥٥ . فاذا ضربنا هذه الارقام بـ ١٠ تصورنا نموذجاً جديداً من المجتمعات وغريباً بالنسبـــة الى كل المجتمعات التي عُرفت في الماضي .

فان تصنيف انواع المجتمعات يرجع الى هذه او تلك من وجهات النظر التي عددتها واشهرها هي وجهة نظر العالم الاقتصادي الالماني كارل بوشر الذي رأى ان التاريخ الاقتصادي كان ينحصر في تتابع ثلاث مراحل . الاقتصاد المنزلي المقفل ، والاقتصاد المديني ، والاقتصاد القومي . ان تصنيفاً من هذا النوع يعود الى فلك الدورة الانتاجية ويزعم انه يميز الاقتصاد برجوعـــه الى اتساع الدائرة التي تدور فيها الانتاج . ويمكننا ان نجد ابتداءً من هذا الترتيب عدداً من السمات التاريخية العينية ولكن لا يمكننا ان نجد تتابعاً دقيقـــاً لهذه الانواع الثلاثة . واكثر من ذلك فهـــذه الانواع جزئية وتنطبق في نفس الوقت على المجتمع بكامله .

وهناك تصنيف آخر يرجع الى الوسائل المستخدمة في الحساب الاقتصادي فالنسبة الى التبادل : الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد النقدي والاقتصاد المصرفي .

والتصنيف الأخير الذي اريد ان اقول عنه كلمة لشهرته هو تصنيف « ماركس » الذي نجده في مقدمة كتابه : إسهام في نقد الاقتصـــاد السياسي. يقدم ماركس كتابه قائلاً بأنه يمكن تمييز طريقة الانتاج الأسيوي ، اي طريقة الانتاج القديم القائم على الرق وطريقة الانتاج الاقطاعي القائم على الاستعباد واخيراً طريقة الانتاج الرأسمالي القائم على الأجور .

يتخذ ماركس في تصنيفه علاقات الناس داخل الانتاج اساساً لتحليـــل التاريخ . يمكن استخدام خصـــائص الانتاج اساساً لتحليـــل التاريخ . يمكن استخدم خصائص الاقتصاد القديم واقتصاد القرون الوسطى والاقتصاد الحديث من مفاهيم ثلاث : الرق والاستعباد والاجور . ولكن من المؤكد انه لا يمكن ان نستخرج منها كل خصائص الاقتصاد . وكذلك فانه لا يسعني بالاضافـــة

الى هذه التصانيف ان اقترح تصنيفاً جديداً ؟ لقد كان الغرض من تعدد المعايير بصورة اساسية ان نبين بانه يمكننا ان نفهم كلاً اقتصادياً كاملاً علينا ان ننظر اليه من نواحي عديدة. وفي الحالة الحاضرة لمعارفنا يمكننا التأكيد بان معياراً طاغياً على بقية المعايير كاف لتحديد كافة نواحي الاقتصاد .

ان اقتصاداً قائماً على الاجوراي على الانفصال بين ارباب العمل والعمال يمكنه ان يميز اقتصاد الهند الحالية كما يميز اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية . اي ان الاقتصاد في كلا البلدين قائم على الاجور وبما ان البلدين يختلفان اختلافاً تاماً، فان الفرق بين اشكال الاجور هو الذي يجب ان يسترعي انتباهنا لا الصفة المشتركة بينها وما ينبغي محاولته انطلاقاً من معيار ما هو تعيين حد التغيير .

ولنفرض، في الواقع ، اننا قلنا تبعاً للمنهجة «الماركسية » : بان الاقتصادات الرأسمالية الحديثة قائمة على الاجور فلا بد ان ينتج عن ذلك انفصال بين العامل واداة الانتاج . فان اداة الانتاج هي ملك متعهد او ملك صاحب رأس المال . أما العامل فلا يملك غير قدرته على العمل .فالمشكلة العلمية هي التالية : ما هي الخصائص التي نجدها في كل اقتصاد حيث يوجد انفصال بين المتعهد والمأجورين وما هو مدى تغير الاقتصادات القائمة على الاجور ؟

لنتذكر ما قلناه عن كل اقتصاد صناعي : فالمصنع منفصل عن العائلة ويتبع عن هذا الانفصال نوع جديد من الانتاج وتقسيم تقني للعمل وتكدس لرأس المال ، والخاصية المتطورة للاقتصاد فلا يبقى من مناص للحساب الاقتصادي ؛ اي فينشأ من ذلك تكاثف عمالي .

والآن بعد ان عرضنا المعايير الممكنة المختلفة ، يمكننا ان نطرح على انفسنا هذا السؤال : ما دامت هذه الخصائص الخمس موجودة في الاقتصاد السوفياتي كما توجد في الاقتصاد الرأسمالي . فإلى أي شيء تتجه المتناقضات ؟ وايضاً على شيء تقوم الفروق بين انواع المجتمعات الصناعية ؟

تتجه هذه المتناقضات بين هذين النوعين من الاقتصاد بشكل اساسي الى

نقطتين .

اولاً : امتلاك ادوات الانتاج . فادوات الانتاج في النظام الرأسمالي هي ملك بعض الافراد وليست ملكاً للدولة .

ثانياً : كيفية التنظيم ، فيمكن القول اجمالاً بأن مكتب التخطيط يعيد توزيع المواد بصورة قسرية في الحالة الاولى . أما في الحالة الثانية فيعاد توزيعها بقرارت الافراد عن السوق والتوازن في الاقتصاد المخطط ، بين العرض والطلب ، التوازن الذي يمكن الحصول عليه بواسطة التخطيط في الاقتصاد الرأسمالي أو بواسطة التقدير التقريبي لحالة السوق .

لنبحث عن نتائج هذه التناقضات الاساسية التي ينشأ عنها تناقضات فرعية اخرى .

يمكننا او ينبغي لنا ان نسأل انفسنا الى اي حد تختلف العلاقات بين المساهمين في الانتاج وبين الانتاج نفسه ، اعني ما هو مدى اختلاف العلاقات بين العمال والمشرفين على الانتاج في نظام الملكية الخاصة وفي نظام الملكية الجماعية . الى اي مدى تختلف بواعث النشاط الاقتصادي تبعاً لطريقة التنظيم المعول عليها ؟ أو بمعنى ادق : ما هو مدى الدور الذي يلعبه باعث الفائدة ، هل هو متماثل في كلا النظامين ام انه يختلف في احدهما عن الآخر ؟

عندما نمزج مختلف المعايير التي عددتها اليوم يمكن القول بأن النظام الرأسمالي :

١ً – هو الذي تكون فيه وسائل الانتاج موضوع ملكية خاصة .

٢ً – هو الذي يكون فيه تنظيم الاقتصاد غير مركز اي ان التوازن بين الانتاج والاستهلاك غير قائم فيه وبشكل نهائي وبقرار تخطيطي وانما ينشأ بالتدريج من تلمس تقلبات السوق .

٣ً – هو الذي يكون فيه اصحاب العمل والعمال منفصلين كل الانفصال احدهما عن الآخر بطريقة لا يملك معها العمال غير قدرتهم على العمل واصحاب الاعمال لا يملكون غير ادوات الانتاج . وعلى هذا الاساس كانت علاقة العمال باصحاب

العمل قائمة فقط على الاجور .

٤ً – هو الذي يكون فيه الباعث الاساسي نشدان الربح .

٥ً – وكما لم يكن توزيع الدخل محدداً بطريقة تخطيطية كان لا بد من تأرجح الاثمان في كل سوق من الاسواق وحتى في كافة نواحي الاقتصاد ، وهـذا ما يسمى في لغة نقاش اهل القلم ،الفوضى الرأسمالية .وبما ان التنظيم ليس صادراً عن مركزية مشتركة فكان لا بد من تموج الاسعار في السوق بالنسبة الى العرض والطلب ، ومن الواضح بان مستوى الاسعار العمومي ذاته يتماوج في السوق تبعاً لزيادة او نقص الطلب الاجمالي بالنسبة الى العرض الاجمالي الذي ينشأ عنه بالنتيجة ،من وقت الى آخر ، ما نسميه ازمات (منظمة او غير منظمة) .

وفي الواقع ما من مجتمع رأسمالي يكون رأسمالياً بكليته وبشكل امثل .فثمة جزء من الصناعة في المجتمع الفرنسي حالياً هو ملكية جماعية .ومن ناحية ثانية فانه ليس صحيحاً بأن الرغبة في الربح وحدها هي التي تحرك العاملين في الاقتصـاد .

ان كل ما نحاوله هنا انما هو تحديد خصائص النظـام الرأسمالي الجوهرية في حالته الخالصة .

فلماذا يبدو النظام الرأسمالي لبعض الناس وكأنه الشر بذاته ؟ انني لم اصدر حتى الآن حكماً تقديرياً . ولكن علي الآن ان اقارن هذا النظام بسائر طرق التنظيم والملكية وطرق الانتاج الممكنة .

ما هذا النقد الاساسي الموجه الى الاقتصاد الرأسمالي ؟ يوجد في هذا الموضوع جانب من الاسلوب العقلي . لقد كان معارضو النظام الرأسمالي منذ قرن يثيرون الشكوك حول النظام الرأسمالي اما الآن فان الذي لا يعارض النظام الرأسمالي هو الذي يخلق الشكوك فيه .اما انا فلست من هذا الفريق ولا من ذاك . ولكني اريد ان اعرض حجج الاتهام الاساسية ، محاولاً تحليل النظام الرأسمالي عن كثب

يبدو لي اولاً انه يؤخذ على النظام الرأسمالي بصورة اساسية ، انه في حد

ذاته يفرض استثمار العمال . ثانياً كونه نظام غير اخلاقي ، قائم على الاستغلال . ثالثاً كونه يؤدي الى تفاوت صارخ في الدخل . رابعاً كونه تسيطر عليه الفوضى اي انه غير خاضع لأي تخطيط ولا لأي اعادة توزيع اختياري للثروة وللدخل. وبالنتيجة فهو يتضمن باستمرار خطر الازمات .

وهناك حجة اخيرة اعود اليها فيما بعد وهي هدم النظام الرأسمالي لذاته وتبعاً لبعض التقديرات ، فان نظاماً كالذي أتينا على تعريفه ، قائم على الملكية الخاصة لأدوات الانتاج وعلى التنظيم اللامركزي ، لا بد ان يهدم ذاته . اما الان فسنبحث الحجة الاولى بصورة سريعة . اننا نعود ، الى حجة ماركس في كتابه « رأس المال » دون ان نشرحها اي الى نظرية فائض القيمة التي اشتقت منها الفكرة العامة للاستثمار . ان اصحاب نظريات الاستثمار الحاليين لم يقرأوا كلهم « رأس المال » ولكن ، كما نعرف جميعاً ، عندما تصبح الفكرة عامة ، لا يعود هناك من حاجة للرجوع الى النص الأصلي ...

اذا اعتبرنا ان الاستثمار قد وجد منذ ان وجد التفاوت في الأجور . فالنتيجة الطبيعية لذلك ان ينطوي تنظيم المشاريع الرأسمالية الكبرى على الاستثمار ، لأن تفاوت الدخل فيها امر محتم . حتى انه يمكننا القول دون ان نفرط في التشاؤم ، ان الدخل يميل الى الزيادة بقدر ما تصبح الاعمال مشوقة . ان الاعمال المبتذلة والمنحطة التي تبدو لنا مقيتة هي الأقل أجراً . ولنضف الى ذلك بأن هذه الخصائص ليست محصورة بالمجتمع الرأسمالي وحده ولكنها موجودة في كل المجتمعات ، حتى في المجتمع السوفياتي .

اننا اذا وضعنا بجرد واقع التفاوت جانباً نجد ان فكرة الاستثمار تدور حول فائض القيمة . واذا ارجعنا هذه الفكرة الى عناصرها الاساسية ، تكون طريقة البرهنة هي التالية : ان العامل ينتج بعمله قيمة ما ، وعليه فهو يحصل على قيمة ادنى من القيمة التي انتجها في عمله . وقد تكون البرهنة معقدة اذا استخدمنا قيمة العمل ونظرية ماركس للاجور . واترك جانباً هذه النظرية

التي تذهب بنا بعيداً جداً ، فيبقي ان تكون عقدة البرهنة اذاً هي التاليـة :
يتقاضى العامل اقل بكثير مما ينتج،وما يزيد عن اجره يتحول الى الرأسماليين .
فينبغي ان نبدأ بالبحث عن الجانب الحقيقي لهذه البرهنة . يتقاضى العامل اجره كما تتقاضى الكتل العمالية ، بمجموعها اجراً يقل عما انتجته . ولكن لا يمكن ان يكون غير ذلك في اقتصاد كالاقتصاد الحديث . فالاقتصاد الحديث الذي عرفناه كاقتصاد متطور يقضي بان لا يستهلك المجتمع كل عام مجموع ما انتجه في العام كله حتى في الاقتصاد المخطط تخطيطاً كاملاً . فان فائض القيمة موجود ، اي ان قسماً من القيمة المنتجة لا يعود الى العمال بشكل اجـــور ، ولكنها تعود الى الجماعة والجماعة تستخدم هذه القيمة الاضافية وفقاً لمخططها وتعيد توزيعها على كافة القطاعات لاستثمارها . فالقيمة الفائضة التي ينتجهـــا العمال في الاقتصاد السوفياتي زيادة عن اجـــورهم تعود الى المجتمع بكامله وهو يعيد توزيعها وفقاً لمقررات مكتب التخطيط . اما في النظـام الرأسمالي فتكون هناك ملكية فردية لأدوات الانتاج هـــي القيمة الفائضة وتنتقل الى المجتمع بواسطة دخل المنظمين الفردي . اني انظر الى النظام الرأسمالي في حالته الخالصة فافترض بأن رأس المال الضروري للاستثمار يأتي من التوفير الفردي ومن الفائض من الدخل الفردي الذي لم يستهلك . ففي كلا النظامين فائض مستثمر . ففي النظام السوفياتي المخطط ، اعادة توظيف للقيمة الفائضة يقرره ويعيد توظيفه مكتب التصاميم ، اما في نظام الاقتصاد الرأسمالي فيتم توظيف القيمة الفائضة بواسطة الدخل الفردي.

فما هي مساوىء النظام التي تنتقل فيه الثروة بواسطة الدخل الفردي ؟ الغرض من توظيف هذه القيمة الفائضة هو انماء جهاز الانتاج خوفـــاً من ان يستهلك الذين يسيطرون على المداخيل. فاذا كان الرأسماليون في النظـــام الرأسمالي يجنون فوائد كثيرة ويبذرون ما جنوه ويفرطون في انفاقه ، فالنظام الرأسمالي في هذه الحالة ممقوت . اما اذا كان القسم الاكبر من المدخول الذي يرجع الى الافراد في النظام الرأسمالي قد اعيد توظيفه ، فليس في انتقاله عـــن طريق الفرد كبير امر ما دام قد عاد الى مختلف القطاعات على الفور . فالمسألة

الاولى اذاً هي معرفة ما هـو القسم الذي يستهلكه الاثرياء من هذه القيمة الفائضة . والمسألة الثانية هـي في معرفة ما هو النفع النسبي من نظام الملكية الخاصة ونظام الملكية الجماعية . والثالثة هي في معرفة ما اذا كانت اعادة توزيع الاستثمارات محددة بواسطة قرارات مكتب التخطيطات هو اكثر فائدة او اقل فائدة من اعادة توزيع الاستثمارات بواسطة اسواق الرساميل والقروض .

ويجابهنا ايضاً سؤال آخر يتعلق بالاستثمار وبالقيمة الفائضة . فما يمثل فائض القيمة الذي يعود الى الرأسماليين في اقتصاد رأسمالي حديث كالاقتصاد الاميركي ؟ لقد اجتزأت احصاء من اعادة توزيع النفقات التي انفقها المجتمع الرأسمالي الاميركي في سنة ١٩٥٣ . فالاجور تمثل٩٦،٩ ٪ من مجموع النفقات ، ١٢،٤٪ تعود الى الدولة في شكل ضرائب و٥،٢٪ توظف مباشرة في المشاريع فيبقى ٥،٥٪ للمساهمين في الشركات والاعمال . فان نسبـة الربح الموزع على المساهمين في مجتمع رأسمالي متطور ليست شيئاً بالنسبة الى ضخامة مجموع الاجور والضرائب واعادة توظيف المال في المشاريع . فما السبب في كون هذه النسبة التي تعود الى المساهمين ضئيلة الى هذا الحد ؟

هناك عاملان يحددان امكانية الافراط في النفقات كما يحدان من امكانية عدم اعادة توظيف المال . اول هذه العوامل هي المنافسة . ففي نظام رأسمالي قائم على التنافس يجب ان يعاد توظيف الرساميل لتنمية الادوات بشكل يتمكنون معـه من منافسة مختلف المنتجين دائماً . اما العامل الثاني فهو ضغط نقابات العمال . ان الملاحظين المتشائمين الذين انتمي اليهم يميلون دائماً الى الاعتقـاد بأن حجم الاستثمار يتناسب مباشرة مع قدرة الناس على استثمار الآخرين . فبقدر ما تتمسك طبقة اجتماعيـة بوضع يسمح لها باستثمار الطبقـات الاخرى يزداد في الواقـع استثمار هذه الطبقة للطبقات الاخرى . ففي مجتمع متخلف تقنياً واقتصادياً حيث يوجـد عدد ضئيل من الرأسماليين الذين لا يتمتعون بذهنية الرأسماليين وانما تسيطر عليهم ذهنية تبذير المال ،

فان نظام الاجور في مجتمع كهذا يكون مكروهاً في بعض الاحيان بالنسبة الى المستثمرين وبالنسبة الى المجتمع بكامله في نفس الوقت : لان نظام الاجور يكون فيه ادنى بكثير من مستوى الثروة الجماعية ولا يعاد توظيف المداخيل الكبيرة فيه . وعلى عكس ذلك فقد يختلف توزيع الدخل الفردي كل الاختلاف في مجتمع آخر يسيطر عليه نظام الاجور نفسه وتعود القيمة الفائضة فيه الى المجتمع بكامله .

على ان هذا لا يمنع من ان يتضمن النظام الرأسمالي مساوىء هي عرضة لعدد وافر من الانتقادات وهي تحوّل القيمة الفائضة الى مداخيل فردية . ولكن اذا عدنا الى مشكلة مستوى الدخل لوجدنا ان جودة الانتاج وفعاليته وكذلك فعالية التنظيم تفوق كثيراً حجم الارباح. فلنتذكر الارقام التي اعطيناها : ٧٦،٩٪ من الاجور و ١٢،٤٪ للدولة و ٥،٥٪ للمساهمين. لنفرض انه ليس هناك اي توزيع على المساهمين فما ينتج عن ذلك من زيادة الاجور يصبح ضئيلاً بالنسبة الى زيادة الاجور التي تسمح بها زيادة الطاقة الانتاجية في كل سنة .

الدرس السادس

انواع المجتمعات الصناعية

لقد بدأت في الدرس السابق بعرض بعض خصائص المجتمع الصناعي ومن ثم حاولت ان اشرح المعايير المختلفة التي كان استخدامها ممكناً لتحديد نظام اقتصادي بدقة . وانتهيت منه اخيراً الى تحليل المجتمع الرأسمالي كنمط من انماط المجتمع الصناعي . وأشرت ، في نهاية الدرس الأخير ، الى البراهين التي بيّنا جدواها ، من ناحية عامة ، في الحكم على الطريقة الرأسمالية بحد ذاتها . فالبرهان الاول الذي بحثته كان الاستثمار العمالي . فلم احاول مطلقاً ان ابين بأن مجتمعاً رأسمالياً لا يتضمن استثماراً لليد العاملة ولكنيقلت بأنه لا يتضمن هذا الاستثمار بالضرورة ولمجرد كونه مجتمعاً رأسمالياً .

والحجة الثانية التي تنهض ضد الرأسمالية هي ذهنية كسب المال . ومن الصحيح ، أن مجتمعاً رأسمالياً تكون فيه ادوات الانتاج ملكاً فردياً ويجتهد كل مشروع فيه لأن يدخل اكثر بكثير مما ينفق، يتضمن بجوهره سيطرة ذهنية الكسب . ولكن لكي يمكننا ان نناقش حكماً موطد الاركان على نظام بحد ذاته علينا ان نبحث ،عن كثب، الدور التي تلعبه ذهنية الكسب. فمن جهة يمكن اعتبار ذهنية الكسب الباعث الفردي الذي يحرك الشخص العامل في الاقتصاد. ومن جهة ثانية يمكن اعتبار الكسب في إطار المشروع كمتمم لعمل اقتصادي. صحيح ان المجتمع الصناعي الرأسمالي يقتضي بأن يسعى العاملون في حقل الاقتصاد لزيادة كسبهم النقدي . لا بل يمكننا ايضاً ان نضيف ، ان في المجتمع

الرأسمالي تناسباً بين شرف المهنة وبين ما تتيحه لنا هذه المهنة من كسب . ولكن يجب ألا نسرف في تبسيط الامور الى هذا الحد .

اولاً : ليس صحيحاً حتى في النظام الرأسمالي الخالص ، أن عامل الكسب هو الذي يلعب الدور الاساسي وحده . فهناك عدة مهن لا يتناسب ريعها مع علو قدرها تناسباً تاماً . ففي مهنة أعرفها كمهنة الصحافة مثلاً كثيراً ما يتضاءل كسبها كلما زادت شهرتها ، فثمة عدد لا يستهان به من الاخصائيين الذين يتقاضون اجوراً طيبة يقومون باعادة الكتابة ، لا يتمتعون بشيء من النفوذ . ودور النشر التي تدفع أرفع الاجور وتصدر نشرات عديدة هي التي لا تتمتع باحترام النخبة من الناس . ومن ناحية أخرى فان اصحاب المناصب الكبيرة يتقاضون مرتبات متوسطة ولكنهم يتمتعون بمركز في المجتمع لا بأس به نسبياً . ومعنى هذا ان المهنة التي لا تؤمن بطريقة ثابتة الا دخلاً زهيداً من المال ، تفقد احترامها بالتدريج .

ومن ناحية ثانية من المؤكد ان عامل الربح تتضاءل أهميته عند مستوى معين من الدخل . اذا تأملنا مثلاً مشروعاً صناعياً ضخماً من الصناعة الأميركية في قمة الهرم من المشاريع الصناعية الكبيرة رأينا ان المدير في مثل هذا المشروع ينقطع عن طلب الربح . ففي اكثر الأحيان يدخل المدراء الكبار في خدمة الدولة ، فيعينون وزراء ، بمرتبات زهيدة اذا ما قيست بما كانوا يتقاضونه وهم في القطاع الخاص . والناحية الثانية في المسألة هي اكثر اهمية . ففي مجتمع صناعي رأسمالي يجب ان تسجل حسابات الأعمال زيادة في الارباح على النفقات في آخر العام . فبهذا المعنى ينبغي ان يكون هناك ربح . ولكن هذه المسألة تنحصر في المجتمع الرأسمالي . ففي كل نظام اقتصادي ينبغي أن يكون حساب الربح في الاعمال زائداً على النفقات .

اذكر انه جرت مناقشة بيني وبين أحد اصدقائي اثناء الحرب حول مناسبة تأميم قطاعات الصناعة وقد اصبح هذا الصديق وزيراً اشتراكياً . سألته لماذا يتمنى تأميم بعض الصناعات . فأجاب : لكي تتمكن من قبول بعض الخسارة .

الواقع انه يمكن للمشروع العمومي قبول الخسارة وان هـــذه الخسارة قد تكون مفيدة في تخفيض اسعار الخدمات والبضائع وفي تعزيز النمو الصناعي . انما لا يستحسن الامعان في هذا التساهل . فاذا وقع عدد كبير من المشاريع في الخسارة فان معنى ذلك وبكل بساطة ، ان انتاج النظام سيء سواء كانت المشاريع عامة اوخاصة : فان مفهوم الفائدة لا بد ان يلعب دوره ونضيف الى ذلك بأنه يجب ان نعين اختلاف هذا الدور تبعاً لكون هذه المشاريع عامة او خاصة ، وتبعاً لكيفية عمل هذا النظام.

ولنعد الى العامل الفردي . ففي اقتصاد مخطط يوجد نقد (ولا يمكن تفادي النقد ولسوف نعلم عن ذلك بعد قليل)فان الرغبة الملحة في زيادة الدخل النقدي تستمر في لعب دورها في النظام المخطط كذلك.ففي اقتصاد كالاقتصادالسوفياتي المخطط تدفع الاجور نقوداً ما عدا الأجور الزراعية ، فالرغبة الملحة فيالحصول على الدخل النقدي لا تبدو اقل احتداماً في النظام السوفياتي منهـــا في النظام الرأسمالي . ومن الممكن ان يكون لعوامل اخرى غير عوامل كسب المال حظاً في النظام السوفياتي اعظم منه في النظام الرأسمالي . فالمنافسة والتمييز الاجتماعي (كثمن الحصول على لقب البطولة في اعمال الزخرفة) هذان العاملان يستمران في حض العمال السوفياتيين على بذل الجهود. ومهما يكن الدور الذي تلعبه العوامل التي نسميها بالعوامل غير النقدية فإذا توزع الدخل نقداً فان جميع الناس على الأكثر يتمنون الحصول على اكبر قدر ممكن من النقود لسبب جد بسيط وجد انساني ، وهو انه ما دام هناك نقد فهنالك اسعار واسعار الحاجيـات المختلفة متفاوتة تفاوتاً كبيراً. فالدخل الكبير من الثروة النقدية يتيح لنا الحصول على وفرة من الأشياء الجميلة . وعـــلاوة على ذلك فالثروة النقدية الكبيرة تجلب الاحترام . اجل انه لمن المستحسن من بعض وجهات النظر الدينية او الأخلاقية ان لا يكون هناك اية علاقة بين ارتفاع الدخل وعلو المكانة. ويمكننا ان نحـــلم بمجتمع يتمتع فيه الفقراء بالاحترام الكامل كمثال على الزهد . فنحن نعرف نماذج مبعثرة هنا وهناك،من هذا الانفصال الاساسي بين الاحترام والثروة المـــادية .

ومن غير ان اكون ذا قصد سيء ، اضيف انه قد تكونت في أغلب الكنائس علاقة ما ، بين منزلة كل فرد في درجة الكهنوت وبين مستوى دخله ، ففي كل المجتمعات لا يمكن للذين لا تتوفر لهم الوسائل لكسب اسمى انواع المنافع الارتقاء الى اعلى درجة في سلم المراتب . ولكن هذا لا يعني انه ليس هنالك فروق بين العمل الذي تؤديه ذهنية الكسب في المجتمع الرأسمالي والعمل الذي تؤديه في مجتمع كالمجتمع السوفياتي .

والفارق فيها في الباعث الفردي هو فرق في الدرجة لا في الطبيعة . ففي داخل كل مشروع في كل المجتمعات الحديثة ينبغي ان يدخل الحساب كضمانة لقيام هذا المشروع باعماله على احسن وجه . والفرق هو انه يمكن في الاقتصاد المخطط تخصيص قدر كبير من الثروة لفرع من فروع الصناعة لا يدخل شيئاً ، في حين ان عدم الربح في النظام الرأسمالي دليل اما على سوء ادارة الأعمال واما على ان الطلب يتناقص باستمرار . ان الربح يؤدي عملاً هاماً فهو يساهم في تعيين اعادة توزيع الثروة الوطنية وخلافاً لذلك فان اعادة توزيع الثروة الوطنية في المجتمع الموجه تعينه الدائرة المركزية دون الاستناد الى القدر الذي يمكن الحصول عليه في الربح . ولكن عندما يبدأ المجتمع السوفياتي بأخذ رغبات المستهلكين بعين الاعتبار يصبح التوزيع المخطط للثروة الوطنية خاضعاً لاستجابة الاشخاص العاملين في الاقتصاد هذه الاستجابة التي ستتراوح في الافصاح عن ذاتها تبعاً لارتفاع الفائدة .

اني لا اريد ان القي في الأذهان بأن الدور الذي تلعبه الذهنية الجشعة في المجتمع الصناعي هو أمر مستحسن كل الاستحسان . من الجائز ان نأسف لكون هذه المدنية يرافقها او يلازمها التكالب على كسب المال وان نرى فيها تقهقرا بالنسبة الى المجتمعات التقليدية التي كانت تحدد المستوى الحياتي بصورة نهائية . ان المجتمعات الحديثة هي في بعض النواحي عارية عن الأخلاق لان اساتذة الأخلاق يقولون لنا بأن التجرد عن المصلحة الشخصية هي الميزة الاساسية للأخلاق . ولكن باعث الربح هو اساسي في عمل اي نظام من الانظمة الصناعية الحديثة . لقد كان علماء السياسة في الماضي يرون ان المجتمع الممتاز هو الذي

كان اعضاؤه اصحاب فضيلة وصلاح . اما علمـــاء الاجتماع في العصر الحاضر فيميلون الى الاعتقاد بأن المجتمع الممتاز هو الذي يستخدم نقـــائص الافراد في سبيل مصلحة المجموع . وهذا التعريف للمجتمعات لا يمكن الا ان يتضمن بعض الأخطار . والحجة الثالثة ضد المجتمع الرأسمالي هو ان المجتمع الرأسمالي يتضمن تفاوتاً كبيراً في درجات اعادة توزيع الدخل، فاذا امكن القول بأنه من المستحسن ان يوزع الدخل بالتساوي تقريباً ، فيكون النظام الرأسمالي غير صالح لأنـــه يتضمن قدراً كبيراً من التفاوت لا يمكن تجنبه . وهذا القدر من التفاوت لا يمكن تحديده بصورة نهائية وهو قـــد تضاءل في بعض المجتمعات الصناعية الرأسمالية . ولكن هناك قدراً كبيرا من التفاوت يبدو مرتبطاً بصورة اساسية بالملكية الفردية لوسائل الانتاج وهو التفاوت في توزيـع الدخل . وسواء كان هذا التفاوت ثابتاً ام غير ثابت ، فان كل نظام يسمح للفرد بالسيطرة على وسائل الانتاج ويفسح المجال للتزاحم على زيادة الأرباح الى الحد الأقصى لا يمكن الا ان يتضمن تفاوتاً في رأس المال اولاً وفي الأرباح ثانياً .

ويمكن تخفيف حدة هـــذا التفاوت بطريقة محسوسة بواسطة حق الدولة في اقتطاع ضريبة الارث . ويمكننا على الارجح انقاص تكريس الثروة الفردية اذا اخذنا ، في كل جيل، قسماً من هذه الثروة بواسطة الضرائب . والمهم من ناحية التفاوت ان نعرف ما هو القسم الذي تمثله عائدات رأس المال في مجموع العائدات. فاذا كانت عائدات رأس المال تمثل جزءاً ضئيلا من مجموع المداخيـــل الموزعة يصبح العامل الاساسي في التفاوت زيادة الاجور وزيادة المرتبات داخل النظام نفسه[1]. ففي بلد كفرنسا مثلاً يمثل دخل رأس المال نسبة تتراوح بين ٥ و ٧ ٪ من مجموع الدخل الفردي ؛ وفي بلد كانكلترا حيث معدل دخل رأس المال اكثر ارتفاعاً يمكن لهذه النسبة ان ترتفع من ١٠ الى ١٥ ٪ . وفي فرنسا التي يمثل فيها دخل رأس المال ، بحصر المعنى ، ٥ ٪ من الدخل الفردي فان التفاوت في التوزيع لا يؤثر بصورة قاطعة الا على عدد ضئيل من السكان . اما من ناحية التفاوت في الاجور فان هذا التفاوت موجود في النظام الموجه كما هو في الاقتصاد

---

١ – ينبغي ان نحسب حساباً ايضاً للفائض في رأس المال وللمداخيل المختلطة .

الرأسمالي سواء بسواء مع فارق : هو انه يمكننا في نظام موجه ان نتصور الغاءاً جذرياً لتفاوت الأجور اي انه يمكن تصور نظام صناعي موجه يتضاءل فيه فروق الدخل بين الذين هم في اسفل طبقة من سلم المراتب الاجتماعية والذين هم في اعلاها؛ففي خلال السنوات الأولى من النظام السوفياتي لم يكن دخل الأعضاء في الحزب الشيوعي يتجاوز المستوى المحدد لأجر عامل حاذق . ففي الامكان اذاً ، تخيل نظام مخطط يجعل التفاوت يتضاءل الى ادنى حد ممكن . ولكن هذا الامكان النظري ليس بالضرورة امكان علم اجتماعي وهو ليس حقيقة واقعية في نظام الأشياء الحالية .

فتفاوت الأجور في النظام السوفياتي الحالي بين العامل الحاذق ومعاونيه اعظم بكثير حتى من التفاوت في النظام الاميركي . فتفاوت الأجور بين الجندي السوفياتي البسيط والجنرال [1] السوفياتي اعظم بكثير منه بين الجندي الاميركي البسيط والجنرال . ومعنى هذا بكل بساطة ان النظام الرأسمالي يتضمن ، بحد ذاته ، تفاوتاً لان هذا التفاوت يطابق كل المطابقة لماهية النظام المبني على النشاط الفردي في حين ان النظام الموجه يسمح لنا ، نظرياً ومن ناحية التفكير المجرد ، بتخفيف حدة التفاوت . اما في الواقع فان محاولة تحقيق هذه المساواة عملياً تتوقف على تفكير الذين يوجهون التخطيط . فما عسى ان يكون عليه هذا التفكير ؟ كثيرة هي الاعتبارات التي تدخل في هذا الموضوع . فقد يعتقد المسؤولون عن التخطيط بان المساواة حسنة في ذاتها : فيخفضون ، بناء على هذا الاعتقاد ، في حدة التفاوت كما يمكن ان يظنوا بأن التفاوت صالح للمجتمع ويدفعه الى البلوغ بزيادة الانتاج الى الحد الأقصى وإذ ذاك يميلون الى زيادة التفاوت .

وقد يقدرون اخيراً الخدمات التي يؤديها هذا التفاوت للمجتمع . لكن ما هي الفكرة التي يكونها المسؤولون عن التخطيط لأنفسهم عن حصة الدخل

---

١ – اللواء .

القومي التي ينبغي ان تنسب اليهم بحق ؟ ولقد مرت حقبة في بداية النظام السوفياتي ، كان البلاشفة مقتنعين فيها بأن ميزة النظام الاشتراكي هي تحقيق المساواة في المداخيل وقد اعتبروا في ما بعد فكرة المساواة نظرة شبه بورجوازية ، اما سمة الاشتراكية فهي الحض على زيادة الانتاج الى الحد الاقصى وذلك بزيادة مجموع الاجور المتنوعة ، وبالنتيجة ، فان ما تنبغي مقابلته ، ليس التخفيض الممكن نظرياً ، للتفاوت في نظام ما والابقاء عليه في نظام آخر وانما هو مدى التفاوت في مختلف الانظمة المعينية . ولا شيء من ناحية اخرى يسمح لنا بالتأكد بأن التجربة السوفياتية يمكن تعميمها على جميع الانظمة المخططة .

ينبغي ان نضيف ان التفاوت في الثروة في المجتمع الرأسمالي ينطوي على نتائج سيئة بحد ذاتها . فتكاتف الثروة ، اولاً ، يجعل عدداً قليلاً من الناس يعيش في بطالة . ومن الجائز ان نعارض بشدة تفاوتاً لا يبدو انه موجود او غير مؤسس على العمل وأن نقبل به كتفاوت يبرره أداء الواجب والقيام بالخدمات ولو في الظاهر .

ومن ناحية ثانية فان نظام تكاثف الثروة يفرض نوعاً من التحويل لهذه الثروة ، ويمكننا ان نفكر بأن التفاوت الذي ينبغي القضاء عليه هو التفاوت في الدخل بقدر ما هو التفاوت في نقطة الانطلاق . وبمعنى آخر يبدو ان كل شيء في مجتمع ليس فيه أية ملكية فردية ذات شأن ، يتوقف على المركز الذي يشغله العامل ؛ فالدارة والسيارة والدخل وكل ما يملكه مدير المصنع السوفياتي يتوقف على منصبه . فاذا أسقط من منصبه لسبب او لآخر فقد كل شيء دفعة واحدة . لقد فكر احد الاشتراكيين في آخر حياته واسمه برودون بان الملكية الفردية هي الشرط اللازم لاستقلال الفرد بالنسبة الى الدولة ، وانه بقدر ما تزول الملكية لاستقلال الفردية ، يصبح الفرد تحت رحمة الدولة . وهذا يعني ، اذا اعتقدنا بان الدولة صالحة ، وان المبادىء التي تعمل بوحيها هي الصحيحة ، وأنه بقدر ما يتسع سلطانها ، يعظم هناؤنا ما دمنا على الاقل نسير في ركاب المالكين .

فأقل نتيجة ينبغي ان نستخلصها من هذه الاعتبارات هي ان مشكلة التفاوت لا يمكن البت فيها بنعم او بلا ، ولا بقولنا عن التفاوت انه سيء او صالح .

هناك تفاوت ضروري في كل المجتمعات المعروفة كباعث على زيادة الانتـــاج . وهناك ايضاً تفاوت ، قد يكون ضرورياً، كشرط للثقافة لكي يؤمنوا لنفر من الناس امكان التجرد لممارسة اسمى أنواع النشاط . وهذا لا يعني كون هذا النشاط ، تصعب لممارسته على الذين يقاسون البؤس والشقاء . واخيراً فالتفاوت وان كان تفاوتاً في الملكية ، يمكن اعتباره كشرط لاقل قدر من استقلال الفرد بالنسبة الى المجتمع .

والحجة الرابعة التي تدين الرأسمالية هي مـــا يسمونه : بالفوضى الرأسمالية .

لنلاحظ اولاً انه عندما يقول أخصام الرأسمالية : فوضى الرأسمالية ، وعندما يقول الاقتصاديون فوضى حركة العرض والطلب، فمعنى المقالتين واحد. وكل ما هنالك من فرق هو ان احدهمـــا يقول ذلك بلغة علمية والثاني بتعبير تشوبه السخرية . عندما يقول الاقتصاديون حركـة العرض والطلب فهم يعنون بذلك بان التوازن بين العرض والطلب ينشأ تلقائيـــاً في السوق بين المشترين والبائعين وان اعادة توزيـع الدخل الجماعي تحدده استجابـــة المستهلكين لعرض المنتجات دون اللجوء الى التخطيط الكامل، ويمكن ان ينشأ اختلال في أسواق فرعية او حتى في كافة الاسواق . وعندما يقول اخصام الرأسماليـــة : فوضى رأسمالية ، فهم يعنون بهذا القول عدم وجود تخطيط وتموج الاسعار والانتـاج وتبدلهما المستمر . فالمشكلة كلها قائمة في معرفة مدى اتساع الفوضى الرأسمالية والى اي حد يسمح التخطيط للنظام بالقيـــام باعماله دون ان يدفعه دفعاً .

واني اقتصر على ابداء بعض الملاحظات الاولية : وهو ان كل اقتصاد صناعي هو اقتصاد مركب وهو يفرض تفريق العمال بين عدد كبير من فروع الانتاج وبين عدد كبير من الاعمال، وتحول مستمر لطرق الانتاج ولاعادة توزيع العمال بين مختلف فروع الاعمال التي لها اهمية نسبية . ففي الاقتصاد السوفياتي كما في الاقتصاد الرأسمالي نلاحظ التغيّر المستمر لأنماط الانتـاج وهو الشيء

الجوهري فيما يسمّونه التنمية الاقتصادية . وحبذا لو ان هذا التغيير المستمر يتم بطريقة متناسقة . ولكن الواقع هو ان هذا التغيير في جميع الانظمة المعروفة يتم بطريقة تقريبية ومفاجأة واشعارات تنذر بالخلل . وانتاج نظام اقتصادي كانتاج الآلة البخارية لا يبلغ الكمال ابداً . ففي نظام اقتصادي رأسمالي نرى بأعيننا في اكثر الاحيان الانعدام التام لاستخدام وسائل الانتاج سواء في ذلك الآلات او اليد العاملة. وكذلك في الاقتصاد المخطط فالترتيب الذي يبدو ممكناً نظرياً يفشل في بعض الاحيان لاسباب متنوعة بشكل يبقى معه هنا وهناك وسائل انتاج غير مستخدمة .

وانه لصحيح ان نظاماً رأسمالياً يتضمن ما يسمّيه ماركس ، الجيش الاحتياطي الصناعي . ان التحول الدائم في اسلوب الانتاج (تبعاً لنظر ماركس) كان يقضي دائماً باخراج عدد من العمال ، من الذين كانوا ثقلاً على سوق العمل وعلى مستوى الاجور ، من دائرة العمل . ان كل اقتصاد رأسمالي يتضمن في كل لحظة عدداً ضئيلاً من العمال العاطلين عن العمل وهم الذين ينتقلون من حرفة مضى زمنها الى حرفة اخرى ومن مصنع سار الى الزوال الى مصنع آخر . فلكي نقضي قضاءً تاماً على هذا الجيش الاحتياطي من العمال في مجتمع صناعي متطور فلا بد من ان نخطط لليد العاملة تخطيطاً كاملاً . وبمعنى آخر فان الاختيار في مجتمع صناعي حديث يقع بين امرين أحدهما الجيش الاحتياطي من العمال والثاني الغاء الحرية الفردية وتخطيط اليد العاملة. فاما ان يخطط لليد العاملة وعندها ليس لنا الا ان نفرض على العمال ، الذين تعطلوا عن العمل في قسم من اقسام النظام الاقتصادي ، الذهاب الى المكان الذي يجدون فيه العمل وهذا ما يستلزم القضاء على حرية اختيار العمل ، واما ان نترك كل واحد يختار عمله بملء حريته، ونترك اعادة توزيع العمل يتم وفقاً للطلب ووفقاً للاجور التي يمكن للعمال ان يحصلوا عليها في الاعمال المختلفة. وسوف يكون لدينا في هذه الحالة احتياطي من العمال العاطلين عن العمل . فالمشكلة كل المشكلة في ان نعرف الى أي حد تمضي هذه الكتل من العمال العاطلين في النظام الرأسمالي في الازدياد . فاذا كانت نتيجة

ذلك تعطيل عدد كبير من العمال عن العمل فالنظام ولا شك غير قابل الاصلاح: واذا كان النظام الرأسمالي يتضمن باستمرار قسماً كبيراً من اليد العاملة بدون عمل يكون بكل صراحة مقضياً عليه بالفشل : ولكن عندما لا يكون هنالك أزمات ، وعندما تهبط نسبة العاطلين عن العمل في النظام الفرنسي والانكليزي والاميركي الى ادنى من ٣٪ لا بل انها تصبح أكثر الاحيان ادنى من ٢٪ ففي مثل هذه الحالة يبطل ان يكون الجيش الاحتياطي الصناعي ، العامل الحاسم في الموضوع . وتصبح المشكلة الحقيقية هي مشكلة الازمات.

فهل ان الأزمات العامة للفائض من الانتاج مرتبطة بصورة اساسية باقتصاد السوق ؟ انها لمشكلة ولها خطرها فلا اريد ان اتناولها ببعض كلمات . ولكن المناقشة ، اخيراً ، حول الفوضى الرأسمالية تقودنا الى السؤال التالي : هل ان نظاماً اقتصادياً يعمل بواسطة حركة العرض والطلب يستلزم الظاهرات التي تسمّى بصورة عمومية ازمات اي طغيان الانتاج الشامل على الطلب الشامل ؟ اذا كان هذا الخلل ، اي فقدان التوازن بين العرض الشامل والطلب الشامل ، يتكرر دائماً ويبقى مدة طويلة فالنظام فاشل ولا ريب . فاذا كانت الازمات ، من ناحية ثانية ، تمضي في تزايد وتفاقم مستمر مع نمو النظام الرأسمالي فالنظام في هذه الحالة كذلك مقضي عليه . في سني ١٩٣٠ كانت تجربة الازمة الكبرى من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ تدفع علماء الاقتصاد الى التشاؤم وتجربة الازدهار المستمرة تقريباً من سنة ١٩٤٥ كانت تدفعهم الى التفاؤل . فالنتيجة الموقتة هو انه ليس ثابت بان الاختلال المرتبط بتركيب اقتصاد السوق هو الذي يقضي على النظام نفسه .

فالنتيجة التي اريد الوصول اليها هي بسيطة وتافهة ولكنها نتيجة المنهج الذي الذي اعتمده وهو انه لا ينبغي ان نقضي على نظام اقتصادي بذاته بصورة نظرية مجردة كما انه لا يجب ان نطريه بالطريقة ذاتها . لقد ناقشت الحجج التي يرتكز عليها الحكم الاساسي على النظام الرأسمالي وبينت حد الحجج المختلفة .

وكان في استطاعتي ان اتخذ البرهان المعاكس وهو برهان الاقتصاديين الذين يدينون بمذهب الاقتصاد الحر . وينطلق هذا البرهان من مفهوم التوازن المجرد .

ففي حالة التوازن يصل الانتاج مبدئياً ، الى الحد الاقصى ، أما اعادة توزيع وسائل الانتاج فتحددها رغبات المستهلكين ، وبالنتيجة فان النظام المتداول لحركة السوق الآلية يكوّن بذاته النظام الأفضل ، والذي يبدو لي هو ان هذا البرهان ضعيف كالبرهان المعاكس . فنحن نحكم حيناً على نظام رأسمالي استناداً الى فكرة سطحية عنه ، وحيناً نطريه استناداً الى مقارنة مماثلة . ان المقارنة التاريخية والسياسية لا تكون صحيحة ومجدية الا اذا ارتكزت على الانظمة العينية في حال عملها . فلا يكفي القول بانه يمكن للتخطيط القضاء على جميع مساوىء النظام الرأسمالي. وبالطبع ، فاننا لو تصورنا مصمماً اوتي قدرة خارقة وعناية فائقة بمصالح الآخرين فان سيئات النظام الرأسمالي تزول تماماً ؛ ولكن التجربة لا تدعو الى الاعتقاد بان العناية تثبت طويلاً امام ممارسة القوة . هذا وليس من الصواب قط تصوّر نظام كامل استناداً الى التنافس الخالص . وذلك لسبب بسيط هو ان التنافس لا يعمل عمله في حالات خالصة، وانه ليس ثمة جهاز كامل . ولكن توزيع الدخل الذي تُحترم المنافسة بناء عليه قد لا يكون صحيحاً وان ما يؤمن ربح الفرد او فئة من الفئات يمكن، باوسع معاني العبارة ، ان يعود بنتائج سيئة على المجتمع .

فاول مبدأ منهجي اذاً ،لمن يريد ان يفكر في الحقائق الاقتصادية والاجتماعية كما ينبغي ، هو الاحتراس من ابدال نظام واقعي بصورة مثالية نكونها عنه، يمكننا ان ننشىء ، وبكل حرية ، صورة مثالية لنظام رأسمالي منحط او لنظام رأسمالي كامل .

أريد الآن ان ابحث البرهانيين المعاكسين ،اللذين يدعيان القضاء على النظام المخطط ، وهما التاليان :

التخطيط الكامل يفرض الاستبداد والظلم . فهو يستلزم ، على الاقل ، ان يكون للمخططين سلطة مطلقة. ثم انه ليس من الممكن الركون لحساب اقتصادي في نظام التخطيط او ان الحساب الاقتصادي ، على الاقل ، في النظام المخطط اكثر منه في النظام الرأسمالي .

لنأخذ البرهان الاول . فهل ان التخطيط الكامل يستلزم سلطة مطلقة للقابضين على زمام الدولة ؟ ان البرهان هو ، تقريباً ، البرهان التالي : فالتصميم الكامل يفرض اعادة التوزيع لايرادات ومداخيل المجتمع بواسطة «مكتب» التصميم . اننا اذا بحثنا عقلياً نظاماً كاملا للتصميم، لوجدنا ان الاخصائيين وخبراء مكتب التصميم او الحكام هم الذين يقررون تبعاً لهذا النظام بان القسم المخصص للتوظيف هذه السنة هو : لنفرض ، ٢٠ ٪ ، والقسم المخصص للاستهلاك هو ٨٠ ٪ ، منها ١٠ ٪ لنفقات الادارة ونفقات الجيش ، فيبقى ٧٠ ٪ للاستهلاك الشعبي وسوف نحدد ايراد الفئات المختلفة من المجتمع وفقاً لسياسة نظام الاجور . فاذا كانت سياسة الاجور مصممة عملياً ، فاننا نحدد بصورة مباشرة ، تقريباً ، دخل المجتمع كله ودخل كل فرد من الافراد . ففي النظام السوفياتي مثلا تحدد الدولة بصورة قاطعة دخل طبقة الفلاحين وفقاً للاثمان التي تمنحها للكولخوز « اي للتعاونيات الزراعية » بالنسبة الى المنتجات الغذائية . فيبقى بعض الاحتياطي في الدخل الذي يتحول الى الفلاحين وفقاً للسوق الحرة التي تتوقف فيها مداخيل الكولخوزيين على المبالغ التي يدفعها المواطنون السوفياتيون ثمناً للمواد الغذائية خارج مخازن الدولة . ولكن اذا فرضنا نظاماً مصمما تصميما كاملاً يمكننا القول بان مكتب التصميم هو الذي يعين ، بصورة قاطعة ، توزيع الثروة الجماعية بين مختلف الاعمال ، وتوزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات . لنفرض نظاماً ما للتصميم الكامل، مع حق كل فئة في المجتمع بتنظيم ذاتها يحتدم فيه التطاحن باستمرار ، بين ممثلي العمال ، وممثلي الفلاحين وبين ممثلي مختلف القطاعات الصناعية ، على تعيين اعادة التوزيع العادل بالايرادات الوطنية . فاذا كانت الدولة هي التي تعين الدخل الجماعي والدخل الفردي بصورة تحكمية فان الطريقة الوحيدة لتأمين عمل النظام هي ان لا تسأل الدولة دائماً عما يفكر به الموظفون الاداريون .

فلا شك اذاً في ان هذا البرهان يتضمن نصيباً من الحقيقة ، ويبدو لي ان من الصعب تصور الخلط بين اقتصاد مصمم تصميماً كاملاً وبين النظام السياسي

الفرنسي . ولكن ينبغي عليّ ان اقرّ بأنني اتخذت نموذجين متباينين كل التباين في الصورتين المتتاليتين : احدهما عن النظام المخطط والأخرى عن النظام الحر. ليس من الضروري ان يكون المرء عالماً اجتماعياً كي يكتشف عدم امكان الخلط بين اقتصاد مخطط بكليته وسلطة جد متراخية . فالذي يهمنا ، هو إمكان إبقاء بعض عناصر من الديموقراطية مع اعادة توزيع قسري للثروة . ان ما نسميه الديموقراطية الحديثة ، حسب رأي شامبتر ، هو وجود أحزاب عديدة متنافسة ، مرشحة لممارسة الحكم . ان المسألة تطرح تقريباً في هذا الشكل : هل يمكننا ان نجمع بين اعادة التوزيع القسري للثروة الوطنية وبين الاحزاب العديدة التي تختصم في سبيل ممارسة الحكم ؟

لقد لاحظنا، بعد الحرب ، في البلدان الغربية خليطاً من هذا النوع . فرأينا حتى في انكلترا — بعد — الحرب قدراً كبيراً من التخطيط يعايش الاحتفاظ بالنظام البرلماني وكثرة الاحزاب . وما يبدو لي حاسماً هو معرفة الى اي حد يغتاظ الشعب مما يفعله الحكام. فاذا اعيد توزيع الدخل الوطني مع استبقاء ٣٠٪ من الثروة العامة للتوظيف او لنفقات الجيش فمن الوضح ان الأفضل عدم وجود احزاب كثيرة تختصم على السلطة لأنه ربما يكون هناك حزب واحد على الاقل يرى بأن الدفاع عن المجتمع يكلف الدولة نفقات باهظة . فاذا استخدمنا التخطيط لزيادة التصنيع فمما لا جدال فيه ان الخلط بين تنافس الاحزاب والتصنيع يكون غاية في الصعوبة . ومن جهة اخرى فاذا تصورنا اقتصاداً مصمماً مع اعلى درجة من قابلية الانتاج ومع اعلى مستوى من الثراء العام ،واذا كان النقاش ، بالنسبة الى الفئات المختلفة من المجتمع يقع على ١٠٪ او على أكثر او أقل من ١٠٪ ، فليس مخالفاً للمعقول الاحتفاظ بنفس الوقت بنظام مصمم وبتنافس الاحزاب .

والامر الذي يحول دون الوصول الى نتيجة واضحة هو ان تجربتنا فيما يتعلق بالنظام المخطط محدودة . ونحن نعرف النظام النصف المخطط في زمن الحرب . على ان المشكلة الوحيدة في زمن الحرب هي فصل اكبر قدر جاهز

للحرب من الثروة. فنحن نعرف النظام الاقتصادي النصف مخطط هو نظام الريخ الثالث ولكن الحكم في هذه الحالة كان دكتاتورياً قبل ان يبدأ بالتخطيط وقد اصبح حكماً مخططاً لأنه كان دكتاتورياً وليس العكس. فتبقى التجربة السوفياتية ولكن الحكم المطلق في روسيا سبق التخطيط الكامل وكان للحزب الحاكم تصور تقليدي لما ينبغي ان يكون عليه الاقتصاد. واكثر من ذلك فقد كان الاقتصاد المخطط بحاجة الى حكم مطلق لأنه كان يحقق في عدد كبير من القطاعات ما لا يبتغيه الموظفون. ففي الزراعة قررت الدولة تحويل الاراضي الى مزارع جماعية، ففلاحو روسيا كسائر الفلاحين في العالم لم يكونوا يرغبون في هذا التحويل. فقد كان النظام السوفياتي يريد دفع التصنيع بأقصى سرعة ممكنة في سبيل التقدم فكان مضطراً من اجل هذه الغاية الى تخفيض الاستهلاك. وفي هذه الحالات كان لا بد ان يصل التوتر بين الحكام والشعب الى اعلى ذروة، والتجربة السوفياتية مع ذلك لم تكن حاسمة. اذا تابعنا هذه الحجة وصلنا الى نتيجة غريبة. وهي ان بعض الملاحظين السوفيات يؤكدون، بملء رضاهم، ان النظام السوفياتي يصبح اقل تحكماً بقدر ما يرتفع مستوى الحياة. فلم يكن السبب الحاسم للطابع التحكمي الذي ارتداه التخطيط السوفياتي هو التخطيط ذاته وانما كان الغرض الذي رمى اليه من التخطيط المشرفون على التخطيط. انني لا ادّعي البت في هذا القضية ولكني ازعم اني علمتكم بعض التروي في الحكم على التخطيط في حد ذاته وعلى النظام الرأسمالي آملاً ان لا تروا في كلامي هذا دليلاً على شك متأصل. فالشرط الاساسي لتكوين رأي مصيب هو اولاً معرفة الغرض من اي نظام وكذلك ان لا ننسى بأن جميع الانظمة انما هي حلول ناقصة لمشكلة لم تجد حتى الآن حلاً كاملاً وقد لا تجده قط.

الدرس السابع

نماذج المجتمع الصناعي (تابع)

لقد بدأت الدرسين الاخيرين بتحديد المجتمع الصناعي وبتعيين نماذجه؛ وقد انطلقت قصداً من تحديد غير كافٍ للمجتمع الصناغي ، فعددت المعايير التي يمكن استخدامها لتعيين نظام اقتصادي ما تعييناً دقيقاً . ومن ثم تبنيت تحديداً نظرياً للنظام الرأسمالي وللنظام المخطط . لكي اقترب من الواقع العيني ، ناقشت البراهين المضادة للنظام الرأسمالي ، وحاولت ان ابين بأن أكثر هذه البراهين اما أنها تحمل على الانظمة الاقتصادية الحديثة كلها واما أنها ينبغي ان تحدد وفقاً لطريقة خاصة في تحقيق نموذج مثالي" للنظام الرأسمالي . وفي نهاية الدرس الأخير أتينا على ذكر اول البراهين وابرزها ضد النظام المصمم بحد ذاته وتبعاً لهذا البرهان فان التصميم المركزي للاقتصاد منافٍ للديموقراطية السياسية .وكنت قد أشرت الى ان اقتصاداً مصمّماً يستلزم في الواقع تركيزاً للسلطة أعظم من التركيز الذي يحتاجه نظام اقتصادي قراراته غير مركزية أي انها لا تصدر عن دوائر مركزية ، ولكنني ذكرت بأنه لا يمكن ان نعتبر تنافي كل تصميم اقتصادي مع تنافس الاحزاب من ممارسة الحكم مبدأ اساسياً وانها قد يكون المبدأ الاساسي هو ذلك الفرق بين رغبات الشعب ورغبات الحاكمين .اذا كانت اي سلطة سياسية تريد استعجال التصنيع اكثر من الحد الذي يحمله الشعب اذا وكل الى ذاته ، واذا ارادت هذه السلطة ان تغير تغييراً اساسياً كيفية استثمار الزراعة ، فهي مضطرة ان تلجأ الى طرق تعسفية ، لأنها مبدئياً تريد ان تفرض تدابير لا يسع الشعب القبول بها طوعاً وبملء الرضى .

ولكن لا يسعنا ان ننتقل من هذه الملاحظات الثابتة تقريباً الى هذه الصيغة عامة وهي: ان كل تصميم اقتصادي يتنافى مع تنافس الاحزاب والديموقراطية.

اما الشكل الثاني من البرهنة ، على ان التصميم يتنافى مع الديموقراطية ، فيبدو على هذا الشكل : ان القانون في جوهره هو قاعدة عامة لا يستند على شخص او على فئة خاصة وانما هو صحيح بالنسبة الى جميع المواطنين . وفي حالة كهذه لا تكف الدولة في النظام المصمم عن اعطاء الأوامر التي تتعلق بهذا المشروع أو بتلك الفئة بالنسبة الى عمل معيّن. فالدولة المصممة لا يسعها ان تكون فقط دولة القانون فتركّز القواعد التي تجري المنافسة بين الافراد بناءً عليها . فهي دولة الحكم الشبيه بالحكم العسكري ، فيزول فيها التمييز بين القانون كقاعدة عامة وبين الامر المعطى لفرد من الافراد . فاذا زالت الشريعة بمعناها العام ، أو إذا اختلطت بالقرارات الخاصة للادارة ، فيستنتج من ذلك بأنّ دولة القانون كما نفهمها ، والنظام الدستوري كما نشرحه يتعارضان تقريباً مع نظام اقتصادي مصمّم .

فالدولة المصمّمة ، تدخل مبدئياً في تفاصيل الحياة الاقتصادية ودقائقها اكثر بكثير من دولة تكتفي بجمع قوانين التنافس الاقتصادي. وما يلزمنا هنا هو الشرح والايضاح لا عرض النظرية .

ولكننا اذا استرشدنا بتجارب التخطيط والتصميم في الانظمة الديموقراطية الغربية فلا يمكننا القول بأن التصميم الشبيه بالتصميم الكلي كما حققته بريطانيا اثناء الحرب او التصميم الجزئي للسنوات التي تلت الحرب قد قضى جذرياً على النظام الشرعي .فالصعوبة هي ان في نظام تصميمي كامل يكون المنظم مضطراً نظرياً الى احترام الشريعة والى تنفيذ المخطط في نفس الوقت ونحن ، في هذه الحالة ، نعرف من شواهد عديدة ان هذين الغرضين متناقضان . فتنفيذ المخطط يفرض حصول المنظم على اليد العاملة وعلى ما يحتاجه من المواد الأولية ولكن اذا باء مشروع من المشاريع بالخسارة او اذا تأخر تجهيزه بالمواد الأولية أو بالآلات فعلى مدراء المشاريع الاخرى ان يختاروا بين تنفيذ او عدم تنفيذ

المخطط واحترام القوانين . على ان جميع الشواهد تدل على ان مدراء المشاريع السوفياتية لا يترددون في هذه الحالة في تنفيذ المخطط، لأنهم يعرفون بأن الخطر الأكبر يأتي من عدم تنفيذه. وهكذا اذا لم يصل نظام اقتصادي مصمم بطريقة تحكمية، في عمله، الى الكمال فلأنه يفرض مجالاً للنفع غير المشروع او انه يفرض، اذا استخدمنا مصطلحات العالم الغربي، سوقاً سوداء للمواد الأولية أو حتى عمالاً حاذقين . كما يفترض ايضاً سوقاً سوداء في مستوى الاستهلاك للمنتجات النادرة. وليس المقصود في هذا الموضوع اعطاء رأي أو حكم تقديري .فنحن نقرأ ، دائماً في الصحف وحتى في المؤيدة منها للنظام السوفياتي ، بأن بطاقات مشاهدة روايات قيمة ، او ان كتاباً طبع منه الآف النسخ، قد اختفت من السوق لتباع بثمن اغلى بكثير من اسعارها الشرعية . فلا يستنتج من هنا بأن سير النظام السوفياتي سيء لان الانتفاع من السوق السوداء على مستوى المستهلكين دلالة على نقص كل تصميم معقد . اما على مستوى المستهلكين فهو ناتج عن عدم التناسب بين القوة الشرائية والسلع المعروضة ، اي انه ناتج مما يسمى في لغة الغربيين التضخم النقدي . فكمية النقد الحاضرة في السوق السوفياتي تفوق كمية السلع المعروضة . وعليه تطبق القواعد العامة ، فالسلع النادرة يمكن ان يكون لها سعران، السعر الرسمي الذي تحدده السلطة والسعر غير الرسمي الذي يتوقف على العرض والطلب . وبمعنى آخر ، هناك سعران لقسم كبير من المنتجات ، والغذائية منها خاصة ، فيمكن شراؤها اما من مخازن الدولة بأسعار تحددها الدولة واما باسعار حرة من سوق الكولخوز .

ومن ناحية ثانية عندما يخالف فرد من الافراد قواعد الاقتصاد ، يكون قد أخل في نفس الوقت بواجباته بالنسبة الى الدولة . أفلا ينبغي ان ندهش من نظام اقتصادي يتجه الى مضاعفة العقوبات السياسية بنفس القدر الذي يتجه به الى تخفيض العقوبات الاقتصادية ؟ويمكن القول في تبسيطنا للامور او تضخيمها بان التطهير الاداري يحل محل الافلاس . فحين لا يمكن ابعاد المدراء بسبب النتائج السيئة التي تحصلوا عليها في السوق الاقتصاية فأنهم يبعدون بقرارات من

السلطة السياسية . فأي المنهجين أفضل ؟ هـــذه المسألة ، محل نقاش ، ولكن يجب ان نقرّ ، بتشاؤم ،ولكن بصراحة ، بأن عمل النظام الخالي من العقوبات السياسية والعقوبات الاقتصادية ، يكون سيئاً ولا شك .

الحجة الثانية التي يمكن الانتفاع بها ضد الاقتصـــاد المصمم هو ان الحساب الاقتصادي فيه مستحيل . وانا لن اشرح من هذا الموضوع الذي تتجاوز تقنيته وصعوبته امكان تناوله في هذا الدرس الا بعض افكار قليلة لا يمكن البرهنة عليها .

ان علماء الاشتراكية الأول لم يفهموا قوة هذا البرهان . ولكن اصحاب مذاهب الاقتصاد الحر وخاصة اصحاب المذاهب الاقتصادية الحديثـــة الحـرة مثل : ل فون ميز و ف . فون حـايك هم الذين شددوا على صعوبـة الحساب الاقتصادي العقلي ، عندما لا يكون هناك سوق ، اي عندما لا يكون هناك اسعار .

وقد كان علماء الاجتماع مجبرين على التفكير طويلاً في الطريقة التي يمكنهم التخلص بها من حركة الاسعار . لقد فكر الكثيرون في اول الأمر بـأن نظاماً اقتصادياً مصمّماً يمكنه الاستغناء عن النقود واعادة توزيع البضائع بين الناس بدون واسطة النقد وبصرف النظر عن حرية اختيار المستهلكين في السوق . ولقد اعترف علماء الاجتماع ، حتى قبل الاختبار ، بان اقتصاداً مركباً كالاقتصاد الحديث لم يكن معقولاً بطريقة المقايضات الطبيعية . لقد اقروا بأن حساباً اقتصادياً على أساس ساعات العمل لا يمكن تطبيقه عملياً ، نظراً للتغيـير الدائم لعـــدد ساعات العمل اللازمة لانتاج السلع .

ويبدو لي ان علماء الاجتماع في الوقت الحاضر متفقون على القضايا التالية :

أولاً : ان الاقتصاد الحديث المصمم يتضمن نقداً وسيظل يتضمن نقداً ما دامت الشيوعية لم تصل الى مرحلتها الكاملة والى استقلالها المطلق . واذا كان ينبغي لاعادة توزيع الثروة الجماعية ان تطابق رغبات الافراد فينبغي ان يدفع الدخل نقداً وان يكون للأفراد حق الاختيـــار في السوق بين مختلف السلع المعروضة .

ثانياً : ويبدو ان المصممين انفسهم متفقـــون على أنه لا يمكن تصور قرار

اقتصادي بحت في نظام مصمم يحدّد اعادة توزيع الثروات الجماعية بين الاستهلاك والتوظيف. عندما لا تحدد المبالغ للادّخار ، وبالتالي للتوظيف في السوق الحرة فينبغي على المصممين ان يصدروا قراراً بادخار جزء من الانتاج الوطني أو بتوظيفه. وبمعنى آخر ان الفكرة الثانية البسيطة والاساسية ، هي ان اعادة توزيع الثروات بين الاستهلاك والتوظيف في النظام المصمم يحصل بناء على قرار سياسي يتخذه المصممون وفقاً لما يعتبرونه نفعاً عاماً للجماعة ، النفع الذي يعبر عن حكم يكون على الوتيرة التي يتناسب معها انماء وسائل الانتاج. وأضيف الى هذا ان الحكام ، حتى في النظام الرأسمالي الغربي ، يتدخلون لتكييف اعادة التوزيع الاختياري بين الاستهلاك والتوظيف.

ثالثاً : ان الناحية الثالثة والاكثر صعوبة ، هو أن نعرف كيف يختار المصممون بين التوظيفات ذاتها. وهنا يبدو لي انه لا يمكن اعطاء جواب واضح اكيد نظراً لوجود حلول نظرية عديدة لهذه القضية ولاننا لا نعرف بالضبط الحل الذي تبنته روسيا السوفياتية. حتى اننا لسنا متيقنين بانها تبنت حلاً واحداً. يمكننا نظرياً ، ان نتصوّر اعادة توزيع الاستثمارات الخاضع لمنهج عقلي ، من الناحية الاقتصادية ، يعين وفقاً لاختيار المستهلكين في حركة بيع المنتجات النهائية وشرائها ، ووفقاً للقرار الذي يتخذه المصممون بتوظيف جزء من الثروات الوطنية. ويمكننا رفع اسعار الاشياء المستهلكة الى الحد الادنى لتوظيفات رأس المال وفقاً لتأثير قرارت المستهلكين. ولكن هذا الحساب يجاوز للحد في الواقع في تعقيده حتى من الناحية النظرية وهو لم يلعب عملياً دوراً في جمهوريات الاتحاد السوفياتي قط. وذلك لأن السلع المعروضة للاستهلاك ما زالت حتى الآن ادنى من الطاقة الشرائية الموزعة. لقد حصل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي ومنذ سنة ١٩٢٨ اي منذ ان بدأت برامج الخمس سنوات تضخماً نقدياً مستمراً. ويبدو ان اسعار السلع المعروضة للاستهلاك قد تحددت ، ليس تبعاً لاختيارات المستهلكين بل تبعاً لامكانات الانتاج.

ويبدو للملاحظ ان هذه الحسابات قد أنشأت وفقاً للكثير من الاعتبارات

المتناهية في البساطة. يرى المصممون الروس انفسهم في عالم تخضع فيه الاقتصادات لقوانين العرض والطلب قبل كل شيء . فهم الى حد كبير وحتى من امد غير بعيد ، كانوا ما يزالون يقلدون الاقتصادات الرأسمالية ،وفي بعض الحالات كانوا يقتصرون على حسابات تقنية بصورة جوهرية فيمينون لأنفسهم انتاج كمية محددة من الفحم او الحديد او الفولاذ ، فيعيدون توزيع الثروات وفقاً لما يبدو لهم أنه أنجع الوسائل تقنية .ومعنى هذا انهم بدأوا حساباتهم بطريقة واسعة الى حد كبير فكانوا يحسبون تارةً الانتاج الآلي التقني وطوراً اقتصادات اليد العاملة.

ان الصعوبة في القول كيف حُسبَت الاستثمارات في نظام مصمم لا تعني بان هذه الحسابات اسوأ منها في اقتصاد حر ينشىء فيه المنظمون حساباتهم ولكن قد يكونوا مخدوعين،فهم ينشئون حساباتهم وفقاً للاسعار السريعة التقلب وقد يظهر خطأ حساباتهم في النتيجة . وعلاوة على ذلك فما يلائم مصلحة المنظمين في أمد قصير ليس من الضروري ان يلائم مصلحة المجتمع في أمد طويل .

فالمثل البسيط من هذا الفرق ، الممكن حصوله ، بين مصلحة المنظم الخاصة والمصلحة الجماعية هو ما حصل في الزراعة الأميركية من اتلاف بعض الاراضي هناك نتيجة لاستخدام الوسائل المتبعة . ان هذه الوسائل قد اعطت ارباحاً طائلة خلال سنوات قليلة ولكنها قد ادت الى نتائج سيئة بالنسبة الى الطاقة الانتاجية المقبلة .

وخلاصة هذه التحاليل الأولية هي انه ليس سهلاً كما انه ليس مستحيلاً في نفس الوقت ادارة اقتصاد مصمم . بدليل ان الاقتصاد المصمم في الاتحاد السوفياتي يسير سريعاً فينتج ويزيد في انتاجه . وقد كان ثمن هذه الزيادة في الانتاج باهظاً ، فقد اثبتت التجربة على الأقل بان نظاماً انحصرت فيه حركة العرض والطلب باشياء قليلة لم يصب بالشلل .

ان هذه التحاليل الاولية ان لم تكن تفضي بنا الى الاقرار بتشابه في الاوضاع ، فهي تفضي بنا على الاقل الى الاقرار بتشابه في الوظائف بين نوعين

من المجتمعات الصناعية هما المجتمع الصنـــاعي المصمم والمجتمع الصناعي الحر . فالمجتمعات الصناعية كلها متطورة وتريد ان تنشىء حساباتها وفقاً لمناهج علمية. وهي تعتبر مطامع الافراد غير محدودة .فلا ينبغي اذاً ان نذم نوعاً من المجتمعات الصناعية او نظرية بحد ذاتها ، فنصدر احكامـــاً على نماذج فكرية ولكن على النظم العينية منها وعلى الوحدات التاريخية .

وسوف نصل الآن الى آخر مرحلة من هذا التحليل اي اننا سننتقل من التجريد الى النظم المحددة عينياً وتاريخياً . ان تعـين النظم العينية يبدو لنا في اقصى حدمن الصعوبات. فينبغي في الواقع ان نحسب حساباًلثلاثة اعتبارات مختلفة فينبغي اولاً ان نأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية البحتة التي عـددتها في الدرس الذي سبق الدرس الاخير ،والاساسية منها هي : قوانين الملكية وطرق التنظيم او منهج التنظيم . ولكن يجب ان نحسب حساباً ايضاً لما سوف اسميــه مرحلة الانماء الاقتصادية للمجتمع المشار اليه . ان نظام جمهوريات الاتحـــاد السوفياتي تحدده ، جزئياً ارادة التصميم الكامل ويحدده ايضاً اجتيازه لمراحل الانماء الاقتصادي التي اجتازتها الانظمة الغربية ايضاً منـــذ قرن او نصف قرن. ومن ناحية ثالثة فان كل نظام اقتصادي عيني يتأثر بالعوامل الجغرافية وبعـــدد السكان ، وهي اوضاعه المادية ، ويتأثر كذلك بالعوامل الخلقيـــة والسياسية . ليس من السهل كثيراً معرفة فيما اذا كانت (البيروقراطية) اي سلطة الاداريين السوفيات هي نتيجة التصميم ام نتيجة التقاليد الروسية ام نتيجةلارادة ثورية، فقد تكون هذه العوامل الثلاث فينفس الوقت هي التي عينت النظام السوفياتي. اذا كنا نريد ان نحدد الانظمة بطريقة عينية ونقارنها ، لا يجدر بنا اهمال اي اعتبار من هذه الاعتبارات المتعددة . وسوف احاول مع هــذه التحفظات ان احدد ، بدقة ، النظام المسمى النظام الرأسمالي ، فاترك جانباً الاقتصادات التي تسمى مختلفة كالنظام الاقتصادي في الهند ،لأنها لا تتعلق بنمط النظام الصناعي للمجتمع بصورة شاملة .ان الهند تحوي عدداً من المصانع كالغرب ؛ على ان هذه

المصانع لا تستوعب الا عدداً ضئيلاً من اليد العاملة نحو مليونين ونصف المليون في الوقت الحاضر . فطريقة الانتاج الصناعي في الهند لا تمثل غير قطاع محدود من المجموعة الاقتصادية في الهند . وإذا فسوف اعنى ، بصورة حصرية بالاقتصاد الرأسمالي لأوروبا الغربية وللولايات المتحدة .

فمن ناحية الانتـــاج ، فالنوع المسيطر هو المشاريع الرأسمالية ، خاصة في الصناعة . ولكن المشاريع المؤممة في اوروبا الغربية تسير جنباً الى جنب مـع مشاريع الملكية الخاصة . اما في فرنسا فكافة مشاريع استخراج الفحم منوطة بالدولة ، وفي الولايات المتحدة لا تزال مشاريع استخراج الفحم تشكل مشاريع خاصة ، دون ان يكون هناك فروقات بارزة بين التنظيم التقني او التنظـيم الاداري للمشاريع ، اكانت هذه المشاريع خاصـــة ام عامة . وما يبعث على المزيد من الدهشة اننا عندما نقارن بين الاقتصاد الغربي والاقتصـاد السوفياتي هو ان المشاريع الرأسمالية الضخمة سواء في ذلك العامة او الخاصــة منها ليست النموذج الوحيد لوحدة الانتاج ؛ ففي التجارة وفي الزراعة وحتى في قسم من الصناعة لا تزال توجد مشاريع خاصة .

انني اشدد على هذه الناحية ، التي تشكل احدى مهازل التاريخ . ان الفرق بين النظام السوفياتي والنظام الرأسمالي في المشاريع الصناعية الضخمة التي ادت الى تطور فكرة ماركس اقل بكثير مما هو عليه في استمرار المشاريع الصغيرة الخاصة اوعدم استمرارها في الزراعة والتجارة اوالصناعة . ان المشاريع الرأسمالية في زراعة بلدان اوروبا والولايات المتحدة والتي ينفصل فيهـا المالك عن المزارع وعن الفلاح ، والتي لاحظها ماركس في الزراعة الانكليزية ، والتي حسبهـــا النظام السائد في المستقبل ، لا تزال قلة لا يعتد بها . وهي لا تزال كذلك الى حد ما حتى في التجارة وفي الصناعة الصغيرة . لا يقوم تميز نظام الانتاج السوفياتي على التجديـد بالنسبة الى المشروع الرأسمالي الضخم ، بقدر ما يقوم على الجهـد الذي يبذل لتعميم هذا المشروع وجعله النموذج الوحيد للانتاج . فاذا تأملنـا قليلاً في هذا الواقع فهمنا الكثير من ردات الفعل السياسية في البلدان الغربية .

فالفئات الاجتماعية التي هي اقل استجابة للدعاية الماركسية والمذهب الماركسي هي في الواقع الفئات التي سوف يبيدها تعميم المشروع العمومي فيها. وعلى الرغم من الاقوال التي نسمعها دائماً فان الرفض الذي تجابه به بعض الفئات الاجتماعية المذهب السوفياتي لا يأتي من عدم فهم هذه الفئات لهذا المذهب وأنما يأتي من الفهم التام لما يعنيه .

وليس العامل الحاسم من ناحية التبادل التجاري هو ان المبادلات في الانظمة الغربية اكثر تعقيداً منها في الانظمة السوفياتية وانما هو كون الاقتصادات الرأسمالية منسجمة في حركة التجارة العالمية . ويقال بملء الرضى ان أول تجربة للاقتصاد المصمم قد حصلت في جمهوريات الاتحاد السوفياتي وهي البلاد التي كانت متخلفة صناعياً في ذلك الوقت لذلك لم تكن مناسبة لمثل هذه التجربة، والذين يقولون هذا القول ينسون ان تصميماً كاملاً للاقتصاد في بلد واحد لا يمكن ان يتم الا اذا كان هذا البلد يكفي ذاته بذاته. اننا لا يمكننا ان نتصور انكلترا تطبق تصميما مركزياً شاملاً ما دامت تعتمد على الخارج في استيراد نصف ما تحتاجه من المواد الغذائية . خلافاً لروسيا التي تملك كل المواد الاولية تقريباً ولا تلعب تجارتها الخارجية الا دوراً ثانوياً . ان سلطة المصممين مبدئياً لا تتعدى حدود بلادهم، فلا يمكن للمصممين ان يفرضوا إنتاجهم الا عندما يكونون اسياداً للممونين وللمشترين معاً ، وينبغي عندما نريد البيع في الخارج ، ان يوافق الآخرون على قبول بضاعتنا ، فجمهوريات الاتحاد السوفياتي لا يزال في وسعها حتى الآن ان تجهل الى حد كبير رغبات المشترين الاجانب ؛ ومن الناحية الاستهلاكية ، فان الانظمة الرأسمالية هي تلك التي من شأنها ان تجعل قرارات الأفراد في السوق ، تلعب وبشكل نهائي ، الدور الاساسي في اعادة توزيع الثروات الجماعية. واني ألتزم الحذر في الشرح عمداً ، لأنه من الخطأ التأكيد بأن قرارات المستهلكين في الانظمة الرأسمالية الحاضرة ، هي التي تعين ما يجب ان ينتج للسوق ، ولكن رغبات المستهلكين في الحصول على هذه او تلك في المنتوجات هي التي تنتقل مع الوقت الى سوق السلع الاستهلاكية فتفرض تأثيرها

بطريقة غير مباشرة على الانتاج . ان سيطرة المستهلك تحد منها تدخلات الدولة (ونقولها بملء الرضى) وهذه التدخلات تتسع في الزمن الحاضر باضطراد . ان الدولة تكيف اعادة التوزيع الاختياري للثروات بين الاستهلاك والتوظيف محاولة منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل حث المستهلكين على زيادة التوفير ، وهي اذا لم تتول تعيين ما يدخره الأفراد بوسائل اخرى فهي تؤثر على زيادة توظيفات المال ومن ناحية ثانية فان الدولة تكيف اعادة التوزيع الاختياري للمداخيل . فالقوانين الاجتماعية وضريبة الارث هي مناهج لتكييف اعادة توزيع المداخيل على نحو ما ينتج عن الحركة الحرة للبيع والشراء . واخيراً فالدولة تتدخل بمختلف الطرق لتكييف حركة الادخار وتوظيف رأس المال التجارية الكلاسيكية والتقليدية . فالاستثمارات تزداد اكثر فاكثر تمولا اكان عن طريق ضريبة الارث ام عن طريق الزيادة الذاتية للأموال، ضمن نطاق المشاريع وهذا ما يمثل نوعاً من تمويل الاستثمارات الجماعية او قل الاشتراكية .

واخيراً فالنقابات في الانظمة الاقتصادية الرأسمالية تجمع العمال كما تجمع المتعهدين . ففي نظام اقتصادي رأسمالي يميني في العصر الحاضر توجد منافسة مستمرة بين الافراد والهيئات التي تجمعها مصلحة واحدة وبين هذه الهيئات والدولة . وارى ان ابرز ميزة للنظم الغربية هي ان نقابات العمال تجاهد للمطالبة بحقها دون ان تكون خاضعة لارادة الدولة مباشرة .

واذا اردنا ان نختصر خصائص النظام الرأسمالي الاقتصادي التي تجعله مناقضاً للنظام السوفياتي نقول بأنه توجد فيه أربع خصائص اساسية وهي .

١ – ان الانظمة الاقتصادية الرأسمالية في العصر الحاضر تظهر تنوعاً في اشكال الملكية وتظهر خاصة التمسك بالملكية الفردية والمشروع الشخصي في التجارة والزراعة .

٢ – فالنظم الرأسمالية لا تقبل الانفصال الجذري لاقتصادها الوطني بالنسبة الى علاقاتها بالاقتصاد العالمي وعليها ان تستجيب لمتطلبات التجارة الخارجية .

٣ – استمرار المستهلكين في ممارسة تأثيرهم اطول مدة من الزمن على توزيع الثروات الجماعية .

٤ – اخيراً ان النقابات العمالية في النظام الرأسمالي ليست تابعة للدولة .

ولننتقل الآن الى النظام السوفياتي الذي حددته سابقاً بالتفصيل فنبين عند كل خطوة من التحليل الفروق بينه وبين النظام الرأسمالي . ومن المناسب ان لا ننسى بأن نظام الاقتصاد السوفياتي ليس المثال الأساسي لاقتصاد مصمم وانما هو اقتصاد مصمم خاص في بلد له ميزاته الخاصة وفي مرحلة معينة من تطورها الاقتصادي .

فالخاصة الاولى للنظام السوفياتي من ناحية الانتاج هي الرغبة في ادخال الملكية الجماعية للاستثمار الواسع في جميع القطاعات ، الصناعة والزراعة والتجارة . عندما ندرس بسرعة النتائج الحاصلة في مختلف قطاعات الاقتصاد السوفياتي تدهشنا ظاهرة بسيطة : وهي ان النتائج تكون حسنة بقدر ما يكون القطاع مطابقاً لما تصورهالشيوعيون. فقد حصلت افضل النتائج في قطاع الصناعة وسواها في قطاع الزراعة . ولكن المذهب الشيوعي لم يكن قط ذلك المذهب الذي يطبق في جميع القطاعات . ويمكننا ان نتصور نظاماً اقتصادياً صناعياً مصمما مع وجود الملكية الخاصة والمشاريع الفردية في الزراعة . وحتى في النظام الاقتصادي السوفياتي توجد حدود للملكيةالجماعيةوللاستثمارالواسع. ويوجد اثنان في هذه الحدود على الأقل : فمن جهة سمح المسؤولون السوفيات للكولخوز بين ان يحتفظ من الملكية الفردية بقطعة من الأرض وبقليل من المواشي وهذه الملكية الفردية لا تزال تلعب في الزراعة دوراً جوهرياً ايضاً ، ومن جهة اخرى فقد استثنوا من الملكية العامة بناء البيوت بصورة مستهجنة . فمنذ بضع سنوات اصبح يحق للمواطنين السوفيات بناء بيوت خاصة لهم . فهم يتلقون لهذا الغرض كمية من المواد ليست قابلة للاستثمار لأن الملاك مبدئياً هو الذي يبني بيته .

ان الملكية الجماعية في الزراعة تتضمن شكلين من الملكية احدهما هو

الملكية الوطنية الحقيقية اي السوفخوز والثاني الملكية المسماة بالتعاونيـــة أي الكولخوز .

ويعتبر ستالين،في كتابه -الوصية، الملكية الكولخوزية مرحلة انتقال في النمو الاقتصادي ، اذ ان الشكل الوحيد المطابق للمذهب الشيوعي ، هو الملكيـة الجماعية ، بحصر المعنى،اي السوفخوز . ولم يبين لنا ستالين متى يمكننا الانتقال من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية .

ومن ناحية التبادل،كانت السماة المميزة للنظام السوفياتي، ولمدة اعوام طويلة ، هي العزلة عن السوق العالمية والتصميم الدقيق للتجارة الخارجية في كل الاحوال .

وفي حقبة (نب *Nep*) نفسها التي تنازل فيها المسؤولون السوفيات عن الكثير من حقوقهم من اجل المبادرة الخاصة ، بغية جعل النظام الاقتصادي يستمر في سيره ، هناك نقطتان لم يتساهـــلوا فيهما قط وكانوا يعتبرونهما بحق ، كأساس نظامهم : احدهما احتكار التجارة الخارجية ، والثاني الملكية الجماعيـة لوسائل الانتاج الصناعي .

فليس مستحيلاً تصور اقتصاد عالمي مصمم . فمنـــذ بضع سنوات والتبادل المضطرد النمو يجري داخل المناطق السوفياتية بين الاقتصادات الوطنية .

فالمصممون لا يستطيعون مبدئيـــاً ان يفرضوا شراء بضائعهم على الزبائن الاجانب .

ولكن اذا اصبحت الاقتصادات الوطنية المختلفة مصممة يصبح التصميم على مستوى(اوراسيا)،ولنقل من (ويمار) الى (هانوي)، ممكناً.وهذا التصميم في طريق التحقيق الى حد ما .

على انه حتى في نظام من هذا النوع يوجد كذلك فرص للاستغلال . ان ائمة المذهب الاشتراكي كثيراً مـــا اخذوا على التبادل الرأسمالي جوره ، فهم يقولون ان الاقتصادات الاقوى يمكنها تكييف اوضاع التبادل وفقاً لمصلحتها . وهـــذا صحيح . على انه في نظام اقتصادي دولي مصمم يمكن لهذه الظاهرة نفسها ان تحدث .

فاليوغوسلافيون كانوا يتذمرون اثناء خصامهم مع المسؤولين الروس من ان يوغوسلافيا كانت مستغلة في تبادلها التجاري مع موسكو. وفي رأيهم ان الاتحاد السوفياتي كان يشتري المواد الاولية اليوغوسلافية بسعر ادنى من سعر السوق العالمي . في الوقت الذي كانت تباع فيه منتجاته الصناعية بسعر أعلى (من سعر السوق العالمي) .

واخطار الاستغلال ناجمة عن كون الاسعار تحكمية ، وعن صعوبة انشاء مساواة منصفة بين البضائع .

وبقدر ما بلغنا من معلومات ، يمكننا القول ان الاقتصادات الاشتراكية تستخدم حتى الآن بصورة اساسية لتأمين عدالة تبادلهم التجاري الدولي ، اسعار الاقتصادات الرأسمالية ، التي تتيح لهم ايجاد تسوية شريفة .

اما من ناحية ضبط النظام ومن ناحية الاستهلاك فالاهدلف في الانظمة السوفياتية على النحو الذي عرفناها حتى الآن ، كانت وبصورة اساسية ، زيادة التصنيع باقصى سرعة ممكنة وانماء قوة المجتمع بواسطة رفع نسبة الاموال الموظفة وتركيز هذا التوظيف في الصناعة الثقيلة . ولكننا نقول مرة ثانية بانه ليس هناك علاقة منطقية بين فكرة التصميم الاقتصادي وفكرة تقدم الصناعة الثقيلة . فالمسؤولون في الاتحاد السوفياتي ارادوا لاسباب تاريخية واسباب تتصل بالمذهب الشيوعي ، توطيد قوة المجتمع. ولكن يمكن تصوّر اقتصاد مصمم غايته رفاهية المجتمع ، والذين يعترضون قائلين بان اقتصاداً مصمماً هو اقتصاد يقوم دائماً على القوة انما هم يثيرون دعوى اجتماعية وسياسية . فمن الجائز اقتصادياً تصور اقتصاد مصمم يتخذ فيه المصممون هدفاً في رفع مستوى حياة المستهلكين باقصى سرعة ممكنة وذلك بالحد من النفقات العسكرية ما امكن او حتى بالتضحية بقوى المجتمع .

واشدد على هذه الفروقات التي لم يخلقها المناوئون للنظام السوفياتي ولا المناصرون له . فاعداء التصميم يريدون ان تتيح لنا التجربة السوفياتية الحكم على انواع التصاميم وإدانتها كلها . أما المتحمسون للاتحاد السوفياتي فلهم قدرة

غريبة على تجاهل الوقائع المعترف بها رسمياً في جمهوريات الاتحاد السوفياتي .
وحتى الى عهد قريب ، كان المسؤولون عن الاقتصاد السوفياتي يحددون اهداف المجتمع تحديداً قاطعاً . فلم يكن لتفضيل الافراد في السوق أي تأثير تقريباً على توزيع الثروات الجماعية . اما تأثيره على توزيع الاستهلاك فيكاد لا يذكر .ومنذ عدة سنوات والمصممون السوفيات يطرحون على انفسهم مسألة المستوى الحياتي ورداءة البيع وترويج الدعاية . ولقد بيعت حتى الآن جميع البضاعة المعروضة، مع اعتبار الفرق الدائم بين الطاقة الشرائية والبضاعة المعروضة في السوق . ومنذ عامين او ثلاثة أصبح المستهلك الروسي قادراً بفضل ارتفاع المستوى الحياتي على الاختيار ، ومن المؤكد انه لا يختار ما يعرض عليه من بضائع بدخله النقدي . وبقدر ما يرتفع المستوى الحياتي ، يزداد خطر رداءة المبيع .

وفيما يتعلق بعمل النظام الاقتصادي ، فإن النقد والقرض يعتبران عديمي الاثر . فالاعتماد كما تعلمون له قيمة ، ولكن معدل الفائدة محدد بصورة نهائية ، خلافاً لما يحدث في النظام الرأسمالي. فانه ليس معداً للتأثير على توزيع الثروة بين الاستهلاك والاستثمار ولا على توزيع الاستثمارات . فقيمة الاعتماد ومعدل الفائدة يجب ان تمنع المشاريع من اللجوء الى الاعتمادات بصورة غير محدودةوان تذكر بقيمة استخدام رأس المال ، كما ويجب ان يكون النقد ايضاً عديم التأثير . لأنه ، ينبغي وفقاً لنظرية التصميم ان يوزع من النقد بقدر ما يوجد سلع جاهزة .ولكن وفي الواقع ، وكما قلت ، فإن التضخم كان مشكلة النظام السوفياتي المستمرة ، على الأقل حتى السنوات الاخيرة ، ومن الارجح ان تكون قد استمرت حتى هذا التاريخ .

ففي فترة السنوات الاولى من البرامج الخمسية ما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٨ ، ارتفعت الاسعار بسرعة ، فزادت ستة او سبعة أضعاف . فهذا الارتفاع في الاسعار كان النتيجة غير المتوخاة من القرارات التي اتخذها المصممون ، فقد قرروا زيادة انشاء المصانع باقصى سرعة ممكنة ووزعوا المداخيل بشكل مستمر بكمية تفوق قيمة البضائع المقرر شراؤها .

واخيراً يبدو ان توظيف الأموال قد اختيرحتى الآن بناءً على اعتبارات اختيارية اكثر منها منطقية.

فالأهداف التي يرمي اليها التصميم من سنة ١٩٢٨ ، كانت تتحقق في الصناعة الثقيلة تقريباً ولكنها لم تتحقق قط في الصناعة الخفيفة ولا في الزراعة . فلو ان التصميم كان مجموعة خاضعة لمنهج عقلي وكانت العناصر المختلفة لهذه المجموعة مترابطة مع بعضها ترابطاً متيناً فلم يكن ينبغي للنظام ان يعمل قط ولم يكن ينبغي لقطاع ما ان يتجاوز التصميم ولا لقطاع آخر ان يظل متخلفاً . ولم يكن التطبيق الكامل للنظرة العلمية مقصوداً في الحقيقة ، فقد حدد المصممون اهدافاً مفضلة لعدد من القطاعات فحولوا عنها الموارد التي في متناولهم على ان يقبلوا بعدم تمكن القطاعات الاخرى من بلوغ الاهداف المعينة .

ولكي انهي هذا الدرس بملاحظة اقل جفافاً هاكم احدى الفكاهات ، وهو خبر سمعته من فيزيائي كان يعيش في الاتحاد السوفياتي في اول حقبة من برامج الخمس سنوات وقد حضر المذاكرة لأجل تحديد بعض اهداف التصميم . فقد اقتُرح على مسؤول سوفياتي مشهور اثناء هذه المذاكرة ، هدف معين لاحدى الصناعات فسأل المسؤول السوفياتي : « ما هي كمية الانتاج في الولايات المتحدة ؟ ... حسناً ضف اليها ٢٥ ٪ زيادة » وبمعنى آخر ان التصميم يقوم اولا بتحديد اهداف منظورة لكي يتجاوز البلدان الرأسمالية او يسبقها . فالتصاميم الاولى لم تكن تؤلف مجموعة خاضعة لحساب دقيق ولكنها كانت سلسلة من المحاولات أملتها المناسبة بسخاء . ومما لا جدال فيه هو ان السوفيات حصلوا بفضل هذه المناهج التي لم تكن دائماً دقيقة على نتائج جوهرية .

الدرس الثامن

المجتمع الصناعي والتنمية

كنت قد بدأت في الدرس الاخير بمناقشة البراهين المعتمد عليها ضد مبدأي الاقتصاد السوفياتي والاقتصاد الغربي معاً ، ومن ثم استخلصت المعايير الاساسية التي بواسطتهايمكن تحديد هذين النوعين من المجتمعات :الغربي والسوفياتي تحديداً دقيقاً ، فالشكل الاساسي للمشروعات في المجتمعات الغربية هو شكل رأسمالي ولكن يبقى هناك مشاريع مختلفة سواء من حيث تنظيمها القضائي ام من حيث فخامتها . ومن ناحية ثانية فان سيطرة المستهلك تفرض على هـــذه المشاريع تأثيراً مستمراً ، وهذا معناه ان تفضيل الفرد فيالنظام الاقتصادي الغربي يميــل الى توجيه الانتاج ذاته . فالنقابات العمالية ليست تابعـــة للدولة ، على الاقل في اكثر المجتمعات الغربية ، فالدولة تتـــدخل في عمل الاقتصـــاد لتغيير التوزيع الاختياري للمداخيل ولتحافظ على التشغيل الكامل في نفس الوقت . واخــيراً فالاقتصادات الوطنية ليست منفصلة عن السوق العالمي ، فما يحول دون التصميم الكامل هو ان سلطة المصممين مبدئياً لا تتعدى حدود البلاد .

فعدم تبعية الاتحادات العمالية للدولة وتدخل الدولة التصحيحي هي مميزات المجتمعات الغربية في درجتها الحالية من التطور ، وليست من مميزات المجتمعات الرأسمالية في القرن الاخير .

كنت قد بدأت بحث الخطوط الرئيسية للاقتصاد السوفياتي فلمست اولاً الجهد المبذول لا لادخال الملكية الجماعية فحسب بل لادخال المشروعات الكبرى في الزراعة والتجارة الصناعة .

فمثل هذا التعميم لشكل من المشروعات، ليس تعميماً كلياً. ففي الديموقراطيات الشعبية على الخصوص تبقى الملكية الفردية جزئية في الزراعة وقد لاحظت من جهة اخرى انه يمكن تصور تصميم صناعي وتطبيقه تطبيقاً كاملاً مع احتفاظنا الكامل بالملكية الفردية في الزراعة .

ومن ناحية ثانية فان تحكيم المستهلكين لا يزال لاغياً حتى وقتنا الحاضر. فالمصممون هم الذين يحددون توزيع الموارد الوطنية بين توظيفات رأس المال والاستهلاك بصورة قاطعة . ومن ناحية اخرى ، فان توزيع الموارد بين مختلف القطاعات في الصناعة او حتى بين الصناعة والزراعة يخرج عن قرارات المستهلكين . فالمصممون هم الذين يقررون الانتاج والشروط اللازمة له ، فاستبعاد سيطرة المستهلكين ليست ، نظرياً ، الميزة الضرورية للاقتصاد المصمم . فيمكن ان نتصوّر ، عندما يصل الاقتصاد الى مستوى معين من النمو ، ترك المصممين اسعار السلع المعدة للاستهلاك تتاوج في السوق تبعاً لقرارات المستهلكين فتعدل توزيع الثروات في مستوى الانتاج وفقاً لاستجابتهم .

ولم يلعب المستهلكون دوراً فعالاً حتى الآن ، لأن المصممين السوفيات قد قرروا دفع التصنيع وتركيزه في القطاعات الاساسية بشكل تبقى معه السلع المعدة للاستهلاك نافعة بالنسبة الى المداخيل الموزعة .ان جميع السلع الاستهلاكية المعروضة قد بيعت وعلى الرغم من ذلك فاستجابة المستهلكين لم تستطع ان تكيف اختيار المصممين .

فالقرارت المتعلقة بتوظيفات رأس المال كانت قائمة على الاختبار . ويبدو ان المصممين السوفيات قد انطلقوا من مسألة أولية هي أن أساس كل قوة صناعية هي الصناعة الثقيلة اي الطاقة من الفحم الحجري والبترول والفولاذ ،

فقرروا تبعاً لذلك تنمية مصادر المواد الاساسية باقصى سرعة ممكنة .

ولانماء هذه المصادر ، يبدو انهم قد وزعوا توظيفات رؤوس الأمـوال ، للحصول على نتائج باقصى ما يمكن من السرعة . لقد فضلوا ، بادىء ذي بـدء على الأقل ، الانتاج السريع على الانتاج البطيء فكان اختيار توظيفات رأس المال خاضعاً لاعتبارات سياسية ، وللمثال الذي كانت تقدمه اكثر الاقتصادات نمواً فكان المصممون يحددون أسعار الجملة مبدئياً ولكن اسعار الجملة والمفرق ارتفعت من غير ان يكون هناك اية نسبة بين ارتفاعها وبين قرارات المصممين . اما اسعار المفرق فقد حددتها حاجات التنمية . ان كل اقتصاد يفرض في الواقع تحديد الاستهلاك لمصلحة توزيع رأس المال او على حد قول الماركسيين يفرض تراكم الفائض لزيادة الانتاج . كانت الضريبة غير المباشرة هي التي تؤدي في الاقتصاد السوفياتي عملية استخلاص جزء من الموارد الاستهلاكية . فقد كانت نتائج الضريبة الغير مباشرة ، على مجموع الأعمال التجارية ، جعل اسعار المنتجات المعدة للاستهلاك الجاري ، تفوق بكثير اجور المنتجين . فكانت الدولة تشتري المنتجات الغذائية باسعار رخيصة من المزارعين ثم تبيعها باسعار غالية نسبياً الى المستهلكين في المدن . ان الفرق الحاصل من الضريبة ، غير المباشرة من مجموع الاعمال التجـارية ، كانت تقتطعه الدولة للاستثمار . فالموضوع هنا اذاً هو ما نسميه في الغرب بالضريبة غـير المباشرة ، وهو خلق ادخار اكراهي . فالادّخار الاكراهي ، بفضل النظام الضريبي ، قد أمدّ الاقتصاد السوفياتي بنحو ٥٥ الى ٦٠٪ من مصادر التوظيف المالي الضروري . ان الضريبة على مجموع الاعمال التجارية تتغير تبعاً للمنتجات . وقد كان من الضروري في النظام السوفياتي خلال المرحلة الأولى ان ترتفع الضريبة بقدر ما تزيد كمية المنتجات المعدة للاستهلاك . ولم يكن في استطاعتهم اقتطاع قدر كاف من الثروة ، لو ان الضريبة قد فرضت فقط على المنتجات الكمالية او النصف كمالية . ذلك أن النظام الضريبي على مجموع الاعمال التجارية ، بتأثيرها على السلع المعدة للاستهلاك ، قد أعطى الدولة امكانية تنويع أسعار البضائع دون الرجوع الى سعر كلفة هذه البضائع . فيكفي في الواقع زيادة الضريبة غير المباشرة

على مجموع الاعمال التجارية ضعفين أو ثلاثة لجعل ثمن المنتوج الذي كانت كلفته رخيصة ، باهظاً بالنسبة الى المستهلك وهذا ما يتيح للمصممين رفض او اشباع رغبات هذا الصنف من المستهلكين او ذاك .

وقد لعب هذا الربح دوراً مزدوجاً في التحويل ايضاً ، وذلك بواسطة الارباح الداخلة في حساب المشاريع التي ضبطها المصممون مسبقاً ، والارباح التي أمكن تحصيلها بواسطة المشاريع علاوة على التخطيط .

يوجد في الاتحاد السوفياتي أساس للربح يبقى داخل المشروعات الفردية ، ونسبة كبيرة من هذا الاساس اي من رأس مال تختص بمدير المشروع . فقد رأى المصممون بان من النافع لتأمين قدر كبير من الانتاج جعل شيء للمدراء مقابل عملهم وهو ما نسميه في الغرب بالفائدة ولكن مع فرق اساسي : هو ان ربح المشروعات في النظام الرأسمالي يراد به تحريض المكلف على انتاج ما هو ذو قيمة، في حين ان الزيادة من الفائدة في النظام السوفياتي يراد بها فقط تحريض المكلف على تحسين عمله ما امكن من غير ان يكون له اي تأثير على توزيع الثروة بين القطاعات . فالربح في النظام السوفياتي هو التحريض على انتاج اكبر قدر في المشاريع وليس تحريضاً على زيادة انتاج السلع المعروفة بجودتها .

واخيراً فقد كان الاقتصاد السوفياتي منفصلاً عن السوق العالمي حتى بعد الحرب الكبرى ولا يزال كذلك حتى اليوم ولكن ظهر منذ عام ١٩٤٥ ، سوق عالمية ثانية منافسة للسوق الرأسمالية العالمية ، التبادل الدولي فيها مصمم الى حد كبير .

ولقد كان هذا النظام الاقتصادي الذي يتضمن مشابهات لنظام الاقتصاد الغربي وفروقاً عنه ، مرتبطاً بنظام سياسي خاص . ولا شيء يسمح لنا ان نثبت ، من الناحية النظرية ، بانه من الضروري ان يكون هذا النظام السياسي مرتبطاً بالنظام الاقتصادي ولكنه في الواقع كان مرتبطاً به . هذا النظام يتضمن كما تعرفون، حزباً واحداً وتأميم النقابات العمالية والتسييس الشامل لمختلف نواحي الحياة الوطنية . فالدولة تدعي احتكار الصحافة والدعاية وجميع وسائل النشر .

فخط الحزب السياسي الزامي بالنسبة الى جميع المواطنين . فالمذهب السياسي والاقتصادي مذهب رسمي وهويتضمن عقيدة صلبة في مبادئهابقدر ماهي متغيرة في تطبيقها . ومن المحتم على الانسان عند المقارنة بين هذين النوعين من النظم الاقتصادية : نوع الاقتصاد الغربي والاقتصاد السوفيـــاتي ، ألا يسأل نفسه أي النظامين انجع اقتصادياً فحسب ، بل ان يسأل نفسه الى اي حد تتضمن الخطوط السياسية ، وبالضرورة ، النُظُمَ التي حدّدتْ خصائصها ، والتي نسميها عادة نظم اشتراكية . فالتأويل يتضمن ثلاث امكانات على الأقل . فيمكن ان نشرح المجتمع السوفياتي انطلاقاً مـــن الاقتصاد المصمم او انطلاقاً من الحزب الثوري الذي يتولى احتكار السلطة والنظرية الشيوعية ، او انطلاقاً من مفهوم مرحلة التنمية الاقتصادية .

ان نظرية نموذج المجتمع الاقتصادي ونظرية التنمية الاقتصادية هما نظريتان كلاسيكيتان في مجموع ما يكتب وينشر في هذا العصر عن الاقتصاد. اما محاولة المزج بينهما فانها لم توجد الا منذ وقت قليل .

ولنبدأ ببعض ملاحظات قاموسية . يستخدم ثلاث كلمـــات مختلفة وأنا نفسي قد استخدمت حتى الآن هذه الكلمات الثلاث : الاولى التنمية ، والثانية النمو ، والثالثة التقدم. فليس المقصود هنا مناقشة المعنى الحقيقي لهذه الكلمات ، وكل واحد حرّ في اختيار لغته ، فالمهم هو الاتفاق على المعنى المراد اعطاؤه للكلمات .

فبعض المؤلفين يميزون بين النمو والامتداد . فالمفهوم الاول يشير الى تغير الاقتصاد والمجتمع، والثاني لا يتضمن الا زيادة الانتاج سواء أكان هذا الانتاج بمجمله أم بالنسبة الى كل فرد من مجموعة السكان . في الواقع انني لن اتوقف عند هذا التمييز ثانية في الدروس المقبلة. والتنمية على النحو الذي ادرسه في المجتمعات من نوع المجتمعات الصناعية يفرض التنمية أو يستتبعه .

مؤلفون آخرون مثل كولن كلارك يسمون تقدماً ما اسميه انا امتداداً او تنمية. فالكتاب الكلاسيكي لـ « كولن كلارك » : « شروط التقدم الاقتصادي »

يمكن ان يكون عنوانه : « شروط النمو الاقتصادي » . فمنذ ان تزيد القيمة المنتجة يكون هناك تقدم من بعض النواحي . واما شخصياً لا استخدم مفهوم التقدم اذ يبدو لي انه من الافضل الاحتفاظ به للدلالة على شكل معين من التنمية والامتداد .

فمشكلة التنمية اصبحت اليوم احدى المشاكل الاساسية وقد تكون المشكلة الاساسية لعلم الاقتصاد الحديث . ومن المفيد ان نتأمل في أسباب هذا الهاجس . ففي كل عصر كان الهدف الاساسي للعلوم الاقتصادية في كل عصر بعض نواحي الحقيقة . ففي العصر الماركانتيلي وهو المذهب الذي ساد منذ القرن الخامس عشر حتى الثامن عشر والذي يعتبر ثروة الدولة مرتكزة على المعادن الثمينة . فقد كان اهتمامهم بالحصول على أكبر كمية من المعادن الثمينة كبيراً اذ كانت تعتبر المصدر الاساسي للثراء والقوة . وفي حقبة اخرى ، يهتمون خاصة بحرية التجارة والتبادل . ويبحثون عن القوانين الطبيعية الكافية الوافية لمضاعفة الثراء . وفي العصر التالي كان الاهتمام مركزاً على مفهوم التوازن وعلى حركة الاسعار ، فحركة الاسعار يمكنها ايجاد التوازن تلقائياً . اما في هذا العصر فكل فرد يتكلم عن النمو ، لأسباب هي في أساسها ، تاريخية بحتة . لقد ادركنا في ذات الوقت ان المجتمعات الغربية غنية بالنسبة الى المجتمعات المسماة مجتمعات متخلفة أي بالنسبة لافريقيا وآسيا وان هناك منهجتان يمكن تطبيقهما لتعزيز النمو ، هما المقابلة بين النظام السوفياتي والنظام الغربي وتشابه بعض الظاهرات في هذين النظامين من جهة . ومن جهة أخرى تفاوت الموارد الجاهزة في المجتمعات الغربيـــة والمجتمعات المتخلفة التي وجهت اهتمام علماء الاقتصاد نحو التنمية التي لم يجهلوها قط ولكنهم لم يعطوها المكانة الاولى من اهتمامهم . ان انتقال محور الاهتمام استتبع تقدم المعرفة . في الواقع : ان الاقتصاد السياسي يتضمن تناقضات ، تغلب عليها علم التنمية الحديث .

ثمة تناقض اول يتعلق بالنسب بين اقتصاد الجزئيات واقتصاد المجموعات . فبعض القضايا الصحيحة بالنسبة الى اقتصاد الجزئيات ليس مـن الضروري ان

تكون صحيحة بالنسبة الى اقتصاد المجموعات. واني اتخذ ابسط مثل لذلك هو ، مثل التوفير الفردي .

فاذا امتنع فرد من الاستهلاك زاد توفيره ، واذا زاد توفيره زادت رؤوس الاموال الجاهزة ، فينتج عن ذلك زيادة في الاستثمارات ، فما يصح بالنسبة الى انسان على المستوى الفردي ليس من الضرورة ان يصح على مستوى المجموع . وكينز قد شرح ذلك في الاقتصاد الحديث وهو ان زيادة التوفير قد تؤدي الى تخفيض الطلب وبالنتيجة الى تخفيض الانتاج ،فيؤثر في النهاية تأثيراً عكسياً على حجم الاستثمارات . فعلم الاقتصاد يرمي الى ادراك العلاقة بين ما يجري في الاسواق الفردية وما يجري في المجموع. ان جهدالاقتصاد الحديث لادراك اقتصاد المجموعات الذي كان « كسني » في معرض الاقتصاد » وماركس وكينز ، من اعظم الذين شرحوا اصوله ان ذلك الجهد قد استؤنف في المفهوم الحالي للتنمية .

والتناقض الثاني يتوقف على مفهوم التوازن وعدم التوازن من زمن بعيد ، وعلم الاقتصاد يستخدم مفهوم التوازن الذي اوحت به احدى الخصائص الأولية للواقع الاقتصادي ، وهي العلاقة بين مختلف الظاهرات المتحولة في نظام ما . ان سعر منتوج ما ، هو نظرياً ، نتيجة لمجمل الاسعار . فان سعرنوع من البضائع ينتج من مجموع اذواق الافراد، ومن مجمل اوضاع الانتاج. فمعنى الاقتصاد المتطور في نفس الوقت هو كونه دائماً في تقلب دائم. فالقطاعات المختلفة والمشروعات المختلفة تنمو بتفاوت والاسعار ليست مستقرة ابداً وهو ما ينتج عنه التمييز بين ما هو توازني وما هو حركي كما ينتج عنه الجهد لشرح الدورات الاقتصادية طويلة كانت ام قصيرة انطلاقاً من المخطط التوازني لتتبع الحركات الطويلة الأجل الى ما بعد هذه الدورات .

واخيراً يتساءل عالم الاقتصاد دائماً ما هو النظام الافضل ؟ على انه اذا بحث عالم الاقتصاد الظاهرات على مستوى اقتصاد الجزئيات يميل في اتجاه حركة الاسعار . اما اذا أخذ بعين الاعتبار العلاقات بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي فانه يميل الى حرية التبادل التي تتضمن اعادة التوازن اوتوماتيكياً وحداً

أعلى في الانتـــاج . ان شكلاً واحداً من اشكال الاقتصاد يسير ضد التفضيل الليبرالي للاقتصاد الحر هو الدورات الاقتصادية.

ان نظرية التنمية توجب اعادة التفكير في مجمل هذه القضايا . فهي نظرية عامة لانها ترمي الى ادراك حركة التبادل من كافة نواحيها في داخل الوحدات وانتشار الانتاج عبر الزمن . انها تصور ديناميكي اي حركي لا ينطبق في التوازن وانما يريد متابعة عدم الاستقرار المتعاقب . واخيراً فهو يتعلق بالظـــاهرات الطويلة الامد . فالدورات القصيرة بالنسبة الى علماء اصول التنمية هي ظاهرات ثانوية ليس لها طاقة كبيرة وحتى الدورات الطويلة التي درسها (سيمياند) تبدو ثانوية وكذلك مسألة النظام الافضل فقد تجددت بفضل نظرية التنمية. فكثير من علماء الاقتصاد يفضلون نظاماً مصمماً لمجرد انه يضمن السير السريع للتنمية .

فنظرية التجارة الخارجية يمكن ايضـــاً ان تتجدد لأن بعض السياسات التجارية ملائمة مبدئياً للتقسيم العالمي للعمل وهذه السياسات مضادة لمتطلبات التنمية .

ويتخيل البعض مختصراً للسياسة الاقتصادية تنطلق من فكرة التنميـة كما لو كانت الفكرة الاساسية التي تتعلق بها الفصول التقليدية من النظرية الاقتصادية . وما اريده هنا هو اولاً : احالة طلبة علم الاقتصاد على الكتب الكلاسيكيـة التي تعالج هذا الموضوع ومن ثم استخراج العناصر الضرورية لغرضنا .

والكتاب الذي يعنى بهذا الموضوع هو كتاب « كولن كلارك » وعنوانه : شروط التقدم الاقتصادي . من المجدي لنا قراءة كتب السيد فوراستيـــه الذي تابع معالجة الافكار الرئيسيـــة « لكولن كلارك » فعدّل منها ونقحها وحسّن فيها وهذه الكتب هي : عصر الآلة والرفاهية ، امل القرن العشرين الكبير[1] ، وكتاب الاقتصاد في ١٩٦٠ .

واريدان اوصي بكتاب لعالم اقتصادي انكليزي هو الاستاذ «آرثر لويس» ظهر منذ بضعة اشهر وهو : نظرية التنمية الاقتصاديـــة . فهذا الاخير يعنى بالقضايا الاجتماعية اكثر من كتاب « كولن كلارك » وقد وضع كتاب « آرثر

(١) ـ هذا الكتاب قيد الطبع في منشورات عويدات مع مقدمة خاصة من المؤلف

لويس »[1] بعد كتاب « كولن كلارك » بخمس عشرة سنة فأستعاد من الاعمال التي تحققت بين ١٩٤٠ – تاريخ نشر الكتاب الاول و ١٩٥٥ تاريخ نشر الكتاب الثاني.

ومن ناحية ثانية فقد كان غرض كولن كلارك الاساسي تحديد الخصائص الاساسية ، بصورة احصائية ، للتنمية الاقتصادية في حين ان المسألة التي يعنى بها السيد « لويس » هي استمزاج الشروط التي تتم بها التنمية الاقتصادية خصوصاً بالاعتماد على الاقتصادات المتخلفة .

فنظرية التنمية كما تظهر في كتاب « كولن كلارك » متصلة بالحركة الطويلة الاجل بصرف النظر عن الدورات الاقتصادية القصيرة والدورات الاقتصادية الطويلة . ان هذه النظرية تثبت نتائج التاريخ الاقتصادي كامور اساسية دون ان تعنى بتحليل الطرق التي تحققت هذه النتائج بواسطتها . وانني اشدّد على هذه النقطة لأنها اساسية . فكولن كلارك يثبت ان قيمة الانتاج في مختلف القطاعات تتغير بشكل ما عبر الزمن من غير ن يحلل اساليب تطورها واسبابها وهو يشابه ماركس بعض الشيء ، بافتراضه حركة عاتيـــة هي التي أدت الى الرأسمالية. فكولن كلارك يركز اهتمامه على الاحصائيات فيلاحظ النمو الاقتصادي من غير ان يتساءل ابداً عن الشروط الضرورية لهذا النمو .

واخيراً فنظرية التنمية هي نظرية شاملة . فهي تدرس النواحي الاقتصادية لأنها تحدد القيم المنتجة ، قيمة الانتاج من كافة نواحيها ، قيمة انتاج كل فرد من مجموعة السكان والقيمة وفقاً لقطاعات الاقتصاد ولكنها تدرس في نفس الوقت اعادة توزيع اليد العاملة بين مختلف القطاعات والتكيفات لمستوى الحياة ولنوع الحياة، فهي بحق نظرية المجتمع بكافة نواحيه في عرف علم الاجتماع الماركسي.

واريد ان الخص ، الافكار الرئيسية لكولن كلارك وجان فوراستيه لمن لا يعرفونها منكم . ونقطة الانطلاق هي فكرة بسيطة وقد عرفناها دائماً من غير ان نستخلص جميع نتائجها . فالظاهرة الاساسية للاقتصاد الحديث هي زيادة

---

(١) آرثر لويس : نظرية التنمية الاقتصادية ، لندن ١٩٥٥

القيمة التي ينتجها كل فرد أو كل عامل من مجموعة السكان . ففي وقت معين وفي ساعة من العمل مثلاً ، ينتج العامل قيمة تزداد تدريجياً ، فعلم اصول النمو يعتبر التقدم التقني ظاهرة اساسية ، ونترك مفهوم التقدم الاقتصادي جانباً كما اتفقنا ؛ فساعة عمل العامل في ١٩٥٠ تنتج قدراً اكبر من ساعة عمل العامل في ١٨٥٠ وهذا هو الامر المهم . والعرض الثاني عادي كذلك ، ولكنه منسي في كثير من الاحيان . فالتقدم التقني لا يرتكز على انتاج كمية اكبر من نفس البضاعة دائماً . فهو لا يمكن ان يتحقق الا اذا تكيف توزيع الانتاج واليد العاملة والقيم المنتجة وفقاً للقطاعات . وهنا ندخل فكرة اخرى كلاسيكية لعلماء التنمية الاقتصادية يصنفون قطاعات ثلاثة . فكولن كلارك يضع الزراعة في المرتبة الاولى والصناعة والمناجم وصناعة التحويل في المرتبة الثانية ويضع الباقي في المرتبة الثالثة . وهذا هو أبسط انواع التصنيف . واذا اعتبرنا امكان تقسيم الاقتصاد الى هذه القطاعات الثلاثة بدا لعلماء التنمية ان وتيرة التقدم الاقتصادي تتفاوت بتفاوت القطاعات وان التنمية تقوم بتكيف الاهمية النسبية لكل قطاع من هذه القطاعات بالنظر الى اعادة توزيع الدخل الوطني من جهة اخرى وبالنظر الى القيمة التي ينتجها كل فرد من مجموعة السكان من جهة ثالثة . وبعبارة اوضح فان التقدم التقني يوجب تناقص عدد الذين يعنون بالزراعة من مجموعة السكان . فالقسم الذي انقطع عن العمل بالزراعة يتحول الى الصناعة ثم الى قطاع الخدمات هذا اذا لم يتجه هذا التحول نحو القطاعين في وقت واحد . لأن قضية معرفة كيف تطور القسم المستخدم من اليد العاملة في قطاع الصناعة لم يبت بها بعد .

هذا التحول ،فرضه تفاوت التقدم التقني حسب القطاعات واشباع الحاجات. يقول علماء الاقتصاد ان حاجات الناس غير محدودة وهم في هذا القول مصيبون ، فيكفي اعتبار اوقات الفراغ من الحاجات لنستنتج من هذا بان هذه الحاجات غير محدودة لأنه مهما كانت الطاقة الانتاجية للعمل تبقى هناك دائماً الرغبة في تقصير مدة العمل ولكن يدخل مبدأ مكمل كان ينبغي ان يتجلى لكولن

كلارك بوضوح وهو ان عدداً كبيراً من الحاجات يمكن اشباعها . ان المبالغ المخصصة لشراء المواد الغذائية لا يمكن ان تزداد عندما يصل الدخل الى كمية معينة . وهكذا الحال في المجتمع بكامله . ويدخل اشباع الحاجات الزراعية واليد العاملة التي تنتج زيادة عن هذه الحاجات لا بد ان تتحول الى قطاع الصناعة وقطاع التجارة والخدمات . فقد صار التقدم التقني في الزراعة يسمح لقسم من اليد العاملة يتضاءل بالتدريج ، ان ينتج الغذاء اللازم لمجموع السكان على اعتبار أن رغبة الفرد او المجموع في الغذاء محدودة . فالجور الاساسي في مجتمعاتنا كلها هو اناشباع الحاجات الاولية اي الزراعية بالنسبة الى تصنيف كولن كلارك ينحصر في قسم من مجموع السكان في حين ان القسم الآخر لا يتسنى له اشباع حاجاته الاساسية . ولكن اذا اتخذنا الاشياء بمجملها ، من ناحية اقتصاد المجموعات فان التقدم التقني المرتبط بامكان اشباع بعض الحاجات يؤدي الى التناقص المستمر للقسم المستخدم في الزراعة من اليد العاملة في المجتمع المتطور الحديث . وطبيعي ان علينا من اجل ان نكون دقيقين كل الدقة ان نضيف قائلين : شرط ان لا تتجاوز زيادة عدد السكان سرعة التقدم التقني . فعدد السكان في المجتمعات الغربية وفي المجتمعات السوفياتية لم يتجاوز في تزايده سيرة معينة . لقد تناقصت الولادة في الغرب الى حد يكفي لان يكون قسم من مجمل السكان قادراً على اشباع جاجاته الاولية .

والحاجات الثانوية اي الحاجات الى المنتجات المصنعة هي ايضاً يمكن اشباعها. فمنذ زمن الحرب اخذ طلب المنسوجات في فرنسا يقل تزايده عن تزايد المداخيل .فبقدر ما ينمو الاقتصاد الفرنسي ينقص القسم المخصص من المداخيل الفردية للمنتجات البسيطة الصناعية اي منتجات النسيج في حين ان القسم المخصص من هذه المداخيل للقطاع الصناعي المركب وللمنتجات المعدة لاستهلاك طويل الأجل كالثلاجات والسيارات ، اخذ في التزايد .وبقدر ما يتزايد دخل المجتمع او بقدر ما يتزايد الانتاج الاجمالي ينتقل الطلب من قطاع الى آخر فاذا ما أشبعت الحاجات الأولية فان قسماً متزايداً من المداخيل يتجه الى حاجات جديدة.

ان التقدم التقني يتفاوت في سرعته وفقاً للقطاعات فهو اكثر سرعة في القطاع الثانوي واقل سرعة من القطاع الاولي كما هو أبطأ أيضاً في قطاع الخدمات حيث قد لا يكون ثمة تقدم البتة . ان عدم وجود التقدم التقني في قطاع الخدمات يمكن شرحه في مثلين، اولهما المثل الممتاز للسيد فوراستيه وثانيهما هو المثل الذي افضله . وهو ان دخل الحلاق لم يزد من١٨٥٠ حتى سنة ١٩٥٠. فالحلاق ما زال يقص النسبة ذاتها من الشعر في ساعة من الوقت . ولا يوجد ايضاً تقدم تقني ملحوظ في انتاج ساعة من العمل العقلي . وسواء اكان الحلاق ام الاديب او الاستاذ ، فالظاهرة هي ذاتها. فما يسمح به التقدم التقني في القطاع الزراعي كما في القطاع الصناعي هو تزايد رأس المال الجاهز الذي يستخدمه كل فرد من مجموعة العمال ، وتطبيق العلم على التقنية والانتاج ، اذن فلا يمكن دائماً في قطاع الخدمات زيادة رأس المال الذي يستخدمه كل عامل من العمال او تطبيق المعارف العلمية بنجاح على الانتاج .

وعليه فاننا اذا تابعنا علماء التنمية وسلمنا بوجهات نظرهم العامة نقول بان المجتمعات الحالية في مرحلة انتقال وهي متميزة بعدم التوازن المستمر التجدد. في الواقع ان النمو يفرض تغيراً مستمراً في توزيع الانتاج وفي علاقات الاسعار وفي توزيع المداخيل وفي توزيع اليد العاملة . ولكن تلوح لنا في افق التاريخ مرحلة توازن جديدة – سوف نرى فيما بعد اذا كان بالامكان تحقيقها .. ما عسى ان تكون هذه المرحلة ؟ اننا اذا استخلصنا نتائج التفاوت في سير التقدم التقني وفقاً للقطاعات المختلفة نرى ان هذه المرحلة يكون تحققها في مجتمع يصل فيه القسم المستخدم من اليد العاملة في الزراعة الى الحد الادنى. فان القسم المستخدم في الزراعة من السكان في بريطانيا العظمى هو حوالي ٦٠٪ ولكن انكلترا تستورد نصف موادها الغذائية من الخارج. اما في اميركا فحوالي ٧٪ من اليد العاملة تشتغل في الزراعة . ولكن اذا وسعنا التقدم التقني بالتصور معتبرين ان القسم من اليد العاملة في قطاع التجارة والخدمات يجب ان يزيد بطريقة منتظمة فسوف يأتي يوم تتضاءل فيه نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي والصناعي الى الحد

الادنى . عند ذلك نكون قد وصلنا الى ما يسمية فوراستيه حالة الاستقرار . حتى اذا لم يبق اكثر من نسبة ١٠ الى١٥٪ من السكان يعملون في قطاع الزراعة والصناعة ، وكون كل ما تبقى من السكان يعملون في قطاع الزراعة والخدمات نكون بشكل ما قد وصلنا الى غاية التقدم التقني . فالى ان يأتي الوقت الذي يهبط فيه علينا الغذاء من السماء ، وتنبع فيه السيارات من الارض جاهزة ، سوف نبقى دائماً قلة من السكان ضرورية لانتاج الموادالغذائية منجهة،والمنتجات الصناعية من جهة اخرى اشباعاً لحاجات الافراد .

تلاحظون انه ليس ثمة من خلف في مجرد تخيّل الامر على هـــذا النحو . فليس مهماً ان نتساءل الآن فيما اذا كانت هذه الحالة من الاستقرار سوف تتحقق ام لا . فكل ما تتضمنه هذه النظرية هو ان الحاجات يمكن اشباعها بالتوالي من الحاجات الغذائية الى الحاجات الثانوية كلوازم الملبس الى الحاجات الصناعية كالحاجة الى السيارات يمكن اشباعها . ففي الولايات المتحدة حوالي ٦٠ او ٧٠٪ من السكان الذين الذين حاذت حاجاتهم الغذائية فعلاً درجةالشبع والمسألة ذاتها، وإن على درجة اضأل ، فيما يتعلق بالحاجات إلى المنتجات الصناعية كأجهزة الراديو والتلفزيون والسيارات . فنسبة العمال المستخدمين في قطاع الخدمات ينبغي ان تزيد بشرطين ! احدهما ان لا تستوجب زيادة السكان زيادة في النسبة المستخدمة داخل القطاع الزراعي منالبد العاملة،والثاني ان لا تعدلالاكتشافات العلمية المباديء التي ترتكز عليها نظرية النمو .

هكذا فان المجتمعات الحديثة ليست فقط حتى ولا بطريقة اولية مجتمعات عمالية وانما هي مجتمعات مستخدمين او مجتمعات بشر يؤدون الخدمات على الاقل بقدر ما هي مجتمعات عمال وحسب التصور الشائع في القرن التاسع عشر فان المجتمع يجب ان يغدو مصنعاً صخماً . اما اليوم فالاحرى بنا ان نتصوره بيروقراطية واسعة . ويكون هذا التصور الثاني المبسط خطأ أيضاً كالتصور الاول. فلا ننسى ان شرط التنمية هوالتقدم التقنيفي القطاعين الزراعيوالصناعي. فالتحول من القطاع الزراعي ، الى القطاع الصناعي ثم الى قطاع الخدمات يتم

لان دخل كل فرد من المشتغلين في القطاع الصناعي اكثر ارتفاعاً منه في القطاع الزراعي ، فان معـــدل الربح الوسط في القطاع الصناعي اكثر منه في القطاع الزراعي ، ومعدل الربح الوسط في قطاع الخدمات اكثر من معدل الربح الوسط في قطاع الصناعة . ولكن لا يكفي نقل العمال مـــن قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة او من قطاع الصناعة الى قطاع الخدمات ليزداد ثراء المجتمع، فقد يسبق تحولُ اليد العاملة من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة او الى قطاع الخدمات التقدمَ التقني . وقد يكون لنا عن هذه الحالة مثل في فرنسا فان اعادة توزيع اليد العاملة لا يطابق امكانات التقدم التقني .

كلمة اخيرة نقارن فيها بين التشاؤم والتفاؤل من القرن الماضي إلى اليوم . فالتفاؤل الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر كان في جوهره ليبراليا ، فكان الناس يعتقدون بان الثراء سوف يزداد بفضل العلم والمبادرة الحرة والمنافسة . أما التشاؤم فكان اشتراكياً. اما تفاؤل الماركسية المفجع فانه يرتكز على التصور أن الامور في النظام الرأسمالي سوف تسير في البدء من سيء الى اسوأ ، حتى تصل في وقت من الاوقات الى درجة من السوء يحصل معها الانفجار المنتظر الذي بعده تتحسن الاوضاع بفضل التقدم التقني . اما تفاؤل العصر الحاضر ، تفاؤل السيد فوراستيه مثلا فليس ليبرالياً ولا اشتراكياً ، وانما هو في جوهره تفاؤل بالتقدم التقني . فان مفتاح تاريخ الاقتصاد الحديث هو التقدم التقني وهو مفتاح يصلح للنظام الرأسمالي كما يصلح للنظام السوفياتي إذ هما كيفيتان مختلفتان لنوع واحد من التحول . واما التشاؤم فيمكن ان يكون ماركسياً كما يمكن ان يكون ضد الماركسية . فالتشاؤم الماركسي او التفاؤل المفجع هو نفس تفاؤل القرن التاسع عشر . أما التشاؤم المضاد للماركسية فهو كالتفاؤل الماركسي يرتكز على الاثبات في نفس الوقت ان نظام الاقتصاد الحر سوف ينهار ، وان النظام المصمم لن يصبح فحسب نظاماً استبدادياً من الناحية السياسية ولكنه قد يحول بعد مدة طويلة امقصيرة دون التقدم التقني . هناك اذاً تفاؤل ماركسي الى اجل ما وتشاؤم مضاد للماركسية الى اجل .

اما انا شخصياً فانتسب الى المدرسة الترجيحية فانا لا اعتقد بضرورة التقدم الاقتصادي اللامتناهي ولا بضرورة الفواجع الخصبة ، الفواجع التي تظل كذلك . فانا متفائل ولكن مع الاحتفاظ بحق التصحيح كما اعتقد ان التقدم التقني يمكن ان يستمر في نظام ما كما يمكن ان يستمر في نظام آخر ولكني اعتقد بان هذا التقدم يخضع لشرطين على الاقل: احدهما العلاقة بين زيادة السكان ونمو الايرادات والثاني العلاقة بين وسائل الانتاج وسائل الدمار. فلا يمكن تنمية وسائل الانتاج من غير ان تنمي في نفس الوقت القدرة في الناس على افناء بعضهم. ومن الصعب ان نتنبأ عن الطريقة التي سوف يستخدم بها الناس ما يكدسونه من وسائل .

الدرس التاسع

تحليل النمو

سوف اكرس ايضاً هذا الدرس لنظرية النمو وافكر بان اتناول في الدرس المقبل المقابلة بين نمو الاقتصاد السوفياتي والاقتصاد الغربي وخاصة الاقتصاد الاميركي .

ان نظرية النمو تذكرنا بان الاقتصادات الحديثة هي بنوع خاص اقتصادات متطورة وان التطور يحدده التقدم التقني او نمو انتاج العمل وهذا مـــا يستلزم طريقة عقلية و ـ ان صح التعبير ـ علمية فيما يتعلق بالانتاج . فالتحولات قـد حددتها العوامل التي يبدو انها دخلت في كل الاقتصادات وهي الاشباع المتتالي لمختلف الحاجات وانتقال الطلب من قطاع الى آخر وفقاً لزيادة المداخيل وسرعة التقدم التقني تبعاً للقطاعات .

ويبدو لي انه من النافع اعطاء بعض الارقام المميزة للذين لا يعرفون بينكم هذا النوع من العلوم الاحصائية .

في الولايات المتحدة زادت الطاقة الانتاجية لساعة من العمل من ٢٧ في سنة ١٨٦٩ الى ١٥٠ في سنة ١٩٤٤ (١٩١٣ — ١٠٠) . وفي نفس الوقت نقصت ساعات العمل في الاسبوع من ٦٠ في سنة ١٨٦٩ الى ٣٦٫٣ في سنة ١٩٣٩ . ان الجزء الذي حصله الافراد العاملون في الاقتصاد من التقدم التقني يكمن في تقصير مدة العمل لا في زيادة الثروات .

لقد زاد الدخل القومي الحقيقي من ٦ مليارات دولار بين ١٩٢٥ – ١٩٣٤ الى ١٥٠ في سنة ١٩٥٠ – ١٩٥٤ اي انه ضرب بـ ٢٥. وخلال هذه المدة ارتفع عدد السكان العاملين من ٧و٧ الى ٥٥ مليون . فالدخل الحقيقي بالنسبة لكل فرد من السكان العاملين ارتفع من ٧٨٧ دولار الى ٢٧٠٠ .

لنأخذ الآن بعض الارقام بالنسبة الى بلد كان فيها النمو الاقتصادي أبطأ كفرنسا مثلاً . ما بين عام ١٨٥٠ – ١٨٥٩ كان الدخل الحقيقي السنوي بالنسبة الى كل فرد من السكان العاملين ٤٢٦ وحدة عالمية (الوحدة العالمية هي الدولار حسب قوته الشرائية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٣٤). وقد ارتفع هذا الرقم ٥٩٧ في ١٩٠٠ – ١٩٠٩ والى ٨٤٤ في ١٩٢٨ : ولكن هذا الرقم اي ٨٤٤ قد هبط الى ٦٩٧ سنة ١٩٣٤ وبقي كذلك ليرتفع الى ٧١٥ سنة ١٩٣٨ . على ان اهمية هذه الارقام هي في تذكيرنا ان التقدم ليس ثابتاً ولا منتظماً ولا حتماً .

ان هذه الارقام التي يصعب جداً توضيح حد الخطأ فيها بدقة هي معدة فقط لاعطائكم فكرة تقريبية عن مقادير الانتاج وتذكيركم بان النمو الاقتصادي ليس منّة من الآلهة ، ولا هبة من الطبيعة مؤمنة لجميع الشعوب في جميع الظروف .

لنأخذ رقماً او إثنين بالنسبة الى فرنسا عن الاهمية النسبية للقطاعات الثلاثة .

كانت حصة الزراعة من مجموع الدخل الفرنسي ٥٨ ٪ في ١٨٦٠ – ١٨٧٠ . وقد هبط هذا الرقم الى ٢١ ٪ سنة ١٩٣٠ في بلد كان التصنيع فيه بطيئاً . خلال ذلك ، ارتفعت حصة القطاع الصناعي من ٢١ ٪ الى ٤١ ٪ وارتفعت حصة قطاع الخدمات من ١١ ٪ الى ٣٠ ٪ . واذكر بضع ارقام اخرى تبين زيادة الثراء .

لقد كان لدى فرنسا من السيارات سنة ١٩٣٨ اكثر مما كان لديها من الدراجات سنة ١٩٠٠ . وقد ارتفع استهلاك السكر من ٣٠٠و٢ كلغ سنة ١٨٣٠ الى ٢٣

كلغ سنة ١٩٣٨ . وزاد استهلاك التبغ أربعة أضعاف . ولست ادري اذا كان يجدر بي ان أسر بهذا الأمر أم آسف له ، فقد زاد استهلاك البيرة ثلاثة أضعاف . ولم اتوقف قصداً عند استهلاك الخمر الذي سجل كذلك زيادة ملحوظة . كما استهلك الفرنسيون سنة ١٩٣٨ سبعة اضعاف ما استهلكوه من القطن سنة ١٨٣٠ وثلاثة اضعاف مـــا استهلكوه من الصوف . وكان عدد الطلاب في المدارس الثانوية قد زاد خمسة اضعاف كما زاد عدد الطلاب في المدارس العالية ثلاثة اضعاف. ولقد تبين بعد الحساب ان استهلاك الأمة الفرنسية في فترة الفاقة اثناء الحرب لم يهبط الى مستوى استهلاك ١٨٥٠ ، لكنه تقهقر عشرات السنين الى الوراء ، فبدأ كظاهرة فقر مدقع .

والأرقام الاخيرة المتعلقة بنمو الاقتصاد الفرنسي في الحقبة الاخيرة ما بين ١٩٤٩ و ١٩٥٤ ، الغرض منها شرح مظهر آخر من مظاهر النمو الاقتصادي هو تفاوت وتيرة النمو وفقاً للقطاعات .

فما بين ١٩٤٩ و١٩٥٤ ارتفع استهلاك المواد الغذائية التي هي من مصدر حيواني من ١٠٠ الى ١٣٤ اي بزيادة تربو على الثلث مقابل ذلك فقد ارتفع استهلاك سائر المواد الغذائية من ١٠٠ الى ١١٩ . وفي نفس الوقت ارتفعت المنتجات الصناعية والكهربائية والميكانيكية من ١٠٠ الى ١٣٧ والمنتجات الصناعية من ١٠٠ الى ١٦٦ اي بزيادة الثلثين في ست سنوات. وفي نفس الوقت كذلك لم يزد استهلاك النسيج الا من ١٠٠ الى ١٢٧ اي حوالي الربع . هذه الارقـــام في حقبة قصيرة تعطينا فكرة عن تفـــاوت وتيرة التنمية في مدة طويلة لمختلف القطاعات .

لنرجع إلى ما كان يسميه علماء الاقتصاد الرياضيون أدباً ، اي الى اعتبارات عامة في قضايا النمو .

لنعلق أولاً بكلمة وجيزة على ما قلته لكم في الاسبوع الفائت وهو ان نظرية النمو تتيح لنا اعادة التفكير بعدد كبير من قضايا الاقتصاد التقليدية . لنأخذ مثلاً على ذلك العلاقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية والاقتصاد العالمي.

العلاقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية والاقتصاد العالمي . فلم يعد من الممكن ان يبحث اليوم قضية التبادل الحر او الحماية بحثاً نظرياً ، وانما يجب بحث هذه القضية في حالات مختلفة وفقاً لمراحل النمو . فمثلاً يبدو ان فرض دخول المنتجات الصناعية الى الهند بطريقة حرّة في الوقت الذي لا تزال فيه الهند في اول مرحلة من مراحل التنمية لا يمكن الا ان يكون وسيلة تشل حركة التصنيع . اما اذا كان المقصود اقتصادات على درجة متساوية نسبياً في التطور فان التبادل الحر او المنافسة العالمية على نطاق واسع يعززان نمو جميع الاقتصادات المتعلقة بعضها ببعض .

ان نظرية التنمية تسمح لنا ان نشرح لماذا تبقى المفاهيم التي هي محض جزئية والمتعلقة بتكوين الاسعار مفاهيم مصطنعة . فان اسعار مختلف المنتوجات مرتبطة بكافة الاسعار الاخرى وهذا ما كانت تعرفه النظرية المجردة ، ولكن علاوة على ذلك فالعلاقات بين مختلف الاسعار تتطور في اتجاه معين وفقاًللتنمية .

ويمكننا ان نتابع « قضية سيمياند » وهي قضية التنمية الاقتصادية عبر تعاقب الدورات الاقتصادية . لقد كان « سيمياند » احد علماء الاقتصاد الاول في فرنسا على الأقل الذين جعلوا درس التنمية الاقتصادية موضوعاً اساسياً لهم . ولكنه درس تنمية الاقتصاد الفرنسي على النموذج الخاص بالقرن التاسع عشر الذي كانت تتم فيه هذه التنمية في الواقع بشكل مراحل متعاقبة طويلة الاجل من هبوط الاسعار وارتفاعها . وقد استنتج من درسه ان هذا التعاقب ذاته كان ضرورياً . ففي اعتقاده ان ظاهرات كتقوية الآلة او تعجيل سير التقدم التقني لا تحصلان الا تحت ضغط انخفاض الاسعار المقترنة بمقاومة العمال لانخفاض الاجور الاسمية اذ تجبران المتعهدين على التنظيم وفقاً لمناهج علمية ويمكننا مناقشة النتائج التي استخلصها سيمياند وفقاً لنظرية التنمية وان نبحث ثانية الفكرة القائلة بان التعاقب كان ضرورياً .

كلمة وجيزة ايضاً لتذكركم بان هذه النظرية اجتماعية كما هي اقتصادية في نفس الوقت . فهي تشرح لنا توزيع النفقات لمجموعة كاملة من السكان ولطبقة

خاصة من مجموعة السكان وفقاً للمداخيل . فهي اذاً شرح اقتصادي لحياة السكان وحياة كل طبقة من السكان . وهي تساعدنا على فهم التغيرات في كثافة السكان بنقص الولادة ونقص الوفيات وتفاوت وتيرة هاتين الظاهرتين . وهي تشرح لنا ايضاً تغيرات مدة العمل وتبدلات مدة الدروس. وهي تشرح طرق الحياة في كافة نواحيها لمختلف طبقات السكان وهي اساس لنظرية علم الاجتماع للمجتمعات الصناعية الحديثة .

فلنتوقف قليلاً لنذكر تعليق « الايكونومست » حول كتاب للسيد جان « فوراستيه » (واعتمد في ايرادها على الذاكرة) : « عندما تقرأه تشعر بردة فعل وهي ان هذا الكتاب أبسط بكثير من ان يكون صحيحاً . فلو كانت هذه الظاهرات صحيحة لكان من الواجب ان نلاحظ من زمن طويل . أما ردة الفعل الثانية بعد التأمل الطويل فهي ان مع كل ذلك في هذه النظريات نصيب كبير من الحقيقة » .

ومن المهم الآن تعقيد العرض قليلاً لنبين لماذا كان هذا الملخص السابق ناقصاً وكاريكاتورياً تقريباً . ان عناصر التعقيد تتعلق اولاً بالمفاهيم وتتعلق ثانياً بالاحصائيات وتتعلق من ناحية ثالثة باسباب الظاهرات .

فالمفاهيم التي ينبغي ايضاحها هي اولاً مفاهيم القطاعات الثلاث . وقد ميزت القطاع الاول الذي هو قطاع الزراعة والقطاع الثاني وهو قطاع صناعات التحول والقطاع الثالث وهو سائر ما يتبقى . ومن غير ان نتعمد الدقة يلاحظ ان قطاع الخدمات هو مستودع تخلط فيه أشياء كثيرة . فالسؤال الاول هو معرفة ما يتكون في هذا القطاع ويمكن ان نميزه بثلاثة انواع من النشاطات . هناك اولاً الخدمات الموجودة تقليدياً في كل مجتمع : الخدمات الشخصية والخدمات الادارية والتي ما زالت موجودة في المجتمع الصناعي والتي تزداد اهميتها النسبية لان عدم امكان تطبيق التقدم التقني على هذه الانواع من النشاطات بالدرجة التي يطبق فيما على القطاعين الآخرين يزيد نسبة اليد العاملة المستخدمة في هذا القطاع .

ومن ناحية ثانية تأتي كافة نواحي النشاطات وبنوع خاص الخدمات التي

جعلها توسع النشاط الصناعي ضرورية. ان اقتصاداً علمياً حديثاً يفرض في الزراعة كما يفرض في الصناعة جهازاً مصرفياً معقداً وجهازاً تأمينياً متقدماً ويفرض خدمات علمية وخدمات دروس اكثر اتساعاً من الماضي . ففي القطاع الثالث يظهر ما اسميه : بالنفقات العامة للحضارة الصناعية والخدمات الضرورية لتخفيض اليد العاملة في القطاعين الزراعي والصناعي الى الحد الادنى .

ومن ناحية ثالثة تظهر نشاطات البحبوحة او نصف البحبوحة التي يحرر جزءاً من المداخيل وقد جعل هذا التحرر بدوره ممكناً تخفيض اسعار المنتجات الزراعية والصناعية . فكسب التقدم الاقتصادي هو بصورة خاصة في العنصر الثالث اكثر بكثير منه في العنصرين الأولين . ان زيادة طاقة قطاعي الزراعة والصناعة الانتاجية كما قيست مباشرة توسع التقدم التقني الحقيقي الذي ليس له اي اعتبار في حساب النفقات الاجتماعية للصناعة . ان جزءاً من قطاع التجارة والخدمات هو الشرط الضروري للطاقة الانتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة .

ان التمييز بين قطاعات الاقتصاد الثلاثة يختلف قليلاً تبعاً لاختلاف علماء الاقتصاد . فكولن كلارك كان اكثر هؤلاء العلماء بساطة في التمييز بين هذه القطاعات . فالقطاع الزراعي من جهة والمنتوجات الصناعية من جهة أخرى وسائر الامور من جهة ثالثة . اما السيد فوراستيه فقد تبنى تصنيفاً آخر ، مرتكزاً على التمييز بين القطاعات الثلاث وفقاً لسرعة التقدم التقني . فالقطاع الذي فيه التقدم التقني اسرع من سواه هو القطاع الصناعي . والقطاع الذي فيه التقدم التقني ابطأ هو قطاع الزراعة اما القطاع الذي فيه التقدم التقني ضعيفاً او معدوماً تقريباً فهو قطاع التجارة والخدمات .

وجملة القول فان كلا من التمييزين مطابق احدهما الآخر مع ما هما عليه من فروقات هامشية والفرقان الاساسيان هما المناجم التي يضمانها تارة في قطاع الزراعة وطوراً في قطاع الصناعة وخاصة الابنية التي تختص في قطاع الخدمات تبعاً لتصنيف « فوراستيه » لان التقدم التقني ما زال بالنسبة اليه ضعيفاً حتى الآن . اما في تصنيف كولن كلارك فانها تختص بالقطاع الصناعي .

ان النمو الكمي لا يوازي دائماً تقدماً انسانياً حتى ولا تقدماً اقتصادياً بالمعنى الواسع والمبهم للتقدم. ان اقتصاد الحروب مع التقدم العظيم لانتاج الاسلحة والمؤن يخلق نوعاً من التنمية للانتاج الذي نتردد في تسميته تقدماً. ويمكن تصور حالتين من حالات التنمية بدون تقدم اقتصادي. احداهما حين لا تكون الاشياء المنتجة مناسبة لاشباع حاجات الافراد بشكل أفضل والثانية عندما تتحول التنمية الاقتصادية العامة الى اعادة توزيع المنتوج الوطني بطريقة جائرة.

ان التنمية الاقتصادية في معظم الحالات يرافقها توزيع افضل. مع ذلك فالتنمية لا تستلزم تساوياً في المداخيل وبالتالي اشباعاً متزايداً. ولا شيء يثبت ان مجموعة من السكان نما فيها النتاج الوطني الخام بسرعة في مدة عشر سنوات مثلا شبعت اكثر مما كانت عليه. ان اشباع الحاجات او عدم اشباعها لا تتوقف على الكمية المطلقة من السلع التي يمكن للفرد ان يحصل عليها فيمكن ان تكون هذه تابعة اولا للتفاوت في اعادة توزيع المداخيل وبطريقة أعم تابعة للعلاقة بين الرغبات والتمتع.

ويمكن التساؤل اذا كانت رغبات الافراد في المجتمع الصناعي لا تسرع في الزيادة اكثر من مصادر الثروة لاشباعها. فلا تغتروا بالاوهام إذ على الرغم من الارقام التي اوردتها فما تشكو منه الانسانية اليوم ليس وفرة انتاج تحول أخطاء التنظيم وحدها دون انتشاره. إن الامر الذي لا تزال الانسانية تتألم منه اليوم وسوف تظل تتألم منه بعد قرون عديدة هو الفقر، إذا عرفنا الفقر على انه التفاوت بين رغبات الافراد ووسائل اشباعها.

فلننتقل الآن الى ناحية ثانية من نواحي هذا التعقيد الضروري. لقد اوردت حتى الآن ارقاماً دون ان اتحفظ حول طريقة الانتفاع بها. على انه اذا لم تكن جميع الاحصائيات من هذا النوع تتضمن اسباب الخطأ فهي تتضمن على الاقل عوامل شك على جانب كبير من الخطورة.

هناك اولاً صعوبات تتعلق بحساب الانتاج الوطني المشترك لجماعة بكاملها. لسنا هنا بصدد شرح صعوبات الحساب لمن لم يدرسوا هذه القضية. وانما يمكننا

ايراد بعض هذه الصعوبات بلغة بسيطة . من السهل تقدير دخل شخص معين عندما نقيس العلاقة بين المداخيل الحاصلة والسلع التي يمكنه الحصول عليها بواسطة هذه المداخيل . ولكن ما ان نحاول جمع اسعار السلع المنتجة في مجتمع من المجتمعات حتى نصطدم بعوائق متعددة . وانه لمن الصعب تعيين ما يتناسب من الانتاج السنوي مع التجديد العادي للادوات الموجودة وما يمثله توظيف رأس مال اضافي . فمن الصعب التمييز بين المنتجات الوسيطة وبين المنتجات النهائية . فان كل اقتصاد حديث يرتكز على الانتاج بدورات فيضيف في كل مرحلة من مراحل التحول قيمة ما جديدة .

فاذا اردنا اجمال السلع المنتجة في مجتمع ما فينبغي فقط جمع القيم المضافة في كل مرحلة من مراحل الانتاج . وليس من السهل كثيراً الوصول الى تعيين ما اضيف في كل مرحلة بدقة ومعرفة ما اذا كان الحساب قد تضمن استخداماً مزدوجاً للرقم الواحد ام لا . اضف الى ذلك الخدمات العديدة التي تؤديها الدولة ولا نعرف كيف نخمنها . واخيراً فهناك كل الاعمال التي تعود بالنفع على المجتمع ولكنها مجانية . وابرز الأمثلة عليها هو عمل المرأة في تدبير البيت فعمل النساء في المنزل لا يحسب في الانتاج الوطني لانه ليس مأجوراً . ولكن تصوروا ان النظام الحالي قد تغير بضربة عصا ساحر وصارت جميع النساء يعملن في المصانع وانحصرت ادارة المنزل بالمأجورين ، فسوف تحصل ، بين ليلة وضحاها زيادة ضخمة في الدخل الوطني الخام لأننا نكون قد اضفنا الى الأعمال المأجورة عملاً لم يكن بينها في الماضي .

ان ثورة جمهوريات الاتحاد السوفياتي قد لامست الاوضاع بما يشبه العصا السحرية . فالعمل الذي كانت تقدمه الحرف اليدوية او الذي كان يتم داخل البيوت والتي لم يكن محسوباً في قائمة الانتاج الوطني قد استبدل باعمال مأجورة تظهر في جداول الاحصاءات . ويمكن ان ينتج عن هذا زيادة في الانتاج الوطني تظهر في الحسابات على الورق لكنها تتجاوز نمو الثروات الحقيقي .

ان هذه الصعوبات لكبيرة جداً ولكنها أهون من التي تتصل بالاسعار . فلنحاول تسعير تعديلات قيمة الانتاج الوطني بين تاريخين . ولا يمكننا الشروع في هذا التسعير من غير ان نرجع الى نظام للاسعار . اننا عند الاحاطة بحقبة من الزمن من عشرة الى خمس عشرة سنة ينبغي ان نختار مقياساً للاسعار من بين كثير من المقاييس الممكنة .

في سنة ١٩٢٨ كان نمو الصناعات المنتجة للآلات ولادوات الآلات ضعيفاً جداً في الاقتصاد السوفياتي . وقد كان ثمن هذه المنتجات باهظاً ذلك لان نمو هذه الصناعة كان ضعيفاً . أما بعد ذلك ، بخمس عشرة سنة فقد نمت هـــذه الصناعة نمواً عجيباً . فاذا واظبنا على الاستناد الى مقياس الاسعار في ١٩٢٨ وصلنا الى معدل من نمو الدخل القومي كبيراً جداً واذا اخذنا مقياس الاسعار ابتداء من النقطة التي انتهينا اليها اي من الوقت الذي لم تعد فيه هذه المنتجات نادرة وجدنا ان قيمتها السعرية قد نقصت وحصلنا على معدل اقل ارتفاعاً لنمو الاسعار . ينبغي إذن على الاخصائيين في الاقتصاد السوفياتي مجابهة ليس فقط المصاعب المتصلة باحصاءات البضائع الاولية التي كانت خلال زمن طويل ولا تزال احياناً سراً من اسرار الدولة وانما عليهم مجابهة مشكلة مقاييس الأسعار. ان تسعير الانتاج الوطني السوفياتي كان يتم حتى عهد قريب بالاستناد الى مستوى الأسعار عام ١٩٢٨ واننا اذا استخدمنا مقياساً للاسعار متعلقاً بندرة الأشياء بعد ان زالت هذه الندرة لوصلنا الى معدل للنمو يفوق بكثير المعدل الذي يوحي به استخدامنا لمقياس الاسعار في ١٩٣٧ .

انني لا ادعو للعودة الى رقم اكثر من الآخر . ولكن عندما تقرأون في كتاب ، وإن كان واضعه مفتشاً مالياً أو مهندساً، « ان المعدل السنوي لزيادة الدخل القومي السوفياتي الخام هو بنسبة ١٠٪ فلا تصدقوه وتيقنوا ان هناك كتاباً آخر وضعه مفتش مالي او مهندس آخر أورد فيه معدلاً أقرب بكثير إلى الواقع هو بين ٦ و٨٪ . وهذا الحكم متوقف على تحديد الانتاج القومي وعلى مقياس الأسعار الذي نتبناه وعلى كثير من الدقة التقنية. فلنتذرع مسبقاً بالشك

الضروري ليس مطلقاً لكي نبعد المعنى العام لنظرية التنمية التي هي صحيحة لمدى حقبات طويلة ، بل لنفهم القيمة الصحيحة لهذا النوع من الدقة الذي كان يسميه احد اساتذتي « الدقة في الحلم » او « الدقة في المجهول » .

علاوة على ذلك ، اذا اردنا مقارنة الانتاج الوطني بين بلد وآخر فعلينا ان نحسب حساباً لاختلاف مقاييس الاسعار بين هذين البلدين. ان مقارنات المنتجات كما تنشرها المنظمات العالمية بطريقة مستمرة كمنظمة الامم المتحدة ، تستخدم منهجاً بسيطاً. فيسعّر الانتاج الوطني بعملة البلد المنتج ويتحول من ثم الى معدّل التبادل الرسمي . ما من أحد الا ويعرف ان النسبة بين معدلات ابدال العملة لا تطابق النسب بين مقاييس الاسعار . ان المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي ارادت ان تقيس الى اي حد كانت هذه الطريقة في الحساب خاطئة. لقد كرّس الخبراء انفسهم لعمل شاق وهو العمل التالي : حاولوا اولاً تعيين القيمة الاجمالية للمنتجات المصنوعة النهائية في البلد آ مثلاً وفقاً لقياس الأسعار في هذا البلد ومن ثم وفقاً لقياس الاسعار في البلد ب مثلاً . وقد قاموا بنفس العمل بالنسبة الى البلد ب . اي انهم خمّنوا اولاً القيمة الاجمالية للبضائع المنتجة في هذا البلد وفقاً لقياس اسعاره ثم طبقوا عليها قياس اسعار بلد آخر . أخيراً عمدوا الى استخراج المعدل الوسط من نتائج الحسابات مستعينين بقياسيْ الاسعار معاً . لقد كانت العلاقة بين مستوى المعيشة في اميركا وفرنسا وفقاً للحسابات الكلاسيكية تقريباً من ١ الى ٣ . ووفقاً لطريقة الحساب التي ذكرتها اي على اعتبار الفرق بين مقاييس الاسعار فقد كانت العلاقة أقرب الى ١ – ٢ منها الى ١ – ٣ .

لقد كانت هذه المقارنة بين مقاييس الاسعار في بلدان مختلفة مفيدة من الناحية العلمية الى حد بعيد . فهي قد اظهرت لنا ان علاقات الاسعار كانت تتغير وفقاً لمراحل النمو الاقتصادي بطريقة ملحوظة . لقد اظهرت المقارنات بين فرنسا والولايات المتحدة ان مستوى المعيشة بالنسبة الى ذوي الدخل المتوسط في فرنسا قد يكون قريباً من مستوى المعيشة في اميركا لأن عدداً من الخدمات والسلع التي تستهلكها الطبقات المتوسطة هي ارخص بكثير في فرنسا منها في

الولايات المتحدة . فقد ترتفع اثمان كثير من المنتجات في بلد طاقته الانتاجية جد نامية لأن مستوى الاجور في قطاع الخدمات محدد وفقاً للطاقة الانتاجية في القطاع الصناعي. ان دخل الاستاذ في احدى جامعات فرنسا اقل بما يقارب الثلث او النصف، وفقاً لمعدل ابدال العملة من دخل استاذ يدرّس في جامعات اميركا ، لكن مستواهما المعيشي قد يكون في الواقع متوازياً لأن الفروق بين مقاييس الاسعار ينتج عنه اختلاف التفاوت لمستوى المعيشة باختلاف الطبقات الاجتماعية . ان الطبقة الاجتماعية التي تستفيد من نظام كالنظام الاميركي هي بدون جدال الطبقة العمالية وهي ضد هذا النظام لأسباب سياسية . اما الطبقات التي تستفيد اقل من سواها من نظام كالنظام الاميركي فالتي هي أشد الطبقات تأييداً له لأسباب سياسية كذلك . وهذا ما يثبت ان التفضيل العقائدي ليس رهناً بالفائدة الاقتصادية وحدها .

ونضيف الى ذلك انه اذا كان المقصود اسعار السلع المعدّة للاستهلاك فقد تكون المقاييس جد مختلفة في الاقتصاد الرأسمالي عنها في الاقتصاد السوفياتي. واضرب لذلك مثلاً واحداً زودني به حديثاً سياسي الماني قام بسفرة الى موسكو مع المستشار أديناور وقد وجه اهتمامه الى المخازن السوفياتية ككل زائر غربي وككل واحد أكب على دراسة الاسعار لكي يتمكن من تحديد مستوى المعيشة هناك . وقد تحقق بان حذاء من الجلد العادي يباع من مخازن الاحذية باربعمائة روبل ؛ فالاربعمائة روبل توازي تقريباً مرتباً شهرياً لخادمة تعتني بشؤون البيت اذ ان العامل القليل الحظ من الكفاءة يتقاضى ما يقارب — ٦٠٠ روبل. فثمن هذا الحذاء العادي يمثل ثلاث اورباع الاجر الشهري لهذا العامل الواقع في قاعدة هرم الاسعار . وقد رأى في مخزن آخر ان اسعار اجهزة التلفزيون تبدأ بسبعماية روبل ٧٠٠ . ولقد كانت مفاجأة جديدة بالنسبة الى هذا السياسي الألماني اذ اكتشف ان ارخص جهاز تلفزيون يكلف اقل من ثمن حذاءين عاديين اما في فرنسا فإن ثمن الحذاء العادي ١٥٠٠ فرنك في حين ان سعر جهاز التلفزيون ١٠٠،٠٠٠ فرنك على الأقل . هذه المقارنة تعطينا فكرة عن تفاوت مقاييس

الاسعار وعن الصعوبات التي يمكن ان تنتج عنها بالنسبة الى الحسابات المتعلقة بمقارنة مستوى المعيشة بين البلدين .

ولكن على اي شيء يرتكز هذا التفاوت الكبير ؟ لا شك ان في النظام المصمم تسهيلات ليست في النظام غير المصمم . ففي النظام غير المصمم علاقة وان كانت جد تقريبية بين سعر الكلفة وسعر البيع لسلعة ما . في حين انه يمكننا في النظام المصمم تغيير الاسعار كما نشاء . ما هو سبب التفضيل الذي ظهر في رفع سعر الحذاء العادي وتخفيض اسعار اجهزة التلفزيون ؟

السبب هو ان الحكومة السوفياتية قد أخذت على عاتقها تنفيذ برنامج تصنيعي واسع فارادت انماء الصناعة الالكترونية لأسباب عسكرية وايضاً لما أسميه اسباباً ثقافية . اذاً فان الحكومة انتجت سلاسل كبيرة جداً من اجهزة الراديو والتلفزيون وقررت ان تبيعها باثمان رخيصة ليتمكن كثير من العمال من شرائها . هكذا أصبحت أجهزة الراديو في كل بيت تقريباً من بيوت العمال ، أما اجهزة التلفزيون فهي أيضاً في كثير من بيوت العمال في جميع اجزاء جمهوريات الاتحاد السوفياتي المغطاة بمحطات التلفزيون . فعلى سطح مساكن الفقراء في موسكو وعلى سطوح المساكن الخشبية القديمة ترتفع غالباً أنتينات التلفزيون . اما المنسوجات الكمالية او النصف كمالية فقد قررت الحكومة السوفياتية رفع اسعارها ما امكن لأنه لا يتوفر لديها كمية كبيرة من المواد الاولية لها ولأنها لا تبالي بهذا النوع من البضاعة .

ان نتيجة هذا التفاوت بين نمو المنتجات الصناعية المعدة للاستهلاك والمنتجات النسيجية تظهر في حديث آخر لهذا السياسي الالماني . فقد كان يتحدث مع مهندس سوفياتي فقال له : الخلاصة ان جميع المواطنين السوفيات هم متساوون بنوع لباسهم وعلى الأخص في طريقة سكنهم . لا تغتر بالمظاهر ، اجابه المهندس السوفياتي ، انظر الى هذا الرجل ، بالنسبة الى نوع لباسه تستطيع ان تعين مرتبه الشهري دون ان تتعرض لخطأ كبير في التقدير . فان هذا الثوب من الصوف الجيد يعني على الاقل دخلاً قدره ثلاثة آلاف روبل شهرياً ، اما الحذاء

الجيد فتضاف من أجله - ٥٠٠ روبل وهكذا دواليك » . ففي اي مجتمع من المجتمعات الصناعية سوف تبقى الفروق بين الدخل وبين الطاقة الشرائية الى ان يأتي عهد البحبوحة المطلقة . على انه يمكن في نظام قوي السلطة قلب قيمة السلع المعدة للاستهلاك بقليل من الحذق فيحول ما كان في الظاهر بذخاً الى منتوج شائع الاستهلاك ويحول ما انتج للاستهلاك الشائع الى منتجات كالية او نصف كالية . ان قلب الاسعار اسهل في روسيا السوفياتية منه في غيرها لان أموال الدولة تحصل في معظمها من الضريبة على مجموعة الاعمال التجارية التي تسمح بتبديل العلاقة بين الاسعار فلا تعود ناتجة عن العلاقة بتكاليف الانتاج .

لدي قليل من الوقت لاتناول الناحية الاخيرة من التعقيد الضروري لنظرية التنمية وهي تكوين هذه النظرية الداخلي . انني حتى الآن لم اتبين ماهية الاسعار التي تعين هذه التنمية والعوامل التي تحدث التفاوت في سرعتها ، على ان ما يشغل كل واحد اليوم ليست ظاهرة التنمية بوجه عمومي وانما تغيرات وتيرة التنمية . فنحن نلجأ الى المقارنات بين بلدان الحضارة الغربية وبين بلدان الحضارات الاخرى من جهة ثم بين البلدان الغربية وبين البلدان السوفياتية من جهة اخرى واخيراً بين البلدان الاوروبية نفسها . ففيما يتعلق بفرنسا يبدو ان التنمية الفرنسية كانت ابطأ منها في غيرها من بلدان اوروبا الغربية وهذا صحيح بالنسبة الى حقبة ما ولكن ليس بالشكل العام الذي يميل الفرنسيون الى الاعتقاد به مع المزايدات بالتشاؤم .

ان الصعوبة في تعيين اسباب التنمية ترجع قبل كل شيء الى ان التنمية يمكن قياسها ، لانها كمية في حين ان الظاهرات التي تعينها هي في جوهرها ظاهرات كيفية . فالذي يتغير انما هم الناس الذين يتغيرون في اساليب تفكيرهم وفي اساليب عملهم . اما الظاهرة الحقيقية فهي التغير الجماعي الذي تعبر عنه الارقام . ومن هنا فالبحث عن الاسباب يرمي الى ادراك الظاهرات التي يمكن عزلها فكرياً وكمياً والتي تشرح تفاوت النتائج التي يمكن حسابها بالارقام .

اريد ان اشرح في الدقائق الباقية فكرة وهي :

ان ظاهرة النمو الاقتصادي التي يتميز بها هـــذا العصر قد قلبت المجتمع التقليدي رأساً على عقب ، فاليابان وهي ليست بلداً غربياً كان النمو فيهـــا سريعاً جداً وقد يكون اسرع منه حتى في جمهوريات الاتحاد السوفياتي .

ويزداد الامر غرابة عندما نتكلم عن مدنية تختلف اختلافـــاً اساسياً عن سواها قامت وحدها بهذا التجول الثوري من غير ان تكون خاضعة لسيطرة او لاستثمار اية بلاد غربية .

اراد المصلحون في عهد (مايجي) تطبيق مناهج الاقتصاد الغربي في بلادهم لينقذوا استقلالهم . وادركوا انه لا يمكنهم انشاء جيش مماثل للجيوش الغربية من غير ان يكون لهم اقتصاد مماثل للاقتصاد الغربي . لذا كان تجهيز بـــلادهم بكافة تجهيزات المجتمعات الغربية ضرورياً ، فقرروا ادخال نظام التربية الغربية الى بلادهم اي التعليم الابتدائي الالزامي اولاً حتى علموا القراءة للجميع (اليابان اليوم هي البلد الذي نسبة الأميين فيه اقل منها من اي بلد) ومن ثم تبين لهم ان الاقتصاد المماثل للاقتصاد الغربي يستلزم منهجاً تشريعياً وفردياً وعقلياً فارسلوا الخبراء الى فرنسا والى المانيا . هكذا جاء المنهج التشريعي الياباني مـأخوذاً في كثير من نواحيه عن مناهج فرنسا والمانيا . وادركوا ان الاقتصـــاد المماثل للاقتصاد الغربي يتطلب تطبيق العـــلم على الصناعة ، فانشأوا مدارس تقنية وأدركوا ان المؤسسات الخاصة لا يمكن ان تؤدي مهمتها الا اذا خلقت لها المقومات الاساسية الادارية نظاماً للمواصلات والنقل مماثلاً للنظام الغربي . واخيراً لم يجهلوا بانه ينبغي تحريك كمية كبيرة من الانتاج الوطني لتوظيفها .

وعليه فاذا صحت العبرة اليابانية رأينا كم يكون صعباً شرح أسباب التنمية الاقتصادية ببساطة . ان سبب التنمية في بلد ليس غربياً هو هذا التحول بمجموعه . النمو في بلد غربي يسرع بقدر ما يسير الناس على الطريقة المثالية للفرد العامـل في حقل الاقتصاد وهو فرد تحييه الرغبة في انتاج متزايد دائماً ، وفي ربح متزايد دائماً وفي تطبيق افضل للمناهج العلمية دائماً وعلى قدر ما يكون اقتصاد ما عقلانياً يكون اكثر نمواً واكثر نشاطاً وحيوية . فما يعيّن الوتيرات المختلفة للتنمية في

بلد ما ليس عاملاً معزولاً او قابلاً للعزل وانما هو مجمل الواقع الاجتماعي والاقتصادي في هذا البلد .

فاذا مضينا الى النهاية في هذا القياس لوجب ان نستنتج بانه لا يمكن عزل عوامل التنمية فكرياً . على اني سوف احاول ان ابين بانه يمكن على الاقل عزل بعض هذه العوامل فكرياً فيثبت لنا انه وفقاً لشدة هذه العوامل المعجلة والمبطئة تكون التنمية ابطأ او اسرع . ولكن يبدو لي أنه من المهم في البداية اعتبار العامل الحاسم للتنمية هو موقف الاشخاص العاملين في حقل الاقتصاد اي انه الطريقة التي يعيش فيها الناس ويفكرون .

الدرس العاشر

عوامل التنمية

لقد استخدمت في سياق الدرس الاخير العبارة التاليـة : **ان التنمية تحول نوعي يمكن تقدير نتائجه** . هذه الصيغة المرتجلة ستمدنا بنقطة انطلاق . فهناك جدل بين الكمية والنوعية في التنمية الاقتصادية وسوف احاول ان ابـين بعض وجوه هذا الجدل .

فاذا رأينا في طرف ما مجتمعاً تغلب على اقتصاده الزراعة حيث تحدّد التقاليد فيه الحاجات ولا تزال طرق الاعمـال فيه يدويه وتقليدية ، (وفي طرف آخر) مجتمعاً تغلب على اقتصأده الصناعة وتنمو الحاجات عاماً بعـد عام كما ان تنظيم العمل فيه ليس محدداً ، نقول انه ليس المراد هنا مجتمعين تفاوت انتاجهما الوطني في الزيادة وانما المراد بصورة خاصة نموذجان من المجتمعات ، على كون حساب النسبة الكمية بين الانتاج الوطني للمجتمع الاول والانتاج الوطني للمجتمع الثاني ممكناً كما هو واضح. ففي داخل المجتمع الصناعي يمكن ان يتخذ التقدم بصورة اساسية شكلا نوعياً اما في حال المجتمعات الاخرى فانه يتخـذ بصورة اساسية شكلا كمياً .

يميز السيد صوفي بين نوعين من التقدم التقني تبعاً لخلق هذا التقدم مباشرة استخدامات اضافية لليد العاملة او خلافاً لذلك تبعاً لتجلي هذا التقدم بتخفيض مباشر لليد العاملة . والتقدم التقني الذي يؤدي الى خلق صناعة جديدة كالسينما والصناعة الالكترونية هو تقدم توسعي إذ يخلق على الفور اشغالاً تستوعب عدداً جديداً من الأيدي العاملة. اما اذا اخـذنا التقدم التقني في فرع كلاسيكي من فروع

الصناعة في اعمال المناجم وصناعة الصلب والحديد مثلاً - فان التقدم التقني اذ ذاك سوف يرتدي مباشرة طابعاً انكماشياً فيتجلى بزيادة الكميات المنتجة من الفحم والفولاذ وفقاً لعدد العمال المستخدمين . وقد يحصل تبادل في المصانع التي تنتج الآلات الضرورية لزيادة انتاج المواد المعدنية فتستخدم قسماً من العمال المفصولين عن العمل من المناجم بسبب زيادة الانتاج هذه على ان يبقى القسم الآخر معدّاً لنوع آخر من الانتاج . من هذا التمييز يمكن استخراج تمييز آخر أعمّ منه هو بين التقدم التقني الذي يظهر في خلق منتجات جديدة أصيلة وبين التقدم التقني الذي يتجلى في زيادة انتاج البضائع المعروفة سابقاً .

فبين السلع المعروضة اليوم في أي اقتصاد صناعي عدد كبير من السلع التي كانت موجودة منذ قرن والتي تنتجها بكميات متزايدة يد عاملة تتناقص تدريجياً ، وهناك سلع أخرى جديدة بالنسبة الى الماضي وهي من المنتجات الجديدة النوعية .

فهذا التمييز يظهر على الفور بطلان المقارنة بين نمو المجتمعات الصناعية الاوروبية في القرن التاسع عشر ونفس هذا النمو في المجتمعات الاوروبية بعد ذلك بقرن . ففي الواقع انه عندما كان مجتمع أوروبي ما، بمستوى النمو الحالي للاقتصاد الهندي لم يكن الطيران ولا الصناعة الالكترونية قد وجدا بعد . فكل المقارنات التي هي في غير هذا العصر من مراحل التطور بين مجتمع وآخر هي مقارنات صدفية هناك فرق نوعي بين تقليد المجتمعات غير الاوروبية للنمو في المجتمعات الاوروبية وبين خلق اوروبا ذاتها لهذا المجتمع الصناعي .

لنأخذ الآن أمثالاً أخرى ولتكن هذه الامثال من قطاع الزراعة . فالتنمية الزراعية ترتكز بصورة اساسية على انتاج كمية متزايدة من السلع المعروفة سابقاً بواسطة اليد العاملة المتناقصة . قليلة هي المنتجات الجديدة كل الجدة ولكن التقدم التقني يتم بطرق متعددة باختيار البذور المنتجة ، وبالاستخدام المتزايد للاسمدة ، وباستخدام الآلات الزراعية واخيراً بالتنظيم الافضل للعمل . ان لنوعية البذور قيمة عالمية . فمن النافع ان نستخدم دائماً في جميع حقول

الزراعة، البذور التي تغل اكثر من سواها . اما بالنسبة الى الاسمدة الكيماوية او الآلات علينا ان نحسب حساباً للنسبة بين كمية رأس المال الموظف وزيادة الانتاج الذي ينتج عنه . ومن ناحية ثانية يجب ان نحسب حساباً للآلات اذا كانت منتجة أو غير منتجة وفقاً للاعتبارات المتعددة والمتصلة بحجم الاستثمارات وبالامكانات الاخرى للآلات التي نهيئها . لا يمكننا ان نقلد بطريقة آلية بعض المناهج التقنية المستخدمة في الاقتصادات الزراعية الاكثر تطوراً . ان زيادة الانتاج مع تخفيض الايدي العاملة التي حصلت عليها الزراعة الاميركية مثلاً بفضل الآلات والاسمدة يمكن الحصول عليها في زراعات بلدان اخرى بواسطة مناهج اخرى . واخيراً يمكن دائماً حساب التقدم الكمي ولكن الشكل الذي يتخذه التقدم يتغير من اقتصاد الى آخر ويصبح ظاهرة كيفية .

ومن الظواهر الكيفية أيضاً وضع المنتج الزراعي وبنوع خاص وضع الفلاح . فلكي يستخدم الفلاح البذور المنتخبة ويتساءل اذا كان من الافيد له ان يزيد كمية الاسمدة او ان يستبدل حصانه بالجرّار ينبغي عليه التخلي عن عالمه التقليدي ، وتطبيق الحساب الاقتصادي ولو بشكل اجمالي ، وعليه ان يتقبل التحول في وسائل الانتاج كشيء عادي . وما يتيح هذه الزيادة الكمية هو التغير الكيفي لوضع المنتج بالنسبة الى عمله ، تغير وضع الفلاح بالنسبة الى التقاليد وفي اكثر الاحيان تغير الاوضاع الشرعية نفسها لانه لا يمكن تطبيق الوسائل التقنية الاكثر كمالاً ضمن اطارات تشريعية قديمة .

وحتى في هذا التحليل المبسط عن قصد نكتشف فروقات كيفية . فالطرق التي نحصل بواسطتها على التنمية لا يمكن انتقالها آلياً من بلد الى آخر لأن السلوك الانساني الذي نحصل بواسطته على التنمية هو سلوك خاص وفريد في نوعه فهو يستلزم الموافقة من قبل المنتجين على التجديد اي حالة فكرية معينة نسميها عقلانية لعدم وجود اصطلاح افضل .

اننا عندما ننظر من الناحية المجردة — مسألة معرفة العوامل التي تعين سرعة النمو تجابهنا امكانية تعداد عوامل لا حصر لها ، على ان العامل الحاسم هو

الطريقة التي يفكر بها العاملون في حقل الاقتصاد في علاقاتهم باعمالهم . وهذه الطريقة في التفكير يعينها كامل محيطهم الفني والاجتماعي معـــاً . وفيما يتعلق بالصناعة يمكن القيام بتحليل مماثل للتحليل الذي لخصته عن الزراعة . وعناصر التجديد الجذري اكثر توفراً في الصناعة منها في الزراعة . فهناك صناعـــات جديدة تنبجس حتى اننا نضطر في كثير من الاحيان الى تحديد المراحل المختلفة لتطور الحضارة الصناعية بالنسبة الى الينابيع الاساسية للطاقة . ان الزيادة في الانتاج تتجه بطريقة مباشرة اتجاهاً كمياً في بعض الاحيان . فان رئيس مشروع ما يتساءل عندما يفكر تفكيراً مطابقاً لقوانين المجتمع الصناعي ، ما دامت قد توفرت لي وسائل الانتاج التي املكها حالياً فكيف يمكنني الحصول على اقصى حد من الزيادة في الربح أو الانتاج . ففكرة الزيادة في الانتـــاج الكمي تمثل مباشرة لذهن المنتج . ولكن هذه الزيادة في الانتاج يمكن الحصول عليها ايضـاً بطرق مختلفة ليس من الضروري ان تكون في متناول جميع الناس .

اننا نميز في الزراعة بسهولة بين اتجـــاهين نحاول بهما بلوغ الحد الاقصى من الانتاج . اما ان نبلغ الحد الاقصى بالنسبة للهكتار اي بالنسبة للمساحة المزروعة واما بالنسبة لكل عامل من العمال . وقد تعين الاختيار بين الاتجاهين ، بظروف متعددة . وتبعاً لكبر المساحة المتوفرة لدينا من الارض او صغرها نحاول ان نبلغ الحد الاقصى من الانتاج بالنسبة الى المساحة المزروعة او بالنسبة الى كل عامل من العمال . ففي الولايات المتحدة حيث تتوفر مساحات كبيرة من الارض بالنسبة الى عدد السكان تبدو غلة الهكتار قليلة اذا قورنت بغلة الهكتار الأوروبي . اما عدد السكان في القطاع الزراعي في الولايات المتحدة فقليل ولذا كان الانتـــاج بالنسبة الى العامل مرتفعاً .

وعلى نفس هذا النحو فيما يتعلق بالصناعة هناك اتجاهان يمكن بهما تنمية التقدم التقني . فيمكننا توفير اليد العاملة الى اقصى حد او توفير المواد الأولية . ويظهر هنا ان احد هذين الاتجاهين تتميز به الولايات المتحدة الاميركيـة والآخر يتميز به العديد من بلدان اوروبا . ان الولايات الاميركية المتحدة غنية بمصادر المواد

الأولية في حين ان مصادر اليد العاملة فيها محدودة واليد العاملة بوجه عام كثيرة الكلفة . لقد كانت جميع الصناعات الاميركية تميل الى توفير اليد العاملة الى اقصى حد على ان تنفق كميات كبيرة من المواد الاولية. هذا وأوروبا واميركا تستخدمان في نفس الصناعات بطريقة تختلف احياناً اليد العاملة من جهة والمواد الاولية من جهة اخرى ، وهذا ما يعود بنا ثانية الى الفكرة القائلة بانه يمكن دائماً حساب النتائج الناشئة عن التطورات ولكن هذه التطورات تختلف اختلافاً نوعياً وهي مرتبطة بشروط عديدة وموجودة في كل مجتمع .

فالتقدم التقني او النمو الاقتصادي يفرض تنمية الآلات او بالاحرى بتعبير كيفي يفرض زيادة رأس المال الجاهز بالنسبة الى كل عامل . وهذه الفكرة مبتذلة جداً حتى كدت الا اذكرها ؛ وهي نموذج للفكرة الكمية . عندما ننشىء مقارنة بين الاقتصادات نستخدم في اكثر الاحيان المفهوم التالي : ما هي قيمة رأس المال المستخدم بالنسبة الى كل فرد من العمال الذي يمكننا انشاء مقارنات اجمالية بين حالات التنمية لهذه الاقتصادات ؟ فخطر هذه المقارنات الكمية ناشىء عن كون كمية رأس المال بالنسبة الى كل عامل من العمال هو النتيجة التي يمكن قياسها للتغير النوعي ، التغير النوعي لما تقدم به الآلة من عمل وما يقوم به العامل ، التغير النوعي للعلاقة بين العامل والآلة . هناك نشاط كان يمارسه العامل ثم اصبحت تمارسه الآلة ورقابة للأدوات كان يقوم بها العامل قد انتقلت من ثم الى الآلة ، حتى ان الآلة اصبحت تقوم باعلى اشكال الرقابة الآلية .

النتائج الاجمالية لهذه التغيرات المعقدة يمكننا ان نتصورها بشكل اجمالي بكمية رأس المال الذي هو في متناول كل عامل ، ولكن لا ينبغي ان نتخيل بان هذه النتيجة هي فقط الحصيلة النهائية للزيادة المطردة لرأس المال . اننا نصل الى كمية متزايدة لرأس المال بالنسبة الى العامل ، لأن في داخل كل مشروع وفي داخل كل قطاع ، وفي داخل كل مشغل يعاد النظر باستمرار بالعلاقة بين العمال انفسهم وبينهم وبين الآلة . وعدا عن ظاهرة كمية رأس المال بالنسبة الى العامل تتدخل ظاهرة نوعية وهي تنظيم الانتاج .

فكيف نصل الى المسألة التي تهمنا نهائياً : كيف يمكننا المقـــارنة بين تأثير النظام الاقتصادي على الانواع المختلفة من النمو ؟

فاذا كنا قد تابعنا تسلسل القياسات المنطقية رأينا الى اي حد تصـل هذه المسألة من التعقيد والى أي درجة تتحدى تبسيطات الدعـــاية . ولكي نعزل بطريقة دقيقة تأثير النظام على النمو علينا ان نعـدد العوامل المختلفة التي تعيّن النمو ، لنرى اذا كانت العوامل تبقى ذاتها من مجتمع الى مجتمع فنتمكن اخيراً من تمييز تأثير النظام . على ان هذا العزل للنظام في الواقع لا يمكن ان يتحقق . ويمكننا ان نبين كيف ان علماء الاجتماع والاقتصاد قد طرحوا مسألة النمو على بساط البحث قبل ان يأخذوا بعين الاعتبار تأثير النظام الاقتصادي نفسه .

اننا نجد بين الكتب الكثيرة حول النمو الاقتصادي وعوامله نوعين من الكتب : فمن ناحية كتب علماء الاقتصاد الصرف ومن ناحية ثانية كتب المؤرخين . نموذج كتب علماء الاقتصاد هو كتاب طرق التنمية الاقتصادية للعالم الاميركي (روستوف) . وباعتبار روستوف عالماً اقتصادياً يحاول تعداد العوامل التي تحدد النمو بطريقـة تصويرية فهو يذكر ستة عوامل متغيرة ويعبر عنها بالميل كلغة علماء الاقتصاد المحترفين وبعبارة « *Propensity* » او بالفرنسي « *Penchant* » ومعناهـــا الميل اي الميل الى تنمية العلم ، الميل لتطبيق العلم على اغراض اقتصادية ، الميل الى قبول امكانات التجديد ، الميـــل الى محاولة التحسين المادي ، الميل الى اكثار النسل . وهذه العوامل الستة يمكن اختصارها بكل بساطة . فالعوامل الثلاثة الاولى قد ادرجها علماء الاقتصاد المحترفين في مفهوم القدرة على التجديد ، لأن هذا المفهوم يتضمن في نفس الوقت المعارف النظرية والرغبة في تطبيق هذه المعارف النظرية على التقنية والرغبة في تنفيذها اي الرغبة في تحسين الاوضـاع المادية . فالميل الى الاستهلاك مرتبط بالميل الى الاستثمار وهذا ما يعود بنـــا الى فكرة رؤوس الأموال والى العامل الأخير وهو تغير عدد السكان .

فتعداد هذه العوامل باعتبارها من مستلزمات علم الاقتصاد البحت لا يؤدي خدمة كبيرة لعالم الاجتماع وقل ما يرضيه . ان هـــذا التعداد يقع بين نظرية

التنمية المجردة وبين النظرية الاجتماعية لعوامل النمو . فباعتباره نظرية اجتماعية لعوامل النمو فهو جد شكلي ولا يسمح ابداً بتعيين تأثير القيمة لهذا او ذاك من العوامل المتغيرة من النمو في ظرف معين . فان مهمة عالم الاقتصاد بحصر المعنى هي تعيين الظاهرات الداخلية المتحكمة في سير النظام الاقتصادي بالمعنى الحصري اي تعيين الظاهرات التي تؤثر على النمو وترك البحث عن العوامل الاجتماعية لمنهج علمي اعم .

اما مؤرخو الاقتصاد انفسهم فانهم لا يحاولون تعيين العوامل المتغيرة التي تؤثر على معدل النمو بطريقة نظرية ولكنهم يبحثون اولاً كيف نما في الواقع الاقتصاد الحديث المسمى بالاقتصاد الرأسمالي ومن ثم كيف نما الاقتصاد الصناعي في البلدان المختلفة .

لقد كان البحث في اصول الذهنية الراسمالية محور مناقشات بين المؤرخين الذين قد نكون عرفنا المواضيع الاساسية من ابحاثهم : نظرية ماكس ويبر عن اصول الذهنية الرأسمالية في اطار اخلاقي بروتستانتي والبحث عن الدور الذي لعبه اليهود في الحياة الاقتصادية في كتب « سومبار » والنقاش العام حول الدور الذي لعبته الاختراعات والعلم والاكتشافات الكبيرة . واترك جانباً هذا النوع من المسائل لانها مسائل تاريخية محضة . ففي داخل تنمية المجتمع الصناعي الحديث بالذات يمكن للمؤرخ ان يتتبع ما يجري في الواقع في البلدان المختلفة . وسوف يتحقق انه كان في كل عصر صناعة ما مسيطرة تجسد وراءها جميع الصناعات الباقية لانها كانت اسرع تطوراً منها . وسوف يميز هذا المؤرخ بين المراحل التي كانت تلعب فيها صناعة النسيج وصناعة الصلب والحديد وصناعة السكك الحديدية ، الدور المحرك . وسوف يتعرف الى عصر الكهرباء وعصر صناعة السيارات والصناعة الالكترونية . فلا يستحيل عليه ان يتتبع في تاريخ القرن الاخير التفاوت الذي تتميز به مختلف القطاعات في التنمية ، يرى كيف وجدت صناعة ما في تاريخ معين في بلد من البلدان وكيف اتسعت ونمت على حساب هذه او تلك من الصناعات . وهكذا نكتشف شيئاً كأنه تاريخ نوعي للتنمية الحديثة وهو عبارة عن سرد قصصي للاحداث الاقتصادية . فمن جهة يحاول

علماء الاقتصاد النظريون عزل العوامل المتغيرة . ومن جهة ثانية يشرح مؤرخ الاقتصاد بالمعنى الضيق لهذه الكلمة تتابع الأحداث التي استطاع عالم الاقتصاد في النهاية تقدير نتائجها .

اظن انه يمكن اتمام تاريخ التنمية للمجتمع الصناعي بتحليل كمي للقيم المنتجة بالنسبة الى كل عامل وبتحليل اعادة توزيع اليد العاملة بين مختلف القطاعات . وسيكون المراد مزج تحليل نتائج اضطراد النمو بقصة الاحداث التاريخية . ان ميزة المؤرخ هي في تذكيرنا بفكرة كنا قد نسيناها وهي ان كل تطور قومي هو تاريخ ، وان كل بلد يمثل نموها خصائص لا يمكن وجودها في بلدان أخرى . طبعاً هناك خصائص مشتركة بين نمو الاقتصادات القومية المختلفة على ان كل نمو في البداية هو تاريخ خاص بحد ذاته انتشر في فترة ما بفضل المعارف العلمية وتقنية معينة . فالنمو الاقتصادي الذي يرتكز على تخفيض اليد العاملة الزراعية من ٨٠ ٪ الى ٥٠ ٪ ليس النمو ذاته الذي عرفه اقتصاد ما قبل خمسين سنة ليتمكن من تخفيض نسبة الثمانين بالمئة من اليد العاملة الى الخمسين. والحل الوسط بين النظرية التجريدية لظاهرات التنمية وبين التاريخ الفردي لهذه الظاهرات ، هو محاولة نظرية اجتماعية للنمو ولمختلف تجاربه يمكنها ان تجمع بين التحليل الاقتصادي والسرد التاريخي .

كيف تبحث مشكلة عوامل النمو ؟

يبدو لي ان النمو يتعلق بصورة خاصة بموقف الاشخاص العاملين لنظام اقتصادي . فعالم الاجتماع الذي يدرس ظاهرة اجتماعية يتخذ وضع الناس نقطة ارتكاز له . فوضع الناس في نظام اقتصادي له في نظري نواح ثلاث تفسر التأويلات المختلفة التي اعطيت لذهنية الحضارة الصناعية الحديثة. هذه النواحي الثلاث هي ذهنية العلم والتقنية وذهنية الحساب الاقتصادي ومن ناحية ثالثة ذهنية التقدم والميل الى التغير والتجديد . واني اشدد على هذه النواحي الثلاث التي هي اذا جاز القول النواحي الثلاث للعقلية الاقتصادية الحديثة . فهذه النواحي الثلاث ليست دائماً مجتمعة وهي ليست دائماً على درجة واحدة من القوة .

ما من أحد يتميز بالدقة في الحسابات النقدية كالتاجر والبائع ولكن البائع او التاجر الذي يحسب أرباحه جيداً ليس خلاّقاً للحضارة الصناعية ، فذهنية الحساب لا تنفع الحضارة الصناعية الا بمقدار ما تجتمع اليها ذهنية العلم وذهنية التجديد .

ما هي الاوضاع او الظروف التي تنمو فيها هذه الذهنية الحسابية وتزدهر وتعطي ثمارها ؟ يبدو لي انه يمكن تعداد بسيط للظروف المؤاتية لهذه الذهنية شرط ان نقبل بمستوى عال من التجريد .

ان النوع الاول من هذه الاوضاع تتكون من الاطار التشريعي .ان طريقة الحساب والرغبة في التجديد والعلم تتطلب ادارة وعدالة قائمتين نسبياً على مناهج عقلية ومصممتين سلفاً . هناك شروط عديدة تشريعية واخلاقية وسياسية لازمة لتحقيق الطريقة المميزة للحضارة الصناعية .

ان النوع الثاني من الاوضاع يعود الى ما يسمى باللغة الاقتصادية التحريض او « *Incentives* » ولكي تزدهر ذهنية الحضارة يجب ان يكون هناك علاقة بين العمل وبين الأجر . ينبغي ان يشعر المنتج أكان منظماً او عاملاً بان زيادة الجهد الذي يبذله وزيادة انتاجه تؤدي الى تحسين اوضاعه الحياتية .

ان مشكلة المحرضات على الانتاج بسيطة اذا ما عبرنا عنها بطريقة تجريدية : عملياً يمكن القول انه ليس هناك نظام سياسي او اجتماعي الا ويؤثر على المحرّضات . ان نظام الملكية العقارية في جزء كبير من العالم اليوم يجعل الذي يعمل في الارض لا يستفيد من زيادة الانتاج لأن أكبر جزء من هذا الانتاج يعود الى مالك العقار . وعليه نعطي مثلاً بسيطاً جداً فنقول ربّ تنظيم قانوني للملكية يعاكس التحريض ويؤثر على معدّل النمو .

لننتقل من الاقتصادات المتخلفة الى الاقتصادات الأكثر نمواً . فأحد العناصر التي تؤثر على العلاقة بين العمل والأجر هو النظام الضريبي الذي يمكن تحليل نتائجه في التحريض على الانتاج . ان اقتطاع مبلغ كبير من المال تبعاً للنظام الضريبي ابتداء من مستوى معين من الدخل قد يتعارض مباشرة مع النمو لأن

الافراد لا يعودون يستفيدون من الانتاج بعد حد معين من الدخل . وقد يكون نوع من التفاوت في الأجور مؤاتياً للنمو وقد يكون في توسيع مروحة الاجور فائدة ما ، فاذا اعطينا مكافأة اضافية للذين يعملون زيادة عن غيرهم فنحرضهم بذلك على الزيادة في الانتاج . اذاً فالحض على الانتاج يكوّن عاملاً من عوامل النمو ولكن الحض على الانتاج خاضع عملياً لجميع النظم الاقتصادية وحتى السياسية منها . فهل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ملائمة للنمو ام غير ملائمة له ؟؟ اذ كان بعضهم يفهم بالملكية الخاصة للارض الملكية العقارية الكبيرة التي يحتفظ منها الملاك لنفسه باكبر قسم من زيادة الانتاج فالملكية الفردية او الملكية الخاصة هي غير ملائمة . ولكن اذا كان يفهم بالملكية الفردية ملكية الفلاح المستثمر فيمكن ان تكون ملائمة كما يمكن ان تكون غير ملائمة . فالفلاح الملاك يهمه ان ينتج ولكنه لا يعطي انتاجاً اذا كان يملك مساحة صغيرة جداً من الارض او اذا كان له عقلية محافظة فلا يستخدم معطيات العلم .

ان النوع الثالث من عوامل النمو هو رأس المال وعدد السكان . ان ثمة مفهوماً يقبله الناس بالاجماع ، هو ان قيمة رأس المال الموظف هو احد العوامل المعينة للنمو بالنسبة الى كل واحد من العمال . وجملة القول ان كل ما يمتّن التوظيفات المالية الكبرى وبالنتيجة ان كل ما يزيد طواعية رأس المال هو مؤات للنمو . ولكن ما هي العوامل التي تعين قيمة رأس المال المطواع ؟ ينبغي ادخال ظاهرات عديدة البعض منها داخل في النظام الاقتصادي والبعض الآخر في النظام الاجتماعي . فالنظام الاقتصادي في مرحلة معينة يمكنه الاسهام بتوسيع حجم رأس المال المطواع بزيادة الادخار . فنفسية الافراد والجماعات تفرض تأثيرها ايضاً بالنسبة الى نتائج تحركات السكان على كمية رؤوس الاموال المطواعة والموظفة . فمن الناحية النظرية لا بد اذا كان عدد السكان قليلاً ان تكون العائلات قليلة العدد فيمكن الاستنتاج ان الادّخار يكون كبيراً في هذه الحالة . من هذه الناحية قد يحلو لنا القول بان البلد الذي يزيد عدد سكانه بسرعة يملك الكثير من رؤوس الاموال فيكون النمو فيه سريعاً بالنسبة الى كل فرد من افراد

السكان . على ان فرنسا التي كانت في هذه الحال لم توظف كل ما لديها من رؤوس الاموال في الصناعة وانما اقرضتها الى الدول الحليفة فهذه الاموال لم تساعد على زيادة الاستثمارات الفرنسية ولكنها قد ساعدت على تنميـــة استثمارات الدول المقترضة .

ومن ناحية أخرى فذهنية المشاريع قد يؤثر عليها عدد السكان الثابت او الآخذ في الانخفاض . فالنتـــائج غير المباشرة والنتائج النفسيـــة وتحركات السكان هي أقوى من النتائج المبـــاشرة . لقد كان الوضع الاكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر وتيرة معينة لتزايد عدد السكان . ففرنسا نظراً لاستقرار عدد سكانها كان معدل النمو فيهـا حتى بالنسبة الى كل فرد من مجموعة السكان ابطأ من البلدان التي تزايد عدد سكانها تزايداً سريعاً .

اذا قبلنا هذا التحليل معتبرين المحور هو الوضع الاقتصادي والشروط الملائمة للنمو هي بالتتابع : الاطار القانوني السياسي ، والحض على الانتاج وتحركات رأس المال وعدد السكان فتكون المقارنة البسيطة بين نظام ونظام آخر مستحيلة وهي التي تمكننا من ان نثبت ان هذا النظام مؤات للنمو وذاك غير مؤات له . ان الانظمة التي تعوّدنا ان نقارن بينها محددة بخطوط تشريعية واقتصادية لا ترجع مباشرة الى مشكلة النمو .

والنظرية السياسية تميز بين النظم الملكية والنظم الارستوقراطية والنظم الديموقراطية .على ان هذه المفاهيم لا تنطبق انطباقاً ملائماً على ظاهرات عصرنا . اننا لا نعرف معرفة صحيحة كيف نعرّف نظام الحكم السوفياتي او حتى نظام الحكم الانكليزي الذي هو ملكي وارستوقراطي وديموقراطي في نفس الوقت ، ملكي لأن هناك ملكة ، وارستوقراطي لأن الطبقة الحاكمة نصف وراثية وديموقراطي لأن هناك مجلساً تشريعياً منتخباً فمقولات الفلسفة السياسية التقليدية ترجع الى عصر كانت تطرح فيه المشاكل بأشكال مختلفة عنها اليوم .

نفس الشيء يصح بالنسبة الى الاقتصاد . فالمفاهيم التي كانت تشكل موضوع نقاش هام بين الأحزاب السياسية وحتى بين الكتل العالمية هي مفاهيم التصميم

والتسويق من ناحية ومفاهيم الملكية الفردية والملكية الجماعية لوسائل الانتاج من ناحية أخرى . ولكن ما من مفهوم من هذه المفاهيم يرجع مباشرة الى قضية النمو ويسمح بالقول بصورة جازمة بان نظاماً ما مؤات او غير مؤات للنمو .

فلنتخذ العناصر العقلية التي تحدد انظمتنا الواحد تلو الآخر . لنفكر أولاً بالملكية الفردية لوسائل الانتاج . ان نظامـــاً من انظمة الملكية الفردية يمكن بالنسبة الى العامل ورب العمل في نفس الوقت ان يعزّز الحض على الانتاج في حين ان نظاماً آخر للملكية الفردية مشابهاً للنظام الاول من الناحية التشريعية قد يخنق الحض على التنمية . من السهل في الوقع ان نخلق بواسطة تشريع سيء اوضاعاً يشعر فيها المنظم والعامل بعدم وجود نسبة بين الجهد المبذول وبـــين الانتاج . ان كل نظام اقتصادي حـــديث يتضمن جزاءً ،ومعنى هذه الكلمة القصاص والمكافأة . ان أيّ نظام لا يتضمن الزامـات وجزاء حسب عنوان كتاب مشهور في الاخلاق هو بكل تأكيد نظام غير مؤات لشروط النمو ، فالاقتصاد الرأسمالي ، يمكن ان يكون من هذا النوع والاقتصاد الاشـــتراكي أيضاً من الناحية النظرية . ان الاعتبارات الحاسمة بالنسبة الى قضية النمو لا تتلاقى مع الفروق المنطوية في مفاهيم الانظمة . وقضية النمو هذه يمكن شرحها بالنسبة الى عدد السكان وبالنسبة الى رأس المال وقد يكون في الامكان شرحها بالنسبة للاطار التشريعي والاخلاقي والنفساني . ولنأخذ مثلاً على ذلك .

وفقاً للتحليل الذي عرضناه فان احد العوامل الحاسمة للنمو هوذهنية العلم ،اي الرغبة في تنمية المعارف وتطبيقها على الصناعة . ان النظام الاميركي عني بالعلم ، وعلى الاخص بالعلوم التطبيقية بارادة شرسة بغية تطبيقها على الانتاج على ان في النظام السوفياتي تخصص مبالغ كبيرة كل سنة لتنمية العلم بنفس الارادة الشرسة لتطبيقه على التقنية. اما في النظام الفرنسي فتفضل الدروس الادبية على الدروس العلمية وينقص الفرنسيين علماء والبحاثون منهم لايؤمنون بالعلم (انما هم يعتقدون في احسن الحالات بالعلوم الطبيعية ، لا بالعلوم الاجتماعية بكل تأكيد) .فهم مقتنعون بان جميع المشاكل الاجتماعية تحلها الثقافة العامة . ومن يرتب بقـدرة

الثقافة العامة على حل المشاكل يُتّهم بجهله للمذاهب الادبيـة والفلسفية التي تعنى بالخصائص الانسانية. ان حالة عقلية من هذا النوع ليست رأسمالية ولا اشتراكية ولكنها بدون جدال غير مواتية للتنمية .

اني لا أظن بان النمو خير مطلق . فليس صحيحاً بأنه ينبغي الاهتمام قبـل كل شيء بالحصول على أعلى معدل من النمو الاقتصادي . وكل ما أريد ان اقوله هو ان التحليل حتى الاولي منه لعوامل النمو يؤدي الى هـــذه النتيجة التي لا يقبلها المذهبيون بسهولة : وهي انه لا يوجد علاقة بسيطة بين النظم المتعارضـة وبين سرعة التنمية الاقتصادية .

لقد وضعت بالطبع جانباً الحجة الاساسية لاصحاب الاقتصاد الحر القائلين بان الحساب الاقتصادي الدقيق الذي هو ضروري لاي تنمية سريعة ليس ممكناً الا بحركة السوق . واني ادع مسألة نقاش هذه القضية جانبـــاً ، كما اوافق من ناحية اخرى على ان ذهنية الحضارة الصناعية، في نظام مصمم كالنظام السوفياتي هي ذهنية ابتكار تقني اكثر بكثير منها ذهنية حسابية اقتصادية . ان اختلاف هذه الاوضاع الذهنية يجر وراءه سلسلة كبيرة من الفروقات في التنظيم الاجتماعي وعلى الاخص في تنظيم الصناعة ذاتها . ومهما يكن من هذا الامر فـــلا يمكن بالاتكال على نظرية عامة للنمو ولعوامل النمو اصدار حكم دقيق على المزايا التي يختص بها كل نظام من النظم الاقتصـــادية المختلفة . يمكن التصور وفي رأيي يمكن حتى الملاحظة بان نظماً مختلفة الاسماء تحقق بطريقة متعـــادلة أسباب التنمية وبان نظماً لا تختلف في أسمائها تحقق اسباب التنمية بطريقة متفاوتة .

فكيف ينبغي ان نعيد التفكير في النظم الاقتصادية لنتمكن من انشاء علاقة بين النظم المختلفة وبين ظاهرات النمو ؟ ان الجواب على هذا السؤال لا يمكن ان يبرز الا في مرحلة ثالثة من هذا البحث . فاذا لم نصـــل في الوقت الحاضر الى نتائج واضحة بواسطة القياس المنطقي وعلى الصعيد العقلي فاي منهج يجب ان نستخدم ؟

يجب ان نجرب المنهج الاختباري . من المهم ان نلاحظ ما يجري وان نقارن

بين انواع النمو في البلدان ذات النظم الاقتصادية المختلفة . والقيام بمقارنة من هذا النوع سوف نخصه بكل مجهودنا ابتداء من الدرس القادم . ولكن قبـــل البدء بهذا الدرس اريد ان أبين لماذا لا يمكن ان تكون النتائج واضحة وضوحاً تاماً . اذا لم يكن الجواب واضحاً وضوحـــاً تاماً على الصعيد التجريدي فلن يكون واضحاً ايضاً بعد مقارنة تاريخية .

ان العائق الأول هو الفرق بين خلق المجتمع الصنـــاعي وبين تقليده . فاذا قارنا التنمية الصناعية الأميركية من ١٨٨٠ الى ١٩١٠ بالتنمية الصناعية السوفياتية من ١٩٢٨ الى ١٩٥٢ نلاحظ فترات متشابهة من بعض الوجوه في بعض النواحي ولكن مع فرق اساسي هو ان التنمية الصناعية السوفياتيـة طبقت التقنية التي اخترعها الآخرون في حين ان التنمية الصناعية الأميركية خلقت تقنيتها بذاتها.

ومن ناحية ثانية ان المصادر المـــادية المتوفرة للمجتمعات ـ الأرض وكثرة المناجم ـ هي مختلفة وهي بالطبع أحد عناصر سرعة التنمية .

والعائق الثالث هو تحركات السكان . فاذا قارنا الاقتصـــاد الاميركي بين ١٨٨٠ و ١٩١٠ بالاقتصاد السوفيـــاتي بين ١٩١٨ و ١٩٥٢ نجد بالتأكيد بعض الظاهرات المتشابهة ولكن تحركات السكان مختلفة . فالاقتصاد الاميركي استفاد من التدفق المستمر لليد العاملة ومن استقدام رؤوس اموال جديدة وهما عاملان لا نجدهما في الاقتصاد السوفياتي. وفي القرن الاخير ساعد التقدم الاقتصادي على انقاص الوفيات وبالتالي أدى الى زيادة عدد السكان . اما في القرن العشرين فقد زاد عدد السكان حتى بقطع النظر عن التقدم الاقتصادي وقد حصل ذلك بفضل الطب والاوضاع الصحية . اذن فالمعطيات الاساسية للنمو الاقتصادي في القرنين التاسع عشر والعشرين مختلفة : في القرن العشرين قام انتشار النمو الاقتصادي على اساس عدد السكان الذي زاد كثيراً قبل ان تبدأ تنمية المجتمع الصناعي ، امـا في القرن الاخير فان نمو عدد السكان كان من بعض النواحي نتيجة تنمية المجتمع الصناعي .

نعرف سلفاً اننا لن نصل الى نتائج أكيدة وصحيحة من ناحية عامة وهذا ما

اختصره سلفاً بصيغتين : نستعير من فريدريك الثاني الصيغة :

Jeder muss auf seine Weise selig Werden

اي « يجب على كل واحد ان يصنع خلاصه على طريقته » . في الواقع ان ما ينطبق على الخلاص الفردي ينطبق على التنمية الاقتصادية . امـا الصيغة الثانية نستعيرها من فولتير : ان من لا يعيش في عقلية عصره يجلب لنفسه بلايا عصره. ينبغي ان نتجاوب مع المهمات التي تفرضها كل مرحلة يجتازهـــا النمو في كل عصر . فاذا تأخرت التنمية الصناعية عن التنمية الاجتماعية ، وقد يكون هذا ما يحصل في فرنسا ، فان فرنسا ستمتحن بجميع بلايا عصرهـــا . ان تفردات القوميات والميزات الخاصة لكل مرحلة اقتصـــادية تشرح حدود كل نظرية شاملة للنمو .



القِسمُ الثاني

انواع المجتمعات الصناعية

ونماذج النمو



الدرس الحادي عشر

نماذج النمو

اني ابدأ اليوم القسم الجديد من هذه البحوث . كنا قد انطلقنا من مفهوم المجتمع الصناعي محاولين ان نميز بين مختلف انواع المجتمعات الصناعية تمييزاً دقيقاً فلاحظنا بان النمو كان خاصة مشتركة بين كل المجتمعات الصناعيّة ونصل الآن الى ما سبق وعرّفنا عنه بعنوان « مقارنة النمو بين انواع المجتمعات الصناعية المختلفة » .

الغرض من هذا البحث هو الوصول الى مفهومين أحدهما نموذج النمو والثاني نوع المجتمع الصناعي. سنبحث الى اي حد تصل النماذج المختلفة للنمو الى حضارات صناعية من نوع مختلف والى أي حد تصل المجتمعات الصناعية الى نفس النتيجة اذا اتبعت طرقاً مختلفة . ولا يجدي تحديد الطابع العارض لهذا البحث لانه ليس هناك مذهب مبني بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع على التشابه او الاختلاف الاساسي بين المجتمع السوفياتي والمجتمع الغربي . فهو اذاً بحث جديد نسبياً فيه صعوبة وشبهات تلازم مثل هذا النوع من البحث الذي ابدأ به اليوم .

من البداية اجدني مجبراً ، مع الاعتذار سلفاً ، على اعطاء بعض الارقام. لا أحب الاكثار من الاحصاءات ولكن لا يمكنني تجنبها في صدد هذا البحث .

ففي سنة ١٩٥٥ انتجت جمهوريات الاتحاد السوفياتي ٤٥,٢٠ مليون طن من الفولاذ و ٣٩٠ مليون طن من الفحم و١٧٠ مليار كيلواط من الطاقة الكهربائية و ٧٠ مليون طن من البترول .

بينما كان انتــاج الولايات المتحدة الاميركية من الفولاذ ١١٠ ملايين طن وانتاج الفحم حوالي ٥٠٠ مليون طن وانتاج البترول ٣٠٠ مليون طن كما تجاوز انتاجها من الكهرباء الـ ٥٠٠ مليار كيلواط .

ولما كان عــدد سكان الولايات المتحدة الاميركية يبلغ حوالي ١٦٥ مليون نسمة مقابل ٢١٠ ملايين نسمة في روسيا السوفياتية لذا يبدو التفوق الاميركي على روسيا عظيما في الصناعة الثقيلة .انني أشير الى نتائج هذه المقارنة لا لأنها على جانب كبير من الاهمية بل لأنها توجد في كل مكان وهي تطمئن اصحاب القلوب الضعيفة .

ان الارقام في برنامج السنوات الخمس المقبلة هي التالية : (اننا نعرف اليوم الارقام المطلقة لأن المسؤولين السوفيات قد حددوا لأول مرة منذ وقت طويل اغراض الانتاج بارقام مطلقة) .

فان انتاج الفولاذ سوف يصل الى ٧٠ مليون طن وانتاج الفحم الى ٥٩٣ مليون طن وانتاج الطاقة الكهربائية الى ٣٢٠ مليار كيلواط وانتاج البترول الى ١٣٥ الى مليون طن. وهذه الارقام تبين بطريقة لا ريب فيها بان الطاقة الكهربائية وصناعــة الصلب والحديد في روسيا السوفياتية هي ادنى بكثير من الطاقة الكهربائية وصنــاعة الصلب والحديد في اميركا . ولكن من المحتمــل ، لنخيف القلوب الضعيفة ، ان يتضاءل الفرق في خلال السنوات الخمس المقبلة فتتعادلان على الاقل . في الواقــع ان وتيرة اتساع الصناعة الثقيلة اسرع في روسيا منه في اميركا في الوقت الحاضر. وسوف تسنح لنا فرصة الرجوع الى هذا النوع من المقارنات . لنضف الى ذلك ان المقارنات من نوع القول : بان روسيا السوفياتية يزداد انتاجها حاليـاً بهذه النسبة المئوية وان إميركا يزداد انتاجها بتلك ، هي قليلة الجدوى . فلنأخذ مثلا على ذلك ، وهو ان انتاج الفولاذ في الاتحاد السوفياتي قد زاد في الفترة الواقعــة بين ١٩٢٨ ـ ١٩٥٥ حوالي عشرة اضعاف . اما الانتاج الاميركي فقـد زاد في غضون هذه الفترة ضعفين ونصف الضعف . فــلا يكفي ان نقارن بين هذين الرقمين لنستنتج على طريقة البعض بان الانتاج السوفياتي والانتــاج الاميركي

سوف يصلان الى مستوى واحد ! ان النسبة المئوية لزيادة انتاج الفولاذ في الاتحاد السوفياتي في السنين المقبلة سوف تتضاءل بطريقة اكيدة لانها متعلقة بالمستوى الذي وصلت اليه .

ولنعد الى الارقام : ان انتاج الفولاذ في الاتحاد السوفياتي قد زاد عشرة اضعاف عما كان عليه في بداية المشاريع الخمسية وهذا ما يعطينا فكرة تقريبية بالنسبة الى كافة الصناعات .

ولننتقل الآن الى الصناعة الخفيفة فنبدأ بصناعة الغزل والنسيج .

ان المنسوجات القطنية في الاتحاد السوفياتي تمثل مليارات من الامتار حسب الاحصاءات ، وهذا الرقم يزيد حوالي ضعفين عما كان ينتج في ١٩٢٨ . اما في ما يتعلق بصناعة الصوف فلأعفكم من نقل الأرقام المطلقة مكتفياً بالقول ان الانتاج ازداد بمعدل ضعفين او ثلاثة .

اننا نضطر ان نقع من جديد في مقابلات مبتذلة . لقد زادت الصناعة الثقيلة السوفياتية حوالي عشرة اضعاف اذا اعتبرنا الارقام في صناعة الصلب والحديد في الفترة الواقعة بين ١٩٢٨ - ١٩٥٥ ، اما انتاج الغزل والنسيج فقد زاد ضعفين او ثلاثة اضعاف في نفس هذه الفترة .

وانتاج السيارات في الاتحاد السوفياتي لم يكن في ١٩٥٥ اكثر من ٤٤٥ الفاً والانتاج المتوقع للسنوات الخمس القادمة ٦٥٠ ألفاً ، منها ما يقارب الثلثين سيارات تجارية وهذا ما يستحق ان نتوقف عنده قليلاً . فالرقم المتوقع في انتاج السيارات في ١٩٦٠ هو ادنى بكثير من رقم الانتاج الفرنسي الحالي للسيارات . في هذه الحالة تتوقف المسألة بصورة ظاهرة على قرار المصممين الذين يعتبرون ان النقل بواسطة السيارات أكان نقل البضائع ام نقل الركاب لا يرتدي طابع العجلة . وسؤالنا لمعرفة ما اذا كان المستهلكون السوفيات قابلين بهذا الاختيار ام لا هو بدون فائدة اذ لا تمكن الاجابة عليه . الواقع انه من السهل ان يخفض في النظام المصمم انتاج البضائع التي يعتبرها المصممون غير ضرورية .

خلافاً لذلك بالنسبة الى اجهزة التلفزيون والراديو نرى ان الانتـــاج اليوم هو حوالي اربعة ملايين وسيصبح في ١٩٦٠ عشرة ملايين جهاز . وتيرة سريعة لزيادةانتاج اجهزة التلفزيون والراديو في حين ان زيادة الانتاج المتوقعة للسيارات بطيئة ومثلها الزيادة المتوقعة في انتـــاج الغزل والنسيج . فلنتذكر ما قلناه في درس سابق عن الاسعار ؛ عن رخص سعر جهاز التلفزيون وارتفاع سعرالحذاء. تدل الاحصاءات اليوم على ان الاتحادالسوفياتي ينتج اكثر بقليل من حذاء واحد للفرد اي ٢٩٧ مليون حذاء في السنة . فينبغي بصورة اكيدة ان يكون سعر الحذاء مرتفعاً جداً ، اما اذا انتجنا عشرة ملايين جهاز منالراديو والتلفزيون ، فمن الطبيعي ان تنخفض اسعار هذه الاجهزة .

ان لهذه الامثلة الاجمالية بعض الفائدة ، فهي تبين الخطر الكامن في تعميم دروس النمو الاقتصادي الغربي بدون تحفظ . ففي الغرب ينتقلون من نوع انتاج الى آخر وفقاً لاشباع بعض الحاجات . اما النمو المصمم فقل ما شئت عن ضرره او نفعه فالشيء الاساسي فيه هو ان المصممين قادرون على قلب نسب التطور لمختلف الصناعات .

وما يبعث على الدهشة اكثر من ذلك أمر الزراعة . لا اريد ان اثقل عليكم باحصاءات الانتاج الزراعي السوفياتي التي تضعنا أمام مصاعب خاصة . ان الاحصاءات السوفياتية حسب الظروف تزودنا بتعليمات عن الحبوب في الحقل وفي المخازن ، دون ان نميز دائماً بين انواع الحبوب . فمحاصيل الحبوب التي لا تزال في الارض اكثر من المحاصيل المخزونة ،ووفقاً لمعلومات بعض الاحصائيين نسبة هذا الفرق هي١٥٪ ووفقاً للبعض الآخر ٢٥ ٪ وهذا ما يدخل عاملا جديداً من الريب . ولكن حتى لو اخذنا أكثر الارقام تفاؤلا يمكن القـــول بان انتاج الحبوب بالنسبة الى كل فرد لم يزد قط في ١٩٥٥ عن ١٩١٣ . لاحظوا ان عدم الزيادة هذا في انتـــاج الحبوب بالنسبة الى كل فرد يمكنه ان يكون دليل ثراء اذا كانت قـــد رافقته زيادة في كمية الاغذية الراقية ؛ فالامر قد يوحي الينا بانه بعد اشباع الحاجات من الاغذية العادية ننتقل الى الاغذية الراقية اي اللحم

ومشتقات الحليب . ولكن المعاشي في روسيا السوفياتية اليوم مساوية بالارقام المطلقة لأرقام ١٩٢٨ وكمية اللحم والزبدة والحليب بالنسبة الى كل فرد من السكان هي في ١٩٥٥ ادنى مما كانت عليه في ١٩٢٨ .

فلا ينبغي ان نستنتج من هذا بان الشعب السوفياتي ناقص التغذية وان نرجع الى الصورة الاسطورية للجحيم السوفياتي . فمن المحتمل ان تكون كمية الوحدات الحرارية قد زادت بالنسبة الى كل فرد من السكان . وسوف لا اعطي ارقاماً عن هذا الموضوع نظراً لاشتباه هذه الحسابات . فالشعب الروسي يتغذى ولكنه يتغذى بطريقة لا ترضي الفرنسيين لأن الغذاء الذي يفضله الفرنسيون وخاصة اللحم اقل مما كان عليه في سنة ١٩٢٨ بالنسبة الى كل فرد وهو اقل كثيراً بروسيا مما هو عليه في فرنسا .

عندما يريد بعض الاقتصاديين والصحفيين اقناعنا بان مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي في مدة قليلة من الزمن سوف يسحق بتفوقه مستوى المعيشة في فرنسا وسوف يجبرنا على ان نرفع بدورنا الستار الحديدي اكتفي بتذكيرهم بالاحصاءات الآلية الاجمالية وهي احصاءات السيارات واحصاءات اللحوم؛ وهذان النتاجان هما اللذان يفضلهما الافرنسيون ، في حين ان المصممين السوفيات ينفرون من هذين النتاجين بصورة غريبة اي من السيارات واللحوم. يبقى مفهوماً بطبيعة الحال أن ثمة احصاءات اخرى يمكن ان يشار اليها .

نموذج النمو المشتق من التجربة الغربية ليس له اذاً قيمة عمومية . لقد كان هذا النموذج مرتبطاً بتحول الرغبات وبتحول الطاقة الشرائية . فتُشبع الرغبات الاولية الى المواد الغذائية بطريقة تتحسن باضطراد ومن ثم يصار الى رفع نوعية الغذاء ثم تشبع الحاجات الى المنسوجات مباشرة ولكن اشباعها يكون ممكناً بسلع اجود ويصار من ثم الى انتاج سلع ثابتة للاستهلاك .

هذا المخطط لم يكن ليوجد في الاتحاد السوفياتي لسببين : السبب الاول هو انه عندما اجتازت البلدان الغربية المرحلة التي تجتازها روسيا حالياً لم تكن السلع الاستهلاكية الثابتة موجودة . ان مسألة المعرفة فيما اذا كان ينبغي اختيار جهاز

التلفزيون او الالبسة من الصوف لم تكن موضع بحث لا في القرن التاسع عشر ولا في بداية القرن العشرين . والسبب الثاني هو ان التنمية الاقتصادية التي يسمح بها نوع النظام السوفياتي لا تجاري الرغبات العفوية في تحولها اذ يمكنهم اشباع الرغبات بترتيب يختلف عن الترتيب الظاهر في نظام اقتصادي حر .

ويمكن ان نتصور الاشياء على شكل آخر . فقد اصبح الاقتصاد السوفياتي ثاني اقتصاد صناعي في العالم . فروسيا كقوة اقتصادية قابلة للتعبئة الحربية تأتي دون منازع الأولى بعد اميركا ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان استهلاك المواد الغذائيـــة نما نمواً متوازياً في البلدين ، وقد تنمو المنتجات الاستهلاكيـــة الثابتة نمواً متوازياً خلال السنوات القادمة اما لأنها تحمل طابعاً جماعياً كالراديو مثلاً واما لأن المصممين يرون فيهـــا وسيلة للثقافة واما لأن الطرق المتبعة في الانتاج الصناعي ناجحة اكثر في انتاج مثل هذا النوع من السلع .

من السائد القول بان السوفيات قد ضحوا بحاجاتهم الى الاستهلاك مدة طويلة في سبيل انشاء صناعة ضخمة . لقد سمحت لنا الارقام التي اعطيناها ان نعود الى هذه الفكرة المبتذلة مع اضافة شيء مهم هو القول بان التنمية لا تتبع تحول الرغبات العفوية عندما يتدخل المصممون . ولكن هناك ملاحظة يجب ابداؤها فوراً حول النسب بين نمو الانتاج ونمو الطاقة الانتاجية .

يوجد في الاتحاد السوفياتي حوالي ٤٥ مليون عمل ليست من الاعمال الزراعية (وسنوضح بدقة هذا التوزيع للاعمال غير الزراعية) وهذه الاعمال ادنى من الاعمال التي ليست زراعية في الولايات المتحدة بنحو الثلث . على ان التكاثف الكبير لليد العاملة في الصناعة قد جعل كمية اليد العاملة في الصناعة السوفياتية قريبة من كمية اليد العاملة في الصناعة الامريكية . والحال ان الانتاج الصناعي السوفياتي ادنى بثلاثة اضعاف من الانتاج الصناعي الاميركي . هذا والفرق بين كل من طاقتي الانتاج لدى اليد العاملة السوفياتية واليد العاملة الاميركية يبقى أيضاً أزيد من الفرق بين مجموعي الانتاج .

ان الزراعة السوفياتية تستخدم حوالي خمسين مليون شخص وهؤلاء يتمكنون

من تغذية ٢١٠ ملايين بتعب وعناء . اما اليد العاملة الامريكية المستخدمة في الزراعة فهي من ٦ الى ٧ ملايين (هي بالضبط ٦،٩٠٠،٠٠٠)وهي تغذي ١٦٥ مليوناًمن الامريكيين والولايات المتحدةمتضايقة من غزارة المحاصيل الزراعية.

هذه المقارنة ينبغي تحديدها من نواح عـدة . فلا يجب ان ننسى الفرق في خصب الارض والفرق في المساحة الجاهزة بالنسبة الى كل فرد من السكان كما ينبغي الا ننسى انه عدا اليد العاملة المشتغلة مباشرة في الزراعة ، هناك تلك التي تنتج التراكتورات وكل ما هو لازم لتأمين الطاقة الانتاجية لليد العاملة في الزراعة . فالمقارنة بين سبعة ملايين وخمسين مليوناً لا يجب ان تعتبر برهـــاناً قاطعاً على تفوق نظام الملكية الفردية في الزراعة على النظام الجماعي .

على انه لو كانت الصلة معكوسة ،فهل كان ثمة عالم اقتصادي واحد يشكك في تفوق الملكية الجماعية على الملكية الفردية ؟فلنكتف بالقول بان اليد العاملة في القطاعات الصناعية السوفياتية هي تقريباً ذات اليد العاملة الصناعية الاميركية مع انتاج ادنى بكثير ، وان اليد العاملة السوفياتية في الزراعة هي اكثر عدداً بكثير من اليد العاملة الاميركية في الزراعة وان الانتاج الزراعي في الاتحاد السوفياتي هو اقل بالنسبة للانتاج الزراعي الامريكي . لقد لاحظت البعثات الزراعية الامريكية الى الاتحاد السوفياتي ان اليـــد العاملة في الكولخوزات كان عددها جنونياً . يوجد الآن ما يسمى ، عند الاقتصاديين ، بتبديد اليـــد العاملة في الزراعة السوفياتية . هذا ما يسمح لنا ان نفترض بان زيادة الانتاج الصناعي والزراعي ستكون سريعة جداً في السنوات المقبلة . بقدر ما اشدد على الفرق في القدرة على الانتاج ، يساورني طرح هذا السؤال : اذا تضاءل هـــذا الفرق ، أفلا نشهد في السنوات المقبلة سرعة للانتاج في روسيا اعظم بكثير منها في اميركا ؟

كيف تحققت هذه الفروقات ؟ انني لا اجد نفسي مجبراً على اعطـاء بعض ارقام بسيطة . ففي سنة ١٩٢٨ كان يوجد في الاتحاد السوفياتي نحو عشرة ملايين وظيفة غير زراعية على مجموع مابة وواحد وخمسين مليوناً من السكان في

حين ان الاعمال غير الزراعية اصبحت عشرين مليوناً سنة ١٩٣٢ فعدد الاعمال غير الزراعية قد تضاعف خلال اربع سنوات ، والنسبة المئوية لليد العاملة غير الزراعية بالنسبة لمجموع السكان قد ارتفعت من ٦،٦ الى ١٢،٧ خلال اربع سنوات ، فما من بلد غربي عرف مثل هذا التكاثف الصناعي والمدني اي تدفق السكان على المدن، ولكي نوضح هذا الفرق سأورد بعض الارقام المتعلقة بالولايات المتحدة .

في الولايات المتحدة ارتفع عدد الاعمال غير الزراعية من ٦٦٠٠٠٠٠ الى ١٣،٧٤٠٠٠٠ خلال عشرين عاماً، ما بين ١٨٧٠ و ١٨٩٠ فهذه المضاعفة في عشرين عاماً حصلت في عدد من السكان ارتفع من ٤٠ الى ٦٣ مليوناً ، اي بزيادة عامة للسكان الامريكيين اسرع مما كانت عليه في الاتحاد السوفياتي . اما اليد العاملة غير الزراعية خلال هذه الفترة فلم تزد في نسبتها المئوية الا من ١٦،٣ الى ٢١،٨ .

لنردد هذه العبارة التي ينبغي ان لا ننساها مطلقاً ، فتدفق السكان على المدن في اول برنامج من برامج الخمس سنوات لم يكن له مثيل في اي بلد غربي . في مدة سبع وعشرين سنة ما بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥ ، ارتفعت اليد العاملة غير الزراعية من نحو عشرة ملايين الى نحو ٤٥ مليوناً ،اي انها زادت اكثر من اربعة اضعاف في مدة سبعة وعشرين عاماً . ونكرر القول من جديد باننا لم نشهد في بلد من البلدان زيادة بهذا القدر من السرعة لليد العاملة غير الزراعية . اما في الولايات المتحدة فلم تزد اليد العاملة غير الزراعية أربعة أضعاف في خمس وعشرين سنة بل في خمسين سنة (٨،٧٠٠،٠٠٠ في سنة ١٨٨٠ ، ٣٥ مليوناً في سنة ١٩٣٠) . وايضاً فهذه الظاهرة في زيادة اليد العاملة غير الزراعية اربعة اضعاف حصلت في الوقت الذي زاد فيه سكان الولايات المتحدة بسرعة بسبب الهجرة ، فالمهاجرون الى الولايات المتحدة كانوا يحلون مباشرة في المدن .

فكثير من الظاهرات اذاً التي يعزوها اخصام الاتحاد السوفياتي الى النظام تعزى مباشرة الى وتيرة النمو التي لم توجد في بلد من البلدان . لم نشهد بأم العين في

بلد من البلدان زيادة سكان المدن ثلاثة اضعاف بهذا الوقت القليل .

فلننتقل الآن الى مقارنة ثانية هي بين توزيع اليد العاملة في الولايات المتحدة وفي روسيا السوفياتية .

ان اليد العاملة التي تصرف من القطاع الزراعي تنتقل وفقاً لنظرية النمو الرائجة الى القطاع الصناعي ثم الى القطاع الصناعي ثم الى قطاع الخدمات .

ان نسبة اليد العاملة الصناعية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي بالمعنى المحدود للكلمة بالنسبة الى مجموع اليد العاملة غير الزراعية هي ثابتة مع ميل الى الزيادة . هذه النسبة ارتفعت من ٣٨٪ في سنة ١٩٢٨ الى ٤٢٪ في سنة ١٩٤٣ وفي الولايات المتحدة كانت هذه النسبة سنة ١٨٧٠ معادلة لنسبة اليد العاملة في الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٢٨ اي ٣٩٪ . وقد انخفضت هذه النسبة في سنة ١٩٣٨ الى ٢٨٪ وارتفعت ثانية اثناء الحرب الى ٣٩٪ ثم عادت فانخفضت الى ٣٢٪ سنة ١٩٥٢ .

لنتوقف لحظة عند هذه النقطة لأن نسبة اليد العاملة الصناعية في مجموع اليد العاملة غير الزراعية هي في رأيي العامل الحاسم الذي لا يشرح مختلف اساليب النمو فحسب ولكن قد يشرح الفرق في الحضارة .

ان الواقع الجوهري التي تبينه الارقام هو التالي : ان نسبة اليد العاملة غير الزراعية المستخدمة في الصناعة اكثر ارتفاعاً في جمهوريات الاتحاد السوفياتي منها في اميركا ، وهذه النسبة ترتفع في الولايات المتحدة خلال الحرب وتنخفض في زمن السلم . فالى اي شيء تعزى هذه الظاهرة ؟ انها تتوقف على الطلب: ففي زمن السلم يزداد الطلب في قطاع الخدمات فتميل النسبة المئوية من اليد العاملة في القطاع الصناعي في الولايات المتحدة الى الانخفاض .

ويمكن تصور هذه الظاهرات بشكل ادق اذا ميزنا بين عنصرين في قطاع الخدمات. فقطاع الخدمات يضم اولاً مايمكن تسميته بالنفقات العامة للقطاع الصناعي وهي كافة التنظيمات الادارية والعقلية والمدرسية والجامعية اللازمة لتكوين اليد العاملة المناسبة للقطاع الصناعي ومن ثم لضمان الطاقة الانتاجية في القطاع الصناعي.

ولكن هناك نوعاً آخر من قطاع الخدمات يميل الى اشباع الرغبات التي تظهر بعد الحاجات التي اشبعتها الزراعة والصناعة .

ان العلماء الغربيين لاصول التنمية قد سلموا جميعهم بحصول تحول في وقت ما من القطاع الصناعي الى قطاع الخدمات . والحال اني اعتقد بانه لم يثبت بان هذا التحول من قطاع الصناعة الى قطاع الخدمات ، يجب ان يحصل في اقتصاد صناعي من الطراز السوفياتي . وهو لم يحصل حتى الآن،فنسبة اليد العاملة في الصناعة من مجموعة اليد العاملة غير الزراعيةباقية كما هي في روسيا السوفياتية فهي تدور دائماً حول ٤٠٪ وهي اكثر ارتفاعاً بشكل ملموس من نسبة اليد العاملة الحالية الصناعيةفي الولايات المتحدة الاميركية . انها معادلة تقريباً لنسبة اليد العاملة الاميركية منذ خمسين او ستين سنة . يريد المصممون السوفيات انماء المنتجات الصناعية باقصى سرعة ممكنة حتى ولو انخفضت نسبة اليد العاملة في القطاع المسمىبقطاع الخدمات الى ادنى حد .

كيف يتجلى الفرق في توزيع اليد العاملة ؟ ان ثمة فرقاً واسعاً بين اليد العاملة في التجارة في كل من روسيا والولايات المتحدة الاميركية. فالنسبة من اليد العاملة التي تشتغل في التجارة تزيد الضعف في الولايات المتحدة عنها في الاتحاد السوفياتي .

وهذه النسبة غير الزراعية التي تشتغل في التجارة قد زادت في الولايات المتحدة من ١٢،٤ في سنة ١٨٧٠ الى ٢١،٩ في سنة ١٩٣٠ وهذه النسبة ما تزال ثابتة، الامر الذي يظهر ان هذه النسبة المختلفة من اليد العاملة التجارية لا تتوقف على مرحلة من مراحل النمو ولكن تتوقف على نموذج النمو وعلى نوع المجتمع الصناعي . اما في التربية في روسيا فاننا نرى طريقاً مشوقاً وهو ان نسبة العاملين فيها اكثر ارتفاعاً من العاملين في التربية في الولايات المتحدة وهذا الفرق قد يعود الى اختلاف تصنيف الأعمال ولا يعرف ابداً ماذا أدخل في التربية فلعله أدرج فيها كل جهاز الدعاية، ولكن لا اظن بأن المسألة الجوهرية هي هنا. فالرقم المطلق لليد العاملة الضرورية هونتيجة عدد السكان وليست نتيجة

مرحلة من مراحل النمو . فبقدر ما تزيد الكمية المطلقة لليد العاملة غير الزراعية يميل عدد اليد العاملة الى التناقص في حقل التربية بالنسبة الى الوظائف غير الزراعية بمجملها في روسيا السوفياتية لأن الارقام المطلقة تبقى ذاتها ما دام عدد السكان لا يزداد . فالفرق في النسبة لا ينم عن فرق في هيكل المجتمع ولكنه ينم عن استمرار الحاجات اياً كانت اهمية النمو الصناعي . يبقى على كل حال اننا نصل الى واقع تجريبي يثبته كثير من الدلالات الاحصائية الأخرى . فروسيا السوفياتية منذ سنة ١٩٢٨ ما فتئت تنفق مبالغ هامة في سبيل تربية السكان وهذه المبالغ تفوق بالتأكيد في نسبتها كثيراً المبالغ التي تنفقها البلدان الغربية في سبيل هذه الاغراض نفسها .

يبقى ان نقارن بين النسبة المئوية التي تنفقها الولايات المتحدة في التعمير والتي تنفقها روسيا السوفياتية وفي بعض الاختصاصات الاخرى . ففيما يتعلق بالنقل فالنسبة المئوية تنخفض في الولايات المتحدة . لقد انخفضت في السنين الاخيرة من ١٠ الى ٧ او ٨ ٪ اما في روسيا السوفياتية فهي لا تزال اعلى بقليل منها في الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالتعمير فهي كذلك اكثر ارتفاعاً في روسيا السوفياتية ، على ان تفوقها هو وهم اذ يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ظاهرتين : يصنّف تحت كلمة التعمير بناء المصانع وبناء البيوت معاً ومن جهة أخرى فنظراً لتدفق السكان على المدن في جمهوريات الاتحاد السوفياتي كان ينبغي ان تزداد اليد العاملة التي تشتغل في التعمير هناك ازدياداً كبيراً لتفادي ازمة السكن .

يبقى علي ان اتبصر السلسلة الأخيرة في الأرقام وهي التي تقودنا الى تعيين نموذج النمو . وهي ارقام من الصعب ايضاً ايجادها فهي تتعلق باعادة توزيع توظيف الأموال في روسيا السوفياتية وفي الولايات المتحدة .

فتوزيع توظيف الأموال في روسيا السوفياتية خلال برامج الخمس سنوات هو التالي على وجه التقريب :

نصيب الصناعة في التوظيف يقع بين ٤٠ و ٥٠ ٪ ونصيب الزراعة بين ١٦ و ١٩ ٪ ونصيب النقل والمواصلات يقع بين ١٠ و ١١ ٪ ونصيب التجارة بين

١ و ٣ ٪ ونصيب الخدمات الادارية بين ٢٠ و ٢٥ ٪ .

فنسبة الاستثمار في الزراعة خلافاً لما قد توحي بـه الأرقام هو اعلى من نسبة الاستثمار الأميركي الذي كان سنة ١٨٨٠ و ١٩١٢ بمثابة ١٠ بالمئة من المجموع . اما نسبة الاستثمارات الأميركية في حقل المواصلات فقد كانت اعلى بكثير منها في روسيا لأنها ارتفعت الى اكثر مـن ٢٢ ٪ ولا تزال اليوم اكثر من ١٥ ٪ وهذا الفرق يرجع في قسم منه الى اختلاف الأوضاع الجغرافية . واحد مصادر الاستثمارات الكبيرة في النقـل هو انشاء الطرق : على ان الطرق لا تلعب الا دوراً ثانوياً في حركة نقل البضائع والركاب في جمهوريات الاتحاد السوفياتي . هناك طرق جيدة حول المدن ولكن نظراً للمسافات الشاسعة فان نقل المنتجات الثقيلة يتم بواسطة السكة الحديدية والطائرة .

الفرق الاساسي هو ان الاستثمارات الصناعية في الاتحاد السوفياتي تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من مجموع الاستثمارات في حـين أن هذه الاستثمارات في الولايات المتحدة الاميركية تمثل ٢٥ ٪ من المجموع العـام . والسبب الجوهري في فرق النمو بين روسيا السوفياتية والولايات المتحدة الأميركية هو بكل دقة هـذا التوزيع المختلف للاستثمارات . ان ما يقارب النصف من الاستثمارات السوفياتية هي بصورة اساسية استثمارات صناعية امـا في الولايات المتحدة فالاستثمارات الصناعية هي حوالي الربع او الثلث في الاوقات التي ترتفع فيهـا نسبة هذه الاستثمارات . ففي زمن الحرب فقط قد تصل الاستثمارات الصناعية الاميركية الى نسبة الاستثمارات السوفياتية فهي قد بلغت حين ذاك اكثر من ٤٠ ٪ مـن مجموع الاستثمارات العام .

الى اي شيء تتجه الاستثمارات الاميركية ؟ ان الاستثمارات الصناعية تمثل الربـع من المجموع والاستثمارات في وسائل النقل تفوق قليـلاً الاستثمارات السوفياتية والاستثمارات في الزراعة اقل ارتفاعاً منهـا في الاتحاد السوفياتي ، ٥٥ ٪ من مجموع الاستثمارات الاميركية ، خلال فترة طويلة، تستثمر خارج قطاع الصناعة والزراعة والنقل أي في ما يسميه العلماء الغربيون بأصول التنمية بقطاع

الخدمات . ان نظرية قطاع الخدمات كلها هي قائمة على المثـــال الغربي واني استغرب كيف ان احداً منهم لم يطرح السؤال التالي : هل ينبغي لمجتمع صناعي من الطراز السوفياتي ان ينمي قطاع الخدمـــات والتجارة كما انمته المجتمعات الغربية ؟

ان الفرق الاساسي بين طريقة التنمية السوفياتيـــة وبين طريقة التنمية الاميركية او الغربية بصورة عامة يرجع بصورة اكيدة الى اختلاف توزيع اليد العاملة واختلاف توزيع الاستثمارات. فكون العناية متجهة في الاتحاد السوفياتي من جهة الى الاستثمارات الصناعية بنوع خاص ومن جهة ثانية الى الصناعة الثقيلة ، في حين ان الاستثمارات في قطاع الخدمات في الغرب تمثل اكثر من نصف مجموع الاستثمارات .

يبقى ان نبحث عنصراً اخيراً وهو البناء . ان نسبة الاستثمارات المئوية في بناء المنازل هي في اميركا اعلى باستمرار منهـــا في روسيا السوفياتية . وهذه النسبة المئوية ارتفعت في وقت من الاوقات في اميركا الى ما يقارب الثلث من مجموع الاستثمارات في حين ان البناء في روسيا يمثل مـــا يقارب ١٠ ٪ من مجموع الاستثمارات في الفترة الواقعة بين ١٩٢٨ – ١٩٣٢ . فاذا تذكرنا ان وتيرة تجمع السكان في المدن كانت في الاتحاد السوفياتي اسرع بكثير منها في اي بـــلد غربي وعلى الاخص في الولايات المتحدة فهمنا الظاهرة التي لاحظها جميع الذين سافروا الى الاتحاد السوفياتي وهي كثرة عدد السكان في المـــدن والعائلات التي تسكن في غرفة واحدة او غرفتين وهذه الظاهرات تبينها بكل وضوح ابسط الاحصاءات الاجمالية .

فلنحاول ان نستخلص بسرعة نتائج المقارنات التي اوردتها .

هناك خصائص مشتركة بين طريقة التنمية السوفياتية وبين طريقـــة التنمية الغربية ففي كلتا الحالتين هنا تحول في اليد العاملة بالارقام المطلقة والنسب المئوية من الزراعة الى المدن والصناعة وزيادة في الانتاج العـــام وزيادة في كمية القيمة المنتجة بالنسبة الى كل فرد من السكان . واخيراً فعندمـــا نقرر الاكثار من

الاستثمار ينبغي تضييق نطاق الاستهلاك بغية توسيع نطاق التوفير. هذه الخطوط المشتركة هي من الوضوح بحيث لم تكن لتجدر الاشارة اليها لو لم يكن الكثير من المصممين قد ظنوا بان الاقتصاد المصمم او الاشتراكية يمكنه ان يحقق التقدم والبحبوحة والعدالة دون عناء. واصحاب الاقتصاد الحر الذين ظنوا بان التنمية لا يمكن ان تتحقق في اقتصاد مصمم قد ضلوا والمصممون الذين ظنوا بان التصميم يسمح بتقصير مدة عمليات التنمية وبالحصول بطريقة عجائبية على ما حصلت عليه الرأسمالية بوقت طويل هم ايضاً مخطئون. لقد اقتضى انشاء صناعة كبيرة في الاتحاد السوفياتي كثيراً من التعب والعناء واذا لم تكن النتائج الحاصلة فيما يختص بالطاقة الانتاجية تثبت تفوق النظام المصمم على النظام الحر فهي ايضاً لا تثبت العكس بصورة قاطعة.

ان الفروق الثلاثة التي اشرت اليها في خلال هذه المقارنات والتي اريد ان اعود الى التذكير بها بكثير من السرعة هي التالية:

اولاً: لقد حصلت التنمية السوفياتية في عصر كان فيه تزايد عدد السكان ابطأ مما كان عليه في انكلترا واميركا في القرن التاسع عشر. لقد تحققت التنمية الصناعية في روسيا بفضل الانجراف الغريب لسكان القرى نحو المدن وهو انجراف لم يكن له مثيل في تاريخ الدول الغربية. ثانياً: الفرق الثاني يختص بالعلاقة بين زيادة الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية.

ان الصعوبة في تقدير الزيادة الدقيقة في الطاقة الانتاجية الصناعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٨ – ١٩٥٥ ترجع الى الصعوبة في تقدير الزيادة في الانتاج الصناعي العام. فقد قال السيد خروتشوف في خطابه الاخير في مجلس السوفيات الاعلى بان الانتاج الصناعي السوفياتي قد زاد عشرين ضعفاً بين ١٩٣٨ و ١٩٥٥ على ان انتاج الفولاذ قد زاد ٩ او ١٠ اضعاف. والحال ان زيادة استهلاك الفولاذ في الدول الغربية هي التقدير التقريبي لزيادة الانتاج الصناعي العام لمدة طويلة. وفي روسيا السوفياتية تدل جميع الارقام على ان الصناعة الثقيلة تمثل قسماً مهما اكثر منه في الغرب. واذا كان انتاج الفولاذ قد زاد عشرة اضعاف فمن الغرابة بمكان

ان يكون الانتاج الصناعي قد زاد عشرين ضعفاً . واذا سلمنا بان الانتاج الصناعي العام قد زاد عشرة اضعاف ينتج عن ذلك معدل لزيادة الطاقة الانتاجية قدره حوالي ٣ ٪ بالسنة منذ ١٩٢٨ .

هذه الزيادة في الطاقة الانتاجية تستحق الاعجاب . فهي لا تختلف ابداً عن معدلات الزيادة للطاقة الانتاجية الملاحظة في الفترات المقارنة لها في الغرب. ان ميزة التنمية الصناعية السوفياتية هي سرعة استيعاب الصناعة لأيدٍ عاملة جديدة . لقد اهتموا في روسيا بتقوية الصناعة الثقيلة والصناعه الثقيلة هي تلك الصناعة التي تتطلب الحد الاقصى من رأس المال بالنسبة الى كل عامل من العمال . لقد اضطروا الى انشاء هذه الاستثمارات الضخمة لاستيعاب اليد العاملة غير الزراعية التي زادت في ٢٧ سنة من عشرة ملايين الى ٤٥ مليون عامل . وعليه فقد اجبروا على تخفيض كمية الاستهلاك وخاصة تخفيض الاجور بالنسبة الى العامل اكثر مما خفضته اوروبا في الفترة المقارنة . ان هذا التخفيض لمستوى معيشة الجماهير في فترة التصنيع لم يكن نتيجة خبث المصممين ولكنه كان نتيجة لتحولات الاقتصاد السوفياتي تحت تأثير التصنيع .

فماذا جرى اذن ؟ لقد تقرر تشغيل ايدٍ عاملة جديدة باقصى سرعة ممكنة في الصناعة . ولكي تتمكن هذه اليد العاملة من العمل في الصناعة كان ينبغي خلق الرأسمال اللازم وتموين المدن . وينبغي لتموين سكان المدن شراء المنتجات من الفلاحين او اخذها منهم . ولشراء هذه المنتجات كان ينبغي تحضير منتوجات استهلاكية صناعية ولكن لم يحضر السوفيات هذه المنتجات لانهم قرروا تنمية الصناعة الثقيلة قبل كل شيء . لم يكن هناك سوى امكانية واحدة وهي اخذ قسم من محاصيل الفلاحين، وقد قرر المصممون السوفيات ان افضل طريقة لاخذها هي تطبيق الملكية الجماعية على الارض .

فهل كان هذا التطبيق نتيجة لتفضيل عقائدي ام ضرورة تقنية ؟ ان مسائل النوايا هي صعبة الحل دائماً . في ١٩٢٨ كانت الملكية الفردية تسيطر على الزراعة وقد تكونت طبقة من الفلاحين الميسورين كانت تسمى « الكولاك »

فهذه الطبقة كانت في نظر القــائدين من البلاشفة بداية بورجوازية . ولكن اقتصاداً زراعياً من جهة اخرى قائماً على الملكية الفردية يعيق التصنيع السريع بتخفيضه القسم المتاجر به من المحاصيل. ففي ١٩٢٨ قبل البدء بمخططات التصنيع كان القسم من محصول الحبوب الذي استطاعت الدولة الحصول عليه من الفلاحين بمثابة ١٥ ٪ . وبعد عشر سنوات ارتفع هذا القسم الى ٣٥ ٪ . فهل في الامكان اقتطاع جزء كبير من المحاصيل السوفياتية ما دامت المنتجــات الاستهلاكية الرائجة لم تحضر بعد لو لم يلجأ المسؤولون الى الملكية الجماعية ؟

لكن تشييع الارض ، أثار سلسلة من الظواهر لم تكن متوقعة ، فقد قاوم الفلاحون التشييــع فذبحوا قسماً كبيراً من المواشي وعن ذلك نشأت أزمة في الزراعة السوفياتية أدت الى مجاعة في ١٩٣٢ – ١٩٣٣ يمكن ان لا تكون نتائجها قد زالت حتى الآن .

ان هذه الاحداث لا ترتبط بنموذج التنمية السوفياتية ولكنها ترتبط بتاريخ هذه التنمية . فما من شيء يمنع من تطبيق الاسلوب السوفياتي في التنمية مــع تفادي ما ذكرته اي تشييــع الارض ومقاومة الفلاحين والمجاعة . وما من بلد من البلدان التابعة حصلت فيها حرب الفلاحين ولكن في جميــع البلدان التابعة التي قضت فيها ارادة الدولة المصممة بدفع بناء الصناعة الثقيلة باقصى سرعــة ممكنة تحصل حوادث مشابهة لذلك ، اذ ينتج عن هذا الدفع نقص في المنتجات الاستهلاكية اللازمة لشراء انتاج الفلاحين ومن هنا تنشأ ضرورة اقتطــاع جزء كبير من المحصول وصعوبــة تحقيق شرط في الزراعة من الشروط التي نعرفهــا نظرياً واللازمة للنمو وهو الحض على الانتاج . فلكي ينتج الفلاحون ينبغي ان يكون لهم مصلحة في الانتاج ولكن لكي يكون لهم مصلحة من الانتاج على النظام الذي يعيشون في ظله ان يترك لهم قسما كافياً مما ينتجون .

سوف نجد الوقت في الدرس المقبل لنرى كيف اصطدم المصممون السوفيات انطلاقاً من بعض مفاهيم النمو الاقتصادي بعقبــات لم تكن منتظرة ، فحتى المصممون لا يستطيعون الاحاطة بكل شيء .

الدرس الثاني عشر

الطريقة السوفياتية

سوف نواصل في هذا الدرس اليوم البحث في طرق النمو وانواع المجتمع الصناعي .

لقد اسرفت في الاسبوع الماضي في استخدام الاحصاءات وسوف احاول اليوم شرح الافكار المستخلصة من الارقام .

فلنذكر قبل كل شيء كم هي محدودة قيمة المقارنات التي لجأنا اليها . علينا ان نعرف بصورة قاطعة انه ليس في الاقتصاد الاميركي والاقتصاد السوفياتي مراحل متشابهة كل التشابه . ان المقارنة بين زيادة انتاج الصلب والحديد السوفياتي في خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٨ - ١٩٥٠ وبين زيادة انتاج الصلب والحديد الاميركي ليس لها سوى قيمة محدودة لأن صناعة الصلب والحديد السوفياتية قد استخدمت التقنية التي تحققت في القرن العشرين وليس التقنية التي استخدمها الاقتصاد الاميركي قبل نصف قرن . واضيف الى ذلك القول بان المقارنة في الفترات المعاصرة هي ايضاً قابلة للنقاش لانها تقارب بين اقتصادات في مراحل مختلفة من التنمية :

وظيفة هذه المقارنات هي فقط تسجيل بعض وجوه الشبه والفروق في التطورات الاقتصادية لعدة بلدان .

وبصورة عامة يتوقف نمو كل اقتصاد على :

اولاً : النسبة بين تحركات السكان وتحركات الموارد .

ثانياً : العلاقة بين زيادة الموارد الزراعية وزيادة الموارد الصناعية .

ثالثاً : العلاقة بين زيادة الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية . وعليه فسواء أكان المقصود العامل الاول او الثاني او الثالث فان كل نمو اقتصادي متميز عن سواه .

ولنأخذ العلاقة بين تحركات السكان وتحركات الموارد. اننا اذا اردنا تحديد الاوقات التي يمكن فيها المقارنة بين الاقتصاد الاميركي والاقتصاد السوفياتي بالرجوع الى توزيع اليد العاملة بين مختلف القطاعات لوصلنا الى نتائج اعتباطية. في اي وقت كانت اعادة توزيع اليد العاملة في الاقتصاد الاميركي كما هي في الاقتصاد السوفياتي الحالي موزعة بنسبة ٥٠٪ على الزراعة و٥٠٪ على الصناعة والخدمات ؟ هذه النسبة كانت موجودة في الاقتصاد الاميركي في حوالي ١٨٧٠ لقد كان الاقتصاد الاميركي في ذلك العصر يضم ٤٠ مليوناً من السكان والزيادة في الموارد كانت ترافق زيادة عظيمة في السكان . اما في الاقتصاد السوفياتي فان الزيادة الكبيرة لعدد السكان قد سبقت مرحلة التصنيع . واذكر بهذا الواقع المعروف جيداً وهو ان عدد السكان السوفيات قد زاد ضعفين او ثلاثة اضعاف في خلال القرن التاسع عشر في حين ان التصنيع الروسي لم يبدأ قبل نهاية القرن . ان التصنيع في الاقتصاد السوفياتي جاء بعد مرحلة من تزايد السكان دامت مدة طويلة بدون تصنيع .

وقد كان هذا التصنيع ممكناً لأن الزراعة السوفياتية كانت تملك مساحة كبيرة من الارض . ان تزايد عدد السكان السابق لمرحلة التصنيع قد خلق في القرى ما يسميه الاقتصاديون تضخم عدد السكان الفلاحين . لقد كان يمكن الحصول على الكمية ذاتها من المحصول الزراعي بعدد اقل من اليد العاملة وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي الذي حللناه في الاسبوع الفائت ممكناً وذلك بفضل التحولات الكتلية للسكان من القرى الى المدن .

فالاقتصاد السوفياتي في اوروبا هو اول اقتصاد عرف مرحلة تصنيعه الاولى بعد التكاثف لعدد السكان . ان دول اوروبا الغربية شهدت في القرن التاسع عشر نمو عدد السكان ونمو الصناعة يسيران جنباً الى جنب . وفي الاتحاد السوفياتي لم يرافق فترة بناء الصناعة التزايد السريع للسكان في حين انه في انكلترا وفي خلال القرن التاسع عشر اثناء فترة التصنيع قد زاد عدد السكان بسرعة فائقة (فقد زاد تقريباً عدد السكان اربعة اضعاف خلال القرن) . في بداية القرن العشرين قدّر الاقتصاديون بان عدد السكان الروس سوف يصل الى ٣٥٠ مليون في ١٩٥٠ ، اذا بقي معدل الزيادة كما كان عليه بين ١٨٩٠ — ١٩١٠ . ان خطأ التنبؤ في علم احصاء السكان يتضح بكل سهولة اذا عرفنا ان قسماً من الفرق بين عدد السكان السوفيات الحالي والعدد الذي كان متوقعاً يرجع الى انه في ١٩١٩ قد اقتطعت من روسيا فسح من الاراضي كان يعيش عليها حوالي ٣٥ او ٤٠ مليوناً من السكان الذين انفصلو عن روسيا والباقي من هذا الفرق مائة مليون يمكن ان يعزى قسم منه الى النقص في الولادة والقسم الآخر الى النكبات التاريخية . ان الحرب الاولى ، والحرب المدنية والملكية الجماعية والحرب الثانية قد سببت خسائر كبرى في الأرواح يقدرها علماء احصاءات السكان بحوالي ٧٠ مليون شخص . وان تباطؤ تزايد عدد السكان الروس خلال مرحلة التصنيع ليس له نظير في اية مرحلة من مراحل الاقتصاد الغربي التي يمكن القول بانها متشابهة لمراحل الاقتصاد الروسي .واضيف الى ذلك القول بانه لا يمكن مقارنة الزراعة السوفياتية بزراعة اي بلد من البلدان الغربية بالدقة المتوخاة لأن الفلاحين في اوروبا يتصرفون بمساحة صغيرة نسبياً من الارض وهم مضطرّون الى تكثيف الزراعة للحصول على اكبر قدر من الانتاج الزراعي مع الاسهام بكثير من الأيدي العاملة أو رؤوس الاموال . ان الزراعة السوفياتية يمكن مقارنتها من ناحية تقريبية بالزراعة الاميركية بهذا المعنى وهو انها تعتمد على اتساع المساحة وتكتفي بفائدات قليلة من الهكتار الواحد. ولكن الاوضاع المناخية مختلفة ، ثم ان المقارنة المباشرة التي اتيت على ذكرها

في الاسبوع الفائت بين اليد العاملة اللازمة في الولايات الاميركيــة المتحدة وبين اليد العاملة السوفياتية هي مقارنة غير أكيدة .

ومن ناحية اخرى فان التشدد الملحّ في تعزيز الانتاج وزيادته باقصى سرعة ممكنة وخلق الصناعات وتجميع اليد العاملة لزيادة الانتاج على حساب خفض المستوى الحياتي للسكان هي كما رأينا من خصائص التنمية الصناعية السوفياتية. ولم يكن من الضروري ان يستخدم الغرب هذه التقنية ، لأن تضخم عــدد السكان الزراعيين لم يكن على نفس الدرجة التي كان عليها في روسيا كما ان الرغبة فى بناء صناعة مهما كلف الأمر لم تكن موجودة .

ان طريقة النمو السوفياتي كما حللتها في الاسبوع الفائت تعزى جزئيــاً الى اوضاع الارض والى الاوضاع الزراعية والسكانية التي كانت موجودة عند بداية مرحلة التصنيع . وعلاوة على ذلك فان طريقة التنمية قــد تجاوبت مع مفهوم لدى المصممين السوفيات لم يكن للغربيين ان يصلوا اليه لانهم لم يفكروا مسبقاً بتصميم تنميتهم ولم يكن لديهم نموذج للتصنيع يرجعون اليه .

ان التنمية السوفياتية ما عدا المعطيات الطبيعية التي ذكرتها تفسرها الافكار التالية :

١ – تحول قسم من اليد العاملة الفائضة في الزراعة باي ثمن وباقصى سرعة ممكنة نحو المدن والصناعة .

٢ – اعطاء الافضلية المطلقة للصناعة الثقيلة . ففي سبيل الصناعة الثقيــلة ضحى السوفيات عند الحاجة بمخططات الصناعة الخفيفة وبمخططات الزراعة . والواقع ان اول مخطط للزراعة كان يتضمن اهدافاً تفوق تلك التي تحققت في ١٩٥٥ فهل كان المصممون السوفيات انفسهم يؤمنون بالاهداف التي حددت للزراعة ؟ على كل حال كان لاسبقية الصناعة الثقيلة طابع الالزامية المطلقة .

فاذا اردنا ان نفهم الشيء الذي يعادل به هذا المنهج علينــا ان نفكر في تجارب اقتصاد الحروب في الغرب التي كانت تتضمن عدداً معيناً من الاهداف المفضلة والتي قرر بلوغها باي ثمن وهي صناعة الذخائر والاسلحة . لقد وصــل

الاقتصاد السوفياتي الى نوع من التفضيل يمكن مقارنته بالتفضيل الذي تطبقه في اوقات الحروب . لم ينم الاقتصاد السوفياتي بطريقة منظمة وفقاً للنسب المقرزة في المخططات . ففي كل حقبة تحدد المخططات اهدافاً تضحى الاهداف الباقية في سبيل تحقيقها .

ان هذه الاسبقية المعطاة للصناعة الثقيلة قد جعلت التبادل بين المنتجات الصناعية في المدن والمنتجات الزراعية في القرى امراً مستحيلا . فكان ينبغي اللجوء اذاً الى طريقة اقتطاع المحاصيل وكانت الملكية الجماعية الزراعية ـ جزئياً على الاقل ـ نتيجة الحاجة ـ مدة المخططات الخمسية ـ لانماء تدفق المنتجات الزراعية من القرى الى المدن بكميات كبيرة من غير ان يبادلوا القرى بالعمل على زيادة الانتاج الزراعي العام وزيادة مبيعات المدن الى القرى . ومن هنا نشأت الحاجة الى قيام حكومة استبدادية قادرة على اخذ قسم كبير من المحاصيل وبيعه في المدن بثمن اعلى بكثير من الثمن الذي اشترته به هي ذاتها من الفلاحين. فالفرق بين ثمن الشراء من الفلاحين وثمن البيع الى مستهلكي المدن يزود الاستثمارات برؤوس الاموال اللازمة .

فهل يرجع بطء زيادة الانتاج الزراعي الى ان الاستثمار الجماعي بحد ذاته غير ناجح ؟ او هل ان كثرة الاقتطاع من المحاصيل الزراعية قد ثبطت عزيمة الفلاحين ؟ كلا السببين يمكن ذكرهما ومن الممكن ان كليهما قد لعب دوره . على كل حال يبدو ان بطء التنمية الزراعية لم يكن نتيجة لتعمد المصممين الذين حددوا اهدافاً فيها كثير من الطموح للمخططات الزراعية الاولى وانما كانت على الاخص نتيجة غير مقصودة لنوع التفضيل المقرر للتنمية الصناعية .

واخيراً نصل بهذه الطريقة من التنمية الى مجتمع صناعي من نوع خاص ليس بين القوة الاقتصادية العسكرية فيه وبين مستوى معيشة السكان اي تناسب ولا بين تلك وبين ما يمكن ان يسمى بالمقومات الاساسية العامة للحضارة الصناعية . ان صناعة ضخمة قامت على اساس من الحضارة التقليدية ، اذا جاز القول ، فعادلت الصناعة الغربية او فاقتها احياناً .

ان الفرق بين طريقة النمو السوفياتي وطريقة النمو الغربي يسهل فهمه على الخصوص لان التنمية الاقتصادية قد بدأت وفقاً للطريقة الغربية في روسيا قبل ثورة ١٩١٧ . فهي قد بدأت بمساعدة رأس مال فرنسي وبمساعدة رأس مال انكليزي والماني وبلجيكي ايضاً . وقد تضمنت برامج التنمية هذه انشاء شبكة من خطوط السكك الحديدية كما تضمنت زيادة للانتاج الزراعي اسرع بصورة محسوسة من الزيادة في عدد السكان بين سنة ١٨٩٠ و سنة ١٩١٤ واخيراً تضمنت تقدماً للصناعة الخفيفة اسرع بكثير من تقدم الصناعة الثقيلة .

وفي سنة ١٩٢٨ بعد فترة الحرب والمشاكل قدر الاحصائيون السوفيات قيمة انتاج الصناعة الخفيفة بـ ١٠٫١ مليارات روبل مقابل ٨٫٢ مليارات للصناعة الثقيلة . وفي سنة ١٩٤٠ لم تعد الصناعة الخفيفة تمثل اكثر من ٥٣٫٦ مليار روبل مقابل ٨٣٫٩ مليار روبل للصناعة الثقيلة .

نكرر القول باننا في صدد التدقيق في الاحلام او على الأقل في المحتمل ولكن هذا الخيال او هذا المحتمل يعطينا فكرة تقريبية عن المقادير . فالمهم ان نلاحظ هذا الواقع المجهول غالباً وهو ان تنمية الاقتصاد الروسي قد بدأت في العشرين سنة التي سبقت ثورة سنة ١٩١٧ وان هذه التنمية كانت تسير باقصى سرعة . ويطيب للاوساط التي لا تحب الاتحاد السوفياتي اطالة منحنى تنمية نتاج الصلب والحديد من سنة ١٨٩٠ – ١٩١٤ الى ١٩٥٥ لكي تبرهن بأنه يمكن الوصول الى المستوى الحالي بتوسيع النتائج السابقة للثورة . وهذه الانواع من البرهنة تتضمن مبدئياً عامل الريبة . لكن مما لا ريب فيه ان تنمية صناعة الفحم او صناعة الصلب والحديد كانت سريعة في العشرين سنة التي سبقت الثورة وبان المراقبين الروس للاقتصاد قبل سنة ١٩١٤ كانوا يتوقعون كلهم تقريباً ان يصبح الاقتصاد الروسي في منتصف القرن العشرين، الاقتصاد الاول في اوروبا . ولكن لا يجب ان يغرب عن بالنا بأن التنمية قد توقفت مدة خمس عشرة سنة بسبب الحروب والثورة ومع ذلك بلغت التنمية السوفياتية بفضل المخططات الخمسية ؛ المستوى الذي كان يشترط للوصول إليه التقدم المستمر .

الى اي حدّ كانت طريقة التنمية السوفياتية نتيجة لارادة المصممين والى اي حدّ كانت نتيجة للظروف؟ والى اي حد كان الهدف المراد مناقضاً لهدف الغربيين ؟

ان بعض ما تجيب به الأوساط المعادية للاتحاد السوفياتي هو ان طريقة التنمية السوفياتية تعزى الى ارادة المصممين الرامية الى التضحية بالرفاهية في سبيل بقاء القوة العسكرية والى جعل الاقتصاد السوفياتي اقتصاد قوة في حين ان الاقتصادات الغربية هي اقتصادات رفاهية . ان رداً كهذا الرد يقلب الاوضاع العادية للاشتراكيين لأنه يشرح الاقتصاد السوفياتي المسمى بالاشتراكي كما لو كان طريقة في الاقتصاد تضحي بالاستهلاك في سبيل القوة العسكرية أو كما قال المارشال غورنغ « تضحي بالزبدة في سبيل المدفع » .

ان هذا الشرح يبدو لي بسيطاً جداً . ان فلسفة الشيوعيين هي فلسفة البحبوحة . فقد اخذت تشغلهم منذ الآن ومن عدة نواحٍ رفاهية السكان . وانه لمن المغالاة التأكيد بان المصممين قد توخوا عن معرفة وبوقاحة القوة العسكرية بأي ثمن . ان روسيا السوفياتية قد سارت بعمل التصنيع في معارج الرقي دون الاستعانة برؤوس اموال اجنبية، في حين ان الاقتصاد الروسي قبل سنة ١٩١٤ قد اقتضى مساعدة كبيرة من رؤوس الأموال الاجنبية كالاموال التي تلقاها الاقتصاد الاميركي في مرحلة تصنيعه السريع . لقد تحقق التصنيع الروسي في فترة وبواسطة عقيدة ارغمتا المصممين على الخوف من هجوم خارجي . فما زال السوفيات يخصصون للحرب او للاستعداد للحرب موارد ضخمة جداً لم يكرسها الغربيون طيلة المراحل المماثلة .

اما فيما يختص بالطب والمستشفيات والثقافة فالسوفيات لا يجهلون حاجات السكان . فنحن مجبرون ايضاً على القول انه قد حصل في تنمية الاقتصاد السوفياتي خليط من الظاهرات المتعمدة والظاهرات الطارئة

لقد كان الشعار الرسمي للاقتصاد السوفياتي منذ اول مخطط اللحاق بالاقتصاد الغربي وعلى الاخص بالاقتصاد الاميركي باسرع ما يمكن . ولقد كان المسؤولون

السوفيات يرون في ذلك العصر بانه ينبغي بناء الاقتصاد السوفياتي على اساس من القوة يجعله قادراً على مقاومة اي هجوم رأسمالي محتمل . ولعل المصممين السوفيات قد كوّنوا لأنفسهم افكاراً وهمية عما يقدمه منهج التخطيط مقارناً بالمناهج الاخرى . ولتحقيق اهداف التخطيط الاول والثاني والثالث لم يكن المصممون يريدون تضحيات استهلاكية كالتي عرضت لهم في الواقع .

فان الملكية الجماعية للزراعة قد اضعفت الزراعة السوفياتية لأعوام طويلة . ومن ناحية ثانية لم تكن المخططات الصناعية الاولى لتتحقق لو لم تستخدم نسبة من اليد العاملة تفوق كثيراً النسبة التي تصوروها في بادىء الأمر . لقد كانت زيادة الطاقة الانتاجية ادنى بشكل منتظم مما كان متوقعاً وان تقديرات الانتاج العام لم تكن لتتحقق الا باستخدام ايدٍ عاملة جديدة . ومن ناحية ثانية فقد ثبت ان تقديرات الانتاج الزراعي لم تتحقق ابداً لأن الفلاحين كانوا معادين للنظام ولأن التنظيم الجماعي للزراعة وان كان محتملاً بالنسبة الى زراعة الحبوب لم يكن ناجحاً بالنسبة الى تربية المواشي . وقد يكون ايضاً سبب هذا العداء هو اقتطاع هذا النظام قسماً كبيراً من المحاصيل .

ان طريقة التنمية السوفياتية التي كانت جزئياً نتيجة لإرادة المصممين، والجزء الآخر منها كان نتيجة غير إرادية لافعالهم تكون جذابة بالنسبة الى الدول الأخرى بقدر ما تكون اوضاع هذه الدول مشابهة لأوضاع روسيا قبل المخططات الخمسية وبعدها . وهذه الطريقة من التنمية تظهر اكثر مناسبة بقدر ما يكثر السكان في القرى وعلى قدر ما يمكن خلق صناعة كبيرة بتحويل العمال الاضافيين من القرى الى المصانع . والحال انه يوجد بالواقع كثير من الدول مثقلة بذات المشاكل التي تثقل روسيا وقد ازدادت خطورة .

فمن المستحيل الزعم بان التصنيع السوفياتي لم يكن يمكن ان يتحقق بدون الاساليب التي اعتمدتها برامج الخمس سنوات . ويكفي ملاحظة ما كان يجري بين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٤ للمعرفة بأن تنمية كالتنمية الغربية كان ممكناً تحققها اقتصادياً . اقول يمكن تحققها اقتصادياً لأن تنمية من هذا الطراز تتطلب ايضاً

حكومة قادرة على التغلب على الانشقاقات الاجتماعية التي تخلقها التنمية وتزيدها تفاقماً ففرنسا في الوقت الحاضر تعاني بعض الانشقاقات الاجتماعية التي خلقتها التنمية الاجتماعية وحكومتنا في فرنسا قادرة على الأرجح على مقاومة هذه الانشقاقات الاجتماعية. فنوع التنمية الغربية الذي كان يمكن تحقيقه اقتصادياً في بداية القرن العشرين لعل تحققه كان في غاية الصعوبة في ظل النظام القيصري السياسي وهذا على الأقل ما يفسر انفجار ثورة ١٩١٧ . ان تقليد التقنية السوفياتية للتنمية يصطدم بصعوبات اكبر بقدر ما تكون قاعدة الزراعة للبلاد ضيقة . ان هذه التقنية في روسيا قد سببت مجاعة على الرغم من ان القاعدة الزراعية في الاتحاد السوفياتي كانت في البداية كبيرة الى اقصى حد ، ان اقتباس الدول الآسيوية للتقنية السوفياتية يمكن ان تتضمن في نطاق الزراعة صعوبات تبدو بالنسبة اليها الصعوبات الروسية ضئيلة جداً [١]

فالتقنية السوفياتية للتنمية التي شرحت عناصرها الاقتصادية تتضمن بالطبع نواحي سياسية وتفرض نظاماً من نوع معين كما تتضمن ايضاً عنصراً عقائدياً . العنصر العقائدي الجوهري يرتكز على جعل التنمية ذاتها موضع ايمان . لقد انشأ الغربيون في القرن التاسع عشر وحتى في القرن العشرين مصانع فحوّلوا العمال من القرى الى المدن دون ان تكون هذه الانماط من التنمية بحد ذاتها موضعاً لتعلق الجماهير . ومن فضائل النظام السوفياتي او من مساوئه هي تسميته ببناء للاشتراكية ما كان يسمى في القرن التاسع عشر بتكديس رأس المال . وانه لمن المفضل جداً من الناحية السيكولوجية ان تسمى التنمية الاقتصادية ببناء الاشتراكية لأننا بذلك نعطي معنىً اخلاقياً وروحياً للتضحيات التي نطلبها من الجماهير . ان عقيدة تعطي معنىً للتضحيات ليست خالية من الفعالية التاريخية .

وطبعاً من الامور الاساسية ايضاً ان لا تصاغ العقيدة في هذه العبارات :

(١) ان القحط المهيمن على الصين عام ١٩٦٢ في الوقت الذي أصحح فيه هذه الدروس يثبت ما توقعته منذ سبع سنوات .

فمخطط العقيدة ومخطط التحليل العلمي لا يمكنهما ان يمتزجا .

واخيراً هل ان هـــذين النوعين من المجتمعات الصناعية سائران الى التقارب؟ هل يكمن الفرق فقط في نموذج النمو ؟ وهل يتجه هذان المجتمعان ، بعد مرحلة معينة ، الى التقارب ؟ ان البراهين التي يتضاءل الفرق بين هـــذين المجتمعين الصناعيين بناء عليها هي كثيرة في الاوساط الموالية للتصميم والتي لا تزال مؤمنة بقيم الليبرالية السياسية . فهي تميل الى الاعتقـاد بان نظام الحزب الواحـد او العقيدة الاجبارية هما مختصان بمرحلة البناء الصناعي وسوف يزولان عندما تصل التنمية الى درجة كافية . فهم يتابعون فكرياً امتداد التنمية الحالية فيحسبون لها معدلاً معيناً ويوسعون هذا المعدّل ليتمكنوا من تصور حجم كاف من الانتاج في بضع سنوات او عشرات من السنين . يومئذ يصبح المراد هو اعـادة توزيع الثروات الجماعية بشكل يختلف عما هو عليه اليوم . عندما يصل هذان النوعان من المجتمعات الى مستوىً للمعيشة واحد والى نفس النمط من اعادة توزيع اليد العاملة وبما انهما يعيشان بطريقة واحدة سوف يكون لهما تنظيم واحد تقريبـاً .

ولنعلم بان قضية معرفة ما اذا كانت المجتمعات الصناعية تتقارب ام لا ليست لها علاقة مع قضية معرفة فيما اذا كانت هذه المجتمعات سوف تتحارب . في النتيجة ان الحروب الضارية لا تقع الا بين الاخوة . ونخطىء اذا تصوّرنا انه اذا تشابه المجتمعان الاميركي والسوفياتي في يوم من الايام سيتحابان . فان كلاً من هاتين المسألتين تختلف عن الأخرى .

الى اي حدٍ يمكن ان يتقارب هذان النوعان من المجتمعات ؟ لقد وعدت بعدم الدخول ثانية ، في المناقشات الاحصائية . ولكني اريد ان اقول فقط ببضع كلمات. لماذا يجب ان تستخدم الارقام التي تقارن بين معدلات التنمية بكثير من الحذر ؟

قبل كل شيء ينبغي ان نتأكد بانه ليس بـــين حساب الدخل الوطني في اقتصاد كالاقتصاد السوفياتي وبين اقتصاد كالاقتصاد الغربي اي اختلاف . من ثم

يجب تفادي الاخطاء التي قد تنتج عن المقاييس المختلفة للاسعار . وينبغي ان نلغي نتائج المقومات المختلفة للانتاج والاستهلاك من الاحصاءات . يبقى ان معدل التنمية في الصناعة السوفياتية وعلى الاخص في الصناعة الثقيلة طيلة فترة المخططات الخمسية هو بدون اي شك أعلى من المعدل الحالي لتنمية الصناعة الاميركية وقد يكون أعلى حتى من معدل التنمية للصناعة الاميركية طيلة المراحل السابقة .

وهذه الزيادة في ارتفاع معدل التنمية تتضح بسهولة : فاذا اعدنا توزيع الاستثمارات فاعطينا الاستثمارات الصناعية نسبة مئوية اعلى ، فمن الطبيعي ان يكون معدل التنمية في الصناعة بالمعنى الحصري للعبارة أعلى من بلد فيه النسبة المئوية للاستثمارات الصناعية أضعف .

اما فيما يتعلق بمستوى المعيشة فليس في نيتي اعطاء ارقام ، واذا اردتم قراءة كتاب محبذ للاتحاد السوفياتي فاني اوصيكم بقراءة كتاب السيد جان روموف – وهو كتاب المستوى المعيشي في الاتحاد السوفياتي باريس ١٩٥٤ – ويظهر لي ان هذا الكتاب يضلل القارىء في كثير من النقاط . واذا اردتم كتباً مناهضة للاتحاد السوفياتي فاقرأوا كتاب السيد لورا وعنوانه « خمسة وعشرون عاماً من المخططات الخمسية » باريس ١٩٥٥ ، والذين لديهم الوقت والميل للمقارنات الاحصائية يرون كيف يستخلص من نفس الارقام سواء بطريقة عرضها او بطريقة شرحها نتائج تختلف اختلافاً محسوساً . وسوف يرون ايضاً ارقاماً تتعلق بعدد ساعات العمل اللازمة للعامل لكي يشتري كيلو من القمح او كيلو من البفتيك او دراجة هوائية ، او سيارة او جهاز تلفزيون . فهذه المقارنات لا تبلغ تمام الدقة الا اذا شملت مجموعة الاسعار (ان سعر سلعة بمفردها لا يفيدنا بكثير أو قليل) .

على اننا اذا اقتصرنا على المعطيات الاجمالية نفهم بسهولة الشيء الاساسي . اما اوضاع السكن في المدن السوفياتية فهي اردأ بكثير منها فى المدن الفرنسية . وهذه النتيجة نحصل عليها أياً كانت طريقة الحساب التي استخدمناها .

ان تجمّع السكان السوفيات في المدن كان سريعاً، فكان ينبغي لمنع تدهور اوضاع السكن تخصيص قسم من الموارد للبناء يفوق كثيراً المقدار الذي اراد المصممون تخصيصه له . اما من ناحية الغذاء فقد يكون عدد الوحدات الحرارية معادلاً للوحدات الحرارية في الأغذية الغربية ، ولكن ترف هذه الوحدات الحرارية هو الذي يختلف . اما الفرق فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية الاستهلاكية الثابتة فقد تناقص منذ عشر سنوات وسوف يتناقص ايضاً اياً كانت الاحتمالات . وفيما يتعلق بالنسيج فان ارقام الامتار من القطن والصوف المعدة لكل فرد من مجموعة السكان هي ادنى في الاتحاد السوفياتي منها في الدول الغربية مع الميل الى تفاؤل هذا الفرق .

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين ما يسمى اجمالياً بالخدمات في روسيا وفي الغرب فهي صعبة بنوع خاص . فالمجتمع السوفياتي يقدم نوعاً من الخدمات قد لا توجد في اوضاع الحياة الغربية على ان عدداً كبيراً من الخدمات التي تقدمها الانظمة الغربية يجهلها النظام السوفياتي .

على ان الاتجاهات العامة ليست على الرغم من كل التعقيدات الاحصائية أمراً غامضاً . ان اجرة العامل قد نقصت قيمتها بين ١٩٢٨ و١٩٣٧ طيلة فترة المخطط الخماسي الاول ثم اخذت ترتفع ببطء حتى ١٩٤٨ـ ١٩٤٩ـ ثم ارتفعت بسرعة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٥ ووفقاً للمخطط الخمسي السوفياتي السادس ينبغي ان تزداد القيمة الحقيقية للاجور بنسبة ٣٠./. في السنين التالية، ولا يبدو لي انه من المستبعد ان تصل الى هذا النوع من الزيادة [١] . واذا سلمنا باستمرار التنمية السوفياتية الصناعية ففي وسع المصممين ان يرفعوا مستوى المعيشة تدريجياً فيما هم يواصلون تخصيص المبالغ الضخمة للصناعة الثقيلة ، ولكن اذا نظرنا الى المستقبل والى تقارب هذين النوعين من المجتمعات او الى أساليب العيش نرى بان هناك مسألتين اساسيتين تسيطران على كل شيء .

فالامر الاول هو الزراعة . ان شرط تحسين مستويات المعيشة في الغرب هو ان كمية

---

(١) كنت مفرطاً في التفاؤل اذ لم تتحقق هذه الزيادة

الغذاءاللازمة قد زادت بالنسبة الى‌الشخص الواحد. لقد زادالانتاج الزراعي‌اكثر مما زاد عدد السكان فانخفضت اذاً اسعار المواد الغذائية وامكن بذلك توفير بعض المداخيل لشراء بضائع أخرى . ان تطورات الزراعة السوفياتية في المدى البعيد هي الشرط الاساسي للتقارب بين مستويات المعيشة من جانبي الستار الحديدي . طالما ان زيادة الانتاج الزراعي بطيئة فان المصممين السوفيات لا يستطيعون توزيع الطاقة الشرائية بكثير من السخاء ، هذه الطاقة التي قد يجازف بها المستهلكون في شراء المنتجات الغذائية ، يمكننا بالطبع ان نتصوّر الاتحاد السوفياتي يشتري من الخارج قسماً من غذائه بالمقايضة بمنتجاته الصناعية ولكن هذه المشتريات ضعيفة في الوقت الحاضر .

والامر الاساسي الثاني يتجه عدا عن مسألة السكن الى توقعات الزيادة في الطاقة الانتاجية للصناعة ، لقد رأينا ان التنمية الصناعية السوفياتية اصبحت ممكنة بفضل الزيادة الكبيرة للعمال المستخدمين . وينتظر في المخطط الخمسي القادم ان يزداد عدد العمال ولكن مايهم السوفيات اكثر من زيادة عدد العمال انما هي زيادة الطاقة الانتاجية .

واريد ان انتهي ببعض الملاحظات على المناقشة العقائدية بين الشيوعيين والرأسماليين منذ قرن وعلى النقاش القائم بين المدافعين عن الاقتصاد الشيوعي والمدافعين عن الاقتصاد الرأسمالي اليوم .

ان الاقتصاديين الذين يؤمنون بالسرعة الكبيرة للتنمية السوفياتية يقولون لنا بان تفوق نظام‌الجمهوريات الاتحادية الشيوعية السوفياتية‌يكمن‌في كون‌المصممين قد قرروا استخدام اكبر قدر من وسائل انتاج التقنية الجاهزة . ان فضل النظام الشيوعي يرتكز على وضع المسؤولين في الاقتصاد وفي الحزب . ان المدراء والمنظمين هم اصحاب سلطة مطلقة تقريباً على موظفيهم ، فيمكنهم اذاً دفع عجلة الانتاج باقصى ما يمكنهم من السرعة دون ان يحسبوا حساباً للاعتبارات التي تتدخل في الانظمة الرأسمالية او الديموقراطية . فالنظام السوفياتي يخصص للاستثمارات نسبة مئوية كبيرة من الموارد الوطنية .

وحتى ان لم تكن النسبة المئوية للاستثمارات الخام أرفع بكثير من النسبة المئوية للاستثمارات في الغرب فان النسبة المئوية للاستثمارات الصافية اعلى منهـا في الغرب وتوزيع الاستثمارات يحدده المصممون . ويقول لنا المراقبون المؤيدون للنظام السوفياتي أيضاً بان المصممين في الاقتصاد السوفياتي يضـاعفون بمختلف الوسائل المحرضات على التنمية من زيادة التفاوت بين الاجور الى المكافآت على زيادة الانتاج الى تعليق الاجور على الكميات المنتجة . وعلاوة على ذلك فان كل محاولة تقوم بها النقابات العمالية لتخفيض الانتاج تعتبر محـــاولة اجرامية . واخيراً فان جميع اسرار الصناعة منتشرة مبدئياً بين كافة الصناعات .

وبعبارة اخرى نلتقي من جديد ببعض عوامل التنمية . فان الاقتصـــاد السوفياتي يتضمن من ناحية المسؤولين ورؤساء الحزب ، والمصممين ، والمدراء ، والموقف الاقتصادي ، وارادة التنمية ، والميل التقني . فالسوفيات يضاعفون محرضات التنمية فيعاقبون على الفشل ويكافئون على الجهود ، ويكدسون ايضاً رأس المال باسرع مما كان يكدسه الرأسماليون في القرن الاخير .

فاذا لم تكن النتائج المتحققة في الزراعة والبناء على ما يرام فلان السوفيات لم يتمكنوا من جعل محرضات التنمية تؤدي عملها . انه لم تكن لتوجد محرضـات على التنمية في الزراعة . اولاً لان الحكومة السوفياتية اقتطعت جزءاً كبيراً من المحاصيل ثم لانه من الصعب جداً توزيع المكافآت على المنتجين الزراعيين على قدر جهودهم الا اذا عادوا فانشأوا نوعاً من الملكية الفردية . لذلك فقد انتهوا الى احياء قطاع محدود من الملكية الفردية يمكن فيه لمحرض الانتاج ان يلعب دوره كاملاً .

فالنتائج المتحققة في الصناعة من جهة وفي الزراعة من جهة اخرى هي أمثلة تكاد ان تكون كاملة لسهولة تطبيق تقنية الانتاج الجماعي في الصناعة من جهة ، وصعوبة تطبيقها في الانتاج الزراعي من جهة اخرى . ما من شيء يمنع تطبيق تقنية الانتاج الجماعي في الصناعة والحصول على تنمية سريعة .

اما تطبيقه في الزراعة وربما ايضاً في التجارة او في البناء فانه يلاقي صعوبات

كبيرة . ومهما يكن من امر فاني اسمي التعليـــلات المؤيدة للتنمية السوفياتية تعليلات انتاجية . على ان نظرية الاشتراكية الاصلية كانت قائمة على المساواة : فبعد الرأسمالية الجائرة يأتي النظام الاشتراكي الذي يتمكن بفضل الاستفادة من تكديس وسائل الانتاج من توزيع ثمرات الجهود العامة بالتساوي .

ومن سخرية التاريخ ان تكون الحجة المضادة للنظم الغربية بعد قرن ان هذه النظم لا تشجع النمو الاقتصادي بشكل كاف. والحال ان التنمية الاقتصادية ليست سوى عبارة حديثة للدلالة على تكدس وسائل الانتاج وزيادة الانتاج. فاسمى ميزة يمكن نسبتها الى نظام كالنظام السوفياتي هي دفع الانتاج في سبيل التنمية الى اقصى حد .

هذا الانتقال للجدل العقائدي جدير بانعام النظر . ولعلنـــا نكتشف اذا لاحظنا الحقيقة تناقضات اساسية . فلم يثبت بان النظام الذي ينتج اكثر يكون من نواح اخرى النظام المفضل ولم يثبت كذلك ان النظام الاعدل في توزيع المداخيل هو في نفس الوقت النظام الانجح. فحبذا لو تجتمع في نظام من النظم كل الفضائل ولكن قد لا يكون من الممكن اجتماعها دائماً. فمن الافضـــل ان لا ننسب لنظام ما فضائل مخالفة تماماً للفضائل الذي يعترف له بها الخبراء .

الدرس الثالث عشر

الهدم الذاتي للرأسمالية

لقد انهيت الدرس السابق بطرح السؤال التالي دون ان اجيب عليه ، وهو انه يوجد مثالان للتنمية الاقتصادية فهل يوجد نوعان من المجتمعات الصناعية ؟ فلكي نعطي جوابا مقنعاً على هذا السؤال ينبغي علينا بكل صراحة ان نتتبع تطور المجتمع الصناعي في نوعيه السوفياتي والغربي فيما يتعدى المراحل الاولى .

على انه اياً كان المعيار الذي نلتزمه فان المجتمع السوفياتي لم يمر بنفس المرحلة التي مرّ بها المجتمع الرأسمالي ، فاحد هذه المعايير التي غالباً ما اعتمدت هو نسبة الشعب العامل في الزراعة ، فهي تتراوح بين ٥٠ ٪ او ٤٥ ٪ في الاتحاد السوفياتي اما في الولايات المتحدة الاميركية فهي اقل من ١٠٪ . ولكنه ومن ناحية اخرى ، ليس من الثابت انه ينبغي لجميع المجتمعات الصناعية ان تصل الى نفس هذه النسب . من الضروري كيفما كان الامر ان نتساءل عن التغيرات في المجتمعات الرأسمالية الصناعية للتوسع في هذه المقارنة لاننا نعرف هذه المجتمعات اكثر من غيرها . وفي نفس الوقت نجابه ، من جديد ، قضية كنا قد اشرنا اليها منذ بضعة اسابيع : فنبين الاعتراضات الاساسية على الرأسمالية . وكنت قد اشرت الى قضية الهدم الذاتي للرأسمالية كما كنت قد تركت هذه المسألة جانباً لانه لم يكن في وسعي مواجهتها قبل ان اتطرق الى المقارنة بين الانماءات . ومنذ اليوم سوف نخصص جميع الدروس المقبلة لبحث مسألة تطور النظام الرأسمالي بحد ذاته ، عندما

نتساءل عمـــا عسى ان تؤول اليه الانظمة الرأسمالية . وعليه ، فان علينا ان نختار بين ثلاث مستويات مختلفة :

ففي المستوى الاول وهو الاكثر واقعية ، نتساءل عما عسى ان تؤول اليه المجتمعات الرأسمالية الغربية : المجتمع البريطاني ، الاوروبي ، والاميركي ، على إعتبار انها حقائق تاريخية . ان تطور هـــذه المجتمعات الرأسمالية من الناحية العينية قد تعينه من الناحية العينية ، الاسباب التي تكون خارج هذه المجتمعات كما يسميها الاقتصاديون . ومثلاً على ذلك يمكن ان يجتاح هذه المجتمعات احتلال من الخارج وتنتهي ، كما حدث لحضارة قبائل *Aztèques* المكسيكية القديمـــة عندما اجتاحها الغزو الاسباني . فلا بد لنا في مثل هذه الحالة من رؤيا تنبؤية فيما يتعلق بالحقيقة التاريخية لنتمكن من معرفة ما سوف يحصل

اما المستوى الثاني فهو التطور الاجتماعي الاقتصادي . يمكننا ان نرى مـــا هي الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج من انماء الثروة في مجتمع رأسمالي كما يمكن ان نتساءل الى اي حد تسهم او لا تسهم الطبقات التي خلقهـــا التطور الرأسمالي والعلاقات التي اوجدها بين هذه الطبقات ، في شل عمل هذا النظام .

وهناك اخيراً المستوى الثالث الذي هو في غـــاية من التجريد وهو التطور الاقتصادي بحصر المعنى : يمكننا ان نتساءل لنعرف فيما اذا كان النظام الرأسمالي اي النظام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى حركة العرض والطلب يتجه الى الشلل بفصل عمله الخاص، او بعبارة ابسط هل يتجه مجتمع رأسمـــالي متطور جداً كالمجتمع الاميركي الى مجابهة صعوبات في العمل اعظم من الصعوبات التي يواجهها مجتمع رأسمالي كالمجتمع الفرنسي الذي هو اقل تطوراً من النواحي الاقتصادية ؟ اننا نخطىء ، علمياً ، في الخلط بين هذه المستويات الثلاثة ونخطىء عندما نعتقد بالقيمة المطلقة للنتائج التي نصل اليها في احد هذه المستويات . إني اعتقد بان النظام الرأسمالي يمكن ان يواصل عمله اياً كانت مرحلة التنمية التي يصل اليها ولكن لا يتبع عن هذا ان المجتمعات الرأسمالية لن تنهار ؛ اذ قـد يحدث اسباب اجتماعية وسياسية كما يريد شومبيتر من الممكن ان تشل الرأسمالية عند

مرحلة معينة او ان تحولها الى نظام آخر . على كل حال يجب ان لا ننسى ان النتائج التي سوف نصل اليها اليوم مماثلة للتجارب الذهنية ، فالحقيقة هي مجموع مسائل ثلاث ، أميز بينها لضرورة التحليل ، ولكن السؤال الحاسم يتجه اخيراً الى الحقيقة التاريخية ، ولكن اذا اردنا ان نفكر بوضوح فلا بد من ان نميز بين انواع ثلاثة من جمود الحركة : الاول اقتصادي محض والثاني اجتماعي وسياسي والثالث يرجع الى علاقة القوة بين العوالم المختلفة للنظم المتعارضة .

ان السؤال الذي طرحته ذو أصل ماركسي اذ ان ماركس والماركسين هم الذين طرحوا وفي الماضي خصوصاً ، مسألة هدم الرأسمالية لذاتها ولكن لا يجب ان نعتقد بان هذه المسألة هي مسألة هجاس سيطر على الماركسية وحدها. فكثير من الاقتصاديين البورجوازين قد طرحوا هذه المسألة حتى انهم قد اجابوا عليها بالايجاب وقد كان هذا الجواب بالايجاب، في سنة ۱۹۳۰ رائجاً، اذ ان التشاؤم وروح الكآبة كان « موضة » ذلك العصر. ويعتقد علماء الاقتصاد بكل سهولة بان شل الحركة الاقتصادية لا يمكن تفاديه في مراحل الازمات ، اما في مراحل الرخاء فانهم يعتقدون باستمرار الازدهار الى غير نهاية .

ما هي التأويلات المختلفة لنظرية الهدم الذاتي للرأسمالية الاقتصادية ؟ ولقد انتهيت تقريباً ، من محاولة التأمل التجريدية المحض في نظريات هدم الرأسمالية لذاتها ، الى التبويب التالي :

ان النظرية الاولى وان كان أصلها في ماركس فقد لبست عدة اشكال وهي تقوم على التفاوت الدائم المطرد بين اعادة توزيع المداخيل وبين طاقة الانتاج وهي ترى ان النظام الرأسمالي سيكون عاجزاً عن استهلاك انتاجه الخاص لان المداخيل ستوزع على أساس ان هناك زيادة في الطاقة الانتاجية عن الطاقة الشرائية الجاهزة .

فصيغة التناقض الكلاسيكية بين القوى وعلاقات الانتاج ، ان كانت تعني شيئاً ، فهي تعني بان النظام الرأسمالي قد ينتج اكثر مما يمكنه ان يبيع،فالمداخيل الجاهزة فيه اقل من السلع الموجودة في السوق . وبالطبع فانه لا بد من تمحيص

هذه النظرية : ففي اي نظام من النظم يتم تبديـــل البضائع اخيراً ببضائع اخرى ولهذا فإنا لا نفهم هنا لماذا يجب ان يبقى هـــذا التفاوت باستمرار . فالتناقض وفقاً للنظرية التي نحن بصددها ، بين المداخيل وطاقة الانتاج لا بـد ان يزداد بالنسبة الى زيادة التنمية . والنظرية الثانية قائمـــة على النقص في الاستثمارات : فالطلب في مجموعه في اي نظام اقتصادي يتألف من الطلب على السلع المنتجة واذاً فلكي يشل النظام الرأسمالي فينبغي اما ان ينقص الطلب على السلع الاستهلاكية واما ان ينقص الطلب على السلع المنتجة . فالبعض يؤكد ان شلل النظام الرأسمالي يرجع الى النقص في الطلب على السلع الاستهلاكية والبعض الاخر يؤكد انه عائد الى النقص في الاموال الانتاجية اي النقص في الاستثمارات. فلماذا يحصل نقص في الاستثمارات ؟ سوف تنقص بالتدريج وفقاً لهذه النظرية ، الفرص المناسبة للاستثمارات بقدر ما تنمو الرأسمالية بشكل يصبح معه الطلب على السلع الانتاجية غير كاف ليضمن للنظام الرأسمالي عمله الكامل .

فالنظرية الثالثة لهدم الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة ، لذاتها ، ترتكز على القول بانه اما ان تكون نتيجة التنمية الاقتصادية القضاء على المنافسة اللازمة في النظام الرأسمالي ذاته واما ان تصبح الملكية الخاصة اعتبـاراً من وقت معين عائقاً للنمو الاقتصادي . هذا واننا لنجد تأويلات لا حصر لها ككل فكرة من هذه الافكار البسيطة على ان هذه النظريات الاساسية الثلاث في النتيجة تؤلف تعداداً كاملاً. فعندما نعرّف الرأسمالية على انها الملكية الخاصة لخيرات الانتاج، وبحركة العرض والطلب في السوق ، عندهـــا يفترض شلل الرأسمالية ان نظام الملكية الخاصة هو الذي يمنع النمو او ان النقص في الطلب هو الذي يمنعه وينقسم الطلب بدوره ، اما الى النقص في الطلب على السلع الاستهلاكية واما الى النقص في الطلب على السلع الانتاجية . وهناك نظرية اخرى اكثر تعقـداً وهي نظرية روزا لكسمبورغ وهي تقول ان النظام الرأسمالي لن يتمكن من ان يعمل وينمو الا بابتلاع الاراضي الخارجة عن حدوده . ولكن هذه النظريـة في آخر الامر تعود الى هذه او تلك من التأويلات التي بحثناها .

فالنظرية الاولى التي يصبح، تبعاً لها ، نقص الطلب على السلع الاستهلاكية او تفاوت توزيع المداخيل سبباً في شل النظام الرأسمالي هي نظرية رتيبة مملة ويمكن دحضها نظرياً بسهولة . اذ انها معدة خصيصاً لكي ترد وتعاد مهما كانت الحجج المستخدمة .

ولماذا لا يمكن استبعادها ؟ اياً كان مستوى التنمية الاقتصادية فاننا نرى في اي نظام اقتصادي حديث ، الفقر بجانب الانتاج الفائض المكدس ، فهناك دائماً عدد وافر من السلع الاستهلاكية الجاهزة ، وقسم من السكان غير قادر على شرائها . فالظاهرة واضحة كل الوضوح فلا يمكن الا ان تخلق شعوراً فاضحاً . ففي كل مرة تتخذ هذه الظاهرة الكلاسيكية شكلاً حاداً تعود نظرية هدم الرأسمالية لذاتها بسبب نقص الطلب الى الاذهان بقوة عاطفية لا تقهر لانه قد فرضتها الاحداث ذاتها : فاذا لم يكن هناك زيادة في الانتاج الا من ناحية واحدة اعني نقصاً في طلب السلع الخاصة فبوسعنا ان نجيب ايضاً على ذلك بان بنية الانتاج لا تطابق اعادة توزيع الطلب . ان جميع الناس يسلمون بحصول انتقال بين ما يريد الناس شراؤه وما يريد المنتجون بيعه عند عدم وجود مساواة اساسية بين مجموع الطلب ومجموع العرض . ولكننا نلاحظ في الظاهر وفي عدد كبير من المجالات زيادة عامة في الانتاج وهذا ما يسمى ازمة . ولا يمكن ان تكون هذه الزيادة في الانتاج على الطلب ايضاً شاملة ابداً كما تظهر ، ولكن تظهر الزيادة في كثير من الظروف ، شاملة لكي تعود نظرية هدم المجتمع الرأسمالي لذاته نتيجة لنقص الطلب ، الى الظهور .

صحيح بان نظاماً رأسمالياً غير مصمم يتضمن ما يدعى بالفوضى . فهناك ترف باستمرار بين ما هو منطقي اي (بين ما لا ينتج الا ما يريد الناس شراءه بالضبط) وبين ما يجري بالواقع . فيكفي قيام هذه الفوضى في الظاهر لكي يحتج الذين يتطلبون ، باسم المنطق ، ان تسير هذه المجتمعات على هدي العقل . ولكن مقابل التبرير الظاهر لهذه النظرية لدينا نظرياً بداهات لا يمكن دحضها .

اننا نتكلم عن الزيادة في الانتاج بالنسبة الى الطاقة الشرائية ، ولكننا قد تكلمنا عنها منذ قرن بنفس العبارات التي نتكلم بها اليوم ، ولقد تسليت مرة باعادة قراءة كتاب احد الماركسيين الشديدي العداءة للشيوعية وهو السيد لوسيان لورا وقرأت ما يقوله هذا الكاتب في كتابه من انه كان في الولايات المتحدة الاميركية زيادة في الانتاج على الطاقة الشرائية الجاهزة سنة ١٩٣١ وان الازدهار الغريب بين ١٩٢٣ و ١٩٢٨ لن يقدر له ان يحصل ثانية وها نحن في سنة ١٩٥٦ وقد زاد الانتاج ضعفين بدون ان يكون هناك اليوم زيادة في الانتاج. ولنتسلى بقراءة كتاب السيد سيغفريد عن الولايات المتحدة وهو كتاب وضع في ١٩٢٨ فهو يقول ان هناك زيادة في الانتاج الاميركي على الطاقة الاستهلاكية ومع ان الولايات المتحدة تنتج اليوم ضعفي ما كانت تنتج سابقاً فان لهذه الزيادة مستهلكين . ففي جميع مستويات زيادة الانتاج يمكن الاستناد الى فكرة نقص الطاقة الشرائية . وليس لفكرة النقص في الطاقة الشرائية من معنى الا اذا امكن البرهان على هذا الافراط في زيادة الانتاج وهذا ما لم تمكن البرهنة عليه حتى اليوم .

ينبغي ان نتذكر ايضاً عرضاً قديماً ومبتذلاً هو ذاك الذي يقول : ان كل انتاج يخلق ، اوتوماتيكياً ، قوة شرائية معادلة لقيمة هذا الانتاج ، فكيف يكون توزيع هذه الطاقة الشرائية ؟ ان كل انتاج ينحل الى نفقات اما في اجور العمال واما الى نفقات في شراء المواد الاولية او الآلات التي تعود فتنقسم بدورها الى اجور او الى ارباح . ان الزيادة في الانتاج تخلق اوتوماتيكياً طاقة شرائية معادلة لقيمة البضاعة المنتجة ، فلكي نثبت فكرة هدم الرأسمالية لذاتها علينا اذاً ان نبرهن انه بقدر ما تتطور الرأسمالية تتحقق نبوءة ماركس في بعض نصوصه ، وهي ان تكدس الاموال يصاحبه تزايد الفقر من جهة اخرى. ينبغي البرهنة ان هناك توزيعاً للمداخيل يتزايد تدريجياً في تفاوته. فتكون نتيجته منع المستهلكين من استهلاك البضائع المنتجة بكميات كبيرة . ولننقل بضع كلمات عن نظرية عادت الى الظهور واصبحت تتمشى مع روح العصر من جديد وهي نظرية الافقار المطلق والافتقار النسبي . واترك جانباً نظرية الافقار المطلق لانها

ليست جديرة بان تكون موضع مناقشة ولقد دحضت بسهولة ، لكن نظرية الافقار النسبي ليست بعيدة عن الواقع وقد دعمها بعض الاقتصاديين الكبار .

اننا نفهم بنظرية الافقار النسبي أن الاجور العمالية او بصورة عامة القسم المخصص من الدخل الوطني للعمال آخذ بالتناقص ، ومن الصعب مناقشة نظرية من هذا النوع لأنه ليس لدى الاقتصاديين حتى ولا بصورة عقلية مجددة نظرية عامة لتوزيع المداخيل . فاذا كان هنـــاك نظرية مجردة للاجور فهي النظرية الانتاجية الحدّية التي تخلص الى القول بان اجر العـامل ينحدر وفقـاً لمستوى الطاقة الانتاجية لآخر عامل تقريباً. فاذا سلمنا بهذه النظرية فلن يكون لدينا اي مبرر للاعتقاد بنظرية الافقار النسبي ، ومن ناحية اخرى فانا اذا لاحظنـــا العلاقة بين مستويات الاجور وفقاً لكل بلد من البلدان ، حصلنا على مقـارنة تقريبية بين مستويات الاجور ومستويات الطاقة الانتاجية الحدّية ، ولكن هذه المقارنة لا يمكن ان تتم الا بصورة اجمالية جداً. ولنأخذ مثلاً على ذلك الولايات المتحدة وفرنسا . فاننا نتحقق من وجود علاقة متشابهة بين مستوى الاجور ومستوى الطاقة الانتاجية وبالاضافة الى ذلك فانـه لا يوجد في كتـاب كارل ماركس من النواحي النظرية برهـان على الافقـار النسبي . ان قيمة الاجر في كتاب رأس المال تحددها قيمة البضاعة اللازمة لحياة العامل وحياة عائـلته . ويضيف ماركس ان البضاعة اللازمة لحياة العامل ولحياة عائلته محددة بصورة نفسانية واجتماعية اكثر مما هي محددة بصورة اقتصادية محض . ويشير ايضاً الى ان الزيادة في قوة الانتاج او ما نسميه بالطاقة الانتاجية تفسح المجال لتناقص قيمة السلع اللازمة لحياة العامل ولحياة عائلته . وهكذا فـان هذا القسم مـن العمل الضروري لحياة العامل ولعائلته آخذ في التناقص . فمن الممكن اذاً ان يرتفع الأجر الحقيقي للعامل اذا لم ترتفع نسبة الاستغلال فالحجـة الوحيدة التي يزعم ماركس اثبات نظرية الافقار النسبي بواسطتها هي الكثرة الاحتياطيـــة الصناعية . فالسبب الذي يمنع زيادة الاجور الحقيقية الى مدى بعيد في النظام الماركسي ، هو ضغط العمال العاطلين عن العمل على السوق ، وفقط فلو تصورنا

نقابات منظمة وقادرة على الضغط على المنظمين لزال التناقض بين القضايا المجردة في كتاب رأس المال وبين الزيادة في الاجور الحقيقية . ان الزيادة في اي مخطط من الاسلوب الاقتصادي تؤدي منطقياً الى رفع الاجور الحقيقية للعمال الا في حال تدخل بعض العوامل الاجتماعية . فان تصميم كتاب رأس المال لم يتضمن نظرية الافقار النسبي ولم يتضمن هذا التصميم اي برهان بالمعنى الاقتصادي الدقيق وعلى نظرية الافقار المطلق وعلى نظرية الافقار النسبي بالمعنى الفعلي أبداً. ان البرهان على نظرية الافقار النسبي والافقار المطلق يصطدم بصعوبة الزيادة في الطاقة الانتاجية وهي صعوبة تبدو لأعيننا واضحة جلية : فتناقص الاجور العمالية لا يمكن تصوره في نظام تزداد فيه الطاقة الانتاجية للعمل . فماركس لم يستطع ، عندما فكر بظاهرة الزيادة في الطاقة الانتاجية لأسباب اقتصادية ، الوصول الى نتيجة من هذا النوع ، وهذا يعني انه يمكن في مراحل معينة من التنمية الاقتصادية في النظام الرأسمالي ان يحصل بالفعل نقص للأجر الحقيقي مثلاً عندما يزيد عدد العمال على رأس المال الجاهز زيادة كبيرة أو عندما تقوى طبقة المنظمين وتضعف طبقة العمال بصورة استثنائية . وفي الواقع فان تطور المجتمعات الرأسمالية كما نعرفه اليوم في نظام الديموقراطية السياسية ، يؤدي الى تقوية ضغط العمال النسبي على المنظمين . انه من الصعب ، فيما يتعلق بنظرية عامة توزيع المداخيل ، ان نعيّن نظرياً كيفية توزيع الدخل العام للمجتمع او كيفية توزيع المداخيل داخل قطاع ما بين الملاكين والمزارعين في الزراعة او بين المنظمين والمأجورين في الصناعة وبين المشاريع الكبيرة والصغيرة. فهذه الظاهرات من اعادة توزيع الدخل تحددها عوامل متعددة ، وقد لا يمكن عزل العامل الاقتصادي البحت من بينها ، ويمكن القول بعبارة اجتماعية بان قضية اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة هي قضية نسب القوى وليست قضية اقتصادية بحصر المعنى ، ففي بعض المراحل يزيد دخل فئة اجتماعية ما على حساب الفئة الاخرى. ومن المشكوك فيه ان يكون هناك خطر عام للتطور ، فنحن نلاحظ بعض الاتجاهات للتطور وهي تناقص الجزء

المتجه نحو الزراعة من الدخل ، والقسم المتزايد من هذا الدخل الذي يقتطعه قطاع التجارة والخدمات ولكن مامن شأن ظاهرة من هذه الظاهرات ان تبرر فكرة هدم الرأسمالية لذاتها بفضل افقار جماهير الشعب .

فاذا انتقلنا من المستوى النظري الى المستوى العيني،ماذا تعلمنا الاحصاءات عن الافقار المطلق ؟

يكفي ان نراجع الاحصاءات الاجمالية بكل معنى الكلمة لنتحقق بان اجور جماهير العمال في اوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الاميركية هي اكثر ارتفاعاً مما كانت عليه منذ قرن . اما فيما يختص بالافقار النسبي فان شرّاح الاحصاءات ينقسمون بين الاقتصاديين البورجوازيين الى مدرستين على الأقل ، فالمدرسة الأقل تفاؤلاً تزعم ان اعادة توزيع الدخل القومي بين الاجور والارباح ثابتة في مجملها . ان العالم الاقتصادي شومبيتر يزعم في مقارنته للاحصاءات انه ليس هناك من رجحان لا من ناحية الزيادة ولا من ناحية النقص في الارباح ، وآخرون اكثر تفاؤلاً مثل كولن كلارك ، يعتقدون بان قسم الاجور من مجمل الدخل القومي يميل الى الازدياد ويميل قسم الارباح الى التناقص ، فيكفي ان تبقى اعادة توزيع الدخل القومي ثابتة لكي تسقط قضية هدم الرأسمالية بسبب النقص في الطلب على السلع الاستهلاكية من تلقاء ذاتها . اننا اذا استندنا على التجربة التاريخية التي تمت منذ قرن فلن يعسر علينا ان نتحقق من وجود عدد كبير من الظاهرات تتعلق باعادة توزيع المداخيل ، ولكن ما من ظاهرة من هذه الظاهرات تثبت فكرة هدم الرأسمالية لذاتها ، فهناك مثلا تكثيف مستمر في النسب بين المداخيل المختلطة والمداخيل الرأسمالية بحصر المعنى ، فان المداخيل المختلطة في اكثرية البلدان الرأسمالية اي مداخيل المنظمين الذين هم في نفس الوقت مأجورين ومنظمين ، ومداخيل الملكية الزراعية الصغيرة او الصناعية ، آخذة بالتناقص . ونحن أكيدون من ان مستوى الاجور الحقيقية يرتفع تقريباً بالنسبة الى الانتاج الوطني .

ويبدو ان التكيفات الاكثر سرعة في توزيع المداخيل لا ترجع الى

العوامل الاقتصادية وانما ترجع الى تدابير سياسية ؛ فقد حصل في انكلترا مثلاً تكيف جوهري في اعادة توزيع المداخيل بين ١٩٣٨ و ١٩٥٥ أدّى الى رفع للاجور المنخفضة بالنسبة الى الاجور العالية والى زيادة الاجور بالنسبة الى الارباح من ناحية ثانية . ويمكن تحقيق هذه التكيفات اما بواسطة تدابير اقتصادية مباشرة واما بواسطة تدابير ضريبية . ويبدو ان زيادة الضريبة في اكثر البلدان الرأسمالية ليس من شأنها الغاء المداخيل الكبيرة التي تنفق بشكل واسع وانما من شأنها تخفيض هذا القسم من المداخيل المرتفعة جداً . فبقدر ما يتمكن الانسان من الملاحظة وبقدر ما يتمكن من التعليل لا يرى اي موجب للاعتقاد بان التنمية الاقتصادية تخلق بذاتها اسباب شللها بسبب اعادة توزيع المداخيل . وانما على العكس فهناك اسباب قوية للاعتقاد بان النقص في القوة الشرائية يظهر بطريقة أوضح في مرحلة التأسيس أكثر مما تظهر في مرحلة النضج الاقتصادي . فلنفرض اننا نريد بناء مصنع للسيارات في الهند . فمهما كان هذا المصنع صغيراً فقلما يجد لانتاجه سوقاً بسبب فقر السكان العام. ففي البلد المتخلف الذي لا تزال تنميته الاقتصادية في بدايتها تحصل ظاهرة التناقص بين القوة الانتاجية والقوة الشرائية ، وخلافاً لذلك فان الصعوبات الناتجة عن الفقر العام في البلدان المتطورة اقتصادياً سائرة الى التناقص . واكثر من ذلك فان المسؤولين في البلدان المتخلفة هم اكثر استبداداً واقل وعياً لضروراتها الاقتصادية واكثر ميلاً الى الانفاق واقل ميلا الى الاستثمار ، فاذا اخذنا بعين الاعتبار جميع هذه الظاهرات فهمنا النظرية الماركسية. فهي تصميم لامحدود للظاهرات التي تبدو في المراحل التأسيسية للتصنيع اكثر مما تبدو في مراحل النضوج .

انتقل الآن الى النظرية الثانية التي تتعلق بقرارات الاستثمار وهي اكثر فائدة وان كانت مناقشتها من الناحية النظرية اكثر صعوبة . فهل ان فرص الاستثمار في تناقص مستمر ؟ ان هذه الفكرة تبدو اذا ما صغناها في عبارات جدلية على هذا الوجه التالي : فاما ان يريد المنظمون المحافظة على ارباحهم ومن ثم لا يقدرون على دفع اجور مرتفعة وفي هذه الحالة لا بد ان تنقص الطاقة الشرائية

واما ان يريد المنظمون دفع اجور مرتفعة ليكون هناك قوة شرائية جاهزة وفي هذه الحالة تزول الارباح . يمكننا التدقيق في هـذه النظرية ولكن نتيجتها دائماً هي ان النظام الرأسمالي سائر الى الشلل اما بسبب النقص في الارباح واما بسبب النقص في القوة الشرائية . وهذا وجه جديد من وجوه الطابع التناوبي لنظريتين : فاما ان يكون هناك نقص في طلب السلع الاستهلاكية واما ان يكون هناك نقص في طلب السلع الانتاجية .

ولم تحمل نظرية هدم الرأسمالية لذاتها الماركسية في العالم الغربي على محمل الجد خلال القرن التاسع عشر . ففي فترة هبوط الاسعار في نهاية القرن الاخير اخذ الاقتصاديون البورجوازيون يتساءلون عن مدى نصيب هذه النظرية من الصحة ثم جاءت مرحلة التوسع الاقتصادي وارتفاع الاسعار قبل وقوع الحرب الكبرى الاولى فاختفت هذه النظرية وفي ١٩٣٠ عادت الى الظهور بشكل جديد تحت اسم نظرية الاستقرار او النضج الاقتصادي .

وقدشرحها العالم الاميركي هانسن بشكل خاص فحاول ان يبرهن على ان الاوضاع التي وجد فيها النظام الرأسمالي في العشر سنوات الاخيرة من الثلث الاول للقرن العشرين جعلت شلل النظام الرأسمالي أمراً محتملاً وانها خلقت على الاقل جموداً اقتصادياً . فقد اتخذت نظرية الجمود الاقتصادي اشكالاً متعددة ودقيقة بالطبع ، لا يقول الذي يدين بنظرية الجمود الاقتصادي بان النظام القائم على المبادرة الفردية سيتوقف عن النمو عند مرحلة معينة ، وانما يقول بان هناك بوناً متزايداً بين الانتاج الممكن والانتاج الواقعي ، او ان هناك بوناً يتسع بين التوظيف الواقعي والتوظيف الممكن .

ومعنى هذا بعبارة اخرى ، أنه سوف يكون هناك بطالة مستمرة تتزايد شيئاً فشيئاً وان وتيرة النمو الاقتصادي ستتباطأ رويداً رويداً وتصبح، تدريجياً ابطأ من سيرها الممكن .

ما هو الشيء الذي يرتكز عليه طلب السلع الانتاجية ؟

ان اسهل طريقة لفهم هذا السؤال هي الرجوع الى الطريقة الكينزية التي

امـدت نظريات الجمود بنقطة الانطلاق . فمقررات الاستثمار ترتكز على النسبة بين سعر النقد والطاقة الانتاجية الحدّية لرأس المال ، فلكي نقرر استثمار مبلغ ما ينبغي ان تكون كلفة النقد التي تفترضه أقل مما نأمـل ان يعود به استثماره علينا . الا انه يمكننا ان نتصور اوضاعاً يكون فيها سعر النقد أعلى من العـائد الحدّي لرأس المال : اضف الى ذلك بان العائد الحدّي لرأس المال ليس العائد الحالي لرأس المال ولكنه عائد رأس المال المحسوم من قبل المنظم . على ان التوقع المسبق للربح من قبل المنظم هو ظاهرة نصف نفسانية وقد نمرّ باوضاع يسيطر عليها الجمود الاقتصادي فيفقد فيها المنظمون ثقتهم بانفسهم ويقتنعون بان السوق قد اتخمت بالبضائع وتبدو لهم كلفة النقد من هـذه الاوضاع شأنها شأن العائد المحسوم لرأس المال. ان قراراتِ الاستثمار تكون قليلة في اوضاع كهذه ويمكن ان نتصور اوضاعاً يكون فيها الطلب على الاستثمار غير كاف لصيانة التوظيف الكامل. ومثل هذه الاوضاع هي التي اوجدت نظرية كينز ولا يستبعد تكرار حصول هذه الاوضاع في فترات اخرى، فاذا سلمنا بامكان تكرار هذا الوضع فهل يكون النقص في الاستثمار او النقص في العائد الحدي لرأس المال نتيجة ملازمة او ممكنة للتنمية الاقتصادية؟ وما هي الاسباب التي تفرض هذا النقص في الاستثمار وفقاً للتنمية؟

ان الاسباب الرئيسية الثلاثة التي قدمها اتباع مبدأ الجمود الاقتصادي هي التالية :

السبب الاول هو الغاء الحدود بالنسبة الى التبادل التجاري. فالنظام الرأسمالي ينمو في هذه الحالة بسهولة لحصوله على اراض جديدة للغزو التجاري وللاستثمار. فلا يزال خارج حدود الولايات المتحدة الاميركية اراضٍ بكر قابلة للاستغلال وما دام الحال كذلك فسوف يكون استيعاب الثروات الاضافية عاملاً ضرورياً للنمو او على الاقل مؤاتياً له . وهذا القول هو رجوع ، في بعض نواحيـه ، الى نظرية روزا لوكسمبورغ. والسبب الثاني هو انه قد سبق وتحققت اسهل الاستثمارات وانه بقدر ما تتكاثر الاستثمارات تقل امكانيات الاستثمار وفي النتيجة تقل فرص الارباح . لقد كان اتباع مبدأ الجمود الاقتصادي يميلون الى القول بانه قـد سبق

وتحققت اهم التطورات التقنية او يميلون ايضاً الى القول بان التطورات التقنيـة اليوم تتطلب اقل مما كانت تتطلبه من رأس المال . ففي كلتـــا الحالتين سوف تبطىء التنمية الاقتصادية بقدر ما يبطىءتطورها. والسبب الثالث يتعلق بحركة السكان ، فزيادة عدد السكان كانت احد العوامل الحاسمة للنمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر. فالبـــلدان الغربية المستقرة على حالةواحدة من ناحية تزايد السكان او تناقصهم معرضة لخطر الجمود الاقتصادي .

ما من برهان من هذه البراهين يبدو لي قاطعاً، وفي الواقع انه كلما طرأت ازمة عنيفة علق اتباع مبدأ الجمود على الاسباب السابقة اهمية كبيرة من جديد ولكن في المراحل التي تستمر فيها هذه التنمية فان هذه البراهين تفتح مجـــال الشك امام المراقب .

اما فيما يتعلق بازالة الحدوذ فحتي اليوم لا يزال هناك عدد كبير من الدول المتخلفـــة ، لا تزال في بداية حضارتها الصناعية واذاً فهناك في الواقع حدود مفتوحة واراضٍ للغزو الاقتصـــادي . فعبارة فاليري التي رددها الناس دائماً وهي « ان زمن العالم المنتهي قد بدأ » ليست عبارة ادبيـــة ، وهي ليست صحيحة الا بقـــدر ما تعني تضامن البلدان والقارات . فمن النـاحية الاقتصادية لا يعوزنا اراض للغزو . فلدى علماء الذرة مشاريع بالغة الضخامة حتى انه لدى الفرنسيين مشاريع ضخمة في صحراء الجزائر ، فلا ينبغـي ان نخشى زوال الحدود . وانما ينبغي ان نخشى زوال المواد الطبيعية الاولية . ومن البديهي ان نقص الاحتياطات في المواد الاولية والمواد الغذائية يشكل حاجزاً في سبيل النمو الاقتصادي لا يمكن التغلب عليه ولكننا لم نصل بعد الى هذا الحد . ومن ناحية اخرى فما من برهان ممكن ولا من برهـان حقيقي على ان التنمية الداخلية امر يستحيل تحقيقه . ترى افلا يسهل علينا من جديد خلق اقتصاد من نوع جديد حين لا يبقي لدينا شيء من المواد الاولية . ينبغي شق الطرقات وبناء السكك الحديدية فيتهيأ لنا على الفور فرص جديدة للاستثمار ، ولكن عندما تنشأ الطرق وتبنى السكك الحديدية ولا يبقى لنا غير المحافظة

عليها.تزول بعض فرص الاستثمار ، ولكن عندما يرتفع مستوى المعيشة لمجموعة السكان وفقاً للتنمية الاقتصادية ينتج عن ذلك طلب متزايد على السلع الاستهلاكية من قبل طبقات من السكان لم تكن من قبل تطمع بشرائها ، فما من سبب يدفعنا الى التسليم نظرياً بانه لا يمكن لاقتصاد ما ان يتطور الا اذا احتل اراض جديدة .

ان الحجة التي تعتمد على نقص فرص الاستثمار قد تتخذ شكلين ، فهي اما ان تثبت ان الاكتشافات الرئيسية التقنية قد تحققت وانه بالنتيجة لن تنشأ بعد صناعات جديدة . وهذا الواقع سوف يكون على جانب كبير من الاهمية لأن اقوى عوامل النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر كان نشأة الصناعات الجديدة. على ان النظرية القائلة بانه لن تنشأ صناعات جديدة قد راجت خلال ١٩٣٠ ومنذ ذلك الحين نشأت على الاقل ثلاث صناعات جديدة لعبت دوراً في النمو الاقتصادي وهي : الصناعات الكيميائية كالمواد البلاستيكية والصناعات الالكترونية والصناعات الذرية ، واما ان ننسب النقص في فرص الاستثمار لا الى قدم التقنية بل الى سبب اقتصادي هو نقص معدل الربح ، ويكون ثمة نقص في فرص الاستثمار ليس بسبب عدم وجود اختراعات جديدة بل بسبب عدم استطاعة المنتجين الحصول على الربح . وهكذا تجابهنا من جديد فكرة لماركس وهي القانون القائل بنزوع معدل الربح الى الانخفاض . ليس في نيتي هنا ان اناقش هذه الفكرة بالتفصيل لأن هذا يقتضي معرفة جميع ترسيمات ماركس ، ولكن علماء الاقتصاد البورجوازيين اكتشفوا قانوناً معادلاً لهذا القانون. فنرى بالنتيجة ان هذا القانون ناشىء من اقتناع علماء الاقتصاد الكلاسيكيين بان معدل الفائدة يميل الى الانخفاض . وهذا ما اراد ماركس تفسيره اذ لما كان الربح هو ما يقتطع من عمل العامل فكلما نقص الجزء الذي يقدمه العامل بعمله في القيمة الاجمالية للسلعة انخفض معدل الربح. وقد بحث كينز هو ايضاً ظاهرة من هذا النوع فظن انه لا بد في بعض الظروف من ان يحصل في الواقع نقص في الربح، فلكي نناقش بكل دقة نظرية معدّل الربح ينبغي ان يكون لدينا نظرية عامة عن الربح وينبغي

ان نعرف من اين يأتي الربح واذا كان هناك من سبب لكي ينقص الربح بالنسبة الى النمو الاقتصادي دون ان ندخل في مناقشات تتعلق بمعدل الربح فهناك على الاقل عامل للربح يعترف به جميع الاقتصاديين وهو الزيادة من الربح التي يجنيها المنتج الذي يجدّد ويبتكر او الذي يطبق طريقة جديدة في الصناعة . فيكفي ان يستمر التجدد وان يكون هناك تقدم تقني ليصبح لدينا مصدر ربح دائم ومصدر الربح هذا يعتمد على المبادرة الذي يسبق الى الاستفادة منها المنظم الواحد او جماعة المنظمين بالنسبة الى منافسيهم . اذاً فلكي نتمكن من اثبات النقص في مجالات الربح ببراهين اقتصادية علينا ان نبرهن بان هذا المصدر من الربح هو من النوع الذي ينضب تبعاً للنمو الاقتصادي . ان البرهان الوحيد المعتمد عليه هو الذي نجده بكتاب رأس المال والمرتبط بسلسلة من الافتراضات التي اصبحت اليوم مهملة .فبالنسبة الى حالة معارفنا الحاضرة هناك في الواقع ظروف ممكنة وحقيقية يبدو فيها معدل الربح كحجم الاستثمارات نافعاً ولكن من المؤكد انه ما من برهان في الوقت الحاضر على ان نقص معدل الربح خاضع الى نزعة تبقى من جيل الى جيل وان الارباح في مرحلة معينة من النمو لا تعود ممكنة او ان الارباح الممكنة ، بحصر المعنى ، بعد مرحلة معينة من النمو كالتوظيف الكامل لا يمكنها ان تكون مضمونة . واود ان اقول بضع كلمات تتعلق بحجة ضعف زيادة عدد السكان : فشعب يكون في ازدياد يشكل عاملاً مباشراً للنمو الاقتصادي هذا اذا اعتبرنا الارقام العامة ، ولكن اذا افترضنا شعباً مستقراً أفلا يمكن ان يزيد فيه الانتاج بالنسبة الى كل فرد من مجموعة السكان ؟ ولا يزال ثمة من يعاود البحث ، من جديد عن برهان من هذا النوع ولكن بدون جدوى. ومن جديد ، بقيت قضية الجمود تفترض تبعاً لخاصة استقرار عدد السكان انه لا يمكن للسكان في حالة الاستقرار من ناحية العدد الحصول على نمو متكثف وتفترض هذه القضية بانه ليس في وسع السكان زيادة الانتاج القومي في هذه الحالة بفضل تحسين التقنية وبفضل زيادة الطاقة الانتاجية . لقد وسع اتباع مبدأ الجمود الاقتصادي نظريات التعقيد ليفسروا

لماذا يسبب بطء الزيادة في عدد السكـان شل الحركة الاقتصادية . ففي شعب يتزايد بسرعة توجد فيه نسبة كبيرة من الأحداث اي نسبة كبيرة من الافراد الذين يستهلكون من غير ان ينتجوا . ان شعباً من هذا النوع ينزع عـادة الى الاستهلاك ويكون ميله الى الادخار أقل ، فافراط في التوفير ، كعلة للبطالة ، ليس له مجال ، ومن ناحية اخرى عندما يزيد المعدل المتوسط للعمر في شعب مستقر يحوي عندئذ نسبة كبيرة من المعمرين الذين قد يصبحون ايضاً اناساً يستهلكون دون ان ينتجوا . اذاً فالفترة التي كان يخشى فيها من الافراط في التوفير ومن النقص في الاستثمارات كان الاعتراض عليه بان القسم القليل نسبياً من الاحداث تقابله نسبة كبيرة من المعمرين . وبذلك يتحقق الميل الى الاستهلاك الذي يعتبر ضرورياً في هذه الحالة . اني لا اريد الاثبات بان شعباً مستقراً لا يكون مصيره الجمود . فمن الممكن ان يكون بطء الزيادة في عدد السكان عاملاً لبطء النمو ولكن الحجة التي ننتقل بواسطتها من بطء الزيادة في عددالسكان الى بطء التنمية هي حجة اجتماعية وليست حجة اقتصادية . ومن الممكن ان لا يفكر الشعب الذي لا يزيدابداً في المستقبل حيث لا يهتم المنظمون فيه بتوسيع مشاريعهم وحيث لا يستثمر الا القليل ولا يخلق من الثروات الا القليل من الممكن لشعب مستقر ، من ناحيةعدم زيادة السكان ، ان يكون في نفس الوقت ضعيف التنمية الاقتصادية . على اننا في الوقت الحاضر امام اختيار عقلي لهذا الموضوع :فهل ان عدم الزيادة ، من الناحية الاقتصادية النظرية لا كان هي عامل مباشر للجمود ؟ اننا بالاستناد الى اسباب اقتصادية مجردة نقول بانه يمكن ان يكون لشعب مستقر تنمية اقتصادية كاملة .

ونحن لكي ننتقل من النظريات الى الوقائع نعرف اقتصادات ذات معدل ضعيف للنمو او قريبة من حالة الاستقرار . ولكن هذه الاقتصادات ليست الاقتصادات الاكثر تطوراً . ان الاقتصاد الاميركي لا يزال معدل نموه اليوم مرتفعاً جداً وهو اكثر نضجاً من الاقتصاد الفرنسي الذي كان طيلة ١٥ سنة اقتصاداً جامداً (ان هذا العرض لم يعد صحيحاً منذ ١٩٥٥) . وقد يكون هذا الجمود راجعاً الى عـدم

زيادة السكان « ولكن عدم هذه الزيادة لم يعد لها وجود اليوم » .ومن الممكن ان يكون هناك ارتباط بين حركة السكان والنمو الاقتصادي على صعيد الظاهرات الاجتماعية، ولكن النظرية التي بحثت هي النظرية المجردة لهدم الرأسمالية لذاتها بواسطة الاسباب التي خلقها النمو ذاته . ان نظرية الجمود تفرض بأن النمو لم يعد ممكناً اما لانه لم يعد هناك ارض جديدة يضمها النظام الرأسمالي اليه واما لانه لم يعد هناك فرص للاستثمار واما لان زيادة عدد السكان لم تعد ممكنة . على انه منذ ان عرضت هذه النظرية فقد زاد عدد سكان اوروبا الغربية وعدد سكان الولايات المتحدة الاميركية كما تحققت اكتشافات تقنية اساسية وقد ذابت في النظام الرأسمالي اراض جديدة وثروات جديدة .

واذاً فلا يوجد على هذا الصعيد الاقتصادي النظري من برهان على هدم الرأسمالية لذاتها ، ان هذا الانتصار عابر لانه يعود الى القول بانه اذا كان من هدم للنظام الرأسمالي بذاته فان هذا الهدم لا يرجع الى اسباب محض اقتصادية . على ان الذي اشرف على الموت فلن يطمئنه او يعزيه القول بانه لن يموت بالداء الذي شخصه له الطبيب وانما بداء آخر .

الدرس الرابع عشر

هدم الرأسمالية لذاتها « تابع »

لقد بحثت في الاسبوع الفائت قضية هدم النظام الرأسمالي لذاته وناقشته على الصعيد الاقتصادي البحت ، كما قد اقتصرت على التحليل النظري المحض في بحث برهانين ذكرتهما في هذا البحث . وهما : نقص القوة الشرائية الذي سببته اعادة التوزيع المتفاوت تدريجياً وفقاً للنمو الاقتصادي من جهة ، ومن جهة اخرى نقص الاستثمارات وعلى الاخص الضياع التدريجي لفرص الاستثمارات الكثيرة الربح .

وقد حاولت ان أُبين بانه ما من برهان من هذين البرهانين يمكن اثباته . وقد بقي علينا اليوم ان نبحث البرهان الثالث وهو الهدم الذاتي التدريجي للملكية الخاصة وللمنافسة الحرة .

هذا البرهان ، في شكله الاول ، موجود في اعمال ماركس، وقد ظهر مراراً باشكال عديدة في مجموع ما ننشر من الكتب الاقتصادية البورجوازية والماركسية وهو في جملته ينحصر في الفكرة التالية : وهو ان الاشكال الشرعية للملكية الخاصة تصبح تدريجياً غير منسجمة مع الاقتصاد المتطور كلما زادت التنمية الاقتصادية وخصوصاً ان هذه المنافسة سوف تنتهي بان تقضي على نفسها . ان النظام الرأسمالي يتضمن المنافسة . وهذه المنافسة يتضاءل دورها مع الوقت .

ان قانون زوال الملكية الخاصة من ناحية ، صحيح الى حد معين . والصحيح

هو ان بعض انواع الملكية الخاصة سوف تزول من بعض القطاعات ومن بعض المشاريع وفقاً للتطور الاقتصادي الحديث . فتبعاً للنمو الاقتصادي الحديث سوف تنشأ مشاريع واسعة في بعض القطاعات لا تمثل الخصائص المعينة التي يعتبرها ماركس كميزة للملكية الخاصة . هناك جملة لماركس احب ان اذكرها : انالشركات بالمساهمة وتبدد رأس مال المشاريع الكبيرة بين عدة مساهمين ، يكوّنان هدم الملكية الخاصة . اذا كان توزيع ملكية المشاريع الكبيرة بين المساهمين الذين يعدون بالالوف ، او بعشرات أو مئات الالوف ، يوازي الغاء الملكية الخاصة فان النقابات الكبيرة في اميركا لم تعد ملكية خاصة ، فسوف يؤدي النمو الاقتصادي من هذه الناحية ، الى هدم الملكية الخاصة والى ايجاد نوع من شيوع الملكية .

ان وسائل الانتاج لا بد ان تتكثف في بعض القطاعات وتكثفها التقني يوجب في اكثر الحالات توزيعها على الافراد بطريقة قانونية كما يوجب تأميم الملكية الخاصة . ولسنا نعني ان توزيع وسائل الانتاج وتأميم الملكية الخاصة حاجة الزامية ، فيمكن ان نرى تكثفاً تقنياً وتكاثفاً كبيراً لرأس المال الى اقصى حد ، دون ان يكون هناك توزيع شرعي للملكية الخاصة . وفي النتيجة فان مؤسسة كروب ومؤسسة فورد لا تزال ملكية عائلية . وقد تستمر الملكية الخاصة حتى في حالة تكثف تقني ، ورأسمالي ضخم ولكن ، في مؤسسة فورد على الاقل،قدتوزعت الأسهم على عدة اشخاص وعلى العموم فانهناكميلاالى هذا النوع من توزيع الملكية . نحن نلاحظ اذاً ميلاً الى تغيير طبيعة الملكية الخاصة « فالتأميم هو جواب آخر على المسألة نفسها » .

على اننا اذا وزعنا اسهم الجماعات المنتجة الكبيرة على عدد كبير من الملاكين فانتوزيعها لا يعني سياسياً ولا قانديا هدم الملكية الخاصة وانما بالعكس يعني من بعض الوجوه تقدمها وازدهارها . ان البرهان المستخدم في اكثر الاحيان يتعلق بالهدم الذاتي للمنافسة . فبقدر ما يستلزم تكثف وسائل التقنية للانتاج تكثفاً ضخماً لرأس المال يخلق لنفسه الاحتكارات التي تميل الى القضاء

على المنافسة التي انبثقت عنها هذه الاحتكارات .

ان مناقشة القضية المتعلقة بشل الرأسمالية بواسطة الاحتكارات قد أثارها شمبيتر بطريقة رائعة جداً ومقنعة الى حد اني امرّ بها مروراً عابراً مكتفياً بالاشارة الى بعض الافكار الاساسية فيها .

ليس من السهل ان نحدد بكل دقة مفهوم « الاحتكارات». فبقدر ما نحاول ايضاح هذا المفهوم نجد انه ، حتى في القطاعات الاكثر تكثفاً ، ليس للاحتكار اي وجود بالمعنى الدقيق لهذه العبارة . وايّاً كان القطاع الذي اخترناه فلا يمكن ان يكون فيه مشروع واحد ولنفترض انه قد وجد في قطاع ما مشروع واحد فلن يكون هناك احتكار ايضاً لانه يندر في الاقتصاد الحديث ان لا يكون لمنتج ما بديل آخر يسد مسدّه ، فهناك اذاً منافسة بالمنتجات البديلة ، واحتكار دائم من ناحية اخرى . هذا ، واني احيلكم على كتاب عالم اقتصادي اميركي اسمه تشمبرلن عنوانه : المنافسة الاحتكارية .

اذ لا يمكن ان يوجد منتجين متشابهين من جميع الوجوه ابداً . ان لكل بائع من المنتجات نوعاً من الاحتكار لمنتجاته الخاصة يستطيع كل واحد على الاقل احتكار الموضع الذي يبيع فيه وان يعرض منتجاته على هذا المستهلك وفي ذاك المكان . فالحجة الثانية مناقضة من بعض النواحي للحجة الاولى : فمن بعض النواحي ليس هناك احتكار ابداً ومن ناحية اخرى يوجد احتكار دائماً .

فليس لهاتين الحجتين المتناقضتين والمتممتين احداهما للأخرى غير هدف واحد هو شرح المعنيين للمفهوم النظري للاحتكار والافضاء بنا الى مناقشة صحيحة : وهي هل ان تدخل المشاريع الكبيرة وحلول المنافسة الاحتكارية لبضعة من الباعة محل المنافسة النموذجية التي يقول بها اتباع مذاهب الاقتصاد الحر يؤدي الى شل النظام الرأسمالي ؟ لقد بين شمبيتربان وظيفة المنافسة الحقيقية لا يعطلها مطلق كون المنتجين الكبار متركزين ولا كون المنتجين الكبار قادرين على التحكم بالاسعار بواسطة النظام السياسي الذي يتبعونه . ان التعليل الكلاسيكي ضد الاحتكار قائم على كون السوق النموذجي لاصحاب مذاهب الاقتصاد الحر

يفترض عدداً كبيراً من المنتجين ذوي نفوذ متعادل من غير ان يكون احد من هؤلاء المنتجين قادراً على تقليب الاسعـــار بفعله الشخصي ومن غير ان يكون احدهم قادراً على تخفيض الانتاج العام . ان ما بيناه بطرق متعددة هو ان المنافسة التي تحصل بين عدد قليل من المنتجين تختلف اختلافاً كلياً عن المنافسة النموذجية بين عدد كبير من المنتجين ذوي النفوذ المتعادل . وقد يتبع مشروع كبير ما سياسة للاسعـــار وسياسة للانتاج تختلفان عن السياسة التي تتحقق في حالة المنافسة النموذجية ، ولكننا بينا كذلك ان هـذه المنافسة بين الجماعات الانتاجية الكبرى لا تعيق التقدم التقني ولا تطور الانتاج .

ان المنافسة النموذجية بين عدد كبير من المنتجين كانت تعتبر الامكانية الفضلى في الفرضية الساكنة ، فمنذ ان أُدخل في الحساب اعتبـــار ان التنمية ، أي التجديدات وتحولات وسائل الانتاج ودفع صناعات جديدة الى السوق ، قـــد يكون اصبح من النافع ان تؤمن المشاريع الكبيرة ارباحاً فائضة مكافأة على التجديدات كما انه قد يكون اصبح من النافع ايضاً ان يتوصل اكثر المنتجـــين محافظة الى تخفيف صدمة التجديد . وفي الواقع فإن الطريقة الناقصة التي تعمل بها المنافسة ليست بالضرورة الطريقة الأسوأ .

ويمكننا أن نبرهن على ان المنافسة العمليـــة لا تتم وفقاً لمخططات مذهب الاقتصاد الحر المثالي كما انه لا يمكن البرهنة في نفس الوقت على ان هذه المنافسة الناقصة اسوأ نظرياً من المنافسة الكاملة ؛ وعلى كل حال فمهما كان التركيز كبيراً في هذا او ذاك من القطاعات فسوف تبقى المنافسة بين الجماعات الانتاجية الكبرى وبين المنتجات البديلة . وهذه المنافسة تتناقض مع قضية هدم الرأسمالية لذاتهـا بسبب الشلل التدريجي المنافسة .

لقد استعرضنا الآن الحجج الثلاث المعتمد عليها لتبرير قضية هدم الرأسمالية لذاتها ، ولكن النتائج التي حصلنا عليها نتائج سهلة جداً . فقد انتهينا منها الى التساؤل اذا كان هناك عالم واحد من علماء الاقتصاد قد استطاع ان يعتقد حقيقة بنظرية هدم الرأسمالية لذاتها لاسباب اقتصادية محض . وإذن فإن فكرة تقول

أن التطور المثالي لنظام رأسمالي يهدم نفسه هي فكرة لا يمكن تصورها .

فما اسميناه وما يسمى عادة بالنظام الرأسمالي هو نظام قائم على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى اساس المنافسة . ولكي نثبت ان هدم الرأسمالية لذاتها يأتي نتيجة لأسباب اقتصادية محضة ينبغي ان نثبت بانه ليس في وسع هذا النظام ان يخلق قوة شرائية تتناسب تديجياً مع الانتاج وهذا ما لا يمكن التسليم به نظرياً ، إذ قد يمكن التسليم بأنه قد يحصل عجز واقعي في القوة الشرائية في بعض الأوضاع التاريخية عن استيعاب انتاج ما ولكن لا يمكن التسليم بأن من مستلزمات نظام الملكية الخاصة خلق قوة شرائية غير كافية لاستيعاب ما ينتجه هذا النظام اما بصورة مستمرة واما بعد حقبة معينة .

وحتى اذا افترضنا بان نظام الملكية يستلزم هذا النوع من اعادة توزيع المداخيل الجاهزة التي لا يمكن معها استيعاب الانتاج فيبقى علينا ان نثبت بانه لا يمكن للدولة في نظام كهذا ان تتخذ تدابير لتصحيح هذه الاعادة لتوزيع المداخيل . ولكن ما ان ننكر قدرة الدولة على التكييف الاختياري لاعادة المداخيل حتى نخرج من البرهنة الاقتصادية البحت الى البرهنة العلم اجتماعية . لم يشرح احد من علماء الاقتصاد النظرية الاقتصادية لهدم الرأسمالية لذاتها حتى ولا ماركس نفسه بالرغم مما قيل عنه . ان الفكرتين اللتين نسبتا لماركس لتبرير هذه النظرية ، وهما : الاولى فكرة الافقار والثانية فكرة نزوع معدل الربح الى الانخفاض ، *La baisse tendancielle du taux au profit* ، هاتان الفكرتان لا تؤديان الى البرهنة الاقتصادية على هدم الرأسمالية لذاتها ، فنظرية الافقار قائمة في الواقع عند ماركس على اساس الكثرة الاحتياطية الصناعية أي على الفائض من العمال بالنسبة الى عروض العمل وهي ظاهرة اجتماعية متعلقة بالسكان اكثر بكثير مما هي ظاهرة اقتصادية . اما فكرة قانون الانخفاض الميلي لمعدل الربح فلا تعطينا البرهان المطلوب حتى ولو افترضنا صحتها ، لأنه ليس هناك من احد حتى ولا ماركس نفسه استطاع أو يستطيع ان يحدد معدل الربح الذي يمتنع معه على النظام الرأسمالي ان يعمل . وبما ان دحض هذا البرهان غاية في السهولة

نخلص منه الى القضية الحقيقية التالية :

هل ان سير النظام القائم على اساس الملكية الخاصة يبطىء بالتدريج وفقاً لازدياد التنمية الاقتصادية كما حاولت ان احلله ؟ ان مفاد كل ما بينته حتى الآن، هو انه لا يمكن استنتاج الشلل التدريجي من الصورة المثالية لمثل هـذا النظام . ولكني لم ابرهن على ان التنميـــة لا تخلق عوامل تساعد على بطء التطور الاقتصادي او شلله .

ونصل من ذلك الى هـــذه المسألة : وهو انه هل يمكننا البرهنة ، بتحليل ظاهرات التنمية ، اما على ان العوامل التي تميل الى تعجيل التنمية تزول تدريجياً، واما على ان العوامل التي تعمل على بطء التنمية تقوى مع ازدياد التنمية ؟ ان هذه الطريقـــة في طرح المسألة لفي غاية التعقيد ، وهي لا تسمح لنا باعطاء جواب دقيق كالجواب التي اتاحته لنا المسألة السابقة .

ولكي نتمكن من حلها ينبغي علينا ان نكون حائزين على النظرية العامة للتنمية . وينبغي ان نعدد العوامل التي تميل عادة الى تعديل التنمية ، وأن نعدد من ثم العوامل التي تميل الى ابطائها او الى شلها وان نتساءل اذا كان بعض هذه العوامل يقوى والبعض الآخر يضعف تبعاً للتنمية . لقد حددت الاشكال المجردة والمثالية التي تطرح بها اليوم القضية الماركسية التقليدية : فهل ان الرأسماليـــة تتجه الى القضاء على ذاتها ؟ ان طرح المسألة طبعاً اسهل من حلهـا . اني سوف اقتصر على تعداد بعض العوامل الملائمة او المعاكسة للتنمية التي تزداد قوة وفقاً لازدياد التنمية ذاتها لا بغية الوصول مطلقاً الى نتيجة جازمة. فليس في نيتي ابداً الوصول في هذا الدرس الى نتيجة جازمة ، وانما في نيتي ان ابين كيفية طرح هذه المسائل .

ما هي العوامل الملائمة للتنمية التي يبدو انهـــا تزداد قوة شيئاً فشيئاً ؟ اني سأشير الى بعضها مع التعليق عليها .

ان وضعية الناس الاقتصادية هي عنصر من عناصر الاقتصاد الحديث الاساسية. ويمكن ان تعرّف بالبحث عن الحساب العقلي او بالجهـد لتطبيق العلم

على الصناعة ؛ فهو مكون من مزيج من الحساب العقلي ومن روح التجديد المرتبطة بالتقنية . وعليه فهو يزداد انتشاراً وفقاً للتنمية .

وهكذا فالفلاح المنتج ، في معظم البلدان ، هو اكثر تخلفاً من ان يستميله المسلك الاقتصادي الحديث . فالقسم الأكبر من الفلاحين في بلد كفرنسا يعملون وينتجون تبعاً للتقاليد ، لا تبعاً لحساب اقتصادي دقيق . ولكن المسلك الاقتصادي عادة يعم وفقاً لازدياد التنمية . وهذا العامل بما انه لا يمكن ان يضعف خلال التنمية الاقتصادية فهو يقوى ويتوطد من تلقاء ذاته .

وان اكثر الاقتصادات تطوراً كالاقتصاد الاميركي هي تلك التي يميل فيها هذا الفيض من اساليب العمل التقليدي الى التضاؤل . فيمكن القول ان المجتمعات الغربية تميل الى ان تصبح رأسمالية أكثر فاكثر ، بمعنى ان المسلك الذي كان في اول الأمر محصوراً بعدد قليل من الناس يميل الى الانتشار تدريجياً بين طبقات من الشعب تزداد بالتدريج .

وثمة عامل ثان ملائم للتنمية يقوى لأنه لا يمكن ان يضعف : هو التقدم العلمي . ان وتيرة التقدم العلمي تبدو بصورة بارزة في منتصف القرن العشرين اكثر سرعة منها في منتصف القرن التاسع عشر وكيفما كان الامر ، فكون المعارف العلمية والتقنية الحاضرة لم تطبق ابداً الا على جزء من الانتاج ، فان التطور الرأسمالي ذاته يسمح بتعميم تطبيق العلم على الصناعة .

لقد حاولنا ان نحسب هذا العامل الملائم للتنمية فيما نحن نطرح هذه المسألة على انفسنا : ما هي كمية رأس المال الضرورية للحصول على زيادة معينة من الانتاج ؟ وهي مسألة بحثها كولن كلارك حديثاً. وثمة كثيرون من علماء الاقتصاد الذين يثبتون بان حجم رأس المال الضروري للحصول على زيادة معينة من الانتاج هو اضعف اليوم مما كان عليه منذ قرن او منذ خمسين سنة . ومع ذلك فبنفس هذه الكمية من رأس المال يمكننا الحصول على زيادة اسرع في الانتاج ، اذاً فالعامل الذي يكون ملائماً للتنمية تنزع التنمية ذاتها الى تقويته .

والعامل الثالث الملائم للتنمية الذي خلقته التنمية ذاتها هي : امكانية

التصرف في رأس المال . ففي اول مراحل التنمية كان انخفاض مستوى الحياة العامل الذي يميل الى الحد من رأس المال الجاهز اذ انه لم يكن بالامكان خفض الاستهلاك اكثر من حد ادنى معين . وبقدر ما يرتفع مستوى الحياة ترتفع المداخيل بالنسبة الى الفرد ، ويزيد حد الانتاج الذي يمكن توظيفه من غير تضحيات كبيرة من قبل السكان . وبتعبير بسيط فكلما زاد شراء المجتمع تزيد قدرته على التوفير وعلى التوظيف ، ومن هذه الناحية نصل الى فكرة بسيطة : وهي ان التنمية تميل الى احياء ذاتها لا الى القضاء على ذاتها .

وعامل اعجال التنمية الرابع : هو انه كلما زاد شراء المجتمع زادت قدرته على تخصيص قسم كبير من شرائه لتربية النشء. وفي النتيجة كلما زاد رقي الشعب زاد عدد التقنيين و كلما زاد عدد التقنيين زادت العناية بالتنمية. ان موارد المجتمع الجاهزة لتربية النشء هي احدى العوامل الحاسمة في اخضاع سلوك السكان لمنهج عقلي . فبهذه الحيلة يصعب ان تضعف التنمية ذاتها فهي تحيي ذاتها وتقوى .

والحاصل فان آخر برهان : هو انه بقدر ما تكون الطاقة الشرائية لشعب ما ، كبيرة ، يسهل عليه خلق صناعات جديدة وترويج سلع جديدة . واكثر الامثلة وضوحاً هو انتشار الصناعة الالكترونية السريع في الولايات المتحدة ، ذلك لأن قسماً كبيراً من السكان الاميركيين قادرين على شراء السلع الثابتة . بما ان معظم السكان الاميركيين ليسوا مجبرين على انفاق مدخولهم للحصول على ما يرضي الحاجات الأولية من المنتجات ، فكان في امكانهم ان يدفعوا الى السوق بكميات كبيرة من أجهزة الراديو والتلفزيون في اقصر مدة من الزمن .

ان الظاهرة التي ادهشت ماركس والتي دفعته الى تكوين نظريته عن نقص القوة الشرائية المستمر متعلقة بالمرحلة الاولى لتكديس رأس المال . فقد كانت المداخيل الجاهزة في زمنه ضعيفة ، وكل مجتمع والمداخيل فيه ضعيفة ، مهدد بنقص القوة الشرائية . وهذه الفكرة تبدو متناقضة ، فكلما حاولنا تحليل المذهب الآلي اصطدمنا بريبة شديدة . ويكفي فوق ذلك لحل هذه المسألة ، ان نستخدم طريقة السوفياتيين : وهي ان تكديس رأس المال في الصناعات الثقيلة

يساعد على خلق مصانع جديدة ؛ وفي هذه الحالة يمكننا بقدر قليل من تنمية الصناعة الخفيفة ان نتفادى صعوبات نقص الطاقة الشرائية ، التي تتعرض لها بلدان الاقتصاد الحديث في المراحل الأولى للتنمية . ولكن الصعوبة التي أوجدها نقص الطاقة الشرائية أثناء سير التنمية ، تميل الى الانخفاض .

هذاهوالقسم الأول من اللوحة الديبتية *Dyptique* لعوامل التنمية اي العوامل التي تقويها التنمية ذاتها . والقسم الثاني منها هو العوامل التي يبدو انها تضعف او تباطىء التنمية الاقتصادية خلافاً للعوامل الأولى . والعامل الأول هو بطء زيادة السكان. وكما اردت ان ابينه في الأسبوع الفائت اذ ليس من السهل ان نقدّر بكل دقة تأثير هذا البطء على زيادة الانتاج بالنسبة الى كل فرد ، إذ ينتج عنه بعض الصعوبات . فان المنتجات الاولية والمنتجات الاساسية كالمنتجات الزراعية تتعرض لصعوبات. فإذا لم يكن هناك زيادة في عدد السكان ، تعرضنا لخطر دائم وهو زيادة الانتاج الزراعي على حاجات السكان . فيكفي ان يزيد الانتاج الزراعي في بلد مستقر من ناحية عدم زيادة السكان لكي ينتج عن هذه الزيادة فائض في الانتاج الزراعي بالنسبة الى الطاقة الشرائية التي تتجه من تلقاء ذاتها الى التغذية . وانه ليمكننا تخفيض القسم الذي يعمل في الزراعة من السكان ولكن هذا التخفيض يتطلب تحويل السكان الشاق من قطاع الزراعة الى قطاع آخر . فالشعب المستقر ، إن لم يكن مقضياً عليه بالشلل ، فهو معرض بصورة عامة لصعوبات خاصة في التنمية بحكم ان تحويلات اليد العاملة بنسبة مئوية ضرورية دائماً ، لا بد ان تتم بشكل التحويلات في الكمية المطلقة . ان خفض اليد العاملة الزراعية بدون خفض السكان الزراعيين ، اسهل من خفض عدد السكان الذين يشتغلون في الزراعة . وعندما يكون السكان في حالة استقرار ، لا يمكن خفض نسبة اليد العاملة الزراعية الا بتحويل سكان القرى نحو المدن . ولكن تحولات السكان الحقيقية هي أبطأ وأكثر كلفة من مجرد استيعاب المدن أو الصناعة للسكان الاضافيين . من الممكن ان تنخفض أيضاً فرص الربح او من الممكن على الاقل ان تتناقص فرص الربح الأكثر سهولة ، والتي تتجلى على

الفور للمنظمين . وهناك ظاهرة مخالفة للظاهرة التي تكلمت عنها الآن ، وهي العائد المتناقص لرأس المال ، قد تحصل اذا كنا في حاجة مثلاً الى زراعة الاراضي المجدبة . ولكن ما من ظاهرة من هذه الظاهرات تبدو من ناحية القياس الكمي حاسمة .

وثمة عمل ثالث ممكن وهو زوال اراضٍ لم تكن قد دخلت بعد في نظام المجتمع الصناعي . والعامل الاخير هو عدم وجود صناعات جديدة ، كون وجود هذه الصناعات يسهل التنمية الحقيقية . فاذا بلغنا مرحلة لا يعود فيها للصناعات الجديدة كل الجدة وجود ، فالتنمية المتكثفة وافضل استخدام للوسائل التقنية وتحويل الصناعات القديمة الموجودة كل هذه المسائل تبقى ممكنة ولكن ما من ريب في ان التنمية القائمة على اساس التنظيم العقلي وحده للصناعات القديمة اصعب من التنمية التي تمدها الصناعات الجديدة ، وان لم يكن ذلك الا لسبب واحد بينه جيداً السيد سوفي : وهو ان خلق الصناعات الجديدة يسمح باستيعاب ايدٍ عاملة جديدة في حين ان التنظيم العقلي للصناعات القديمة يتجلى بطريقة مباشرة بتخفيض اليد العاملة المستخدمة .

وعلاوة على هذه الظاهرات الاقتصادية البحتة لبطء التنمية يجب ان نحسب حساباً لظاهرات أخرى متاخمة للظاهرات الاقتصادية والاجتماعية وهي التي نتكلم عنها في اكثر الاحيان دون ان نتمكن من تقدير طاقتها . واحدي هذه الظاهرات ما يسمى بتصلب المكونات المتزايد . وترجع هذه الظاهرات الى ضخامة رؤوس الاموال الموظفة في عدد من المشاريع . فهي تمنع مشروعاً كبيراً من إيقاف نشاطه من غير ان يصاب بنكبة او انها تمنعه حتى من تحديد انتاجه بصورة جدّية .

والعامل الآخر هو زوال الارباح الخارقة العادة او ندرة الحصول عليها . إذ ما دام الربح يقتطع بالتدريج بواسطة ضريبة الدولة فان التحريض على الانتاج وعلى الابتكار والتجديد سوف يضعف . ويمكن ان نضيف قائلين انه بقدر ما يصبح المجتمع غنياً يمكنه أن يصبح ، من الناحية النفسية ، غير مبال

بالتنمية . هذا العامل مخالف للعامل الذي حللته اولاً وهو : تعميم المسلك الاقتصادي . فمما لا شك فيه ، انه حيث يهرم النظام الرأسمالي أكثر ، يكون الناس رأسماليين أكثر وامهر في عمل الحساب واميل الى تنظيم صناعتهم تنظيماً علمياً ؛ ومن جهة اخرى ، اذا كان الهدف الذي يتوق اليه المجتمع على وشك التحقق ، فإن كبار مبتكري الصناعة رينو وركفلر مثلاً ، يزولون عندما يرتفع مستوى الحياة ويبرز اناس آخرون قد يكونون اقل ميلاً الى التغيير والى الابتكار والتجديد الضروري للتنمية . واخيراً فإن تحويلات اليد العاملة التي هي احدى العوامل الضرورية للتنمية تزداد صعوبة اكثر فاكثر . ونقول، ونحن نختصر هذه الملاحظات ، بان عوامل الانتاج تبطىء رويداً رويداً بقدر ما يتطور المجتمع الصناعي .

جميع هذه الحجج قد استخدمت ، وهي ليست مقنعة اذا قابلناها بالتجربة التاريخية . ان حركة عوامل الانتاج في الوقت الحاضر هي اعظم في الولايات المتحدة ، منها في اوروبا واكثر بروزاً في الحقل الصناعي . وهذا ما يثبت على الأقل عدم وجود علاقة مباشرة بين مرحلة التنمية وحركة عوامل الانتاج . ومع ذلك فقد تكون حركة عوامل الانتاج هذه نزاعة الى التباطء ، حتى في أميركا .

ان القسم العامل من السكان في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات يزيد اثناء التنمية ، ويزول في نفس الوقت احد عوامل التنمية لان الانتاج بالنسبة الى العامل أكثر ارتفاعاً في قطاع الصناعة او في قطاع الخدمات منه في قطاع الزراعة. واذاً فان سرعة تحول السكان من قطاع الزراعة نحو القطاعات الأخرى تؤثر مباشرة على معدل التنمية العام . فمن البديهي ان يتوقف معدل التنمية في قطاع خاص على المستوى الذي بلغه ذلك القطاع . فالبلد الذي ينتج مليون طن من الفولاذ والذي سينتج بعد عام، او عامين ، مليونين يكون قد حصل على معدل مئة بالمئة من الزيادة . وبالمقابل فان البلد الذي ينتج مئة مليون طن من الفولاذ والذي لا يزيد انتاجه بعد عامين أكثر من عشرة ملايين زيادة ، لا يكون

قد حصل الا على ١٠ ./٠ من الزيادة . وبقدر ما تصبح الاقتصادات حديثة وبقدر ما تصبح صناعية ، يميل معدل التنمية فيها الى التناقص ، وهذا ليس معناه بان التنميات التي تحققت تتناقص في كمياتها المطلقة . ومن جهة اخرى ليست القطاعات التي تنمو في مراحل مختلفة هي ذاتها ، ولا الانتاج ذاته الذي يزداد .

انني لا أريد ان ادعي القدرة على تقدير العوامل الملائمة للتنمية والعوامل المعاكسة لها ، ولكني اذا قابلت القسم الأول والقسم الثاني من اللوحة الديبتية اي العوامل الملائمة للتنمية والعوامل المعاكسة لها ، اجدني مضطراً للقول بان العوامل الأولى هي الأقوى . على اني اقول مستدركاً على الفور باننا الآن بصدد رأي لا يمكن البرهنة عليه . فلكي يكون الحكم ثابتاً ينبغى علينا ان نكون قادرين على تعيين نتائج العوامل المختلفة تعييناً كمياً على انه يستحيل نظرياً عزل هذه العوامل بكل دقة اذ ليس هناك حسابات ممكنة لفعالية الوضعية المنتشرة بين القرويين ، ولا يمكن عزلها في الواقع العيني لأننا لن نجد حالتين متشابهتين تشابهاً كلياً مطلقاً باستثناء عامل واحد ، الأمر الذي يجعل عزل هذا العامل ضرورياً. ولكم ملء الحق ان تفسروا انطباعي هذا بانه تفضيل عقائدي إذ ربما كان إشراك التفضيلات العقائدية في مثل هذه الحالة ، امراً لا بد منه .

ان هذان السياقان من التحليل يفضيان إلى وجه ثالث من المسألة وهو الوجه الأهم . فلكي يستمر الاقتصادي في تقدمه ينبغي ان يوجد الافراد العاملون في الاقتصاد في اوضاع مناسبة يتمكنون معها من اتخاذ القرارات الضرورية للتنمية. ينبغي ان يكون المنظمون محرضين على الاستثمار . على أن الأوضاع الاقتصادية قد لا تكون بحيث تحرض المنظمين على الاستثمار . وإذا افترضنا ، وفقاً لاصطلاحات تقنية ، بأن قرارات الاستثمار تتوقف على النسبة بين معدل الفائدة الانتاجية الحدّية لرأس المال، استطعنا أن نتصور أوضاعاً لا تتحقق فيها التنمية بالرغم من جميع العوامل الملائمة ، ذلك لأن قرارات التوظيف قد شلتها النسبة بين ظاهرتين اقتصاديتين . إذا اردنا أن نفهم هذا الوضع المجرد ، فليس لنا إلا

ان نرجع إلى ما جرى سنة ١٩٣٠ في فرنسا ، فقد استمرت الأزمة لأنه كان من نتيجة عمل الحكام أن أصبحت النسبة بين الأسعار المختلفة في حالة لم يعد للمنظمين معها مصلحة في الاستثمار فكثيراً ما يتوقف على الحكام خلق اوضاع اقتصادية لا يمكن للتنمية ، بنتيجتها أن تتحقق . وإذن فيمكن ان تنشأ في اقتصاد قائم على حركة العرض والطلب أوضاع لا تتحقق فيها التنمية ، لأن قرارات الاستثمارات لم تتخذ او لأنها لم تتخذ بمقدار كاف :

وما يهمنا من هذه المسألة هو السؤال التالي :

هل تؤدي التنمية الى خلق وضع يصبح فيه العائد الحدي لرأس المال ، غير كاف بالنسبة الى معدل المال او ان قرارات التوظيفات بالنتيجة لم تتخذ ؟ ان ما اوردناه يدور حول فكرة كينز الذي يميل الى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية كانت تميل من تلقاء ذاتها الى خلق اوضاع لا يكون فيها تحريض كاف على التوظيف ، وهو لم يستنتج من هذا بأن النظام لم يكن قادراً على العمل وإنما أنه لا يستطيع ان يعمل إلا بواسطة توظيفات الدولة المتزايدة باستمرار لتخفيف نقص التوظيفات الخاصة .

ونحن ، بعد عشرين سنة ، لا نرى اننا مجبرون على انكار امكان وضع كالوضع الذي تصوره كينز بل اننا مجبرون على عدم التسليم بأن الوضع في سني ١٩٣٠ كان نتيجة التنمية ذاتها ومع ان مستوى التنمية اصبح بعد عشرين سنة اكثر ارتفاعا إلا أن هذا النقص المزعوم في الاستثمارات لم يظهر . ان الجمود الذي اخلّ بجزء من الاقتصاد الاوروبي من سني ١٩٣٠ قد فرضته اسباب عديدة ليس لدي الوقت الكافي لتحليلها هنا ، ولكنه لم يكن نتيجة كاملة ، إذا استخدمنا اصطلاح ماكس ويبر ، للتنمية البسيطة الصرفة . هناك ما يبرر الاعتقاد بأن هذه المراحل المؤقتة في الجمود الاقتصادي ، إذ لم يكن يمكن القضاء عليها ، فقد اصبح من الممكن تخفيضها بقدر ما اصبح علماء الاقتصاد اليوم يعرفون الظاهرات الاقتصادية اكثر ما كان يعرفها علماء الاقتصاد منذ خمس وعشرين سنة . وإذا سلمنا بناء على تفاؤل الاقتصاديين بان طريقة العلاج الكينزية

يمكنها احيـاء التوظيف الكامل والتنمية في حالة نقص الاستثمارات الخاصة فلا بد ان يكون هناك ما يبرر التسليم بان مراحـــل الجمود سوف تكون اقصر وتكرار حصولها اندر . فلا ينبغي ان ننسى ، مع العلم باننا سنخرج من التحليل الاقتصادي البحت ، بأنه إذا كانت المجتمعات الغربية قادرة على تخفيض مـدة مراحل الجمود وحدته ، فانها بالتأكيد اقل قدرة على احتمال الازمات مما كانت عليه منذ ثلاثين سنة . ان المجتمعات الرأسماليـــة الحديثة في النمو ، بالشكل الذي تطورت فيه لا يمكنهـا ان تحتمل ازمات معادلة للازمات التي حصلت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . وهذا يعني في بعض الوجوه بانه يحصل ابداً ازمة كبيرة تؤدي الى تعطيل الملايين من العمال عن العمل ، ولكنه يعني ايضاً بانه يكفي على الارجح ان تحصل ازمة كبيرة لتترك الحكومات حركة السوق الحرة وتختار التصميم .

وانه لكي يتغير نظام ما او يزول فليس من الضروري ان يفقد القدرة على العمل . فيكفي ان يفقد القدرة على تحمل بعض الظاهرات المرتبطة به . وإذاً فعندما نؤكد بأن الازمات مرتبطة بالاقتصاد الحر فسوف يكون هناك مبررات للاعتقاد بأنه مقدر على المجتمعات الغربية ان تقترب اكثر فأكثر من النظام المصمم لسبب بسيط وهو أن الأزمات التي كانت تحتمل في الماضي على اعتبـــار انها مرتبطة بنظام الأشياء ، ليست اليوم كذلك .

ولقد تجاوزنا في نفس الوقت الظاهرات الاقتصـــادية البحتة . ان التجربة تسمح لنا في رأيي حتى الآن وبالتأكيد ، بأن الجمود الذي كانت ضحيته جميع الاقتصادات الوطنية ، كان نتيجة لسببية عينية متعـــددة ولم يكن ابداً نتيجة ضرورية للتنمية . لقد كانت فرنسا اقل رأسمالية واقل تقدماً بكثير في حقـل الصناعة من المانيا ومن انكلترا والولايات المتحدة . فجمود الاقتصاد الفرنسي من سنة ١٩٣٠ حتى ١٩٣٩ كان نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة : منها عدم زيادة السكان وسياسة نقدية ابقت مستوى الاسعـــار الفرنسية اعلى من مستوى الاسعار الاجنبية ، ونسبة مرتفعة للأسعار خنقت الدافع الى الاستثمار

الخ . فجمود الاقتصاد الفرنسي يساعد على تذكيرنا بان التطور ليس مقضياً عليه ، كما ان وقوع الكوارث ليس امراً محتماً اذ انه يتوقف على الناس استخدام وسائل التنمية او عدم استخدامها . فظاهرات من هذا النوع تبرر على الاكثر شكل بعض الانظمة الرأسماليـــة ، الشكل الممكن الذي سوف نحلل بعض اشكاله التاريخية او الاجتماعية – الاقتصادية لا قضية الهـــدم الذاتي للرأسمالية . ولننقل بضع كلمات عن قضية الهدم الذاتي لنظام كالنظام الشيوعي : فهل ان تنمية من طراز التنمية السوفياتية تميل الى القضاء على ذاتها . بما ان تنمية من طراز التنمية السوفياتية مصممة مبدئياً ، فلا نستطيع ان نتصور بان التنمية المصممة يمكن ان تهدم ذاتها . اذ انه يتوقف على المصممين تعيـين كمية الانتاج الذي سيوظفونه ، ويتوقف عليهم توجيه التوظيفات في هـذا الاتجاه او ذاك . ان اخصام النظام السوفيـاتي يستطيعون القول بأن توجيـــه التوظيفات سيء في جميع مراحل التنمية السوفياتية ، فهم لا يستطيعون القول بأن توزيع التوظيفات سيء في مرحلة النضج بالتأكيد كما كان سيئاً في المرحلة البدائية . ان قضية الهدم الذاتي للنظام السوفياتي بواسطة التنمية ، تبدو في اول الأمر ، غير مرتكزة على اساس . في الواقـع ، ان نظرية الهدم الذاتي للنظـام السوفياتي ، لا يمكن ان يكون لها وجود على الصعيد الاقتصـــادي المحض . لقـد حاولت ان أبين بأن الرسم المثالي لرأسمالية تهدم نفسها غير معقول ، وأقول بأن رسماً مثالياً لاقتصاد مصمم يهدم نفسه ايضاً غير معقول . على أننا نتساءل في كلتا الحالتين: ما هي التحولات الاجتماعية التي تفرض التنمية الاقتصادية ، ومـا هي تأثيرات هذه التحولات الاجتماعية على النظام الاقتصادي ذاته ؟ سوف اقول اليوم بعض كلمات عن المسألة في الاتحاد السوفياتي . لقد كان المصممون خلال مراحل التنمية الاولى ، يبدون عدم اهتمام تام تقريباً ، باختيار المستهلكين . فقد كانوا يميلون الى تجاهل رغبات المستهلكين السوفيـات ، لأن رغباتهم كانت بالنسبة الى السلع المعروضة عظيمة جداً ، فقد كانت جميع السلع الموجودة في السوق تجـــد من يشتريها . على ان المداخيل الموزعة على المستهلكين السوفيات كانت تزيد وفقاً

للتنمية فيزيد معها امكان اختيارهم. واخيراً عرف المصممون السوفيات مشكلة تصريف البضائع ومشكلة تكييف الانتاج وفقاً لرغبات المواطنين السوفيات. على ان تكييف الانتاج وفقاً لاختيار المستهلكين هي المشكلة الاساسية للنظام المسمى بالنظام الرأسمالي، وبما ان الوقت قد انتهى فلا استطيع التوقف الا على هذه الفكرة البسيطة فقط: وهي ان التساهل في عدم الاهتمام بالتوفيق بين الانتاج والاستهلاك ليست من مستلزمات النظام السوفياتي بحد ذاته وانما هي من مستلزمات المراحل الاولى للتنمية. ان عدم ضرورة التوفيق بين ما ينتج وبين ما يرغب المستهلكون في شرائه، ترجع الى ان السوفيات كانوا يوظفون رؤوس الاموال بصورة أساسية في الصناعات الثقيلة والى ان اكبر جزء من هذه التوظيفات يميل الى تغذية توظيفات اخرى. ومنذ ان اصبح السوفيات ينتجون للمستهلك صار ينبغي عليهم تكييف ما ينتجون تبعاً لرغبات المستهلكين وصاروا مجبرين على ادخال الحساب الاقتصادي لمعرفة التوظيفات الكثيرة الربح وفقاً لذوق المستهلكين. وهذه هي الميزة التي يقترب بواسطتها اقتصاد كالاقتصاد السوفياتي من الاقتصاد الغربي من الناحية الاقتصادية على الاقل وفقاً للتنمية[1].

ولو كان لدي بعض الوقت لحاولت ان ابين بان اقتصاداً من نوع الاقتصاد الغربي يجب ان يمتص وفقاً للتنمية بعض العناصر التي تسمى اشتراكية، وان اقتصاداً من نوع الاقتصاد السوفياتي يجب ان يمتص بعض العناصر التي تسمى رأسمالية، ولكن هذا لا يثبت بان هذه البلدان سوف لا تستمر في محاربة بعضها.

---

١ ـ ويبد ان المسؤولين السوفيات يهيئون المقاومة لهذا الميل. ان الاستهلاك وفقاً لبرنامج المؤتمر الثاني والعشرين سوف يبقى جماعياً الى حد كبير. فالدولة هي التي تملي على الفرد ما ينبغي ان يستهلكه. ان برنامج الحزب الشيوعي الذي نشر سنة ١٩٦٢ يتوقع ان يرتفع الدخل الذي تؤمنه الدولة من مجموع الاستهلاك بواسطة الادارة في سنة ١٩٨٠ الى ٥٠٪.

الدرس الخامس عشر

جمعنة الاقتصادات الاوروبية

في الدرس السابق للأخير حللت نظرية الهدم الذاتي للرأسمالية وناقشتها وقد وصلت الى نتيجة متفائلة . وقد دافعت عن القضية القائلة بأنه لا يوجد مبرر اذا رجعنا الى الصورة المثالية الخاصة بالرأسمالية لشلل التنمية التدريجي في النظام القائم على الملكية الخاصة وعلى حركة العرض والطلب . ويبدو ان هذه النتيجة قد اصطدمت بالشك لاسباب متعددة اريد ان ابينها . فالسبب الأول هو سبب نفساني . فيكفي في هذا البلد ان نبدي رأياً متفائلاً عن فرنسا لكي يعتبر هذا الرأي غريباً . ولكن ثمة سبباً آخر ، وهو أن في اذهاننا جميعاً وإلى حد ما ، صورة لتحول المجتمعات الصناعية من الرأسمالية الى الشيوعية . فسواء أكنا ماركسيين أو لاماركسيين فنحن مشبعون بالعرض التاريخي للماركسية . فالقضية التي توحي بصورة مناقضة للصورة الأولى ، تصطدم باعتراضات مباشرة . فنحن نحتفظ جميعاً باذهاننا بفكرة العائد المتناقص لرأس المال وننطلق جميعنا من الاعتقاد بأن فرص الاستثمار ينبغي ان تتناقص كلما زادت التنمية ، لأن الاستثمارات المغرية جداً قد تم استغلالها سابقاً . ونذكر حالة درسها ريكاردو هي حالة الارض : فاذا استمر عدد السكان يزيد على مساحة الارض لا سبيل الى اتساعها ، فانهم سوف يزرعون اراضٍ يقل خصبها بالتدريج ، واذاً فلا بد لهم من كمية متزايدة من رأس المال لكي يحصلوا على نفس الانتاج . فالواقع ان

قانون العائد المتناقص يطبق على حالات متعـددة . ولكني كنت قد بينت بان هناك اجهزة اخرى يمكنها ان تعمل في اتجاه معاكس . واخيراً فان الملاحظات التي شرحتها ترجع الى رسم مثالي لنظـــام رأسمالي يحدد فقط بالملكية الخاصة لأدوات الانتاج وحركة العرض والطلب وقد استثنيت الظاهرات الاجتماعيـــة التي ترافق التنمية .

انه يستحيل عليّ ان ادرس بالتفصيل التحولات الجماعية التي ترافق التنمية الاقتصادية . (وسأخصص درس العـــام المقبل لبحث هـذه الظاهرات) . وسأحاول فقط ان اقترب من الواقع فأبحث الظاهرات التي تحصل في المجتمعات الاوروبية الغربية . ما من احد يمكنه ان يثبت بحجـــة عقلية بان التنمية تشل بفعل النظام نفسه . وبالمقابل يظن البعض بان التنميـــة تبطىء في المجتمعات الاوروبية ويربط هذا البطء بتحولات المجتمعات الاوروبية، أما في سنة ١٩٦٢ فان التنمية في اميركا هي التي تعتبر متخلفة .

وسأبحث اليوم بعض التغيرات التي تعتبر كميزات للمجتمعات الرأسماليـــة الاوروبية ، واتساءل عن اسباب هذه التغيرات ، وعن تأثيرها على التنميـــة . فاعني بخمس نواح خاصة :

١ – الاشكال القضائية او القانون القضائي للمشاريع .

٢ – بنية الاقتصادات الاوروبية .

٣ – التشريع الجماعي والضريبي .

٤ – طريقة العمل .

٥ – النسب بين الوحدات الاقتصادية المختلفة .

هذا التعداد لا يستوعب جميع النواحي الاقتصادية وانما هو يشمل التغيرات المعروفة عادة .

١ – الاشكال القضائية

ان التغيرات التي تعتبر من ابرز خصائص المجتمعات الاوروبية هي تأميم عدة مشاريع . ان التأميات تغير قسماً كبيراً من الاقتصادات الى حد ما، وهذا القسم في فرنسا وفي بريطانيا العظمى اعظم منه في بلجيكا وألمانيا . ولا يعني هـذا التأميم حركة كاسحة نحو شكل الحكم الجماعي ولكنه يعني ان عدداً كبيراً من هذه المشاريع في الواقع هو اليوم ملكية جماعية .

ولم تكن الاسباب التقنية في اكثر الاحيان هي التي فرضت التأميات الصناعية . فالمتطلبات الاقتصادية المحضة لم تجعل التأميم ضرورياً إلا في ظروف نادرة . وابرزالامثلة علىذلك واكثرها ابتذالاً هي تأميم مناجمالفحم في انكلترا. ففي انكلترا لم يكن في استطاعتهم تنظيم مناجم الفحم من جـديد وفقاً لمنهج عقلي ما دامت هذه المناجم موزعة بين عدد كبير من الملاكين الصغار . ولكن اسباب التأميم لم تكن في اكثر الاحيان اسباباً تقنية واقتصادية ولكنهـا كانت اسباباً نفسية وسياسية : فمشروع رينـو كان يمكنه ان يبقى ملكاً خاصاً . ولكي نكتشف التطور التاريخي الذي ادى من الملكيـة الخاصة الى الملكيـة الجماعية ، فيجب ان نبحث حوادث اجتماعيـة . انه لا يهم مطلقاً ان نعرف خارج العلم الخالص اذا كانت الاسباب العاملة اجتماعية ام اقتصادية . ولكنه يهم علمياً كما يهم عملياً ان نعرف الى أي حد يكون هذا التطور حتمياً . ان الاسباب النفسية والسياسية التي فرضت التأميم ليست اسباباً عارضة وانما هي مرتبطـة باسباب عميقة وان كنا لا نستطيع القول انها ضرورية . ان نظـام كل مشروع خاص ذا حجم كبير يخلق في نفس الذين يعملون فيه الاقتناع بان الارباح تلعب دوراً كبيراً ، اذاً فمن الحيف ان يستغل عـدد قليل من الافراد عمل المجموع . ان الحقد على ملاكي المركزيات الصناعية الكبيرة لم يكن أمراً محتماً اذ لم يكن له في بعض البلدان أي وجود أو اذا وجد فانه على الأقل لم يخلق فيها المطالبـة بالملكية الجماعية . هذه المطالبة بالملكية الجماعية لم تكن طارئة ولم يكن حصولها نادراً . اذ انه من الطبيعي ان تزداد المجتمعات التي يمتزج فيهـا النظام الرأسمالي

بالديموقراطية السياسية ، تأثراً بالمطالبة بالملكية الجماعية . فمن المحتمل في الانظمة التي توجد فيها معاً الملكية الخاصة وتتنافس الاحزاب على الحكم معاً ان تلجأ الاحزاب من وقت الى آخر في تنافسها على ممارسة الحكم الى حجة التأميم فتحاول اقناع العمال بأن علة شقائهم هي في نظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. ففي فترة الازمات الاقتصادية او الحروب تجد المطالبة بالتأميم أذناً صاغية . وهي تسمى طرافة : اصلاح البنيات الاجتماعية ربما لانها لا تغير هذه البنيات في الواقع. على انني اقول مرة ثانية بأننا هنا ازاء وهم مرتكز على اساس . فلا مناص تقريباً من ان يتخيل العامل بأن تغيير قانون الملكيـــة الخاصة هو تغيير جذري حتى وان لم يتغير تنظيم العمل .

من المحتمل ان يتأمم جزء من الصناعة تبعاً لهذه الظاهرات الديموقراطيـــة والنفسية ولكننا لا نلاحظ ذلك الميل الجارف نحو تعميم الملكيات الخاصة في المجتمعات الرأسمالية الاوروبية . ان الانتخاب العام في جوهره محافظ فيما يتعلق بالملكية الخاصة في قطاعين على الاقل : في قطاع الزراعة وفي قطاع التجـــارة الصغيرة والصناعة الصغيرة . وفي النتيجة اذا كان هنـــاك مبررات لقيام حركة ترمي الى تأميم بعض المشاريع الكبيرة فهناك حركة سياسية وديموقراطية ايضاً ضد التأميم عندما يكون الامر متعلقاً بملكيـــة الارض وعندما تكون الارض مستثمرة من قبل الفلاحين الملاكين . ان الانتخابات العامة في أي بلد تملك فيـه طبقة الفلاحين الارض سوف يكون معادياً لانصار الملكية الجماعية .

وبالنتيجة ان ما يهدد التنمية ليست طريقة تركيز الملكية بين عدد قليل من الافراد وانما هي الرغبة الديموقراطية للملايين من الملاكين الصغار والفلاحين والتجـــار والصناعيين في المحافظة على عاداتهم وفي عدم التكيف مع التقدم التقني . اننا لا نلاحظ في المجتمعات الغربية وفي فرنسا على الاخص تطور بنـاء الملكية الصناعية والتجارية او الزراعية ومن ثم تدخل الدولة . إذ ان ما نلاحظ حصوله هو تأميم بعض التكتلات الصناعية مع المحافظـة على الملكية الخاصة في قطاع الزراعة والتجـــارة والصناعة الصغيرة . ومن الممكن (ولكن ليس من

المؤكد) ان يكون مزج المشاريع الصناعية الكبرى بالمشاريع الصغيرة التي لا حصر لها قليل الملائمة للتنمية . فتكون الحركة التي عاقت التنمية وفقاً لهذا الافتراض هي ايضاً الحركة التي تقي الاشتراكية على حد قول الاشتراكيين . ان المذهب الاجتماعي سوف لا يكون النتيجة الحتمية للرأسمالية ولكنه وسيلة للتغلب على العوائق التي خلقها نظام الملكية الخاصة للتنمية .

٢ – بنيات الاقتصادات الاوروبية

لقد اخترت كلمة بنيات لانها تماشي ذوق العصر وارجو اعفائي من الانهماك بتحليل عقلي للمعنى الذي يجب ان تتضمنه هذه الكلمة . اني افهم بكلمة بنيات تشعب النشاطات المختلفة والصناعات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية ؛ ومن ناحية ثانية احجام المشاريع ومن ناحية ثالثة ميزات السوق التي تنتج عن النسب بين البائعين من جهة وبين المشترين من جهة اخرى وفي النتيجة العلائق بين البائعين والمشترين .

لقد رأينا ان نصيب القطاعات ، الزراعة والصناعة والتجارة يتبدل في الواقع اثناء سير التنمية . فان نصيب الصناعة والزراعة من مجموع القيمة المنتجة في كل سنة يتبدل وفقاً لتقدم المجتمع الصناعي . فهل ان من شأن هذه التكيفات او التبدلات ان تجعل التنمية في نظام الملكية الخاصة والسوق الحرة اكثر صعوبة ؟ وهل ان اقتصاداً يستغرق فيه قطاع التجارة والخدمات اكثر من نصف اليد العاملة مهدد بالشلل اكثر من اقتصاد لا يستغرق فيه قطاع التجارة والخدمات اكثر من ١٥ أو ٢٠ ٪ من اليد العاملة .

انه لم يسبق ابداً للمسألة ان تطرح بهذه الاشكال : فما من احد يستطيع ان يعرف بوضوح لماذا يؤثر تكيف النسب الكبيرة بين القطاعات على معدل التنمية . الصحيح هو ان زيادة الدخل الجماعي يؤدي الى توزيع مختلف للمداخيل الفردية . وينتج عن ذلك عدم تحقق التنمية بعد مرحلة معينة في شكل زيادة الصناعات في قطاع الزراعة وفي قطاع الخدمات وانما بشكل زيادة الخدمات . من الواضح

اننا عندما نقارن بين اقتصاد يتطور في قطاع التجارة والخدمات وبين اقتصاد مصمم يتطور في قطاع الصناعة نلاحظ ظاهرات مختلفة . ان اقتصاداً يتطور ، من ناحية القوة العسكرية والاقتصادية ، وفقاً لاذواق الافراد في مجتمع يكون فيه التوزيع متفاوتاً سوف يتضمن بطئاً ما في تنمية الصناعات الاساسية وربما ايضاً بطئاً في تنمية الصناعة على العموم وتنمية تفوق المعدل لقطاع التجارة والخدمات . ولكن لماذا ينبغي ان يشل تكيف توزيع النشاطات في المجموعة الاقتصادية حركة العرض والطلب ؟ يبقى فقط ان يكون نشاط الكل في مجتمع وصلت فيه التنمية الى مستوى معين متوقفاً على عدد ضئيل من الصناعة المتكثفة جداً .

ولنأخذ على ذلك مثل الولايات المتحدة الاميركية التي يستخدم اكثر من نصف اليد العاملة فيها ، في قطاع التجارة والخدمات . فالوضع فيها يتوقف على نشاط بعض الصناعات الكبيرة وهي البناء ، وصناعة السيارات ، وانتاج السلع الاستهلاكية الثابتة (كالثلاجات واجهزة التلفزيون) . ان اقتصاداً يتوزع فيه اكبر قسم من اليد العاملة في قطاع التجارة والخدمات ، وينحصر فيه الشرط الضروري للازدهار في عدد قليل من الصناعات ربما يكون اكثر تأثراً في فترة الازمات . أقول ربما لأن هذه المسألة لم يقم عليها الدليل بعد . ان الفترة التي زاد فيها التأثر بالازمات الى اقصى حد بناء على التجربة هي الفترة التي وقعت بين الحربين . لقد كان مضي السنين العشرة منذ الحرب الثانية بدون حصول أزمة كبيرة مفاجأة عمومية وعلى الأخص للرأسماليين . وقد فسر هذا النجاح كما كان يمكن ان يفسر الفشل بطرق عديدة . فلا يمكننا ان نؤكد اذاً بالرجوع الى التجربة بان الاقتصاد الاميركي اكثر تأثراً بالازمات اليوم مما كان عليه منذ عشرين سنة . بل اننا نميل الى الاعتقاد بان التوزيع المختلف للمداخيل قد قلل قابلية التأثر .

اما فيما يتعلق بحجم المشاريع فلا اريد ان اقول اكثر من كلمة ، لأني قد أشرت الى هذا الموضوع عدة مرات. وقد اصبح الاعتقاد اليوم يسود عموم الناس

تقريباً بان المشاريع المركزة ليست مضرة بالتنمية . وحتى لو اقتطعت ارباحاً احتكارية *Monopolistique* فانها تقوي التنمية اكثر من عدد كبير من المشاريع الصغيرة . وعلى افتراض ان المشاريع الكبيرة لا تستطيع ان تتوصل نظراً لنفوذها على السوق الى انتاج الحد الاقصى التي تتضمنه المنافسة الصرفة ، فلا يمكن ان تعتبر هذه المشاريع في المدى الطويل عائقاً للتنمية : بل انها توقي التنمية من المشاريع الصغيرة السيئة التجهيز التي تعيق التطور متسترة بالنظم الديموقراطية .

والعنصر الثالث من المقومات هو الذي يسمى تنظيم السوق . وهناك رأي شرحه عدد كبير من علماء الاقتصاد ، وفي فرنسا شرحه م. ج. مارشال وهو ان تنظيم السوق في القرن العشرين يختلف اختلافاً جوهرياً عما كان عليه في القرن التاسع عشر . فالعمال والمنظمون تجمعهم اليوم النقابات ، وتموجات الاسعار تظهر نتائجها بسرعة كبيرة في جميع انحاء المجتمع . ويعتقد بانه سوف لا يكون هناك تكوين وحدوي *structure atomistique* يمكن عزله وانما هناك تكوين تركيبي *structure moléculaire* لا يفسح المجال الا للحركات العامة للاجور والاسعار. ان هذا الوصف يتضمن نصيباً من الحقيقة حتى ولو كان يبسّط الحقيقة الى حد كبير، ولكن ما الذي يجعل التكوين التركيبي وانتشار حركات الوحدة الاقتصادية من مكان الى آخر معاكسة للتنمية بصورة خاصة ؟ يمكننا ان نتصور قيام علاقات بين منظمين وعمال مؤيدين بعقد اجتماعي ، دون ان يكون هناك عامل حاسم لبطء التنمية ؛ فان بطء عامل التنمية يتوقف على تأثير هذه المقومات على حركة وسائل الانتاج او على المنافسة . فعلى افتراض ان هناك نقابات منظمة من ارباب العمل يتقاسمون السوق ، ونقابات عمالية تعارض انتاج السلع بكميات كبيرة ، وهذا ما يحصل في اكثر الاحيان ، فان ظاهرات التطور تبطىء حينئذ التنمية . وينبغي علينا ان نبين التأثير المعاكس الذي يفرضه على الانتاج ، تخفيض حدة صراع الطبقات . فاذا اجتمعت الظاهرتان : المنظمات المهنية القوية وصراع الطبقات الحاد ، كما حصل في اكثر الاحيان في

فرنسا تغدو في وضاع معاكسة للتنمية . « فجممنة » الاقتصاد بحد ذاته، وبالمعنى العام للعبارة ، ليس عاملاً ملائماً للتنمية . كما ان « التكوين التركيبي » الملحوظ من قبل علماء الاقتصاد ليس بحد ذاته عائقاً للتنمية .

ولنتخذ مثلاً على ذلك حالة انكلترا التي سوف نبحثها بالتفصيل في الدرس المقبل . فالسكان يملكون مساحة من الارض الزراعية لا تكفي الا لتغذية نصف السكان. فان الانكليز مجبرون اما على زراعة اراض مجدبة ، أي انهم مجبرون على انفاق كمية اكثر من رأس المال للحصول على نفس العائد، واما على شراء الحاجات الغذائية من الخارج ، ويخشى المتشائمون ان تزداد الأوضاع بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية سوءا . فمنذ فترة الترميم وانكلترا في الواقع تشتري ما تحتاجه من المنتوجات الغذائية والمواد الأولية باثمان مناسبة جداً . فلا داعي اذن الى الانكار بأنه قد تحصل تاريخياً اسباب لبطء التنمية في بعض البلدان . ولكن اقتصاداً ايضاً بلغ درجة معينة من النضج أيضاً ، ليس محتماً عليه ان يخلق من ذاته ولذاته اسباباً لبطء التنمية .

٣ – التشريع الاجتماعي والضرائبي

ان قوانين الضمان الاجتماعي والقوانين الضريبية ليست من الناحية الاقتصادية من الامور التي لا بد منها ، ولكني اقول بانه لا بد منها من الناحية السياسية والاجتماعية بعد درجة معينة من التنمية في اقتصاد رأسمالي ممتزج بالديموقراطية السياسية . لو ان المجتمع السوفياتي ادخل شكلاً من اشكال الديموقراطية السياسية ، لكان مضطراً الى ادخال قانون الضريبة التصاعدية . والضريبة التصاعدية ربما تصبح ضرورية عندما تحصل المنافسة على السلطة داخل المجتمع .

ولطالما قيل بان الضريبة التصاعدية كانت غير ملائمة للتطور الاقتصادي لأن تفاوت توزيع المداخيل هو الذي كان ملائماً لها . ان أول شكل من أشكال التفاوت مرتبط بمروحة الاسعار . ويبدو في الواقع ان تفاوتاً معيناً في الاجور العمالية وفقاً للمنتوج يصبح ملائماً للتنمية بواسطة تطبيق مبدأ محتقر ومبتذل يسمى باللغة الاقتصادية مبدأ « الجزرة » . وهذا الاقتراح مبتذل ايضاً ، وهو

ليس صحيحاً الا من ناحية عامة جداً ، فهذا الفرق في الاجر تبعاً للجهد ليس ممكناً في بعض التنظيمات الصناعية .

والشكل الثاني للتفاوت يتعلق بالمداخيل المرتفعة جداً . فاذا سلم البعض بما يؤكده المحافظون بملء الرضى من ضرورة عدم اقتطاع جزء كبير من المداخيل العالية لكي يتابع المنظمون اهتمامهم الى أقصى حد في الانتاج ، فانا لست من هذا الرأي. فاني أشك في ان اقتطاع ٥٠ أو ٦٠ ٪ من المداخيل الفردية للمدراء في اكثر المشاريع الصناعية الرأسمالية الحديثة ، يضعف جدياً المحرضات على الانتاج في نفوسهم . ان الاقتطاع العام تقريباً في بريطانيا (١٩ شلن و ٦ بنسات من الليرة) لا يشجع بالتأكيد الجهد ولكننا هنا بصدد حالة خطيرة . ففي فرنسا حيث لا تتجاوز المعدلات ٥٠ او ٦٠٪ اشعر بان هذه الظاهرة تؤثر على الاوضاع الصناعية والمالية واوضاع المنظمين تأثيراً ملحوظاً . ويقال ايضاً بان خفض التفاوت في المداخيل يضعف حجم التوفير الجاهز . وربما تتضمن هذه الحجة قسماً من الحقيقة ولكن ليست نتيجتها هي ان نظام الضريبة التصاعدية يشل التنمية ولكن هي انه يمكن الحصول على التوفير بطريقة اخرى . فان التوفير الفردي الاختياري والمباشر من شأنه اضعاف تمويل الاستثمارات على ان هذا لا يتضمن استحالة التنمية ولا ابطاءً فيها .

٤ ـ سير النظام

اني افكر بالظروف العديدة التي تحدد الدولة فيها الاسعار اما بطريقة ادارية او اعتباطية اي بواسطة الموظفين ، واظن بان قرارات التوفير الفردية يتضاءل تأثيرها على حجم الاستثمارات وحجم توزيعها في الواقع ، رويداً رويداً. ومع هذا فان الرابطة بين قرارات الافراد وتوزيع الموارد تبقى. فشراء الافراد لهذه السلعة لا تلك ، له نتائجه على الاستثمارات .

ان المجتمعات الغربية تتضمن قسماً مهماً من التمويل الذاتي للمشاريع ومن التوفير الجماعي . ان تحديد الرأسمالية في القرن التاسع عشر بحركة التوفير

والاستثمار المتشابكة : وهي ان التوفير الفردي وبعد ذلك القرارات الفردية في سوق الرساميل يحددان كمية الاستثمارات وتوزيعها هي خرافة خالصة وساذجة. ان هذا الرسم للاقتصاد الحر لم يعكس الحقيقة ابداً . لقد قيل في اكثر الاحيان بان التوفير في ايامنا هو توفير جماعي في حين انه كان فردياً في القرن التاسع عشر . ان في هذه المقابلة الاجمالية نصيب من الحقيقة ولكن تنمية الاقتصاد الالماني في القرن التاسع عشر تضمن ظاهرات من التمويل الذاتي للمشاريع وجمع التوفيرات الفردية بواسطة المؤسسات العامة وهي ظاهرات مماثلة للتي نلاحظها اليوم . وفي الواقع فان تمويل المشاريع وفائض الميزانية يلعب في اوروبا دوراً في زيادة كمية التوظيفات وتوزيعها يزداد في اضطراد . والصحيح ايضاً ان طريقة سير الاقتصادالرأسمالي من هذه الناحية تشبه ما تخيلناه باسم الاقتصاد الاشتراكي. وفي الواقع ان الدول تشعر بنفسها اليوم مسؤولة عن سير الاقتصاد ولا تستطيع ان تتحمل البطء العميق في التنمية . بهذا المعنى تتضمن الاقتصادات الرأسمالية الغربية بعض التطورات التي تعودنا ان نعتبرها من نوع التطورات الاشتراكية . ولكن هذه التطورات وجدت جزئياً في الفترة التي نعلن انها كانت بالنسبة الى الماضي اعظم فترة للرأسمالية . هذه الحركات الجديدة لا تمنع التنمية ، وبقدر ما يكون التمويل وفائض الميزانية هما العوامل الحاسمة في زيادة كمية التوظيفات تكون هذه الزيادة وسرعة التنمية متوقفتين بطريقة غير مباشرة على ما يتخذه المجتمع من قرارات . ان الخطر في النظام الديموقراطي هو ان يهتم المنتخبون عادة بالاستثمارات المباشرة اكثر من اهتمامهم بالاستثمارات الطويلة فيميلون الى تفضيل معدل ضعيف للاستثمار لابطاء التنمية وهذا ما يجعل التوفيق بين الديموقراطية السياسية وسرعة التنمية موضع بحث . ولكن الدول في اكثر الاحيان ادق مما نتخيل فهي قد اكتشفت اساليب غير مباشرة لزيادة كمية التوظيفات دون أن تخبر المنتجين . واوضح مثال على ذلك هو عرض حساب الموازنة الفرنسية : ان الحكومات في فرنسا تقدم في كل سنة نتائج مخترعة الى حد ما . فقد اعلن احد وزراء المال مرة واحدة فقط في تاريخ الجمهورية الثالثة بانه

يملك فائضاً من المال ، فكانت نتائج ذلك سيئة الى حد انهم لم يعيدوا التجربة مرة ثانية . وحتى في النظام الديموقراطي فانهم يتوصلون الى زيادة في التوفير يرضى بها المجتمع باستخدام الجهل او سذاجة رجال السياسة والصحفيين .

٥ – العلاقات بين الوحدات الاقتصادية

ان التحول الكلاسيكي الذي كان موضوعاً لتأليف كتب عديدة هو انقسام السوق العالمي . وقد انقسم هذا السوق الى اتجاهين مختلفين .

اولاً ، ثمة سوقان عالميتان اليوم بدلاً من سوق واحدة . ان البلدان المختلفة في في العالم ليست مرتبطة ببعضها ، كما وليست مرتبطة ، بصورة خاصة ، بالاقتصاد الاوروبي والاميركي بواسطة النقد القابل التحول وبالمبادلة بين الاقتصادات الخاصة . فهناك من جهة اسواق من البلدان الغربية ولجزء من العالم غير الغربي ومن جهة اخرى سوق عالمية تزداد اهميتها باضطراد وهي تربط بلدان اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين . ويمكن ان يسمى سوقاً عالمية بنفس مستوى السوق الغربي لانه يتضمن منذ الآن مبادلات منظمة تزداد بانتظام . وانه لمن الامور المحسوسة والمنطقية والمشروعة ان يجتهد السوق العالمي الاشتراكي في توسيع نصيبه من التبادل على سطح المعمورة . ان المرحلة الحالية من التاريخ يسيطر عليها بالتأكيد التنافس بين السوقين اللتين يحاول كل منهما ان يؤمن لنفسه اكبر قدر ممكن من التجارة مع البلدان الحيادية .

ان السوق العالمية الاشتراكية في هذا الصراع حائزة في الواقع على بعض التفوق . فان جمهوريات الاتحاد السوفياتي ، بسبب فشل الزراعة السوفياتية او بسبب الحصار السوفياتي ظل في امكانها شراء المواد الغذائية والمواد الاولية من البلدان المختلفة ، في حين ان السوق العالمية الرأسمالية كان مكبلاً بالنجاح – الفشل للزراعة الاميركية ومثقلاً بفائض هذه الزراعة الذي لا يستطيع عطاءه حتى لا يقلب الاوضاع ، ولا اتلافه حتى لا تظهر الرأسمالية خالية من الرحمة ولا استبعاده لان الفلاحين الاميركيين يريدون ان ينتجوا باستمرار .

ويكفي اذا اردنا الحصول على صورة حية لمساوىء هذا النجاح وفائدة هذا الفشل،ان نرجع الى الخطاب الذي القاه السيد ميكويان بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي ، لقد قال ان ابرز ما تميز ملتوزية الاقتصاد الرأسمالي هي ضرورة خفض الاقتصاد الاميركي لمساحة ملايين الهكتارات من الارض المزروعة ، في حين ان الاقتصاد السوفياتي المتطور بكليته قد قرر ان يزرع ٣٠ مليون هكتار اضافية من الارض. لاشك في انه عندما يكون عائد الارض المزروعة سابقاً ضعيفاً تزرع مساحات اضافية منها . وعندما يكون العائد قوياً ولا يعود بالامكان بيع المحصول ، نضطر الى تخفيض مساحة الارض المزروعة . ان التعارض بين الاقتصاد الاميركي والاقتصاد السوفياتي يلعب في التنافس من اجل التبادل مع البلدان المحايدة دوراً ملائماً للنظام السوفياتي بصورة بارزة ومنطقية . اما انه ربما يكون غير ملائم للمستهلك السوفياتي فهذه مسألة اخرى .

اما انقسام النظام الرأسمالي العالمي فله سبب آخر : وهو ان قاعدة الذهب لم يعد لها وجود ، فان النقود لم يعد يمكن تحولها ، فالتبادلات تحددها الادارة جزئياً ، ففي نظام التبادلات مع الخارج يوجد نوع من التنظيم الاشتراكي . فأول انقسام للسوق العالمية يرجع بالتاكيد الى وجود نظام شيوعي او سوفياتي في جزء من العالم . كما يرجع الانقسام الثاني الى ظاهرات متعددة ، اولاً : الحروب التي عرقلت الاقتصادات القائمة على المبادرة الفردية باحداثها تغييرات فجائية . وعندما لم يعد الحكام يقبلون بتعاقب فترات الازدهار والبطء في التنمية وعندما اصبحوا يريدون المحافظة على التوظيف الكامل باستمرار اصبحوا يتمنون ان يكونوا قادرين على فصل السوق الوطنية عن السوق العالمية وانشاء تضخم نقدي في بلد مقفل. مع ذلك فالميل في اوروبا وفي البلدان الغربية بامرها متجه حالياً الى احياء حرية التجارة جزئياً مع الخارج . ان قاعدة التبادل بالذهب في ما قبل سنة ١٩١٤ ، لا تمنع توسيع التبادلات مع الخارج .

فهل ان هذا النوع من العلاقات الدولية التي تفرضه جزئياً مقررات ادارية معاكس للتنمية ؟ لا شك في ان الانقسام المزدوج في السوق العالمية بالنسبة الى

التطور المثالي للتقسيم الكامل للعمال معاكس للتنمية . اذ ان الحيلولة دون تطبيق قانون تقسيم العمل في الواقع يؤدي الى تخفيض الحد الاعلى من الانتاج ، ولكن اذا كان انفصال السوق الوطنية عن السوق العالمية من شأنه تقريباً صيانة التوظيف الكامل فليس من المستبعد ان يكون هذا النظام ملائماً نسبياً للتنمية وهو على الاقل ملائم للتنمية كنظام قاعدة الذهب مع تعاقب فترات الازدهار والبطء الشديدين .

كذلك هي التغيرات التي تعتبر من الناحية الكلاسيكية كتغيرات اساسية في الاقتصادات الاوروبية في القرن العشرين . والآن في وسعنا ان نعود الى السؤالين الآتيين وهما اولاً : هل ان الاقتصادات الاوروبية تتطور نحو الاشتراكية ؟ ثانياً هل ان تطور هذه الاقتصادات يؤدي الى شلها ؟

فيما يتعلق بالسؤال الاول يمكننا ان نتناول احدى المناقشات المفضلة من العلماء والاساتذة ورجال السياسة وعلى العموم من رجال الفكر ، وهذا النقاش في اساسه نقاش لفظي . ان المسألة كلها تتوقف على ما نتفق على تسميته بالاشتراكية . فاذا كانت الرأسمالية قائمة على ما يسمى الصورة المثالية لحركة السوق الصرفة ، نكون بعيدون جداً عن الاشتراكية على انه لن يكون للرأسمالية بهذا المعنى وجود . ويمكننا من الناحية العقلية ان نقول بان بعض القيم التي تعتبر اشتراكية قد تحققت في الواقع في المجتمعات الاوروبية . فاساليب العمل والمراقبة الجزئية على التجارة الخارجية وتشييع التوفير وتأثير الدولة على حجم الاستثمارات ، هذه المسائل كلها تسمى في اللغة العادية ظاهرات اشتراكية . ان الاقتصادات الاوروبية في هذا المعنى هي اشتراكية جزئية واعتقد انه لاسباب في الواقع اقتصادية في قسم منها وسياسية في القسم الآخر وعلى الخصوص سياسية سوف تسيّر الاقتصادات الاوروبية اكثر فاكثر ، الحركات التي تعودنا ان نسميها اشتراكية . وفوق ذلك فان بعض القيم المسماة اشتراكية قد تحققت في المجتمعات الغربية . فقد انخفض التفاوت في المداخيل واصبحت نقابات العمال حرة نسبياً . فالنقاش حول اوضاع العمل محترم بين النقابات العمالية ونقابات ارباب العمل

والضريبة التصاعدية اصبحت امراً بديهياً . ان قوانين الضمان الاجتماعي قد قبل بها الرجعيون وبعبارة اخرى وبعض المسائل الاشتراكية الذي كان يُطالبَ بها منذ خمسين سنة اصبحت اليوم في الرأسمالية من الامور العيانية المسلم بها تسليماً كلياً .

ولكن لا يزال هناك دون هذه الجمعنة حدان اثنان ، احدهما عدم وجود ملكية جماعية معممة واستمرار قدر كبير من حركة السوق الحرة . لكي يتمكن الحكام من حمل الشعب على عمل ما لا يريدون عمله ، عليهم ان يلجأوا الى كثير من الحيل والمهارة والمراوغة وهذا ما يجعل مهمة الحكام معقدة وما يعطي في نفس الوقت ضمانات للشعب . اما معرفة ما اذا كان من الافضل تسهيل الحكم للحاكمين على حساب المجازفة بحقوق الشعب : فانها مسألة الفلسفة السياسية التي يمكننا ان نطيل البحث فيها الى ما لا نهاية. ولكن مما لا ريب فيه هو ان هذه « الجمعنة » الفعلية لم تثر الحماس في معظم الحالات ، ولم تحقق مطاليب العمال تحقيقاً تاماً .

ان تنظيم المشروع لا يزال استبدادياً : فالمشاريع عامة كانت او خاصة فهي لا تتضمن اسهام العمال الفكري والمعنوي على الرغم من مطالبة المذهب الاشتراكي الاساسية بهذا الاسهام . وما يعتبره الاشتراكيون مقيتاً للغاية ولا يطاق هو ان آلاف العمال لا يشعرون بأنهم يعملون لأنفسهم فيما هم يعملون في المصانع الكبرى . اذاً فهذاهو سبب الفشل الاساسي « للجمعنة » الجزئية وهو لربما يكون فشلاً كاملاً ذلك ان نفسية العمال ووضع العمال بالنسبة الى المشروع وبالنسبة الى المجتمع بكامله لا يبدو انه تغير تغيراً اساسياً . ففي فرنسا لا يزال العامل يشعر بأنه « مقيد » وحتى في البلدان السكندينافية او البريطانية التي نجحت فيها النصف — اشتراكية اكثر من سواها لا يزال شعور العامل بالاسهام ضئيلا .

ان التنظيم الاستبدادي للمشروع يبدو لسوء الحظ مرتبطاً بماهية التنظيم الحديث ذاتها . فان التنظيم الاستبدادي لا يمنع المدراء من التنافس مع العمال في

اوضاع العمل ولكن يستحيل تقريباً ، ادخال الديموقراطية الانتخابية الى قلب المشروع كما يستحيل تقريبـــاً جعل العمال يشعرون بانهم يديرون المشروع هم انفسهم . ومن جهة اخرى لم يثبت ايضاً بان العمال في مجموعهم يرغبون في ان يسهموا بنشاط في ادارة العمل . واذا كان من المناسب ان نسمي تنظيما اداريا هذا التنظيم الذي يشرف عليه مـــدراء المشروع التقنيون في الادارة ، مدراء ليسوا مهندسين وانما عندهم روح الادارة والتنظيم ،.فان في المشاريع الصناعية الكبيرة في عصرنا ، في اوروبا الغربية وربما في جميع البلدان الرأسماليـــة او الاشتراكية المنطورة ، تنظيماً ادارياً « *managériale* » . ان المشكلة اصبحت منذ الآن نفسية واخلاقية ، اذ يصبح السؤال : متى يقبل العمال هـــذا التنظيم كتنظيم عادي ، شرعي وعادل ؟ ومتى يرفضونه ؟ وقتئذ فقط يعتبر التغير في نفسية العمال تغيراً حقيقياً . ان مداخيل المدراء في مشروعين متشابهين احدهما ملك خاص والثاني ملك عام هي متماثلة تقريباً وتصرفهم الاستبدادي متماثل تقريباً ، ولكن العمال في احـــد هذين المشروعين يشعرون بان المشروع ملك خاص لنفر من الناس،بينما يشعر العمال في المشروع الآخر بان المشروع ملكهم. يمكن القول بان العمال ضحية خـــداع ولكن يمكن القول بان الاختلاف هو اختلاف اساسي اذ انه يتوقف عـــلى الشكل الذي ينظر به الناس الى عملهم وعلاقاتهم بالمدراء . فالاقتصاد النظري اذاً مرتبط بالقضايا الانسانية والنفسية .

والسؤال الذي طرحته في بداية هذا الدرس هو السؤال التالي : هـــل ان التغييرات التي ادخلت في طريقة عمل الاقتصادات الاوروبية الغربية ملائمة او غير ملائمة للتنمية ؟ لقد اعطيت جواباً وقتياً حول عنوان كل درس من الدروس التي بحثتها ، وسوف اتابع في الدرس المقبل بحث المسألة على مستوى اعلى حول المجتمعين الاوروبيين في فرنسا وفي انكلترا .

الدرس السادس عشر

في بطء التنمية

كنت قد حللت في الاسبوع الفائت بعض تغيرات الاقتصادات الغربية ، التي كان يمكن ان تسمى اشتراكية ، مع العلم ان المفهوم الذي أعطيته لهذه الكلمة كان محدداً واختيارياً وبدقـــة . ان هذه التغيرات اختصت بتصميم وبحركات جماعية . وقد ظهر بين هذه التغيرات خفض التفـــاوت في توزيع المداخيل ، وتخفيض الدولة لاعادة توزيع المداخيل ، تخفيض مدة العمل ، وتنظيم نقابات حرة يمكنها مناقشة نقابات أرباب الأعمال . وبين التطورات ظهر تحديد بعض الاسعار والمراقبة الادارية الجزئية للتجــــارة الخارجية وعلى الخصوص المسؤولة بالنسبة الى التوظيف الكامل ، واصبحت الدولة تعتبر ان من واجبهـا الحيلولة دون بقاء العدد الاكبر من الناس ومن الآلات بدون عمل .

كنت قد توقفت عند السؤال التالي : الى اي حـــد تعتبر هذه التحولات المسماة بالتحولات الاشتراكية ملائمة او غير ملائمة التنمية ؟ نذكر ، ان المسألة العمومية هي في الواقع مسألة المعرفة ، الى اي حد تؤدي التغيرات التي خضعت لها الاقتصادات الغربية المسماة بالرأسمالية تؤدي اما الى الشلل التدريجي للتنمية واما الى بطئها . واذا رجعنا الى العوامل المجردة التي عددتها منذ عدة اسابيع ، ما هي النتيجة التي يمكن ان نستخلصها من التغيرات التي عدت الى التذكير بها ؟

وتذكرون جيداً ان العامل الذي اعتبرته عاملاً اساسياً ، هو مسلك الافراد العاملين في حقل الاقتصاد ، المسلك التقني ، الحساب الاقتصادي الدقيق ، روح التجديد . واذن فالتغيرات المسماة بالتغيرات الاشتراكية ليس لها تأثير مباشر على الافراد العاملين في الحقل الاقتصادي . وكثيراً ما يكون من شأنها اضعاف رغبة التجديد في نفوس المنظمين . وفي ما يتعلق بالعمال فان هذه التغيرات التي تكلمنا عنها ، قد تؤدي في بعض الحالات الى اضعاف « التحريض » على العمل بقدر ما تخفض الاجور طوعاً او كرهاً . فالبلدان التي انتقلت من نظام اقتصادي غربي الى اقتصاد سوفياتي ، اتسمت فيها على الفور مروحة الاجور . فالمصممون الروس يرون بأن تفارت الاجر بين قمة هرم الكفاءات واسفله ، اي على الاقل بين العمال ، هو عامل ملائم للتنمية . فبقدر ما يكون القسم الذي تقتطعه الضريبة التصاعدية من ارباح المشاريع كبيراً ، يمكن ان يضعف التحريض على الانتاج نتيجة لقلة الجهد المبذول من اجل تكديس الأموال . وقد يكون للتغيرات الاجتماعية ايضاً بعض التأثير على كمية التوفير الجاهز . فلنحاول اختصار الحجج ، التي اعتمدنا عليها لكي نبرهن على ان الرأسمالية هي نصف اشتراكية ، قلما تناسب التنمية :

١ – لأن شكل الانتاج وتنظيمه يكونان فيه اكثر تبلوراً منه في رأسمالية في حالتها الصرفة . اذ انه من الصعب تغيير الاهمية النسبية لمختلف قطاعات الاقتصاد . واكثر صعوبة تغيير تنظيم الانتاج ، واصعب كذلك توسيع حجم المشاريع في نظام تحاول فيه القوانين الاجتماعية حماية الافراد من طوارق المعيش .

٢ – ان القيود التي تمارسها النقابات من جهة ، وانعدام المبادرة الفردية من جهة اخرى ، تميل الى تأخير التنمية .

٣ – ان نسبة الاستثمارات المئوية بالنسبة الى الدخل الوطني هي في اقتصاد كالاقتصاد السوفياتي ، اعلى منها في اقتصاد كالاقتصاد الاوروبي ، وهذا ما يمكن ان يجعل معدل التنمية للاقتصاد الاميركي اضعف .

ان جميع هذه الحجج ليست مخالفة للعقل ولكنه لم يبرهن عليها بتاتاً . وثمة بلد في اوروبا غير السوفياتية ، فيه نسبة من الاستثمارات المئوية توازي ، بالنسبة الى الدخل الوطني ، نسبة الاستثمارات المئوية في روسيا ، وهو بلاد النروج فهو من اكثر البلدان اشتراكية . ومن بين البلدان التي كانت التنمية فيها سريعة في القرن العشرين يمثل اسم بلد اوروبي من اكثر البلدان اشتراكية الا وهو السويد. ان هذين المثلين من شأنهما البرهنة على عدم وجود نسبة ضرورية بين النسبة المئوية للاستثمارات بالنسبة الى الدخل الوطني والتشييع [1] النصفي من الاقتصادات الرأسمالية . وبما اني لا اريد الدخول في نقاش نظري ، فسأتخذ المثلين اللذين يلجأ اليهما عادة ، للدفاع عن نظرية بطء التنمية واحدهما هو ما حصل في بريطانيا وعلى الاخص ما حصل في فرنسا وهو مثل نموذجي للاقتصاديين الذين يريدون تحليل ظاهرات بطء التنمية .

ان انكلترا وفرنسا ومجمل البلدان الاوروبية الغربية بصورة عامة كانت تنميتها في سنة ١٩١٤ ابطأ من تنمية الولايات المتحدة وابطأ من تنمية الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٢٨ (على الاقل من الناحية الصناعية) . ولقد كان لهذا البطء في التنمية اسباب مباشرة ، دقيقة وهي من جملة الاسباب التاريخية التي لا ترجع الى العوامل العامة لشيخوخة النظم الرأسمالية التي يستعان بها عامة. فقد رأت فرنسا وانكلترا تنميتها بطيئة وذلك بسبب الحرب (بالنسبة الى الولايات المتحدة) . فاذا وسعنا منحنيات التنمية لفترة ١٨٩٠ – ١٩١٣ لاحظنا بان المستوى الذي وصلت اليه التنمية في الواقع سنة ١٩٢٩ كانت قد وصلت اليه في ١٩٢١ : فقد اخرت الحرب العالمية الاولى التنمية ثماني سنوات . وقد اعتبر هذا التأخير عظيماً في نظر علماء الاقتصاد ولكننا اذا عدنا الى ما قبل التمدن الصناعي نجد انه من المدهش ان لا تكون كلفة حرب جاوزت الحد في هولها

---

١ – ترجمت كلمة *Socialisation* بـ« جمعنة » وتشييع على السواء وذلك لعدم وجود مقابل لها دقيق في العربية . (المترجم)

وفظاعتها كالحرب التي امتـــدت من ١٩١٤ – ١٩١٨ قد اخّرت التنمية من الناحية الاقتصادية الى بضع سنوات . ان خلق دول جديدة من جهة اخرى في قلب اوروبا ، دولة محاطة بحدود اقتصادية ، كان من الناحية الاقتصـادية قليل الملاءمة للتنمية . ولم يكن من المنطق في شيء الاكثار من الوحدات الاقتصادية في عصر تتطلب فيه وسائل الانتاج وحدات كبيرة . ومن ناحيـة اخرى فان فرنسا وعلى الاخص انكلترا كانت قد فقدت اسواقاً خـارجية في فترة الحرب الواقعة بين ١٩١٤ – ١٩١٨ . فقد بقيت في انكلترا بعض الصنـــاعات ، التي فقدت اسواقها ، منحطة طيـــلة الفترة الواقعة بين الحربين . وبقدر ما تبطىء الاقتصادات في التكيف وفقــاً للتغيرات يمكن ان تظهر بسبب بطء التنمية تغيرات سريعة في الاوضاع . ففي الاعوام التي تلت على الفور حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ تغلب الاهتمام بتكديس الثروة النقدية على الاهتمام بالتنمية . وعندمـا نحاول ان نتذكر الافكار التي سيطرت على العقول في الاعوام التي تلت حرب ١٩١٩ ونقابلها بالافكار الاقتصادية التي سيطرت بعد حرب ١٩٤٥ نشعرتقريباً اننا ازاء عالمين مختلفين .

فعالم ١٩١٩ – ١٩٢٦ كانت تسيطر عليه مسألة التضخم النقدي والرغبة في انشاء نقد سليم . فقد كان المحترفون من الاقتصاديين ، يرون بان مهمة الدولة هي ضمان قيمة النقد ، اما من ناحية التنمية فقد كان المنظمون او العمال هم وحدهم الذين يعنون بها . اما الفترة الواقعة بين ١٩١٩ و ١٩٢٩ في بريطانيا فلم يكن يسيطر عليها الاهتمام بانشاء نقد سليم فحسب بل الاهتمام بانشاء نقد يعادل في قيمته النقد الذي كان في فترة ما قبل الحرب . ان الاهتمام الحصري بالتوازن النقدي او على الاقل غلبة الاهتمام به على كل شيء ربما يكون غير ملائم للتنمية . واذا كان غرضنا قبل كل شيء انشاء توازن نقدي عرضنـــا الاستثمارات ، عن قصد او عن غير قصد ، للتخفيض . ان اسهل طريقة لتخفيض الطلب العـــام ولكنها اخطر طريقة ترتكز على توزيـع الاستثمارات وهي تؤدي حتما الى بطء التنمية . واخيراً فان الفترة الواقعـة بين الحربين تتميز في معظم البلدان بالتباين

المفرط للحركات التي انتشرت من جهة خـــلال الفترة الواقعة ١٩١٩ – ١٩٢٩ وخلال الفترة الواقعـــة بين ١٩٢٩ – ١٩٣٨ من جهة اخرى . اريد ان اذكر وقائع معروفة جداً ولكنها اساسية لفهم مـــا يسمى بالازمة الاقتصادية الفرنسية .

فلو ان بطء التنمية الفرنسية كان مرتبطاً ببنية الاقتصاد الفرنسي لمـا كان هناك من مبرر لوجود فترتين مختلفتين اختلافاً تاماً كفترة ١٩١٩ – ١٩٢٩وفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٨ . ففي فترة ١٩٢٨ – ١٩٢٩ كانت الارقـــام الحقيقية للدخل الوطني بالنسبة الى الارقام في سنة ١٩١٣ ، في انكلترا ١١٣ وفي المانيا ١٠٩ وفي فرنسا ١٢٤ وفي السويد ١٢٩ وفي الولايات المتحدة ١٦٦ . فاذا ارجعنـــا هذه الارقام الحقيقية للدخل الوطني لكل فرد في سنة ١٩٢٨ – ١٩٢٩ بالنسبة الى ١٩١٣لكانت١٠٥ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٤ .ومعنى هذا ان الانتـاج الوطني الفرنسي في سنة ١٩٢٩ بالنسبة الى كل فرد قد زاد منذ قبل الحرب بنفس سرعة زيادة الدخل في السويد تقريباً ، نتيجة للزيادة تفوق النتائج في كثير من البلدان الاوروبية الغربية وهي مرضية بحد ذاتها . فاذا اخذنا رقم الانتـــاج الصناعي نحصل بالنسبة الى البلدان ذاتها في سنة ١٩٢٩ على الارقام التالية : ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٧٢ . وبعبـــارة اخرى ان الانتاج الصناعي الفرنسي قد زاد اكثر من الثلث خلال الفترتين فترة ما قبل الحرب وفترة سنة ١٩٢٩ .

فلنأخذ ارقام سنة ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، اولاً : النسبة المئوية للدخل الوطني في سنة ١٩٢٨ – ١٩٢٩ ، ثم النسبة المئـــوية لسنة ١٩١٣ . فالنسبة المئوية سنة ١٩٢٨ – ١٩٢٩ هي التالية : انكلترا ١١٩ ، المانيـا ١١٩ ، فرنسا ٨٨ ، السويد١٣٥ والولايات المتحدة٩٨. والنسبة المئوية بالنسبة الى سنة١٩١٣هي: ١٣٥ ، ١٢٩ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ١٦٣ . اما فيما يتعلق بالانتاج الصناعي ، فالارقام هي في ذات الترتيب . ان الانتاج الصناعي الفرنسي في سنة ١٩٣٨ لم يكن الا ٨٦ ٪ بالنسبة الى سنة ١٩٢٩ ، وكانت ١١٩ بالنسبة لسنة ١٩١٣ . فبـــطء التنمية الفرنسية يرجع بصورة خاصة الى الحوادث التي جرت بين سنة ١٩٢٩ وسنة

١٩٣٨ لا الى جمود الاقتصاد الفرنسي المستمر خلال الفترة الواقعة بين الحربين . ان عوامل الفرق بين المرحلتين ١٩١٩ – ١٩٢٩ و ١٩٢٩ – ١٩٣٨ ليس من المؤكد انها عناصر بنيان متماثلة في برامج العشر سنوات الاولى والثانية .

فالبطء الاساسي للتنمية الاقتصادية الفرنسية في القرن العشرين ليس مرتبطاً اذاً بجمود مستمر . ففترة ١٩٠٠ – ١٩١٣ ، تكشف لنا عن تقدم فرنسي على نفس مستوى التقدم في البلدان الاوروبية الاخرى ، ومثلها فترة ١٩١٩ – ١٩٢٩ . وكذلك كان الأمر من ثم في فترة ١٩٤٥ – ١٩٥٤ . ان التأخر العام للتنمية الفرنسية يرجع الى الحربين العالميتين والى ازمة اقتصادية استمرت طيلة عشر سنوات فزادت كلفتها وفقاً لاصطلاح التنمية الاقتصادية عن كلفة الحرب . كل ما اريد اثباته بواسطة هذه الارقام التي ليس لها شيء من الجدة ، هو ان تأويل تاريخ الاقتصاد الفرنسي في القرن العشرين لا يمكن ان ينحصر في الاستعانة بمسائل ثابتة عن الاقتصاد الفرنسي وحتى عن الاقتصاد الاوروبي ، وانما ينبغي ادخال عوامل تاريخية او سياسية تعزى الى الحكام في قسم كبير منها . لقد اصبحت الاخطاء الاساسية اليوم معروفة ، ولم يعد هذا الامر موضع نقاش بين علماء الاقتصاد أبداً ، فاستمرار الازمة الاقتصادية الفرنسية كان مصطنعاً طيلة عدة سنوات بسبب السياسة التي اتبعها الحكام الذين ارادوا المحافظة على معدل للتبادل اصبح مستحيلاً نظراً للاحداث التي حصلت بغتة في خارج فرنسا . وما يمكن استنتاجه هو ان نظاماً يتوقف سيره على ما يتخذه الحكام من قرارات قابل للتأثر بالأخطاء الحاصلة من جانب الحكام ومهدد بالازمات التي تعزى الى الظروف الطارئة . ومن الحق في النتيجة ان نحتسب عندما نقارن بين تنمية الاقتصاد السوفياتي والاقتصاد الرأسمالي حساباً لا لخطر الازمة فقط ولكن للازمة التي طالت بسبب اخطاء الحكام . وعندما تتوقف التنمية على قرارات صعبة تفرض معرفة الظاهرات الاقتصادية ربما تكون طريقة انتخاب رجال الحكم وعملهم في الحكم احدى نقاط الضعف في الانظمة الغربية .

فلنحاول ان نبحث العوامل الثابتة التي يمكن ان تساعـــد على شرح البطء النسبي للتنمية الفرنسية بصرف النظر عن اختلاف المراحل .

ان السبب الاول الذي يعتمد عليه من الناحية الكلاسيكية هو بطء زيادة السكان . وهو ليس صحيحاً اذا رجعنا الى تحليل اقتصادي مجرد . وفي الواقع فان بطء زيادة السكان في فرنسا قـــد خفضت الاستثمارات الضرورية لتشغيل العمال الاضافيين . فعندما يزيد عـدد السكان يصبح من الضروري توظيف كمية كبيرة من رأس المال لتربية النشء وخلق آلات جديدة تسمح بتشغيل العمال الذين يفدون كل سنة طلباً للعمل . ويمكن الاعتقاد نظرياً ان بلداً زيادة سكانه بطيئة يتسنى له زيادة تكثيف رأس المال بالنسبة الى كل عامل . واذاً فالعامل المعاكس للتنمية هو في الواقع ، وفي اكثر الاحيان ، التأثيرات غير المباشرة على نفسية الناس .

ان شعباً يعتبر نفسه مستقراً لا يهتم بالتنمية والعائلة التي لا تعتقد بانها سوف تصبح في الجيل المقبل اكثر عدداً، تميل الى عدم التحول نحو المستقبل . وتنتشر فيها نفـسية تسمى النفسية الملتوزية وهي نفسية تتعارض مباشرة مع الاوضـــاع الضرورية للتنمية . واذاً فلكي ينمو اقتصاد ما بسرعة ، ينبغي له ان يسبق الحاجات وأن ينطلق من المعرفة بان الحاجات سوف يخلقها الانتاج نفسه . لقد اراد احد الاقتصاديين الفرنسيين ان يتخذ مثلاً على ذلك الملعب الذي يحتوي على ١٠٠ الف مقعد ! وقد تساءل الفرنسيون قبل ان يقرروا انشاء هذا الملعب اذا كان في امكانهم ان يجدوا مئة الف مشاهد في المناسبات الكبيرة . لقـد كان من الأفضل انشاء هذا الملعب ، والمراهنة بعد ذلك على ايجـاد العدد الكافي من المشاهدين . واني اترك جانباً مسألة معرفة مـا اذا كان من الضروري حضور مئة الف شخص لمشاهدة الالعاب الرياضية واذا كانت التوظيفات في التجهيزات الرياضية هي التوظيفات الأفضل. ولكن لنفرض ان صناعة الصلب هي موضوع البحث .

فلقد قام نمو صناعة الصلب ، تكراراً ، باستباق الحاجـات الحالـّة لا بل

وباستباق الحاجات التي يمكن احصاؤها .

فاذا كنا لا نريد انشاء وسائل جديدة للانتاج الا اذا أمّنا لمنتجاتنا مشترين فان التنمية لا بد ان تبطىء في حالة عدم زيادة السكان كما ولا بد ان يميل المنظمون الى التساؤل باستمرار : هل نتمكن من تصريف البضائع ؟ وهكذا يتنا سون المبدأ الاولي وهو ان الانتاج نفسه يخلق الطاقة الشرائية . ولكي نجد طاقة شرائية قادرة على استيعاب سلع جديدة يجب ان تكون لدينا الجرأة على المغامرة فننتج قبل ان نكون واثقين من تصريف البضاعة . والعامل الثاني لبطء التنمية الذي نلاحظه في بطء التنمية الفرنسية هو اعادة توزيع السكان العاملين .

لقد رأينا مراراً عديدة بان التنمية الاقتصادية في المجتمعات الصناعية تفرض تحول العمال من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة فالى قطاع التجارة والخدمات . فما الذي حصل في فرنسا ؟

فمن ناحية اليـــد العاملة في النصف الاول من القرن العشرين ، نقص عدد السكان الزراعيين في فرنسا بنفس السرعة وحتى اسرع في الواقع مما كانت عليه في معظم البلدان الاوروبية الغربية الاخرى . في سنة ١٩٠١ ارتفع عدد السكان الزراعيين الى ثمانية ملايين ومئتي الف شخص . وفي سنة ١٩٥٤ انخفض الى خمس ملايين ومئتي الف شخص . فمثل هذا النقص : ثلاثة ملايين شخص ، يعتبر نقصاً عظيما . واذاً فعدد السكان غير الزراعيين زاد ثلاثة ملايين شخص تقريباً . وهنا تعرض لنا ظاهرة غريبة : وهي ان اليد العاملة الصناعية لم تزد الا زيادة ضئيلة جداً . فقد كانت اليد العاملة في ٨٧ فرعاً من فروع الصناعة ستة ملايين ومئتي الف في سنة ١٩٠١ ، وزادت في سنة ١٩٥٤ فاصبحت ستة مــلايين وتسعمائة الف موزعين على ٩٠ فرعاً من فروع الصناعة . وبعبارة اخرى لم تزد اليد العاملة في نصف قرن الا سبعمائة الف عامل . اما البقية من السكان العاملين في قطاع الزراعة فقد تحولوا الى قطاع التجارة والخدمات .

لكن لماذا جرى ما جرى على هذه الصورة ؟ هذه المسألة قابلة للمناقشة ولكن هذا التوزيع من اليد العاملة هو المحور الاساسي . ان فرنسا بالنسبـــة الى

الاقتصادات السوفياتية تمثل الناحية المعاكسة . فالاتحاد السوفياتي عندما يحول اليد العاملة من قطاع الزراعة الى الاعمال غير الزراعية، يحاول تركيزها في قطاع الصناعة . اما في فرنسا فان هذا التحول يتم في اتجاه قطاع الخدمات ولكن اليد العاملة في الصناعة لم تزدد بسرعة .

فهذا البطء في التحول من الزراعة نحو الصناعة ليس مستقلاً عن المراحل التي حدثتكم عنها في مطلع هذا الدرس . الا انــه من المستحيل ، لشديد الاسف ، نظراً لنقص الاحصاءات ، ان نتتبع ما جرى لليد العاملة في الصناعة خــلال مختلف مراحل الاقتصاد الفرنسي . ومما لا شك فيه هو ان التحول نحو الصناعة كان سريعاً من حقبة ١٩١٩ – ١٩٢٩ ولكن اليد العاملة في الصناعة قد تناقصت في حقبة ١٩٢٩ – ١٩٣٨ (وهو تناقص تفاقم اكثر بسبب القوانين التي تنقص ساعات العمل) فاذا كان عدد العمال الذين يعملون في الصناعة انقص واذا كانت ساعات عملهم أقل فان نسبة النمو الصناعي تصبح اقل ، ذلك ان زيادة الانتاج يحسب عدد العمال كعامل النمو الوحيد . والحال هو ان عامل النمو هــذا يتحد وبشكل طبيعي ، مع زيادة عدد العمال ، المشتغلين بالصناعة ، المطلق .

وعامل البطء الثالث الخاص بالاقتصاد الفرنسي هو مصاعب النمو الزراعي. فمشكلة الزراعة الوحيدة في الاتحاد السوفياتي هي قضية زيادة الانتاج .

فمشكلة تصريف البضاعة عندهــا ليست موجودة . وفرنسا المستقرة من ناحية عدم زيادة السكان والتي تكفي نفسها بنفسها تقريباً من الناحية الغذائية ، ماذا تستطيع ان تفعل اذا كانت تريد زيادة الانتاج الزراعي ؟

الفرض الاول : هو تصدير الفائض من الانتاج الزراعي . والافتراض الثاني: هو زيادة المنتجات الزراعية المسماة بالمنتجات الراقية والتي يزيد استهلاكها بقدر ما يرتفع مستوى الحياة : فتنقص من انتاج الحبوب نسبياً وتكثر من انتــاج الحليب او اللحم . واخيراً فالفرضية الثالثة : هي ان تخفض اليد العــاملة في الزراعة اذا لم تكن قادرة على زيادة الانتاج الزراعي فتزيــد الطاقة الانتاجية

لليد العاملة في الزراعة دون ان تزيد الكمية المطلقة للانتاج الزراعي . والحل الذي طبقته فرنسا اجمالاً هو الحل الاخير .

ان الانتاج الزراعي لم يزد عملياً اذ ان الذي تحقق هو اننا حصلنا على انتاج زراعي بواسطة يد عاملة آخذة في التناقص ، فالطاقة الانتاجية الزراعية قد زادت. فلو ان هذه اليد العاملة التي أفلتت من الزراعة كانت قد تحولت نحو الصناعة لاستطاعت فرنسا ان تحصل على زيادة سريعة في الانتاج الصناعي. وربما ان هذا التحول قد اتّجه الى قطاع التجارة والخدمات لا الى قطاع الصناعة، فقد نتج عن هذا التحول تضخم مصطنع في قطاع التجارة والخدمات بالنسبة الى حاجات المجتمع ونقص في تطور الصناعة .

لماذا لم يتحقق تطور الصناعة الفرنسية الذي كان الشرط الضروري لتنمية الاقتصاد الفرنسي في مجمله ؟ ان السبب يعزى في قسم منه الى عوامل تتعلق بالاوضاع وفي القسم الآخر الى عوامل تكوين العامل المتعلق بالوضع : هو ان الاقتصاد الفرنسي قد جعل خلال الاعوام العشر التي حدثت بين ١٩٢٩ و ١٩٣٨ بصورة مفتعلة في اوضاع لا يستطيع معها المنظمون الاستفادة من التوظيف . فالسياسة النقدية وسياسة الاسعار قد قصرت مجال الربح فجعلته ضئيلاً جداً .

واما العامل التكويني: فهو ان طبقة المنظمين الفرنسيين لم يكن لها من روح التجديد والتنمية ما كان لسواها . مع ذلك فان محرضات الانتاج والاستثمار في الاوضاع العادية وان لم تكن كافية لجعل معدل التنمية موازياً لمعدل التنمية في الولايات المتحدة ، فقد كانت كافية لجعله في مستوى معدلات التنمية للبلدان الاوروبية الغربية الاخرى . وبالمقابل فلو ان منظماً كان قليل الميل بذاته الى المجازفة وجد في اوضاع، مجالات الربح فيها ضعيفة ، لانتشرت حينئذٍ النفسية التي يميل اليها ، هي النفسية الملتوزية . ولكان هذا المنظم علل تصرفه كما لو كان هناك سوق محدودة بصورة نهائية وانه يوافق على الاسهام عندماتصبح السوق قابلة للامتداد الى ما لا نهاية .

ولا ننس ظاهرة اخرى لها اسباب اقتصادية واجتماعية في وقت واحد الا

وهي تركيز الصناعة الفرنسية العجيب في عدد ضئيل من المناطق . ان توزيع اليد العاملة في بعض مناطق الجنوب الغربي او في بريتانيا بين القطاعات الثلاث يشبه توزيع اليد العاملة في البلدان التي تسمى «متخلفة». فلا يزال في الزراعة من ٦٠ الى ٧٠ ٪ من اليد العاملة . ان هذا التفاوت في التنمية الاقتصادية بين المناطق المختلفة في فرنسا ، يرجع في قسم منه الى اسباب جغرافية (تفاوت الموارد) وفي القسم الآخر الى عوامل ادارية وسياسية (فلقد كان للناس مصلحة في المجيء الى الوزارات في باريس في غالب الاحيان).واخيراً اريد ان اشير الى عامل تكويني آخر دون ان استطيع شرحه بكامله : وهو انواع التوزيع المختلفة في الدخل الوطني العام .

ان تنمية الاقتصاد الرأسمالي تفرض التوسع المضطرد لجهة مداخيل الاجور ومداخيل رأس المال وتخفيض قسم المداخيل المختلط . وتسمى المداخيل المختلطة مداخيل التجار ومداخيل الملاكين الزراعيين المستثمرين او الصناعيين الصغار ، مداخيل هي اجور في نفس الوقت لان الناس انفسهم يشتغلون في المشروع ، وارباح لان القيمة التي يضيفها عملهم ، تعود اليهم . هذه المداخيل المختلطة في جميع البلدان الرأسمالية تنخفض بقدر ما تزداد التنمية .

فماذا حصل في فرنسا ؟ ها هي الارقام التي يقدمها افضل تقرير عن تطور الاقتصاد الفرنسي منذ قرن ونصف ، قامت به مؤسسة الاقتصاد السياسي التطبيقي .

هذه المداخيل المختلطة في سنة ١٧٨٨ اي آخر القرن الثامن عشر كانت تمثل ما يقارب ٥٣ ٪ من الدخل الوطني . وفي سنة ١٨٥٤ انخفضت هذه النسبة الى ٤١ ٪ وفي سنة ١٨٩٠ الى ٢٨ ٪ . وفي سنة ١٩٥٢ ظهر حادث مدهش: هو ان قسم المداخيل المختلطة قد زاد ثم ارتفع الى ٣٢ ٪ . هذه الظاهرة الغريبة لا تنطبق ، بدون شك ، على الافتراض الذي يسمى ماركسياً بلغة العامة لانها تدعم نظام ما قبل الرأسمالية . والامر الغريب الآخر في التطور الفرنسي هو ان مداخيل رأس المال ذاته ، انخفضت في سنة ١٩٥٢ الى ٤،٦ ٪ من

مجموعة المداخيل العامة . وتمثل هذه النسبة الضعيفة جداً اقل من نصف نسبة المداخيل الانكليزية او الاميركية التي كانت حوالي ١٠ و ١٥ ./. . وبالمقابل فقد كانت التحولات الاجتماعية تمثل في سنة ١٩٥٢ نحو ١٤،٢ ./. من مجموع المداخيل الفرنسية وهي نسبة تفوق كثيراً نسبة التحولات المئوية في اي اقتصاد آخر من الاقتصادات الرأسمالية الغربية . فأرقام توزيع المداخيل هذه تنير لنا خصائص الاقتصاد الفرنسي .

وأياً كان التهرب من النظام الضريبي وايا كانت اخطاء الاحصاءات وأياً كانت اسباب ضعف نسبة مداخيل رأس المال ، فان هذا الانخفاض لا بد ان يضعف التحريض على الاستثمار وعلى القيام بالمشاريع . ومن ناحية اخرى فان نسبة التحولات الاجتماعية التي هي عادلة بحد ذاتها تخالف ما يعتبره المصممون الروس أمراً ضرورياً لزيادة معدل التنمية وهو التميز في توزيع المداخيل وفقاً للجهود المبذولة . فبقدر ما تزيد التحولات الاجتماعية ، اي بقدر ما تزيد نسبة المداخيل المخصصة للافراد وفقاً لحاجاتهم لا وفقاً لعملهم ، وبقدر ما تخضع لاعتبارات اخلاقية ، نهمل ما يعتبره علماء التنمية كمسألة جوهرية .

وعامل ثالث لا نستطيع ادراكه من خلال الاحصاءات ولكننا نعرف جميعاً انه موجود ، ألا وهو ميل الحكام الفرنسيين للعمل على حماية الاوضاع الحاصلة اكثر من الميل الى اجبار الافراد العاملين في حقل الاقتصاد على التغييرات . فعندما كان انتاج الحبوب في آخر القرن التاسع عشر رخيصاً جداً خارج اوروبا وغزا الاسواق الاوروبية ، كان بالامكان اتباع سياسات عديدة : ترك المنافسة حرة مثلاً ، لاجبار الزراعات الاوروبية على التطور ، او انشاء قوانين حماية من شأنها ان تمكن المشاريع الزراعية من الاستمرار كما هي. اما السياسة التي اتبعتها الحكومة الفرنسية في آخر القرن التاسع عشر ،فقد كانت السياسة الثانية المعاكسة لمصلحة المزارعين انفسهم وبقيت كذلك الى مدى طويل . فلم يتمكنوا من الحيلولة دون التناقص التدريجي من نسبة المداخيل الزراعية في الدخل الوطني . ولو ان الزراعة بقيت جامدة نظراً لأن لها وسائلها التي تحافظ بها على نوع من

الانتاج المتأخر عن العصر ، لاصبح المزارعون انفسهم ضحية الكسل الذي فرضته عليهم الحماية التي يتمتعون بها . ويمكن تعميم كل ما سبق . ولقد كان يمكن تحديد السياسة التي اتبعها الحكام طيلة هذا العصر كمذهب توجيهي محافظ . فالمعارضة الحقيقية ليست منزلة بين منزلتي المبادرة الفردية وعمل الدولة ، ذلك ان بعض اعمال الدولة كان يساعد التطور ، وبعضها الآخر يشجع على الكسل .

فعند ما تعاقب الدولة المشاريع التجارية الاكثر نشاطاً وبدون استثناء ، لأنها قادرة على اداء الخدمات على اكمل وجه ،فلا يمكننا ان نتعجب اذا لاحظنا ان معدل التنمية كان بطيئاً . لقد زادت نسبة المداخيل المختلطة في فرنسا ، في حين انها كانت تميل الى التناقص في جميع البلدان الرأسمالية ، لان اكبر قسم من التشريع الفرنسي كان معداً لحماية المشاريع الصغيرة دون استثناء .

واذا كان المشروع ، الذي يحتوي على حد ادنى من عدد معين من العمال ، لا يدفع ضريبة غير مباشرة ما ، فان نوعاً من المشاريع ، التي ليست ولا ريب اكثر هذه المشاريع نشاطاً ، والتي هي على الارجح ، اقل هذه المشاريع نشاطاً ، فتلقى اعانة حقيقية . ان تخفيض المداخيل المختلطة في مرحلة الاقتصاد السريع يخفض نسبة مداخيل رأس المال من ناحية زيادة الاجوروزيادة الارباح. لقد لاحظنا هذه الظاهرة الحتمية خلال الاعوام الاخيرة .

لقد كانت سياسة اكثرية الحكام في فرنسا معاكسة لضرورات التنمية . وهذا احد مبررات تفاؤلي بالاقتصاد الحديث على العموم وحتى بالاقتصاد الفرنسي . فاذا كان الاقتصاد الفرنسي قد تطور على الرغم مما تعرض له من محن فاننا ننتهي من ذلك الى القول بانه يستطيع في اوضاع عادية ان يجترح المعجزات .

ان فرنسا متأخرة في وضعها الحالي اي انها متأخرة ٣٠ ./. بالنسبة الى ما كان يجب ان تبلغه ، لولا حصول الازمة التي افتعل استمرارها من ١٩٣١–١٩٣٨ وسنوات الحرب ، ولسوف تعرض للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفرنسي من الآن حتى عشر سنوات ، تجربة حاسمة ، هي زيادة اليد العاملة . فسوف تكون هناك بالضرورة زيادة في اليد العاملة في ١٩٦٥ ، فتفد اليد العاملة التي تركت

الزراعة ، واجيال ما بعد الحرب الكثيرة العدد من جهة اخرى الى سوق العمل (فيكون مجموع اليد العاملة نحو مليون عامل اضافي ينبغي ان تستوعبهم الصناعة الفرنسية) . فاذا كانت ردة فعل المنظمين الفرنسيين ازاء هذا الفيض من العمال هي ان يحسبوا مليارات التوظيفات الضرورية لتشغيل هذا العدد من العمال والقول : « اننا لا يمكن ان نتوصل الى توظيف القدر الكافي لتجديد عتاد العمال الذين سيبدؤون العمل منذ الآن في الصناعة » . وبعبارة اخرى اذا لم تبد المشاريع قدرتها على استيعاب هذا العدد الجديد من العمال فسوف يتحول هؤلاء الى قطاع التجارة والخدمات ، الامر الذي يزيد خلل البنيان الاجتماعي . ان هذا التطور لا يمكن ان يحصل بدون ان يحدث انفجار في يوم او في آخر . فاذا لم يتسع الانتاج الصناعي الفرنسي تبعاً لزيادة اليد العاملة ، فان النظام الحالي مقضي عليه لا لانه جائر اكثر من سواه ، بل لأنه قد فقد الفضيلة الاولى لأي نظام حديث الا وهي القدرة على التكيف وفقاً للظروف المتغيرة والقدرة على الخلق والتجديد .

واريد في الدقائق الباقية ان اقول بعض الكلمات عن المشكلة في بريطانيا العظمى .

ان الارقام التي اعطيتها الآن تبين ان المسألة تختلف في بريطانيا ، عن المسألة في فرنسا ، لان التنمية كانت تسير بانتظام تقريباً وخلال مرحلتي العشر سنوات. ان بريطانيا لم تتعرض لظاهرات ناشئة عن اوضاع شاذة كفرنسا ، ولكن معدل التنمية خلال الفترة الواقعة بين الحربين كان اضعف من معدلات التنمية في الاتحاد السوفياتي وفي الولايات المتحدة .

فما هو منشأ صعوبات التنمية في بريطانيا؟ لقد كانت بريطانيا خلافاً للولايات المتحدة وللاتحاد السوفياتي وحتى لمعظم البلدان الاوروبية الغربية ، مجبرة على شراء اكثر من نصف موادها الغذائية من الخارج . فاذا ما ارادت ان تزيد نسبة المواد الغذائية التي تنتجها ، كان عليها ان تزرع اراض يقل خصبها رويداً رويداً . وحتى في زراعتها لمثل هذه الاراضي فسوف تظل مجبرة على استيراد

قسم كبير من موادها الغذائية . ومن ناحية اخرى فليس لديهم من المواد الاولية الضرورية ما يكفي لجمل خمسين مليون شخص يعيشون في الجزر البريطانية . فينبغي لها انشاء صناعة كبيرة تشتري موادها الاولية من الخارج ، وبالتالي ان تبيع منتجاتها الصناعية . فبريطانيا ، وهي الشديدة التأثر بارتجاجات الوضع العالمي وتبدلات النسب بين اسعار ما تصدره وما تستورده من المنتجات بحاجة مستمرة الى أسواق كبيرة للتصدير . فتكون التنمية فيها اكثر سهولة عندما يكون الاقتصاد على عتبة التضخم النقدي. ولكن التضخم النقدي في بريطانيا تنعكس نتائجه فوراً على حساب الميزان الخارجي . وبالنتيجة فان بريطانيا نظراً للدور الذي يلعبه الاستيراد والتصدير بالنسبة الى الامة البريطانية بكاملها لا تستطيع ان تتحمل عجز حساباتها في الخارج مدة طويلة . فحالما ينشأ تضخم نقدي في الداخل تضطر بريطانيا الى اتخاذ التدابير لمقاومته . وعليه فان بعض التدابير التقنية المضادة للتضخم النقدي تؤثر على الاستثمارات لا على الاستهلاك. فانكلترا لا يمكنها ان تسمح لنفسها بالعجز في ميزان حساباتها الخارجية . ولذا فان سياستها المضادة للتضخم النقدي تعرّض الاستثمارات للخطر بالتدريج وتعرض ايضاً نسبة الاستثمارات في الدخل الوطني . ونستطيع ان نقرر بناء على الاحصاءات بان ضعف نسبة الاستثمارات الصناعية الثابتة منذ الحرب في انكلترا لم يكن امراً طارئاً فقد كانت اضعف منها في معظم البلدان الغربية وحتى اضعف منها في اي بلد صناعي كبير . ليست التقنية المضادة للتضخم النقدي هي التي تميل وحدها الى نسف الاستثمارات اي الى نسف وضع التنمية في المستقبل ، ولكن انكلترا كفرنسا تريد ان تلعب دور البلد الذي يتمتع بقوة جبارة بموارد تتضاءل بالتدريج . ان نسبة نفقات الدولة من الدخل الوطني هي اعلى منها في معظم البلدان الشمالية الصغيرة التي تتمتع بتنمية سريعة . فلو ان الحكام في فرنسا وانكلترا كانوا علماء في اصول التنمية ، ولو انهم اهتموا بالمستقبل بصورة اساسية لكانوا يقتطعون الموارد المخصصة للنفقات العسكرية من الدخل الوطني المستهلك ، ولكن اقتطاع الموارد من النفقات المؤممة من نسبة التوظيفات اسهل

بالنسبة الى رجل السياسه .

ان بلداً كفرنسا وانكلترا تريدان تمثيل دور الجبـــار الذي يتمتع بسلطة واسعة بوسائل تتناقص بالتدريج ، تميل باستمرار الى بتر كمية التوظيفات ،والى نسف عوامل التنمية في نفس الوقت . فاقتطــاع التوظيفات اذاً لم يكن ناشئاً لان الشعب البريطاني او الفرنسي يسجل ميلاً اقوى من ميل الشعب الالماني او السويدي الى الاستهلاك . فالتوفير الفردي لم يكن كافياً لتعيين كمية التوظيفات وانما عمل المنظمين ، والبنوك والحكومة هو الذي يحـــدد حجم الاستثمارات ونسبتها المئوية بطريقة مباشرة او غير مباشرة بالنسبة الى الدخل الوطني . فقد أرادت الحكومات البريطانية والفرنسية المتبرمة من المطاليب الشعبية ، ان تحافظ على وضع بلادها في العالم ، فاضطرت الى تخفيض نسبة كبيره من مواردها للنفقات العسكرية وللسياسة وحدها ، لذلك فقد انساقت الحكومات رويـداً رويداً ومن غير ان تدري غالباً ، الى التضحية في التوظيفات من اجل الاستهلاك اي الى التضحية بتنمية الغد من اجـــل الاستقرار الحالي . واذا كانت هذه هي مشكلة التنمية في بلد كفرنسا وبريطانيا ، فسنرى الى اي حد تختلف المشكلة الحاسمة بالنسبة الى المستقبل ، عما توحي به العقائـــد التقليدية . ان الرأسمالية تتعرض كما يقال الى الشلل الذاتي بقدر ما تهدم . وفي فرنسا او بريطانيا يهمنا ان نعرف الى اي حد يمكن للديموقراطية السياسية وفقاً لطريقة سيرها ان تتفق مع معدل التنمية المرتفع . فاذا كان ارتفاع نسبة التوظيفات هو احـــد العوامل الحاسمة لارتفاع معدل التنمية ، فان المشكلة الاقتصادية للتنمية تصبح المشكلة السياسية للتوظيفات ، وهي مشكلة سياسية واجتماعية بقدر ما هي اقتصادية . ومرة اخرى أقول بان التنمية لا تبدو لي قيمة مطلقة . فيمكن التسليم بانه من المناسب القبول بمعدل ضعيف للتنمية من اجـل التمتع بمحاسن الحرية السياسية . ومن النـــاس من يعتقد العكس وهو انه من الافضـــل التضحية ببعض

مساوىء النظام الحر للحصول على معـدل اعلى للتنمية . وتصبح المسألة بسيطة نسبياً اذا كان بالامكان التأكيد بان تغيير النظام السياسي يكفي لتعجيل سير التنمية ، ولكن الخطر القائم هو في ان نضحي بمحاسن الديموقراطية السياسية دون ان نتمكن من زيادة معدل التنمية .

الدرس السابع عشر

تعجيل التنمية

كنت قد خصصت الدرس الاخير لتحليل العوامل التي يمكن ان تفسر بطء التنمية في بعض البلدان الغربية ، وقد وصلت الى شرح اجتماعي واقتصادي في وقت واحد وخاصة فيما يتعلق ببريطانيا .

ان الظاهرات التي تسبب بطء التنمية مرتبطة جزئياً على الاقل بالديموقراطية السياسية . ولربما كان الشرح الذي انتهيت اليه قريباً من شرح شمبتر فانالانظمة الديموقراطية بناءً على هذا الشرح ، تميل الى ان تستبدل بالانظمة الاشتراكية ، لا لأن الملكية الخاصة وحركة العرض والطلب تشل تدريجياً لاسباب اقتصادية محضة ،بل لأن التغييرات الاجتماعية التي تحدثها التنمية نفسها غير ملائمة لاستمرار الانظمة الرأسمالية .

لا اريد اللجوء الى مقابلة عامة بين الافكار التي شرحتها في الاسبوع الفائت وبين افكار شمبتر ، اذ ان نظرية شمبتر اكثر عموماً وبما لا حد له، من النظرية التي لخصتها ، وفوق ذلك فشمبتر يفكر بالاقتصاد الذي هو اقل اشتراكية بين الاقتصادات الغربية اي انه يفكر بالاقتصاد الاميركي ، ولكنه يرى ان الاقتصاد الاميركي سينزلق في المدى الطويل نحو الاشتراكية . ولكن يجب الا ننسى بأن شمبتر يعطي كلمة الاشتراكية معنى اوضح من المعنى الذي اعطيته اياها في

الاسبوع الفائت : فهو يعني بكلمة الاشتراكية الاقتصـــاد المصمم ولكنه يرسم نموذجاً للتصميمين يتضمن بعض حركات السوق الحرة وعلى الخصوص سوقاً للسلع الاستهلاكية بشكل صريح . فبناء على قرارات المصممين وحدها يتخذ مصممو الاشتراكية الناضجة ، تبعاً لرأي شمبتر ، قرارات ، التوظيفات . ان النموذج الذي يقدمه شمبتر للاقتصاد الاشتراكي لا يلتقي على اي نقطة مع الاقتصـــاد السوفياتي .

لقد عنيت عملياً بكلمة اشتراكية بعض التغيرات في الاقتصادات الغربية ولم أعني مطلقاً بان هذه التغيرات يجب ان تؤدي الى اقتصاد مصمم تصميا كاملاً . وعلى العكس فاني أميل دائماً الى الاعتقاد باننا نخطىء كثيراً في توسيع منحنيات التطور الى ما لا نهاية وفي الاعتقاد بان الانظمة المختلطة يمكن ان تبقى ، فان هذه الانظمة لا ترضى أن تكون مطابقـة بالضرورة للنموذج المجرد . ومن جهتي فاني اميل دائماً الى الاعتقاد بان الاقتصادات لا تنطبق على النماذج النظرية الكاملة ، وان المزج بـين حركات السوق الحرة والتدخلات المصممة لا تبدو لي مرحلة متوسطة بين الحرية الاقتصادية الصرفة والتصميم الكامل ولكن ربما يكون هذا الشكل من الاقتصاد قد قدر له البقاء كما يبدو لي ان تطور الاقتصاد السوفياتي يتضمن استرجاع بعض الحركات التي تميل الى تسميتها بالحركات الرأسمالية .

وكثير من الظاهرات ، التي يحللها شمبتر في كتابه ، موجودة بشكل بارز في الاقتصادات الفرنسية والبريطانية . فعداوة الوسط الاجتماعي للرأسمالية ، العداوة التي كان يعتبرها شمبتر كأحد اسباب هدم الرأسمالية قـد بلغت في فرنسا اعلى ذراها . ولكن عـداوة الوسط الاجتماعي لا تكفي لشل تطورات الرأسمالية . فما يسميه شمبتر انهيار الاجهزة الواقيـة اي تدهور الاقليات الموروثة عن نظم ما قبل الرأسمالية وهو امر يلاحظ في فرنسا ان لم يكن في انكلترا ويلاحظ فيها بصورة اوضح مما هي عليه في الولايات المتحدة . ان فرنسا هي في الواقع ، وضع مفرط في الغرابة لمجتمع ، النظام المطبق فيـه غير مقبول من اكثرية الذين يكونون الرأي العام ، والسلطة السياسية فيه مطاعة

ولكنها محتقرة من الذين يخضعون لها . فيكون الوضع الفرنسي ، من هـذه الناحية ، الوضع المرضي المصاب بضعف النيات الاجتماعية والاخلاقية التي تحمي حركة نظام السوق الحرة . ولكن هذا الانهيار ليس له علاقة كبيرة بالتطور الذي وصفه شمبتر والذي نظر فيه الى الولايات المتحدة والى رأسماليـة الأمس الاميركية .ويمكننا ان نتساءل اذا كان قد وجد في فرنسا شيء ما يمكن مقارنته بالرأسمالية في البلدان الانكلوسكسونية . اريد ان اخصص هذا الدرس لبعض الملاحظات عن البلدان ذات التنمية السريعة فارسم مقـارنة بين الاقتصادات الاوروبية والاقتصاد الاميركي من جهة ، فأشير الى بعض عناصر في المقارنة بين الاقتصاد السوفياتي والاقتصاد الاوروبي فيما انا امد هاتين التنميتين نحو المستقبل من جهة اخرى .

ان السؤال الاول بسيط ! لماذا كان الاقتصاد الاميركي ، كما يقال اكثر تقدماً من الاقتصادات الاوروبية ؟

عندما يكون الامر متعلقاً بالاتحاد السوفياتي وباوروبا الغربية فان الجواب يأتي من تلقاء ذاته . فالتنمية الاقتصادية الحديثة قد بدأت في روسيا في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، فيمكن القول وبدون صعوبة ان الاتحاد السوفياتي متأخر لانه بدأ متأخراً . وبالمقابل عندما يكون الامر متعلقاً بالاقتصـادات الاوروبية فان هذا التفسير غير وارد ، فان التنمية الاقتصادية لم تبدأ في اوروبا متأخرة كما بدأت في الولايات المتحدة . فاذا كان هناك من فرق في تاريخ التنميتين فهو في مصلحة التنمية الاوروبية ، وعلى كل حال فجميع الناس يقولون بان الاقتصادات الاوروبية متأخرة بالنسبة الى الاقتصاد الاميركي . ان الكلام عن تأخر الاقتصادات الاوروبية معناه ان معدل تنمية الاقتصادات الاوروبية كان اضعف من معدل تنمية الاقتصاد الاميركي ، وهـذا صحيح ولكن القول بان الاقتصادات الاوروبية متأخرة عن الاقتصاد الاميركي يعني ان جميع الاقتصادات ينبغي ان تصل الى مرحلة واحدة معينة . وكيف يمكن تحديد هذه المرحـلة المعينة المشتركة بين جميع الاقتصادات الحديثة ؟

ان تمثّل نقطة الوصول التي يشير اليها نظريو التنمية هي المرحلة التي تصل فيها التنمية الى غايتها عندما تُخفّض نسبة اليد العاملة في قطاع الزراعة والصناعة الى ادنى حد . ولسوف تتوقف التنمية عندما تستخدم الاكثرية الساحقة من السكان في اعمال ليس فيها تقدم تقني . لنفرض ان ٨٠ او ٨٥ ./. من مجموع السكان مستخدمين في قطاع لا سبيل فيه الى زيادة الطاقة الانتاجية. اذاً فلا بد ان نعود الى ما اسماه ماركس صورة الانتاج البسيط : وعندها لا يحتاج الامر اذ ذاك الى توظيف اكثر من نسبة مئوية ضرورية من الانتاج الوطني للمحافظة على التكوين القائم . فهذه المرحلة المعينة سوف لا تكون واحدة بالنسبة للمجتمعات المختلفة. ان النسبة المئوية من السكان في قطاع الزراعة والصناعة والتي لا يمكن ضغطها تختلف تبعاً لاتساع الموارد الطبيعية وتتراوح بين الزيادة والنقصان تبعاً لقلة الموارد الطبيعية او زيادتها . ومن ناحية ثانية فان اليد العاملة في قطاع الزراعة والصناعة تختلف تبعاً لاختلاف حركات السكان . ولربما كان من الضروري ، المحافظة على النسبة المئوية لليد العاملة في قطاع الزراعة والصناعة اذا ما زاد عدد السكان ، اما من ناحية الكميات المطلقة فينبغي زيادتها . ومن ناحية ثالثة فان اليد العاملة في قطاعي الزراعة والصناعة تختلف اختلافاً كبيراً تبعاً للمتطلبات العسكرية . ان هذه المسألة لم يقم لها علماء التنمية وزناً لانهم اقتصاديون وحسب. فاذا نظرنا الى ادوات الحرب التي تصنع في قطاع الصناعة بصورة خاصة ، اذا نظرنا اليها في اطارها التاريخي وجدنا ان النسبة المئوية من السكان في قطاع الصناعة تختلف وفقاً لمتطلبات الحرب . فلو كنا من اصحاب الخيال المتشائم لكان في وسعنا ان نتخيل مجتمعات تخفض النسبة المئوية من اليد العاملة المستخدمة في انتاج الغذاء والسلع الصناعية الرائجة الى الحد الادنى وتستخدم هذا الفائض لا للتسلية في اوقات الفراغ او الخدمات بل لصنع الاسلحة . ولقد تخيل جورج اوريل *George Orwell* في كتابه ١٩٨٤ شيئاً من هذا النوع . على ان خيالاً من هذا النوع ليس مخالفاً لسوء الحظ للواقع بقدر ما يظهر لأول وهلة .

وايا كان النقد الذي نعتمد عليه ا كان توزيع اليد العاملة بين القطاعات

الثلاث ام قيمة الانتاج بالنسبة الى كل فرد من السكان ، فان التنمية الاوروبية متأخرة في الواقع عن التنمية الاميركية . فما الذي يجعل البلدان الاوروبية اقل ثراء من الولايات المتحدة ؟ وما الذي يجعل طاقة العمل الانتاجية في اوروبا اضعف منها في الولايات المتحدة ؟

ان الولايات المتحدة اكثر غنى بالمواد الاولية وهي تملك مساحة من الارض اوسع بكثير بالنسبة الى كل فرد منها مما هو الحال في البلدان الاوروبية . ان هذه الحجة صحيحة بدون شك . فالمسألة هي ان تعرف مقدار اتساع الفرق في الانتاجية، نعني الاتساع الذي يمكن تفسيره بتفاوت الموارد الطبيعية. ولقد قدم السيد موريس آلي، قدم ملاحظة في هذا الصدد أريد ان اشير اليها . ما الذي تمثله كافة المواد الاولية والمنتجات الزراعية من مجموع قيمة الانتاج الوطني الاميركي ؟ لقد كانت القيمة التي تمثلها قبل الحرب بمثابة ١٣ ٪ من الانتاج الوطني الكامل . وفي بلد أقل نمواً من ذلك كفرنسا، تمثل هذه المواد والمنتجات نسبة الثلث من الانتاج الوطني . ومن هنا تأتي ملاحظة السيد آلي . فحتى لو انه تسنى لفرنسا ان تحصل على جميع المواد الاولية الضرورية مجاناً لها فلا يمكنها ان تزيد الانتاج الوطني الفرنسي ثلاثة او اربعة اضعاف بالنسبة الى كل فرد من السكان . فنستطيع ان نفسر فرق ٣٠ ٪ بتفاوت الثروة الطبيعية .

وقد يجوز الاعتراض بانه ليس من المناسب ان نحسب حساباً للقيمة الحالية للمواد الاولية فقط ، وانما للتأثير الذي مارسته موارد المواد الأولية على نسق التنمية في جميع العصور وقد يكون من الضروري ان نزيد نسبة ٣٠ ٪ الذي اشار اليها السيد موريس آلي . ولكن ما يبدو لي استنتاجه من هذا التدليل هو اننا نخطىء في الاعتقاد بان العامل الوحيد او ان العامل الحاسم في تفاوت الطاقة الانتاجية هو التفاوت في مصادر المواد الأولية وحسب . وهكذا نقيم وزناً لأبعاد السوق . وهنا ايضاً ينبغي ان نقدر بان سوقاً متسعاً جداً هو عامل مفيد للتنمية ، ولكني أظن باننا نغالي كثيراً بتقدير هذا الظرف . فليس صحيحاً بان الصناعات كلها في الولايات المتحدة تعمل لجميع الاسواق . فان اسواقاً

عديدة تنعزل داخل السوق العامة تبعاً للمسافات التي يجب اجتيازها ولكلفة النقل . ان عدد الصناعات التي يتجاوز حجم انتاجها حدود السوق الداخلية الفرنسية والألمانية مع تأمين ادنى سعر من الكلفة هو عدد محدود جداً . ففي صناعة السيارات يقدر الخبراء الاميركيون انه يجب ان ينتجوا خمسماية الف سيارة بالتتابع في السنة على الأقل ليتمكنوا من الوصول الى الانتاج الافضل . ولكن يظل عدد مثل هذه الصناعات عدداً محدوداً جداً . ان الكميات الكبيرة من الانتاج لا تتطلب ، في معظم الحالات ، مشاريع غير متناسبة في احجامها مع الاسواق الوطنية في اوروبا. والعامل الثالث الذي ينبغي ان يحسب له حساب هو تكديس رؤوس الاموال . ان الطاقة الانتاجية هي اعلى في الولايات المتحدة منها في اوروبا لان رأس المال الذي يملكه كل عامل هو اعلى من رأس المال الذي يملكه العامل في اوروبا . فملاحظة السيد آلي هي التالية : هل نقارن بين حجم رأس المال المادي الذي يملكه كل عامل ام نقارن النسبة بين قيمة رأس المال وبين قيمة الانتاج ؟ ان النسبة بين قيمة رأس المال وبين قيمة الانتاج لا تختلف بصورة بارزة في فرنسا عنها في الولايات المتحدة . وبالمقابل فان ما يختلف اختلافاً كبيراً هو حجم رأس المال المادي الذي يملكه كل عامل . ولكن هذا الاختلاف في حجم رأس المال المادي بالنسبة الى كل عامل ليس هو السبب في تفاوت الطاقة الانتاجية وانما هو نتيجة لها . وبما ان في الولايات المتحدة طاقة انتاجية كبيرة جداً، فقد اصبح من الممكن الحصول على حجم مادي مختلف لرأس المال بالنسبة الى العامل . وبعبارة اخرى اذا كان صحيحاً بان كل عامل اميركي يملك كمية من الآلات تزيد ثلاثة اضعاف عن العدد الذي يملكه العامل الفرنسي ، فلا يكون اختلاف رأس المال سبباً وانما يكون نتيجة الفرق في الطاقة الانتاجية .

صحيح أنه قد توفر للولايات المتحدة الغنى بالموارد الطبيعية وباتساع مساحة الارض ، واتساع الاسواق، وصحيح ان فعالية رأس المال اقوى بقليل مما هي عليه في اوروبا ، ولكن اذا كانت الطاقة الانتاجية قد زادت ثلاثة اضعاف فلأن

الافراد الاميركيين العاملين في حقل الاقتصاد ، نظراً للاوضاع الملائمة ، هم ابعد مرمى في اصابة الهدف المشترك للاقتصادات الحديثة الا وهو زيادة الطاقة الانتاجية ، التي هي نتيجة المسلك الاقتصادي للافراد العاملين في الاقتصاد وهو الحساب الاقتصادي الدقيق والتحريض المستمر على التجديد وترميم المكونات المستمر .

ولماذا كان الدافع الى الانتاج اقوى في الولايات المتحدة منه في اوروبا ؟ لقد استنتج بعض الليبراليين ، بعد ان استبعدوا جميع العوامل الميكانيكية المحضة التي تثار عادة ، بان هذا الهامش المبهم الذي تحسب له طبيعة النظام الاميركي كل حساب ، وأن العامل الحاسم في الطاقة الانتاجية الاميركية هو هذا الجو من المنافسة الذي يسودها.. وقد تكون المنافسة هي العامل النفساني الحاسم في الطاقة الانتاجية ، ولكن يجب ألا ننسى بانه يستحيل عزل عامل نفساني او اجتماعي مثل المنافسة في مجمل الوسط الاميركي التاريخي . فقد كانت الاوضاع الطبيعية تساعد الطاقة الانتاجية ولكنها كانت تتطلب شيئاً اكثر من ذلك ، اي انها كانت تتطلب مسلكاً معيناً او وضعاً للاميركيين معيناً ، والقول بان هذا المسلك يحدد تحديداً نهائياً المنافسة الحرة بالمعنى الذي يعطيه الليبراليون لهذه الكلمة ، هو افتراض من جملة الافتراضات .

وأعود الى هذه المسألة التي هي مسألة منهج . عندما نعتبر المواد الاولية او المساحة المزروعة نكون في النطاق الكمي ويمكننا ان ننتقل من التفوق المادي الى تفوق الطاقة الانتاجية فنقيّم اهمية العامل تقييماً تقريبياً . وبالمقابل فعندما نعتبر العناصر النفسية والاجتماعية ، نكون في نطاق لا يمكن قياسه . ففي بلد واحد خاضع لذات النظام السياسي ومع ذات النوع من المنافسة ، تتحقق نتائج مختلفة كل الاختلاف . فلنفكر باختلاف معدلات التنمية في الولايات المتحدة تبعاً لولاياتها . فولايات الجنوب ظلت متخلفة زهاء نصف قرن بعد الحرب الأهلية مع ان النظام الذي كان يطبق عليها من الناحية الشرعية هو نفس النظام الذي كان يطبق على ولايات الشمال : ان التنمية من الناحية الرياضية لم تكن متوقعة

ابداً بناءً على العامل الذي يمكن تقديره كمياً . فمتى بدأت التنمية في ولايات الجنوب من الولايات المتحدة ؟ لقد بدأت منذ الحرب العالمية على الخصوص عندما اكتشف عدد كبير من المنظمين القادمين من قسم آخر من الولايات المتحدة بان الاوضاع في الجنوب ، نظراً لانخفاض الاجور ، تبدو ملائمة كل الملائمة لانشاء الصناعات . وبعبارة اخرى فقد كانت الاوضاع مشجعة على التنمية الصناعية. فتدفق المنظمون ورؤوس الاموال ، وهذا مـــا يعني مرة اخرى بان التنمية كانت نتيجة لعمل الاوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية المشتركة ولاستجابة الناس لهذه الاوضاع . ويمكننا ان نقيس على الاجمال او ان نقدر التنمية على الدوافع ولكن لا يمكننا أبداً ان نقدر استجابة الناس لهذه الدوافع .

هل ينبغي ان يزيد تفوق الطاقة الانتاجية الاميركية ام يضعف ؟ ان هذه المقارنات تتعقد تبعاً للفترات التي نتوقف عندها وتبعاً للأزمنة التي نبـدأ منها . ثمة اسباب عامة تجعلنا نعتقد بأن الاقتصاد الاميركي الحالي يجب ان يستمر في الزيادة بسرعة تفوق سرعة الاقتصادات الاوروبية ، ولكن ثمة اسباباً اخرى تجعلنا نعتقد العكس . ان نسبة التوظيفات باقيـــة على ارتفاعها في الولايات المتحدة ، على ما يظهر . وان اسعار المنتجات الموظفة منخفضة نسبيـــاً اكثر من اسعار المنتجات الموظفة في اوروبا : فكلما كان البلد غنياً يسهل عليه ادخال مناهج جديدة للانتاج . فقد ادخلت بعض المناهج الجديدة في انتاج الصلب في الولايات المتحدة خلال عشرة او عشرين سنة قبل ان ادخلت الى اوروبا لأن مستوى الغنى قد سهل التجديد بصورة خاصة . ويمكن القول كذلك ، على سبيل الدفاع ، بأن المجتمع الاميركي لا يزال اكثر نشاطاً من المجتمعـــات الاوروبية [1] وان الصعوبات في ميزان حسابهم الاقتصادي ليست معروفة وان البيئات الاجتماعية اكثر مرونة .

ومع ذلك فمن المحتمل ان يصبح معدل التنميـــة الصناعية الخالصة في بعض

---

(١) اما اليوم في سنة ١٩٦٢ فان هذا الامر ليس صحيحاً .

عشرات السنين المقبلة في اوروبا أعلى منه في الولايات المتحدة [١] . في الواقع ان التنمية لا تتضمن في مراحلها المختلفة تطوراً واحداً للقطاعات الثلاثة — اننا نعيش في اوروبا مرحلة ، التنمية الصناعية فيها ، اعظم نسبياً مما هي عليه حالياً في الاقتصاد الاميركي — وقد تكون تحولات اليد العاملة من القطاع الزراعي الى قطاع الصناعة وقطاع التجارة والخدمات اسرع في اوروبا حالياً مما هي عليه في اميركا وتظهر هذه التحولات في معدل نمو عام اكثر ارتفاعاً .

ولنعرض الآن للتنمية السوفياتية التي هي سريعة بدون شك ببعض الكلمات. ان لهذه السرعة اسباباً بسيطة وواضحة جداً . يرى المصممون السوفيات بأن نسبة الاستثمارات العامة يجب ان تمثل ٢٥٪ من الانتاج القومي الخام . ان هذا الرقم مطبق في الاتحاد السوفياتي كما هو مطبق في البلدان التي تدور في فلكه . فحساب الانتاج القومي السوفياتي يختلف عن حساب الانتاج في الغرب ، ان السوفيات لم يدخلوا الخدمات في حساب الانتاج القومي . ونحن نصل بطريقة الحساب الغربي الى نسبة مئوية للخدمات تفوق ٢٥٪ ، فهي اذاً تفوق نسبة الخدمات في الولايات المتحدة كثيراً . ان الخبراء الروس الذين يحسبون النسبة المئوية للاستثمارات الاميركية يخفضون النسبة المئوية المبينة بالاحصاءات الاميركية ويعتبرون ان النسبة المئوية للاستثمارات السوفياتية تزيد الثلث على الاقل عن الاستثمارات الاميركية . ولكن النسبة المئوية العامة اقل شأناً من اعادة توزيع الاستثمارات . فالسوفيات يدرجون ، في باب الاستثمارات ، نفقات ليس لها طابع اقتصادي واحد ولا تأثير واحد على النمو . ان الاستثمارات لا تخلق انتاجاً اضافياً كلها . فالفنادق والمخازن والمنازل تزيد رفاهية الانسان ولكنها

---

(١) ان هذا التقدير قد تحقق منذ سنة ١٩٥٥ . فمعدل التنمية خلال العشر سنوات ١٩٥٠-١٩٦٠ قد تفوق تفوقاً كبيراً في فرنسا والمانيا على الولايات المتحدة. فمن سنة ١٩٥٣-١٩٦٠ ارتفع حجم (*P. N. B.*) من ١٠٠ الى ١٩٦١ في المانيا الفيدرالية ومن ١٠٠ الى ١٣٦ في فرنسا ومن ١٠٠ الى ١١٩ في الولايات المتحدة . وان اسباب هذه الظاهرة اكثر تعقداً ، لذلك لم أشر اليها في النص .

ليست من وسائل الانتاج. وان ما يحدد النمو الصناعي هو القسم من الاستثمارات العاملة التي تمثله الاستثمارات الثابتة او بنوع خاص الاستثمارات الثابتة للتجهيز. وعليه فان النسبة المئوية للاستثمارات الثابتة من مجموع الاستثمارات السوفياتية أعلى من نسبة الاستثمارات الثابتة في الاستثمارات الغربية. ان بناء البيوت في الاتحاد السوفياتي يمثل نسبة اقل من النسبة التي يمثلها بناء البيوت في الغرب. ولكي أعطي فكرة تقريبية عن تفاوت النسب فقد كان يمثل بناء البيوت في بلجيكا نسبة ٢٣٪ من مجموع الاستثمارات في السنوات الاخيرة و ٢٤٪ في فرنسا و ٢٥٪ في المانيا الغربية و ٢٤٪ في السويد والنسبة المئوية في الاتحاد السوفياتي هي بمثابة ١٣،٧٪ . ان بناء البيوت يمكن اعتباره من السلع الاستهلاكية الثابتة اكثر مما هو استثمار اذا حصرنا مفهوم الاستثمار بالسلع التي تفيد مباشرة في الانتاج المقبل للسلع الاخرى . ومن ناحية اخرى قد يجوز ان تكون عائدات الاستثمارات في الاتحاد السوفياتي ووفقاً لآراء العلماء السوفيات اعظم مما هي عليه في الغرب. وتبعاً للاحصاءات السوفياتية فان زيادة ١٠٪ سنوياً من الانتاج القومي تتحقق بواسطة استثمار ٢٥٪ من الانتاج نفسه . وبعبارة اخرى اذا وظفنا ٢٥ نحصل على انتاج ١٠ فان النسبة بين رأس المال والدخل هي ٢،٥ . ومن الجائز ان تكون هذه النسبة اكثر ارتفاعاً في الغرب اما لأن رأس المال في الاتحاد السوفياتي يستخدم بشكل اكثر تكثفاً بقدر ما تزيد الفرق المستخدمة من اثنين الى ثلاثة ، او بسبب اعتماد التوزيع المختلف للاستثمارات وحسب. ونلاحظ ، بسبب ذلك ، فروقات كبيرة في كمية رأس المال اللازم للحصول على زيادة معينة من الانتاج في اوروبا الغربية . اذ النسبة الاكثر ملاءمة هي في المانيا الفيدرالية. انمجموعة الاستثمارات الخام والثابتة في خلال السنوات الاخيرة كانت ١٢٣ مليار مارك وفي خلال الفترة ذاتها بين ١٩٤٩ - ١٩٥٥ ارتفع الانتاج الوطني الخام من ٨٠ مليار مارك الى ١٦٤ ملياراً . لقد حققت المانيا اذاً ، بتوظيف ١٢٣ مليار مارك ، زيادة في الانتاج القومي بلغت ٩٤ ملياراً وهي نسبة أدنى من نسبة الانتاج السوفياتي. ولكن هذا يثبت الفكرة التي أشرت اليها

الآن بأن حصة التجهيزات في مجموع الاستثمارات كانت مرتفعة بصورة خاصة ، ٦٨٫٧ لتوظيفات التجهيز من اصل ١٢٣ مليارا .

ان لهذه السرعة في النمو تبعاً لنسبة مئوية معينة للاستثمارات سبباً آخر . فبقدر ما نوظف الاستهلاك في الصناعات الغربية نحصل على زيادة مرتفعة في الانتاج بالنسبة الى المبلغ المعين من رأس المال .

ولا بد ان يكون ما نستثمره في صناعة الصلب والحديد اكثر مما نستثمره في صناعة النسيج لنحصل على زيادة معينة في الانتاج . وبقدر ما نوظف في الصناعة الثقيلة يرتفع عامل رأس المال ، وعليه فقد حقق الالمان نمواً يجاوز الحد في سرعته لأنهم وظفوا رساميلهم في الصناعات القريبة الاستهلاك خصوصاً، وذلك خلافاً لما فعله الروس .

ان تقدم صناعة الفحم في الاقتصاد الالماني بطيئة . وانتاجية العامل الالماني في مناجم الفحم ادنى مما كانت عليه قبل الحرب ، وقد تقدمت صناعة الصلب، على ان العامل الحاسم في تقدمها ، كان ابتكار صناعات التحول التي تدين بقسم منها الى تدفق الوافدين من المانيا الشرقية ومن تشيكوسلوفاكيا ، وكان هؤلاء يمثلون ، خلافاً لما يعتقده الناس، ثروة جديدة للبلاد .

ولكي نقيس الفرق في النسبة بين الاستثمارات والزيادة في الانتاج ، فاني اقدم رقمين متعلقين بانكلترا ويدلان على ان وضعها مختلف للغاية عن الوضع في المانيا الغربية . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٤٩–١٩٥٤ استثمر الانكليز٩٫٣ مليارات ليرة استرلينية من رأس المال الثابت فحصلوا على زيادة في الانتاج الوطني حوالي مليارين ليرة استرلينية . فالنسبة بين الانتاج ورأس المـــال هي حوالي ٤٫٦ في انكلترا في حين انها في روسيا السوفياتية٢٫٥ وقد استقرت في المانيا الغربيـــة حوالي ١٫٥ . ان ضعف عائد الاستثمارات في بريطانيا لا يرجع الى عـدم فاعلية النظام الانكليزي ولكن الى ضعف النسبة المئوية للاستثمارات الصناعية الثابتة بالنسبة الى مجموع الاستثمارات والى ضعف النسبة المئوية للاستثمارات المخصصـــة للتجهيز. اما القسم المخصص للقطاعات الاساسية فهو كبير نسبياً .

فما هي النتائج التي يمكن ان نستخلصها بالنسبة الى مستقبل سرعة التنمية السوفياتية القريب وعلى الاخص التنمية الصناعية اذا كان الهدف من النمو الاقتصادي القوة الاقتصادية العسكرية ؟ فالنظام السوفياتي هو النظام الافضل لانه يوظف رؤوس امواله في الصناعة خاصة . فلو ان الولايات المتحدة قررت استثمار النسبة ذاتها من مواردها في الصناعات الاساسية لكانت تحصل بدون شك على نتائج افضل . فعندما اعادت الولايات المتحدة توزيع الاستثمارات بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ بموجب النسب التي يطبقها السوفيات باستمرار اي انها في تخصيصها قسماً مهماً للاستثمارات الثابتة في التجهيز استطاعت ان تنمي الانتاج الصناعي ايضاً بشكل اسرع من الاتحاد السوفياتي . ولكن الحقيقة ان النمو الصناعي السوفياتي في الاوضاع الحالية اسرع من النمو الصناعي الاميركي .

ستصبح روسيا السوفياتية في كل الاحوال العملاق الاقتصادي نظراً لعدد سكانها ولغزارة مواردها . لقد بدأت التنمية الاقتصادية في روسيا تسير سيراً حثيثاً قبل النظام السوفياتي . فروسيا من الناحية الاقتصادية ـ العسكرية ، هي عملاق منذ الآن ولسوف تتقدم اكثر فاكثر . ان زيادة انتاج الفحم في روسيا خلال السنة الاخيرة كانت تفوق وحدها مجموع انتاج الفحم الفرنسي ، وزيادة انتاج الصلب والحديد المتوقعة في الخطة الخمسية المقبلة أعلى من مجموع الانتاج البريطاني للفولاذ ، فينبغي ان يزيد انتاج الفولاذ السوفياتي في خمس سنوات من ٤٥ مليون طن الى ٦٨ مليون طن فيكون قد زاد ٢٣ مليون طن في خمس سنوات . وعليه فان الثلاث والعشرين مليون طن من الفولاذ تمثل ما يقارب ضعفي انتاج الفولاذ الفرنسي ، وتمثل اكثر من انتاج الفولاذ الانكليزي . وعلى الصعيد التاريخي سوف يتوفر لروسيا السوفياتية وحدها سنة ١٩٦٠ بصرف النظر عن الدول التي تدور في فلكها قوة اقتصادية قابلة التعبئة للحرب تقارن بمجموع القوة في الدول الرئيسية لأوروبا الغربية ، وهذا لا يعني ايضاً ان النظام السوفياتي هو النظام الأفضل اقتصادياً ولكنه يعني باننا امام تحول في علاقة القوى . فمنذ نصف قرن كانت انكلترا وفرنسا والمانيا وكل دولة من هذه الدول

بمفردها تبدو متفوقة على روسيا ، اما اليوم فانها تتعادل مع هذه الدول من ناحية القوة الاقتصادية ـ العسكرية او تهيمن من بعض النواحي على البلدان الرئيسية الاوروبية بمجملها .

ان برهان بعض علماء الاقتصاد الذين يرون ان مستوى المعيشة السوفياتية سوف يصبح خطراً دعائياً على اوروبا الغربية ، يبدو لي خاطئاً بقدر ما يبدو تفوق القوة العسكرية الروسية صحيحاً. فلكي تتمكن روسيا من منافسة اوروبا الغربية في مستوى المعيشة ينبغي لها ادخال تعديلات اساسية في اربع قطاعات :

١ ـ ادخال تعديلات في الزراعة .
٢ ـ ادخال تعديلات اساسية في السكن .
٣ ـ ادخال تعديلات في رفاهية العيش او في الخدمات بصورة عامة .
٤ ـ في وسائل النقل .

ولا بد من ان يزيد الانتاج الزراعي الذي هو اليوم بالنسبة الى كل فرد من مجموعة السكان ادنى مما كان عليه سنة ١٩١٣ زيادة كبيرة وينبغي ان تزيد الاستثمارات المخصصة للسكن ضعفين او ثلاثة اضعاف . وينبغي ان تصبح حركة السيارات في جميع انحاء الاتحاد السوفياتي اكثر غزارة. والخلاصة فانه اذا قررت روسيا السوفياتية ان تنافس الغرب فيما يتعلق بمستوى العيش فإن معدل التنمية الصناعية حتى ان معدل الاقتصاد يمكن ان ينخفض، لأن معدل التنمية يرتكز الى إعادة التوزيع الحالي للاستثمارات. ان في اطالتنا لمعدل التنمية عقلياً وافتراضنا في نفس الوقت تكليف اعادة توزيع الاستثمارات نمزج بين افتراضين متناقضين .

هل ستبطىء التنمية الصناعية السوفياتية ؟ ان النسبة المئوية المتوقعة للتنمية وفقاً للارقام الرسمية لن تكون في الخطة الخمسية القادمة اكثر من حوالي ١٠٪ بدلا من ١٥ ٪ في الخطة الخمسية السابقة . ان هذه المعدلات الرسمية للتنمية مبالغ فيها ، ولقد تم حساب ما سوف يكون عليه الانتاج السوفياتي في الوقت الحاضر ، اذا كانت الارقام الرسمية صحيحة دائما ، وسوف يكون متفوقاً وبكثير على الانتاج الاميركي . وهذا ما لم يحصل حتى وفقاً للاحصاءات السوفياتية الرسمية . فيبقى ان تسرع التنمية الصناعية السوفياتية خلال السنوات

القادمة اكثر من التنمية في الولايات المتحدة الاميركية . لقـــد كانت التنمية الصناعية الاميركية بمثابة ٢٥٪ في خلال السنوات الخمس الماضية وكانت التنمية الصناعية السوفياتية بمثابة ٧٥٪ .ان الفرق في النسبة المئوية بين الانتاج الصناعي الاميركي والسوفياتي يتضاءل اما الفرق المطلق فلا يزال كبيراً .

في سنة ١٩٥٠ انتجت روسيا ٢٧ مليون طن من الفولاذ وانتجت الولايات المتحدة ٨٨ مليون طن وكان الفرق ٦١ مليون طن. ففي سنة ١٩٥٥ انتجت روسيا ٤٥ مليون طن وانتجت الولايات المتحدة ١٠٤ ملايين طن. ان الفرق في الارقام المطلقة انخفض قليلا ، اما الفرق النسبي فقد انخفض كثيراً. « لقد وصل الانتاج السوفياتي الى نسبة ٣٠٪ مـــن الانتاج الاميركي في ١٩٥٠ والى نسبة ٤٣٪ في سنة ١٩٥٥ » .

وأخيراً فهل سيوازي الانتاج الصناعي السوفياتي الانتاج الاميركي ؟ ان كل تعميم هو عرضة للمخاطر ولكن اذا فرضنا احتفاظ النظام السوفياتي بقاعدة ٢٥٪ واعتماد اعادة التوزيـع الحالي للاستثمارات من الآن الى بعض عشرات السنين فقد يعادل الانتاج الصناعي السوفياتي الانتاج الاميركي[١] .

ويعرض لنا التاريخ تجربة عجيبة من هذا النوع . القوة الاقتصادية والقوة العسكرية هما عملاقان متماثلان في حين ان مستوى المعيشة واسلوب الحياة يختلف عنهما اختلافاً كبيراً . يتبين لنا ، أنه يمكن انشاء مقابلة كلاسيكية في النظرية السياسية بين الشعب الغني والشعب الفقير لنتمكن من القول بان الشعب الفقير يساوي او يفوق الشعب الغني في القوة العسكرية . ولنتمكن من المزج بين الفقر النسبي والقوة لا يسعنا ان نستغني عن النظام السوفياتي وقد لا يسعنا ان نستغني ايضاً عن نظرية البحبوحة .

ولكي نعرف كيف تستمر التنميـــة الاقتصادية فلا بد من ان نتمكن من الاجابة على الاسئلة الاساسية التالية :

---

(١) وفي سنة ١٩٦٢ نجد انفسنا مضطرين الى القول بان هذا التعادل لن يحصل في القرن العشرين الا اذا كان هذا التعادل ممكناً بالنسبة الى الصناعات الثقيلة .

١ – ما عسى ان تكون عليه حالة المواد الطبيعية من الآن حتى بضعة سنوات ؟ فهل تنضب المعادن النفيسة ؟ وهل ينبغي ان يستثمر اكثر مما يستثمر الآن للحصول على ذات الانتاج ؟

٢ – لقد تحققت اعظم نسبة من التنميـــة الصناعية بفضل تحول العمال من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة . فماذا يحدث حين لا يعود لديهم فائض من اليد العاملة في قطاع الزراعة ؟

٣ – وحين لا يعود في استطاعتهم ادخال عمـــال اضافيين الى المصانع فلا بد لهم من زيادة الطاقة الانتاجيـــة للعامل . ولكن زيادة الطاقة الانتاجية للعامل تتضمن مشاكل مختلفة منها إنشاء مصانع جديدة .

٤ – فهل يكون في الامكان المحافظة ، من الناحية السياسية والاجتماعية على اعادة توزيع الاستثمارات ؟

ان الصناعة الاميركية اكثر بطأً في نموها وفي قسم منها ، من الصناعة السوفياتية ، لأن ما يحـــدد اعادة التوزيع ، هو والى حـــد بعيد ، تفضيل المستهلكين واختياراتهم ولسوف تتجه تفضيلات المستهلكين ، عند بلوغ مستوى معين من التنمية تدريجياً ، نحو قطاع الخدمات لا نحو قطاع الصناعة . فبالنسبة الى روسيا تطرح على بساط البحث مسألة معرفة ما اذا كان في وسع النظـــام السوفياتي المحافظة على اعادة التوزيع الحالي الى ما لا نهاية. اذ ان فرض الحرمان على السكان يزداد صعوبة كلما ارتفع مستوى المعيشة . ففي المراحل الاساسية وحين لم تكن قد نشأت الحضارة الصناعية بعد ، كان يمكن ارغام الجماعات او الافراد الخاضعين لنظام اقتصادي على عمل ما لا يمكن ان يعملوه عن رضى وطواعية ، بكل سهولة . وكلما ارتفـــع مستوى المعيشة وكلما ارتفعت النسبة المئوية لسكان المدن وكلما زاد عدد ملاكي الصناعات صعب اكثر فاكثر عـــدم اعطاء الفئات المختلفة من السكان ما تطلبه من ألوان المتع والرفاهية . فهناك اذاً مبررات للاعتقاد بانه كلما زادت روسيا سعة في الثروة تزيد الرغبة في تخفيض النسبة المئوية للاستثمارات وفي تحوير اعادة توزيعها .

ونخرج من الصعيد الاقتصادي لنعود الى الصعيد الاجتماعي والسياسي مرة ثانية . ان هذه المقارنات للتنمية هي اقتصادية اولاً واجتماعية ثانياً، وتقودنا الى علم الواقع (علم العيني) والى التاريخ. ان لكل تنمية من تنميات البلدان المختلفة خصائصها التي تميزها عن سواها ومجموع هذه التنميات المختلفة هو ما يكوّن التاريخ . ان العلاقة الجدلية بين الولايات المتحدة وروسيا السوفياتية والتنازع على القوة والعقيـــدة بين هاتين الدولتين تشكل قسماً من الواقع العيني . فبين العلوم الانسانية كلها وبدون استثناء يأخذ التاريخ مركز الصدارة ، شريطة ان يكون المؤرخ عالماً اقتصادياً اولاً وعالماً اجتماعياً ثانياً وقد يكون من الصعب اجتماع هذه المزايا في المؤرخ كما انه من الصعب ان يصبح الفلاسفة ملوكاً .

الدرس الثامن عشر

نتائج وقتية

منذ بضعة اسابيع ميزت بين ثلاثة مستويات يمكننا ان نتتبع عليها تطور الانظمة الغربية . احدها هو المستوى النظري لمخطط مثالي للاقتصاد القائم على الملكية الفردية وعلى حركة العرض والطلب . والثاني هـو مستوى التحول الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الرأسمالي والثالث هو المستوى الواقعي والتاريخي للوحدات الاوروبية الاطلسية او السوفياتية .

وفي نهاية الدرس الاخير انتقلت من المستوى الاول اي من التحليل النظري الى المستوى التاريخي للوحدات السياسية ، الغربية او السوفياتية . وقد تركت جانباً في الدرس الذي القيته هذه السنة المستوى الوسط وهو مستوى التحولات الاقتصادية والاجتماعية .

وقبل ان اختم درس هذه السنة ببعض الملاحظات النهائية اريد ان أشير ببعض كلمات الى موضوع دراسة العام المقبل والذي سوف يخصص لبحث التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الصناعية .

ان كل المجتمعات الصناعية او بصورة أعم كل المجتمعات المعقدة تتضمن ثلاثة اضعاف المغايرات *Hétérogenéité* أحدها ناتج عن تقسيم العمل والثاني يرتكز على اختلاف درجات الثراء والنفوذ او علو المكانة بين الناس ، والثالث

هو الذي تخلقه كثرة الفئات التي تتكون وتعارض بعضها داخل المجتمع . وترجع المغايرة الاخيرة الى ما يسمى عادة مشكلة الطبقات. وفي الواقع ان اعظم قسم من درس العام المقبل سوف يخصص لبحث مشكلة الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية . ولكن هذه المشكلة معقدة جداً فمن المناسب ان نحلل النواحي الثلاث للمغايرات الاجتماعية التي ذكرتها لكم .

"يتضح على الفور ان بعض الظاهرات الجوهرية لتقسيم العمل تحددها تقنية الانتاج بصورة قاطعة تقريباً وهذه الظاهرات تبدو متماثلة في كل المجتمعات الصناعية . والقسم الاقل اهمية والاكثر ابتذالاً من درس المغايرة الاجتماعية هو الذي يجابه التركيب التقني للمجتمعات الصناعية .

لقد لاحظنا هذه السنة بعض نواحي تحولات المجتمعات الصناعية وتابعنا ظاهرات تجمع السكان في المدن واعادة توزيع العمال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتابعنا الاهمية النسبية للمهن او الاهمية النسبية للقطاعات في الحياة الاقتصادية . هذه الناحية من التنوع الاجتماعي لا تبدو واحدة في انواع مختلفة من المجتمعات وانما تبدو متماثلة . وفي مقابل ذلك فما ان نصل الى تسلسل مراتب الثراء والقوة والنفوذ والى تكوّن الجماعات حتى نجد انه ليس هناك ضرورة حتى ولا امكانية تكون هذه الظاهرات متماثلة في مختلف نماذج المجتمع الصناعي .

لننظر الى تدرج المراتب في القوة والنفوذ. ففي كل المجتمعات الصناعية يشغل بعض الاشخاص مراكز يملكون فيها نفوذاً على أقرانهم اويتمتعون بعلو المكانة بالنسبة الى الاعضاء الآخرين في المجتمع . فالمسؤول عن وسائل الانتاج والمشرف على مشروع صناعي كبير في جمهوريات الاتحاد السوفياتي وفي الولايات المتحدة او فرنسا يملك سلطة على العمال الذين يشتغلون في المشروع . ان الذي يدير مشروعاً صناعياً في اي بلد من البلدان يملك ، بحكم مركزه ، وسائل للتأثير على الدولة. ولكن العلاقة بين المنظم لوسائل الانتاج وبين القابض على مقاليد الحكم ليست متماثلة في الاتحاد السوفياتي وفي الولايات المتحدة .

سوف نتبع في العام المقبل نفس المنهج الذي اتبعناه هذه السنة . فنحاول

تعيين الانواع الاساسية للاوضاع الثلاثة ، السلطة والثراء والنفوذ ، والذين يمارسون الحكم بهذا الشكل او ذاك ، سواءً في نطاق الحزب الواحد او في نظام الاحزاب المتعددة والمشرفون على وسائل الانتاج في مشاريع عمومية او مشاريع خاصة ، واخيراً الامناء العامون للنقابات او رجال السياسة الذين يمارسون أعمالا ادارية وتوجيهية بالنسبة الى الكتل الشعبية .

هذه الانواع الثلاثة التي عددناها توجد في كل مجتمع صناعي لأن نوع الوجود الذي تتميز به هذه الجماعات هو الذي خلقها . وهناك في نفس الوقت ممثلو الشكل القديم للسلطة القابضين على القوة المسلحة والذين يسميهم اوغست كونت السلطة الروحية .

وينقسم هؤلاء في عصرنا الى سلطتين : سلطة التقليد الروحية (اي كنائس الأديان التي تبشر بالسعادة الأبدية) والسلطة الروحية في عصرنا ، وهم رجال الفكر وأصحاب المذاهب التي تدين بها احزاب الكتل الشعبية . هذه الانواع من السلطة التي سوف ادرسها بكثير من الاسهاب في العام المقبل تحدد مراكز السلطة في كل مجتمع صناعي . وسوف يهدف درسنا الى تعيين انواع العلاقات بين هذا الصنف من الأشخاص المحظوظين. إن العلاقة بين رؤساء النقابات وقادة الأحزاب السياسية وبين زعماء الاحزاب السياسية والقابضين على مقاليد الحكم وبين رجال الفكر والدولة تختلف وفقاً لاختلاف المجتمعات. ان انواع المجتمع الصناعي تحدد على ما أعتقد سياسياً واجتماعياً بطبيعة العلاقات بين المتميزين واصحاب الكفاءات .

ولكن علينا من جهة ثانية ان ندرس كيفية توزع الكتل الشعبية من ناحية النشاط والمداخيل . ان اعادة توزيع الوظائف بين اعضاء المجتمع ، او بالمعنى التقني للعبارة ، ان اعادة توزيعها وفقاً لسلم المداخيل تكوّن موضوعاً لدرس خاص نسميه عادة درس الجماعات الاجتماعية او الطبقات الاجتماعية . فدرس الجماعات الفرعية التي تتراوح في انسجامها داخل المجتمع العام يستنتج من درس طبقة المتميزين من جهة ومن درس توزيع النشاط المهني والمداخيل في كتلة السكان .

فكل المجتمعات الصناعية تتضمن خصائص عامة بالنسبة الى هذه الاعتبارات . ان نسبة الاعمال الثقافية أو نصف الثقافية تزداد حتماً في المجتمع الصناعي . فهو يحتاج بصورة مضطردة الى طبقات المهندسين والى اصحـــاب الكفاءات التقنية . فعلى جميع الأفراد ان يعرفوا الكتابة والقراءة . وهكذا فان ثمـــة طبقتين تتضحان بالتدريج : طبقة الفنيين أي التقنيين ، وهي تشمل العمال في المجتمع الصناعي ، وطبقة غير التقنيين التي تتصنف تقنياً أو على الأقل إنسانياً وأدبياً بصفة تختص بوسائل الاتصال التي تعبر عـــن نفسها بالصحافة والراديو والتلفزيون فتؤثر تأثيراً قوياً على كتلة السكان . هؤلاء هم الذين ينشرون الافكار خاطئة كانت أم صحيحة فيقنعون الناس بما يريدون ويسهمون في تكوين طريقة تفكير الجماهير .

ان كل المجتمعات الصناعية مجبرة من بعض النواحي على الاستمانة بافكار المساواة لا لانها قائمة على التفاوت في القانون وعلى التفاوت في الوراثة والولادة ولكن لأنها قائمة على التفاوت في العمل الذي يؤديه كل واحد . ان المناصب في المجتمعات الصناعية هي ظاهراً في متناول الجميع . فالمجتمعات الصناعية تنادي بفكرة المساواة للمجتمع ولكنها تخلق في نفس الوقت تنظيمات اجتماعية مضطردة الاتساع يزداد اندماج الفرد فيها باضطراد. فهي تنشر فكرة التساوي وتخلق تكوينات طبقية . فكل مجتمع صناعي اذاً بحاجة الى مبدأ لسد البون بين ما يعيشه الناس في الواقع وبين ما يجب ان يعيشوه وفقاً للمثل . لقد رأينـا الشكل الصارخ للتناقض في المجتمع السوفياتي الذي يحد فيه الافراد من الاستهلاك باسم مبدأ البحبوحة بقدر الامكان ليزيدوا قوة المجتمع . فالمبدأ الاميركي الذي يتيح التوفيق بين التركيب الطبقي والمثل الاعلى للمساواة هو مثل قديم : « ففي جعبة اي جندي من قاذفي القنابل عصى المرشالية » وقـد يكون التحول الاجتماعي في الولايات المتحدة اعظم ممـــا هو الحال في اوروبا (وسوف ندرس المسألة في العام المقبل). ومن المحتمل ان يكون الفرق في التحرك اقل مما نعتقد . ومقابل ذلك تختلف الافكار التي يكونها كل مـــن الاميركيين والاوروبيين

لأنفسهم عن قابلية التحرك الاجتماعي في بلادهم الخاصة ، اختلافاً كبيراً .

ويمكن اثبات تناقضات اخرى . فان المجتمعات الصناعية القائمة على فكرة الوفرة والبحبوحة هي مجتمعات مسالمة نظرياً ولكن مـا قامت به من حروب كثيرة وعظيمـــة في القرن العشرين لم تحدث في التاريخ الا نادراً . فالمجتمعات الصناعية في القرن العشرين محبة للسلام في القانون ، محـــاربة في الواقع . وقد يكون هذا الامر ناتجاً كذلك عن تناقض مرتبط ببنية المجتمعات الصناعية ذاتها والتي تساعد الايديولوجية على تجاوزها .

تلك إلمامة عاجلة ببعض المسائل التي سوف ادرسها في السنة المقبلة والتي تتبع وبصورة طبيعية عن المسائل التي درستها هذه السنة . لقد قصدت حتى الآن مقارنة المجتمعات الصناعية على النواحي الاقتصادية فحسب ودرست التحولات على اعلى مستوى نظري . وسنتناول في العام المقبل انواع التكوينات الجماعية وتكيفاتها في نفس الوقت ، في المراحل المختلفة من تطورها . وينبغي علينـا ان نعود الى تناول المسألة التي أتينا على ذكرها مراراً هذه السنة من غير ان نجيب عليها اجابة قاطعة وهي مسألة معرفة الى اي حد يتجه النوعان من المجتمعات الصناعية الى التقارب كلما زاد تطورهما .

ان المسألة الاجتماعية التي تسيطر على دروس هذه السنة وعلى دروس العام المقبـــل في نفس الوقت ، هي قضية ماركس والماركسية كما تظهر في كتاب رأس المال . لقد حلل ماركس العلاقات الاقتصـادية والانسانية في الرأسمالية وفقاً للتكوين الرأسمالي ذاته وقد بحث كيفية سير الرأسمالية واخيراً اراد ان يفهم القوانين التي تتطور الرأسمالية ذاتها بموجبها . ولكن الظاهرة التي يجعلهـا ماركس المحور الاساسي ، في النواحي الثلاث من نظريتــه ، وفي نظرية القيمة والاجور كما في نظرية حركة رأس المال او قوانين تحول النظـــام الرأسمالي هي ظاهرة تكدس رأس المال . ان تكدس رأس المـــال هو الذي يحدد في نظره ماهية الرأسمالية في كل لحظة . وعليه فعندما جعلنـــا ظاهرة التنمية محوراً لدراستنا تناولنا من جديد البحث الماركسي لتكدس رأس المال بلغة الاقتصاد

الحديث ومفاهيمه . لقد حاولنا من جهة ان نفهم النظم المختلفة للمجتمعات الصناعية وحاولنا من جهة اخرى ان نبين كيف يعمل كل نظام من هذه الانظمة وطرحنا أخيراً مسألة معرفة ، كيف يتطور كل واحد منها .

وبدلاً من ان نتخذ المفهوم الماركسي كمفهوم تاريخي اساسي اخترنا مفهوم المجتمع الصناعي . (وكان بوسعنا كذلك تسمية المجتمع التقني او المجتمع العلمي او المجتمع الخاضع للمناهج العقلية) . ان مفهوم المجتمع الصناعي لا يفرض نفسه علينا بصورة آمرة اذ لا يسعنا « البرهنة » على انه يجب علينا ان نتخذه مرتكزاً اساسياً ولكننا لا نعدم اسباباً تبرر اختيارنا وتحديد هذا المفهوم . لقد استطعت انطلاقاً من مفهوم المجتمع الصناعي التمييز بين انواع مختلفة لهذا المجتمع . وادخلنا بعد ذلك مفاهيم اساليب التنمية ومراحلها .

فهذه المفاهيم الاربعة ، المجتمع الصناعي وانواع المجتمع الصناعي ، واساليب التنمية ومراحل التنمية تمثل لحظات هذه النظرية متتالية . فلم يبق علينا الا ان نهتم بالمقابلة الاخيرة بين كيفيات النظم او بين طريقة عمل النظام الاقتصادي المصمم والنظام الاقتصادي غير المصمم لتهيئة المفاهيم الضرورية . ولقد اثبتت ، نتائج الدروس المفاهيم التي استخدمتها . فأسلوب النمو الذي نلاحظه في المجتمع السوفياتي مثلاً ، لا يمكن تصوره في نوع آخر من تسيير الامور الاجتماعية . فاسلوب النمو السوفياتي لا يمكن فهمه بدون نظام مصمم وبدون حكومة مطلقة السلطان سياسياً . ان المزج بين هذه المفاهيم يمكننا من فهم الطابع الخاص لكل ظاهرة من الظاهرات التاريخية التي تجابهنا . هكذا كانت مراحل الدرس في هذه السنة .

اريد ان اذكركم في هذه الدقائق الباقية ببعض الدروس العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الابحاث الاولى .

ان الدروس الاولى التي اريد العودة اليها متعلقة بالوقائع واني اتناول من جديد بعض العناصر الاحصائية التي اشرت اليها عن الاقتصاد السوفياتي . فمنذ بضعة ايام اتصل السيد موريس آلي بأكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية فاورد

النتائج الاحصائية للدروس الطويلة عن الاقتصاد السوفياتي . والنتائج التي توصل اليها هي التي احاول ايضاحها هنا .

إن الأمور الأساسية التي يجب ان نحتفظ بها في اذهاننا هي أولاً : السرعة الكبيرة في بناء الصناعة وبنوع خاص قطاع الصناعة المستخدمة في انشاء القوة العسكرية . وفي الوقت الحاضر تتطور الصناعة الثقيلة في روسيا السوفياتية بسرعة اعظم بكثير من سرعة تطور الصناعة الثقيلة في الولايات المتحدة ويعتقد السيد موريس آلي مثلي ، بان معدل زيادة الصناعة الثقيلة يحتمل ان يدوم خلال الأعوام المقبلة . والامر الثاني الأساسي الذي لا يتناقض مع الامر الأول ولكنه يكمل انيلوّنه وهو فشل الزراعة السوفياتية . فالتعليقات التي نقرأها في الصحف ليست متناقضة إلا في الظاهر . فبعضهم يذكر النتائج التي حصلوا عليها في قطاع الصناعة ويشدد البعض الآخر على النتائج الأخيرة التي حصلوا عليها في قطاع الزراعة . فعلى الاحصائيات ان تعين الوزن النسبي لهذين العنصرين .

لقد كان نمو الصناعة الثقيلة الاميركية في الماضي شريطة أن نعتبر ببعض مراحل معينة من النمو يضاهي في سرعته نمو الصناعة الثقيلة السوفياتية الحالية . فانتاج الفولاذ مثلا قد زاد في الولايات المتحدة بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٣ بمعدل سنوي ١١،٦٪ . كما ان نمو الطاقة قد زاد في روسيا السوفياتية ٨،٥ بالنسبة الى كل فرد من مجموعة السكان بالسنة وذلك من تاريخ سنة ١٩٤٥ . ولكن الولايات المتحدة عرفت معدلا للنمو ١٥،٥ بين سنة ١٨٥٠ وسنة ١٨٧٥ .

ان تقديرات النمو من الناحية الاجمالية تمثل مجالا من الريب اوسع من المجال الذي تمثله الأرقام النسبية لنمو كل قطاع بمفرده . وفي الواقع فان كل دلالة كما نذكر تشير الى مجموع الانتاج الصناعي تفترض بأننا قد توصلنا الى حل مشاكل صعبة هي مشاكل توازن الانتاجات المختلفة وقياسات الأسعار . ومع ذلك فحجم زيادة الانتاج الصناعي السوفياتي العام بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ كان يتراوح بين ٨ و١٢ . هذه الارقام البالغة في الضخامة والتي اشار السيد آلي اليها ، مطابقة للارقام التي اشرت اليها لأنني قلت بانه كان يجب ان يزيد الانتاج

السوفياتي من ١ الى ١٠ بين سنة سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ : فتقديري يتوسط الرقمين البالغي الضخامة اللذين اشار السيد آلي إليها. وفي مقابل ذلك فإن الأرقام المتعلقة في الزراعة كانت تفرض ان يبقى انتاج الحبوب على حاله بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ . اما الانتاج الحيواني فقد انخفض بالنسبة الى كل فرد حوالي ٢٠٪ بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ . وخلافاً لذلك فان الانتاج الصناعي اي انتاج القطن والشمندر بنوع خاص قد زاد زيادة كبيرة .

لقد كان معدل النمو للطاقة الانتاجية الزراعية ضعيفاً في نظر السيد آلي خلال كل تلك الحقبة لأنه قد وصل الى ٣٧ ،٪ في السنة في حين ان الزيادة في الولايات المتحدة قد تجاوزت ٤٪ في السنة . ومن الطبيعي أنه يمكن القول بان السرعة الكبيرة جداً في زيادة الطاقة الانتاجية الاميركية في الزراعة قد خلقت فائضاً من الانتاج الزراعي في النطاق الاميركي كما في النطاق العالمي . ان ارقام مستوى المعيشة التي يقدمها السيد آلي قلما تعتبر في مصلحة روسيا السوفياتية : فأجرة ساعات العمل قد زادت في فرنسا من سنة ١٩١٣ اكثر مما زادت في روسيا. فقد زاد من ١٠٠ الى ١٢٣ في روسيا ومن ١٠٠ إلى ١٨٧ في فرنسا ، ومن ١٠٠ إلى ٣٠٧ بالنسبة الى الولايات المتحدة . ونحن لا نسأل ، في هذه الأرقام عن الزيادة غير المباشرة ولكن اذا كان يهمنا الفرق بين روسيا وفرنسا في اجور ساعات العمل فان هذا الفرق يزيد بدلا من ان ينقص . ان الدخل الحقيقي في جمهوريات الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى كل فرد كان لا بد ان يزيد من ١٠٠ الى ١٩٨ بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ ومن ١٠٠ الى ١٤٨ في فرنسا ومن ١٠٠ الى ٢٣٣ في الولايات المتحدة. وسوف يزداد حالياً بالنسبة الى كل دولة من هذه الدول من ٥٤٠ الى ٩١٠ الى ١٩٥٠ دولاراً .

اكرر القول بان هذه الارقام عن مستوى الحياة تتضمن بالضرورة عنصراً اختيارياً نظراً لاختلاف اساليب المعيشة وتنوع الانتاج الخ ... فالحسابات التي اختصرت نتائجها قد تحققت وفقاً لمنهج هو المنهج الأفضل الذي يرتكز على تسعير الانتاج السوفياتي ووفقاً لمستوى الاسعار الفرنسية وتسعير الانتاج الفرنسي

وفقاً لقياس الأسعار السوفياتية بالتتابع وعلى الأخذ بالمعدل الحسابي . وعلى الرغم من كل هذا تبقى ثمة ارقام لا يمكن ضبطها وانا لا استطيع شخصياً ان اعطي معنى حاسماً لهذه الارقام الاجمالية .

ولكن عندما يرجع الاحصائيون الى العناصر البسيطة يهتدون الى العنصر الذي يظهر لعين الملاحظ الواقعي وهذه العناصر هي التالية :

فما دامت الكميات الجاهزة من المنتجات الغذائية ضئيلة ، صار امر توزيع المداخيل الكبيرة أمراً مستحيلاً . فبالنظر الى سرعة الحاجة الى المواد الغذائية فان فشل الزراعة السوفياتية قد اجبر المصممين السوفيات على الحد من توزيع المداخيل . لقد اراد المصممون السوفيات تنمية الصناعة الثقيلة فأنموا الاستثمارات التي من شأنها ان تزيد انتاج هذه الصناعة . ان جزءاً من الاستثمارات اعظم من الجزء الذي في الغرب تحول نحو التجهيز الصناعي الثابت . اما القسم المخصص للسكن من توظيف المال فقد انخفض . وبما ان تجمع السكان في المدن كان سريعاً فان اوضاع السكن في روسيا كانت في نفس الوقت اسوأ بكثير مما هي عليه في اوروبا الغربية . ان تطور صناعة النسيج قد ابطأ بسبب الحاجة الى بعض المواد الاولية . هذه هي المسائل الاساسية التي تفسر انخفاض مستوى المعيشة الذي يقيسه الاحصائيون .

فهل ينبغي ان نستنتج بان الاقتصاد السوفياتي قليل الجدوى ؟

ينبغي ان نتفق على ما يسمى بالاقتصاد الجدي ، الذي ، اذا كان الغرض من نظام إقتصادي رفع مستوى العيش بأقصى سرعة ممكنة فقد كان النظام الاقتصادي السوفياتي قليل الجدوى . ومقابل ذلك اذا كان الغرض الاساسي للنظام الاقتصادي تعزيز قوة المجتمع فان حكمنا سيكون مختلفاً عن الحكم الاول كل الاختلاف . اذا طرحنا سؤالاً يتعلق بالحالة التي يكون فيها هدف الاقتصاد ايجاد مستوى معيشة افضل في المستقبل فهل ان النظام السوفياتي مجد ام لا ؟ اننا نتردد في الجواب لانه ينبغي ان نعرف سرعة ارتفاع مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي في الاعوام المقبلة . لقد ارتفع مستوى

المعيشة في الاتحاد السوفياتي من ٥ الى ٦ ./. في السنة بالنسبة الى الاجر الحقيقي للعامل . يبدو لي ان روسيا في المرحلة التي وصلت اليها قد تصبح قادرة خلال الاعوام المقبلة على ان تنمي بسرعة قوتها الصناعية وقادرة في نفس الوقت على رفع مستوى المعيشة بعض الشيء .

ان التنبؤات عن المستقبل تصطدم بالرغم من كل شيء بحيرة اساسية . فالذي يحدد عند الاقتضاء فشل الاقتصاد السوفياتي او نجاحه من الناحية الاقتصادية هو تطور الزراعة . ان الشرط الضروري لزيادة توزيع المداخيل واستمرار تطور الصناعة هو ان يزيد الاحتياط من انتاج المواد الغذائية وان تحصل هذه الزيادة بواسطة اليد العاملة المنخفضة . فينبغي زيادة حجم الانتاج الزراعي وزيادة طاقة العمل الانتاجية في وقت واحد .

فاذا استطاع النظام السوفياتي بلوغ هذه الاهداف يمكننا ان نعتقد بانه سوف يصبح قادراً على تحقيق زيادة متتابعة في مستوى معيشة السكان كالانظمة الاقتصادية الغربية . ولكن حتى اذا دام الفشل الزراعي فان في وسع السوفيات ان يحققوا تقدماً اولياً في القوة الصناعية القابلة التعبئة للحرب . ان فشل الزراعة السوفياتية ونجاحها يحدد فشل النظام او نجاحه بالنسبة الى تصنيفات السيد آلي للاقتصادات التي هي تصنيفات رفاهية . فهذا المثال ، هذا النموذج من النمو الاقتصادي يمثل واقعاً تاريخياً اساسياً حتى ولو اعتبر علماء الاقتصاد الغربيون هذا النظام قليل الجدوى لقد بشر التطور الصناعي في نظر السيد آلي ، في ظل النظام القيصري ، بالتنمية التي نشاهدها في روسيا السوفياتية . فلم يكن من حاجة الى الثورة ولا الى تشييع الملكية الزراعية ولا الى ابعاد هذا العدد الكبير من الافراد عن مناصب الدولة وعن البلاد السوفياتية لانتاج الكمية المنتجة حالياً من الفولاذ والفحم . وبالمقابل فقد كان يمكن ، مع نظام اقتصادي آخر ، تخفيف ما تكبده السوفيات من عذاب ورفع مستوى المعيشة اكثر مما رفعه النظام الحالي .

وسواءاً اكانت هذه الاقتراحات خطأً ام صواباً فهي لا تزعزع اقتناع

الملاحظ الغربي الذي تحقق بان هذا النظام قد جعل من روسيا السوفياتية الدولة الصناعية الثانية في العالم واعطاها سيطرة سياسية لم يسبق لها مثيل . ان العمل الذي حققته روسيا ذاته كان يمكن ان يتم بأقل كلفة . على ان هذا لا يمنع من ان تكون روسيا قد انقلبت بمدة اربعين سنة من بلد زراعي في اساسه الى دولة صناعية كبرى . لربما كان يمكن ان يتحقق هذا التطور وفقاً لمناهج اخرى . ولكن لم يثبت بصورة قاطعة على ان التنمية السريعة في بلد آخر لا تستلزم منهجاً مماثلاً للمنهج السوفياتي لان المناهج الغربية تفترض حكومة قادرة على خلق ملاكات ادارية للتنمية الاقتصادية وطبقة من المنظمين قادرة على القيام بالعمل الذي تقوم به الدولة والحزب في روسيا . وعليه فان الامور التي تحققت في روسيا السوفياتية بفضل سلسلة من المصادفات اكثر مما هو بفضل القرارات المدروسة يمكنها ان تكون بمثابة دروس في المجتمعات غير الغربية .

ان تحليلاً من هذا النوع ، يقوم على الارقام ويكشف عن جدارة النظم المختلفة او عدم جدارتها ويبين منافعها واضرارها هو بحد ذاته تحليل موضوعي . واريد ان اقول كلمة في نتيجة هذا الموضوع .

لقد دافعت عن قضية أصالة المعلومات التاريخية في المجتمع الذي ينتمي اليه المؤرخ . فعندما يكون الامر متعلقاً بالمعلومات الاجتماعية وبالمعارف الاقتصادية على الخصوص ، فاني الزم نفسي بالتقيد ضمن حدود معينة بالقضية الموضوعية فيمكننا ان ندرس بطريقة موضوعية صارمة سير الانظمة الاقتصادية .

لماذا يمثل التحليل الاقتصادي الذي لخصته هنا طابع الموضوعية ؟ لقد رسمت صوراً فقط لانظمة مختلفة ، وحددت الظاهرات الاساسية المتحولة في كل نظام والعلاقات بين هذه الظاهرات داخل الانظمة او داخل الوحدات الاجتماعية العينية[1] . ان معرفة عامة ومجردة من هذا النوع تفلت من النسبية التاريخية . ولنضرب لذلك مثلاً . تستخدم الماركسية مفهوم فائض القيمة وهناك فرق بين

---

١ – كالدول مثلاً .

ما يدفع للعامل بشكل اجرة وبين القيمة التي ينتجها العامل بعمله . انني لم استخدم مفهوم الفائض ولكنني اهتديت الى ظاهرة مماثلة له في جميع النظم . وهو انه لا يدفع للعامل مباشرة الا جزء من القيمة التي انتجها بجهده ، والقسم الآخر يعود الى رأس المال الاجتماعي في الاستثمارات . فتارة تقتطع الدولة هذا الفائض بشكل ارباح للمشاريع الخاصة وبشكل ضريبة على مجموع العمليات التجارية ، وطوراً ينتقل الفائض بواسطة مداخيل المشاريع او الاعمال الخاصة . ويستهلك الأقوياء والمحظوظون في كلتا الحالتين قسماً من الفائض . وما دمنا نحلل كيفية سير تطور هذين النظامين لا تكون قد خرجنا من نطاق الموضوعية ولكننا نخرج من الموضوعية عندما نؤكد بان حركة الربح الفردي على اعتبارها حركة متوسطة بين القيمة المنتجة والاستثمار هي الافضل او على العكس ان تركيز رأس المال للاستثمارات ووضعه تحت تصرف المصممين هو الافضل .

ونخرج من نطاق الموضوعية عندما نذم النظام الرأسمالي ونعيب عليه الفائض متناسين ان ثمة فائضاً كذلك في النظام المصمم . وعندما نطري المذهب الاقتصادي الحر مستعينين بالصورة المجردة للسوق الحرة نكون قد خرجنا كذلك من نطاق الموضوعية ذلك لاننا نسينا بان الامور لا تجري في المجتمع الواقعي كما تجري في المخطط المثالي للسوق الحرة .

ان الشرط الاول للموضوعية هو ان لا نخلط بين المخططات وبين الواقع . والشرط الثاني هو ان نقوم بتحليل كمي ، بقدر الامكان ، للظاهرات بحيث لا ننس اية ظاهرة من الظاهرات الاساسية . فعندما نحدد الظاهرات المتحولة في النظام الاقتصادي كالسكان واعادة توزيع اليد العاملة والانتاج والطاقة الانتاجية الخ .. وعندما نربط بين الظاهرات المتحولة في الانظمة الاقتصادية المختلفة ، نكون قد بقينا ضمن نطاق من الموضوعية البحتة . الواقع اننا نبغي نتائج كمية تخفي ظاهرات كيفية . فلنحدد النتائج التي يمكن قياسها للتحولات الاجتماعية والانسانية . وايا كانت الطريقة التي تؤدي الى معدلات اعلى للتنمية فذلك لا يبرر اطلاق اصدار احكام تقديرية على نظام ما . ان تفضيل اقتصاد الرفاهية على

اقتصاد القوة وعدم فرض قيود على حرية السكان بطريقة مباشرة خوفاً من بطء التنمية ، كل هذه المقررات او الاحكام السياسية معقولة . ولكن لا يمكن اثباتها بالبراهين العقلية . وبعبارة اخرى ان شرط عدم الخروج من نطاق الموضوعية هو ان نتذكر دائماً الطابع الجزئي ، والمبهم في اكثر الاحيان ، للنتائج التي نتوصل اليها .

وهناك احتياط آخر يبدو لي اساسياً وهو : ان لا ننسى بان الظاهرات التي يمكن قياسها والتي ندركها لها اسباب عديدة لا تندرج كلها في نطاق الكم .

ان عالماً اقتصادياً عندما يحقق بان نظاماً اقتصادياً يعطي نتائج افضل من النتائج التي يعطيها النظام الآخر ، يميل الى التشديد على نظام المنافسة الحرة او على النظام المصمم لتفسير ما بينهما من فروق . وهناك فروق اخرى كثيرة بين الاقتصاد السوفياتي والاقتصاد الغربي . ان القاء جميع التبعات على عاتق نظام واحد من النظم هو على الاقل استنتاج باكر .

واريد اخيراً ان ابدي بعض الملاحظات حول العلاقات بين النظرية والتاريخ فقد ناقش الماركسيون وأصحاب مذهب الاقتصاد الحر العلاقات بين القوانين الاقتصادية والتاريخ كثيراً. فاثبت الماركسيون تاريخية القوانين الاقتصادية ، بينما اثبت اصحاب مذهب الاقتصاد الحر خصائصها العامة. غالباً ما عُرّفت الماركسية على انها تصور تاريخي للاقتصاد السياسي . وقد حاولت ان ابين كيفية التوفيق بين النظرية الاقتصادية والدرس التاريخي .

فبعض القوانين الاقتصادية النظرية كقانون العرض والطلب او القانون المتعلق بالتعامل النقدي (ان النقد السيء يطرد النقد الجيد) يمكنها ان تكون صحيحة في جميع الانظمة الاقتصادية . وعلى العكس من ذلك فان القوانين المتعلقة بأزمات القرن التاسع عشر الاقتصادية ليست صحيحة الا بالنسبة الى الاقتصادات الغربية وفي مراحل معينة من تطورها. فمن المناسب ، لكي نوفق بين النظرية والتاريخ، ان نميز اولاً بين القوانين الاقتصادية وفقاً لمستواها النظري وان نضع انفسنا داخل وحدة تاريخية محددة لكي نعين القوانين التي تطبق على

نظام معين من الانظمة الاقتصادية بدقة . فبعض القوانين تتصل بتطور جميع الاقتصادات وبعضها الاخر ينحصر بتطور اقتصادات معينة . ونحن نصيغ في نظرية التنمية تعابير تصلح لكل انواع النمو ، السوفياتية منها والغربية . وبالمقابل فبعض التعابير صحيحة لبعض انواع التنمية وليست صحيحة للبعض الآخر . ففي الاقتصادات السوفياتية الحالية يتشبث السوفيات بالنسبة المئوية وهي ٢٥ ./. بالنسبة الى الانتاج القومي الخام باعتبارها قاعدة التطور المنسق . وليس في وسعنا ان نؤكد بان هذه القاعدة تدوم الى ما لا نهاية في الاقتصادات السوفياتية . وليس الاقتراح المطلوب ، اقتراحاً يصح على جميع الاقتصادات المصممة .

لقد حاولنا ان لا نحدد قوانين مرتبطة بتحولات النظم وانما حاولنا ان نفهم كيف تتطور الانظمة . وعدا عن الاقتراحات التي تطبق على جميع الاقتصادات والتي تطبق على نوع من هذه الاقتصادات نبحث عن اقتراحات تتعلق بتحولات نظام معين ومجتمع معين .

وها أنذا اصل من جديد الى مسألة بحثتها مراراً عديدة وسوف اواصل بحثها في العام المقبل. ما هي اتجاهات تحول الانظمة الاقتصادية المسماة بالرأسمالية والانظمة الاقتصادية المسماة بالاشتراكية ؟ فهل ان هذه التحولات تخضع لقوانين صارمة ؟ وهل انه يمكن تقديرها ؟ لقد بينت المعنى الذي يمكن لهذه المسألة ان تتضمن الجواب عليه . فثمة بعض الميول الاساسية التي تشترك فيها كل المجتمعات الصناعية : الميل الى تعميم البورجوازية والى تخفيض التفاوت في المداخيل مثلاً. فكلما ارتفع مستوى المعيشة ، كان من الراجح ان يزيد الميل الى تراخي انواع الاستبداد الشديد ، كما يرجح ان تقوى المطالبات الشعبية. لقد بدأت روسيا السوفياتية تتعرض لاولى الصعوبات الناجمة عن الجيل الطالع .

هذه الميول الى التطور لا يمكن تصميمها الى ما لا نهاية . لقد حاولت في الاسبوع الفائت ان احدد خصائص هذا النوع من المجتمع الذي نصل اليه عندما تبلغ التنمية نهايتها . ولكن تتدخل في هذا الموضوع عوامل شك عديدة منها ،

ان تنظيم تحركات السكان ، بواسطة النمو الاقتصادي ، يتميز ببعده عن الآلية.

وتفترض تأويلات المتفائلين ، لتطور المجتمع الصناعي ، أن بـطء زيادة السكان يتبع وبطريقة حتمية تقدم حركة تجمع السكان في المدن وارتفاع مستوى المعيشة . فإذا كان الازدهار يكفي في الواقع ، لابطاء زيادة السكان امكننا ان نتخيل مستقبلاً متناسقاً للمجتمع الصناعي ولكن لا يحق لنا ان نؤكد بان هذا التنظيم الذاتي الذي حصل في اوروبا يمكن ان يتكرر حصوله في كل البلدان . ومن جهة اخرى حتى لو ان المجتمعات الصناعية كلها بحسب افتراض المتفائلين تميل الى التشابه[1]، فلا يستنتج من هذا بانه سوف تتشابه من الناحية الاخلاقية . واخيراً فانه لم يثبت بان ما يشترك في تعيين الظاهرات الاقتصادية هو كل مراحل التنمية الاقتصادية ، فالثراء لا يكفي لنشر الديموقراطية السياسية . ومن الممكن بحسب اعتقاد القدماء ان يكون للظاهرات السياسية وتيرة خاصة فينتهي الاستبداد الى الزوال وتنتهي الديموقراطية الى الفساد . فان تحول النظام من شكل الى آخر بدلا من ان تحدثه الحركات الاقتصادية قد يكون ظاهرة مستقلة نسبياً .

فكل تقدير تاريخي للحوادث يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ، ما نسميه بتعدد العوامل او امكانية المصادفات والطوارىء . وانه من حسن حظنا ان لا نكون قادرين على التنبؤ بالمستقبل .

---

(١) وهذا ما لم يقم عليه دليل قط، وايضاً ان الشيء الذي له نواح عديدة هو غير معقول .



فهرست

القسم الثاني

انواع المجتمعات الصناعية ونماذج النمو

٩٦٦/١/٩٧

زدني علماً

١٢٤ ـ التلفزيون الملون
١٢٥ ـ مدخل الى الاقتصاد
١٢٦ ـ الاخلاق والحياة الاقتصادية
١٢٧ ـ مناهج علم الاجتماع
١٢٨ ـ استطلاع الرأي العام
١٢٩ ـ وحدة الوجود العقلية
١٣٠ ـ الأدب الايطالي
١٣١ ـ المذاهب الاقتصادية
١٣٢ ـ الفن التكعيبي
١٣٣ ـ امل القرن العشرين الكبير
١٣٤ ـ فلسفة القانون
١٣٥ ـ الطفولة الجانحة
١٣٦ ـ الرواية البوليسية
١٣٧ ـ السياسة النقدية
١٣٨ ـ تاريخ علم النفس
١٣٩ ـ الكوميديا
١٤٠ ـ تاريخ علم الآثار
١٤١ ـ السيكولوجيا الصناعية
١٤٢ ـ الدولة
١٤٣ ـ البحث العلمي
١٤٤ ـ المجتمع الصناعي
١٤٥ ـ التوجيه المهني والمدرسي
١٤٦ ـ الجوع
١٤٧ ـ التخفيض النقدي
١٤٨ ـ القانون الدولي
١٤٩ ـ الدراما والدرامية
١٥٠ ـ صراع الطبقات
١٥١ ـ التصوف
١٥٢ ـ الأدب الامريكي
١٥٣ ـ الوقف والسلطة القضائية في الاسلام
١٥٤ ـ البنيوية
١٥٥ ـ المسرح الكلاسيكي
١٥٦ ـ جغرافية الاستهلاك
١٥٧ ـ معايير الفكر العلمي
١٥٨ ـ الفيلسوف الشيرازي
١٥٩ ـ الادب السوفياتي
١٦٠ ـ الانسان والحق والحرية
١٦١ ـ تقنية السينما
١٦٢ ـ العقل والنفس والروح
١٦٣ ـ علم النفس الأجتماعي
١٦٤ ـ الانظمة الانتخابية
١٦٥ ـ مناهج التربية
١٦٦ ـ اداب الهند

١٦٧ ـ الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي
١٦٨ ـ التقمص
١٦٩ ـ الرأي العام
١٧٠ ـ البلدان المتخلفة
١٧١ ـ السدود
١٧٢ ـ تقنية الصحافة
١٧٣ ـ الانسان
١٧٤ ـ الادب الصيني
١٧٥ ـ فلاسفة يونانيون
١٧٦ ـ السكان
١٧٧ ـ جغرافية العالم الأجتماعية
١٧٨ ـ طبيعة الميتافيزيقا
١٧٩ ـ تاريخ الحساب
١٨٠ ـ التربية المستقبلية
١٨١ ـ تاريخ الحضارة الأوروبية
١٨٢ ـ الضمان الأجتماعي
١٨٣ ـ المحاسبة
١٨٤ ـ جغرافية السكان
١٨٥ ـ الاقتصاد في بلدان المغرب العربي
١٨٦ ـ فولتير
١٨٧ ـ التاريخ الدبلوماسي
١٨٨ ـ الطبقات الأجتماعية
١٨٩ ـ من الكندي الى ابن رشد
١٩٠ ـ تاريخ الأدب الروسي
١٩١ ـ مدخل الى السوسيولوجيا
١٩٢ ـ الحركة النقابية في العالم
١٩٣ ـ النظرية والتطبيق في المحاسبة
١٩٤ ـ الأدب اليوناني
١٩٥ ـ جغرافية العالم الزراعية
١٩٦ ـ الفوضوية
١٩٧ ـ مدخل الى الجمالية
١٩٨ ـ الأدب الاسباني
١٩٩ ـ التسويق السياسي
٢٠٠ ـ الأسلوب التجريبي
٢٠١ ـ الاسترخاء
٢٠٢ ـ بحوث في الرواية الجديدة
الخ . . . الخ . . .

Raymond ARON

SOCIETE INDUSTRIELLE

Texte traduit par
B. Bassil

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris